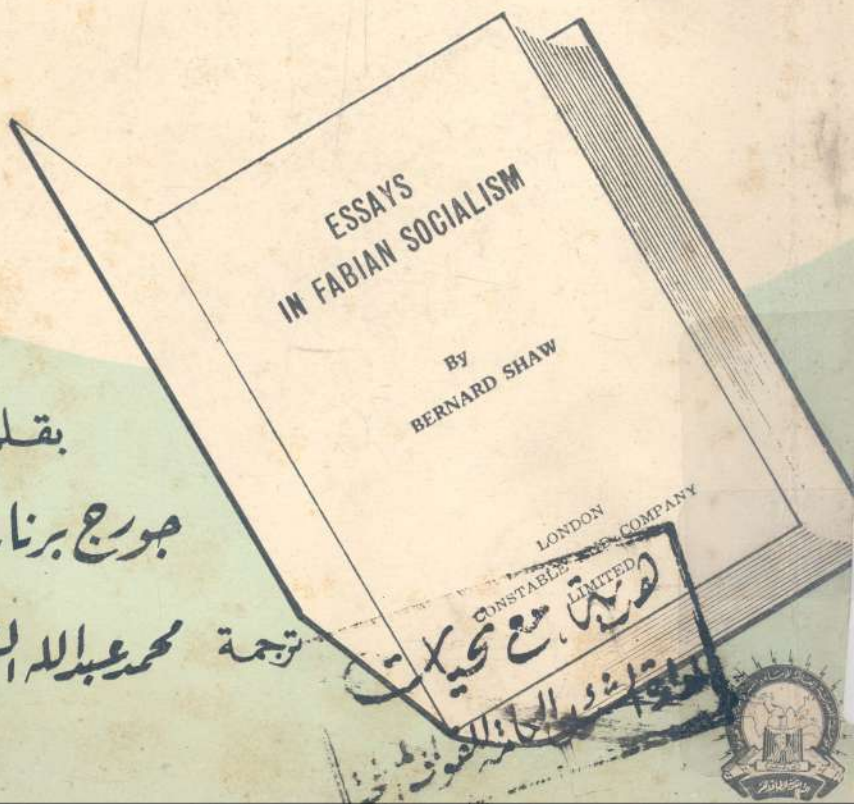


اخترنا لك



مقالات في الاشتراكية الفابية



بقلم

جورج برنارد شو

ترجمة محمد عبدالله النقي

مكتبة معتمد
مكتبة معتمد



اخترنالك

مقالات

في الاشتراكية الفابية

بقلم: هيريج برنارد
ترجمة: محمد عبد الله
الطبعة الأولى: ١٩٦٧

تقديم

ولد جورج برنارد شو في السادس والعشرين من يوليو عام ١٨٥٦ بمدينة دبلن ، وعاش شو طفولة طليقة ، اذ كان والده مشغولاً بأعماله الاخلة في الافول ، اما امه فوهبت حياتها للاهتمامات الموسيقية . وتلقى شو علومه في الآداب القديمة على يد أحد أقاربه ، ثم التحق بإحدى المدارس التي تدين بمذهب ويزلي ، ووصل الى القمة بسرعة . غير أنه تدهور بعد ذلك بنفس السرعة التي ارتفع بها . ثم التحق بثلاث مدارس أخرى فوجد أنه لا يستطيع أن يتعلم شيئاً لا يحسن نحوه بشغف . وكان أن لجأ الى حياة البطالة ، كانت دروس الجبر تؤذيه والآداب القديمة تتركه بارداً ، الا أنه تفوق في كتابة المقالات ، وبات واضحاً أن شو الصبي يحب الادب والموسيقى والفنون التشكيلية .

وعند ما بلغ شو الخامسة عشرة من عمره استحال الى فتى ناضج بطريقة غير عادية ، فتى علم نفسه بنفسه . وفي عام ١٨٧١ حصل له أحد أقاربه على وظيفة تابعة لوكيل إحدى الدوائر الزراعية في دبلن . وبدل في هذه الوظيفة جهده ، ولكن على مضض ، وائسء هذه الآونة شرع شو يرسل للمجلات والصحف انتاجاً ادبياً مستمراً ، غير أن هذا الانتاج كان يقابل دوماً بالرفض .

وفي عام ١٨٧٦ استقال برنارد شو فجأة من وظيفته ليحرب حظه في لندن - حيث ذهب والدته وشقيقته - وأقدم شو على هذه الخطوة بدافع من رغبتي ملحتين : أن يعثر على العمل الذي خلق له ، وأن يكف من اليوم عن الاعمال انيومية الروتينية . ومضت تسعة أعوام وشو لا يعمل ، وأبواه ينفقان عليه ، ثم استطاع دخول بعض صالونات الفن والموسيقى في مجتمع لندن .

ولقد صادف في مطلع حياته - الادبية - فشلاً ذريعاً ، غير أن ثقته بنفسه هي التي أنقذته ، كما أنقذه إيمانه بأنه من زمرة الخالدين . وفي الفترة من ١٨٧٩ الى ١٨٨٣ ظل يحرب حظه في الكتابة الروائية باصرار . وظهر في مجلة « اليوم » الاشتراكية كتاب اشتراكي غير

اجتماعى ، وكان شو ينوى أن يكون هذا الكتاب أساسا لمشروع ضخيم يغطى الحركة الاشتراكية برمتها .

وقد فشلت كتابات شو الروائية لنقدها الفج لحياة العصر الفكتورى ، ذلك العصر الذى كان يتمسك بالاخلاق .

وفى عام ١٨٧٩ انضم جورج برنارد شو الى احد نوادى المناقشة . وهناك تعرف على سيدنى ويب ، وتفتحت مواهبه كخطيب يستطيع أن يسحر السامعين ، واستطاع - باصراره - أن يتحول من شخص خجول الى شخص يستطيع أن يتحكم فى المنصة ويعرف كيف يؤثر على سامعيه ، وظل اثني عشر عاما (١٨٨٣ - ١٨٩٥) يخطب بدون أجر ثلاث مرات اسبوعيا .

وفى الثانى من سبتمبر عام ١٨٨٢ حدث تحول شو التاريخى الى الاشتراكية ، وتأثر شو فى ذلك بهنرى جورج الذى ذاع صيته بسبب كتابه « التقدم والفقر » وبعد أن استمع شو الى كلام هنرى جورج قال : « لقد بدأت احس بأهمية الأساس الاقتصادى للمجتمع » وشرع يدرس كتاب كارل ماركس « رأس المال » عن طريق الاشتراك فى الحلقة التى تدرس الاعمال الماركسية .

وتألفت الجمعية الفابية : وبعد ثمانية شهور من تأسيسها انضم برنارد شو اليها . وهناك توثقت عرى الصلة بين شو وكثيرين من المصلحين الاجتماعيين ، وعلى رأسهم : سيدنى ويب - بياتريس ويب - هيوبرت بلاند - جراهام والاس - سيدنى أوليفيه - وليام موريس .

وفى عام ١٨٨٧ ظهرت « مقالات فايبة » وقام برنارد شو بجمع موادها ونشرها ، وكان لهذا الكتاب أهميته البالغة فى تاريخ الاشتراكية المعاصرة ، وظهرت دراسات عديدة للأسس الاقتصادية للمجتمع فى صورة مطبوعات تصدرها الجمعية الفابية ، ولعبت هذه الدراسات دورا كبيرا فى تشكيل الحركات الاجتماعية والسياسية الحديثة .

والكتاب الحالى يضم أروع ما كتبه برنارد شو فى موضوع الاشتراكية الفابية ويتألف من الفصول التالية :

الأساس الاقتصادى للاشتراكية .

التحول الى الديمقراطية الاجتماعية .

استحالة الفوضوية .

اشتراكية لاصحاب الملايين .

الجمعية الفابية .

تجارة البلديات .

الاشتراكية وأصحاب النبوغ .

الأساس الاقتصادي للاشتركية

الأساس الاقتصادي للاشتركية

من مقالات فابيه ، ١٨٨٩.

من الملاحظ أن كافة التحليلات الاقتصادية تبدأ بفلاحة الأرض .
أن عالم الفلك يرى - بعقله - أن الأرض كرة تدور في الفضاء بدون
مواضع ظاهرة . أما المزارع البدائي فيرى - بعيني رأسه - أنها سهل
أخضر رحب ، سهل إذا غرز فيه جاروفا استطاع أن ينبت القمح وغيره
من النباتات الصالحة للأكل . غير أن رجل المدينة المتحذلق يرى في هذا
السهل الأخضر الرحب مائدة ضخمة للقمار : أن الفرص المتاحة لك في
هذه اللعبة تتوقف - قبل كل شيء - على المكان الذي تضع فيه
رهانك . أما العالم الاقتصادي فيرى في السهل الأخضر مقبرة تخفي
بداخلها كنوزا ، وأنقوى التي أخفت هذا الكنز تحبط - بنزقها - تدبير
الإنسان يتمرد دوماً على هذا المصير ، ذلك أنه يعرف أن القمار يقضى
ويبدل الجهد الشاق ، فلا يجد سوى نوع هزيل من الشعر ، وحفنة من
ثمار البطاطس ، وكمية لا بأس بها من حشيشة القريص ، وحفنة من
أوراق الحمض يداوى بها الوخز الذي يعاني منه . وعلى الجانب
الأخر من السياج يقف المسرف الفبي ، ويحرق - بكسل - في الرمال
التي تلمع في الشمس ، وعلى حين فجأة يكشف أن الأرض تعرض عليه
الذهب ، تلعب به أمام عينيه الفالنتين حتى لا يفلت من يديه ، وحبىء
وجل آخر ، باحثاً عن مزيد من هذا الذهب الخلاب ، غير أنه يعثر على
كميات هائلة من الفحم ، أو تتفجر أمانه ينباع بترول . وهكذا تسخر
الأرض من الإنسان ، وهي زوجة أبيه ، ويحاول جاهداً فتح بدها المطبقة
دون أن يدري مطلقاً ما إذا كانت تضم ماساً أو حجر صوان ، قمحاً
أحمر اللون ممتازاً أو حفنة من ثمار الكرب الضامر الملتصق بالطين .
وهكذا يصبح بدوره مقامراً ، ويسخر من أصحاب النظريات الذين
يثرثرون متحدئين عن فضائل المثابرة والأمانة والمساواة ، غير أن
الإنسان ومسعاه . والعامل العاقل الصابر يضرب بجاروفه هنا ،
بأن تخسر الغالبية لكى تكسب الأقلية ، وأن الخداع كالزبد يذهب

جفاء ، وأن هذا الخداع يجعل الجميع مضاعمين ه وأن الفوارق مرة المذاق بالنسبة للجميع ، باستثناء من وصل الى أعلى عليين غير أنه يعاني من وحدته وسط امتيازاته . وازاء هذا كله يتشوق البشر الى وسيلة تكبح جماح هذه الهبات النزقة التي منحتها الطبيعة لهم ، وسيلة يتوافر لها من السلطة وحسن النية ما يجعلها توزع هذه الهبات بالقسطاس المستقيم وفقا للجهد الذي يبذله كل واحد منهم في بحثه . مع الآخرين - عن كنوز الطبيعة . هذا التشوق هو « الاشتراكية » . وقد سعى الاشتراكيون الى تحقيقها ، ففكروا في انشاء الكوميونات ، والمالك ، والولايات ، والكنائس ، والمقاطعات ، غير أن هذه الأشياء كلها خضعت بمرور الوقت لروح المقامرة القديمة ، فكان أن فكر الاشتراكيون في « الدولة الديمقراطية الاشتراكية » ، وما زالت هذه الدولة موضع بحث . أن روح المقامرة تناهض الاشتراكية ، وتحرض الانسان على عدم السماح بوجود منافس يقف بين طاقاته الفردية الخاصة والأرض ، زوجة آية ، بل أن هذه الروح تحرضه على أن يقطع من الأرض بضعة أفدنة وينتهب الفرصة كي يحصل على الماس بدلا من ثمار الكرب . تلكم هي الملكية الخاصة أو اللااشتراكية . ومما يؤكد اختيارنا أننا نسعى أبدا وراء الملكيات ، ونشترك في الترحيب بها على أنها شيء مقدس ، ونذكر لقب « محترم » لنطلقه على الذين يملكون . وننظر الى الوصايا التي تحرم انتهاك الملكية نظرنا الى وصايا دينية لا يعلو عليها شيء ، وثؤمن بأن اقرار القانون والنظام بين الناس رهن بحماية هذه الملكية . لذا اذا أردنا أن نعرف طبيعة مجتمعنا معرفة حية وجب أن نلم بكل خطوة خطتها الملكية الخاصة منذ أن بدأت بتعطش الانسان للثروة الى أن انتهت الى هذه الحال من الفوضى .

فلنخذ حذو رجل الاقتصاد السياسي ونتبع الآثار التي تنجم عن تعمير بلد بواسطة الملكية الخاصة ، مع المحافظة على القانون والنظام . حاول أن تتصور سهلا أخضر اللون رحبا ، في أرض لم يمسسها جاروف بعد ، أرض تنتظر قدوم الانسان . ولتخيل بعد ذلك وصول المستعمرو الاول ، آدم الاصلى ، الذى طورته قرون من المدنية فأصبح آدم سميث ، ها هو ذا آدم يفتش عن رقعة مناسبة من الملكية الخاصة ، أن آدم « في طريقه الى التشكيل » ، وهذا ما يفترضه الاقتصاد السياسى أساسا ، وهكذا يفرز جاروفه، ويضرب سياجا حول أخصب رقعة يعثر عليها ، رقعة تتمتع بموقع ممتاز . ويفلح آدم الأرض ، ويهر الاقتصاد السياسى لهذا المشهد فيبدل بالتنبؤات ، ويشبه رقعة آدم الصغيرة المنزرعة ببركة سقي مياهاها وتغمر الأرض برمتها . علينا ألا ننسى هذه الاستعارة فهي مفتاح لتلك العبارة التى

تتردد أبدا : « حد الفلاحة » * وقد ندرك الآن كيف أن هذه العبارة التي تنطوي على شيء من الشعاعية الواضحة . والواقع أن البركة سرعان ما تتسع . يقبل « بنو آدم » آخرون ، كلهم في طريقهم إلى التشكل ، لذا فمن المؤكد أنهم سيحتلون جميعا رقعات قريبة من رقعة آدم الأول بقدر الامكان ، ولذلك اسباب : منها أن آدم الأول اختار افضل موقع ، ومنها أن الآخرين من بنى آدم يريدون الاستمتاع بصحبته وحديثه ، ومنها أنه اذا اجتمع اثنان حصلنا على طاقة ثنائية أقوى من مجموع طاقتى الرجلين ، والواقع أنها تشكل في بعض الاحيان قوة جديدة تبطل تماما ذلك الافتراض العام الساذج الذى يقول ان المجتمع ليس أكثر من مجموعة الوحدات التى تؤلفه . وينجب بنو آدم بدورهم - قابيل وهابيل - ولا يسفك الواحد منهم دم الآخر وانما يكتفى باحتلال رقعة الأرض المتاخمة . وهكذا تتسع رقعة البركة ، ويزداد اعتماد الحافة من المركز ، الى أن تصبح البركة بحيرة ، وتستحيل البحيرة الى بحر داخلى .

الربع

غير أن نزوات الطبيعة تبدأ في النشاط خلال هذا الفيضان ، ان المنطقة الخصبة التى استقر فيها آدم ، تحتل برمتها ، ان عاجلا أو آجلا ، ولا يجد القادم الجديد أرضا يحتلها اللهم الا تربة من الدرجة الثانية وتظهر بالطبع سوق لتبادل المنتجات التى يحققها العمل الموزع . هذا العمل الذى ظهر بين صفوف جيران آدم . والآن ، لا يجدر بالمرء أن يعيش بعيدا عن هذه السوق ، لأن البعد عنها يتطلب نفقات اضافية تنفق على الطرق ودواب الحمل ، والوقت الذى يضيع في السفر الى السوق والعودة منها . ان آدم المستقر في مركز الأرض الخصبة معفى من هذه النفقات الإضافية ، غير انها مفروضة على القادم الجديد الذى يزرع عند الحافة البعيدة عن المركز . فلنقدر القيمة السنوية لنتاج آدم ب ١٠٠٠ جنيه انجليزى ، والقيمة السنوية لما تنتجه أرض القادم الجديد عند الحافة ب ٥٠٠ جنيه ، ولنفترض أن آدم والقادم الجديد متساويان في الجهد الذى يبذلانه . هانحن أولاء نرى أن القادم الأول يمتاز على القادم الجديد بما قيمته ٥٠٠ جنيه سنويا . هذه الخمسمائة جنيه عبارة عن الربح الاقتصادى . ولن يغير من الأمر شيئا قولنا ان الاختلاف مجرد اختلاف في الدخل واننا لسنا هنا أمام مستأجر يدفع الأجر لمالك . ان الاثنين يبذلان هنا جهدا متساويا ، ومع ذلك يحصل أحدهما على زيادة سنوية قدرها ٥٠٠ جنيه ، لأن

أرضه أكثر خصوبة من أرض القادم الجديد ، ولأنها في موقع ممتاز . ان الزيادة التي تسبب فيها هذه الخصوبة عبارة عن الربح ، وان يمضي وقت طويل الا ونعرف أن هذه الظاهرة مسلم بها ، وأنها تدفع بالطريقة التي نعرفها اليوم . لماذا لا يؤجر آدم رقعة أرضه للقادم الجديد بايجار سنوى قدره ٥٠٠ جنيه ؟ ان الانتاج الذى سيحصل عليه القادم الجديد بهذه الطريقة سيصل الى ١٠٠٠ جنيه ، وبذلك يحصل القادم الجديد لنفسه على ٥٠٠ جنيه بعد دفع الإيجار ، او يحصل على ما يوازي قيمة الانتاج الذى تحققه فلاحه رقعة أرضه عند الحافة ، أضف الى هذا أن من الأفضل له أن يستقر عند مركز المجتمع بدلا من الوقوف عند حواشيه . ان القادم الجديد نفسه هو الذى سيقترح هذه الصفقة ، وقد يتقاعد آدم ويصبح اقطاعيا عاطلا يتقاضى معاشا دائما في صورة ريع قدره ٥٠٠ جنيه . ومنذ ذلك الحين وخصوبة الأرض التي يملكها آدم تعتبر في حكم الربح ، وهو الربح الذى يدفعه العامل للمأطل بالتظام ، كما هو الحال اليوم . وآمل أن نستطيع الآن ايراد بضع عينات توضح كيف عبر اقتصاديون عن هذه العملية البسيطة دون أن أخشى عدم فهم القارئ لها . غير أن عدم الفهم والتعقيد واضحان في الكتب الدراسية التي نقلت عنها هذه العيّنات .

يقول ستوارت مل (١) « يتألف ريع الأرض من الفرق بين عائدها والعائد من أرض مزروعة . » ويقول فوكيت (٢) « يمثل ريع الأرض القيمة النقدية للمزايا التي تنعم بها هذه الأرض ولا تنعم بها أسوأ أرض مزروعة . » ويقول البروفيسور مارشال (٣) « ان ريع قطعة من الأرض عبارة عن الفرق بين انتاجها وانتاج قطعة متاخمة من الأرض ، قطعة لم تكن لتزرع على الإطلاق لو كان لها ايجار يدفع . » أما البروفيسور سيدجويك (٤) فيبين بحذر ، أن « الربح المعتاد للاكر في أية قطعة من الأرض عبارة عن فائض قيمة انتاجها على قيمة الانتاج الصافى للاكر في أرض يمكن فلاحها ولكنها تعود بأقل قدر من النفع . » ويعلم الجنرال ووكر (٥) « اذا شئنا الدقة قلنا ان ريع أية قطعة من

(١) مبادئ الاقتصاد السياسي . الجزء الاول « ١٨٦٥ » .

Principles of Political Economy

(٢) كتيب الاقتصاد السياسي ، الكتاب الثانى « ١٨٧٦ » .

Manual of Political Economy.

(٣) اقتصاديات الصناعة ، الكتاب الثانى « ١٨٧٠ » .

Economics of Industry .

(٤) مبادئ الاقتصاد السياسي ، الكتاب الثانى « ١٨٨٣ » .

(٥) موجز الاقتصاد السياسي « ١٨٨٥ » .

Brief Text book of political Economy.

الأرض يتحدد بالاختلاف بين انتاجها السنوى والانتاج السنوى لاقل الاراضى انتاجا ، تلك التى تزرع بالفعل لامداد السوق نفسها التى تمدها الأرض الممتازة ، ونحن نفترض هنا أن طبيعة الأرض كوسيلة للانتاج . لا تتدهور أو تتقدم نتيجة لفلاحتها . » ان هؤلاء الكتاب يعرضون كل هذه التعريفات التى لا تعدو أن تكون صياغة للتعريف الذى وضعه استاذهم ريكاردو (١) القائل « الربيع هو ذلك الجزء من نتاج الأرض انذى يدفع للمالك لقاء استغلال الطاقات الاصلية الخالدة للتربة . »

أسرة المقاطعة

فلنعود الى بلدنا المثالى . ها هو ذا آدم يتقاعده ولا يمارس نشاطه الانتاجى ويعيش على ٥٠٠ جنيه سنويا ، وها هم اولاء جيرانه يسارعون الى تقليده حالما يظهر مستأجرون جدد . وتكون النتيجة الاولى ظهور تقليد متوارث يقضى بأن تنعم اقدم الأسر فى البلد بأكبر منزلة ، والمزية الرئيسية لمنزلة كهذه هى انهم ينعمون بدخول دون ان يبذلوا جهدا . ولكن ، نظرا لأنهم مازالوا يعتمدون على جهد المستأجرين من أجل الحصول على لقمة العيش ، فانهم يستمرون فى تقديم مكافأة معينة للعمال (والعمال هنا بانخط الثلث) ، هذه المكافأة عبارة عن تمجيد لفظى لا أكثر ولا أقل . وهكذا يقترن الرخاء بالبطالة ، والثناء بالكدح ، ويقضى هذا على الاخلاق بالفعل ، ذلك أنه يؤدى الى تناقض بين السلوك والمبادئ ، هذا التناقض هو سر الكراهية الساخرة التى يتميز بها عصرنا ، وهو السبب فى الظاهرة الغريبة التى تحدث عنها ريكاردو عندما يذهب رجل الأعمال الى الكنيسة يوم الأحد بالانتظام نفسه الذى يذهب به حداد القرية ، وهناك ، وأمام الرب ، يندد ويستنكر المسلك الذى ينتوى سلوكه - بكل ما اوتى من قوة - خلال الاسبوع التالى .

وطبقا لافتراضنا ، امتد بحر الأرض المزروعة الى الفياق والقفار ، وبلغ من امتداده ان انعائد السنوى من جهد الانسان عند الحافة لايزيد على ٥٠٠ جنيه . غير أن هذا البحر يفيض أبدا ، يتسبب فى فيضاته تلك الزيادة التى لا تهدأ فى عدد السكان ، وهكذا لا يقف الحد عند الفياق والقفار . انه سيفتحم فى النهاية كل شبر من الأرض الصالحة للزراعة ، وسيرتفع الى خط الجليد فوق الجبال وينحدر الى ساحل

(١) مبادئ الاقتصاد السياسى والضرائب « ١٨١٧ » .

البحر المالح ، ذلك أن الزارعين - مثل أى وقت مضى - أخذون في انتشكله ولن يفلحوا أرضاً رديئة طالما أن هناك أرضاً أفضل . ولكن ، لنفترض أننا وصلنا الآن الى أقصى حزام للأرض المجانية ، وأن العائد من هذه الأرض لقاء جهد الإنسان السنوى لا يزيد عن ١٠٠ جنيه ، واضح الآن أن ربع رقعة آدم البدائية قد ارتفع الى ٩٠٠ جنيه ، ذلك لأن الربع عبارة عن الفرق بين نتاجها السنوى ونتاج البقية الباقية من الأرض المعفاة من الإيجار . بيد أن آدم تخطى عن أرضه لأحد المستأجرين في مقابل ٥٠٠ جنيه سنوياً . هذا المستأجر هو الذى يؤجر الآن رقعة آدم للقادم الجديد مقابل ٩٠٠ جنيه فى العام ، والقادم الجديد لا يخسر بالطبع أى شئ فى هذه الصفقة ذلك لأنها تترك له ١٠٠ جنيه سنوياً ، وعليه أن يرضى بهذا المبلغ بأية حال من الاحوال . وهكذا يفلح القادم الجديد أرض آدم ويجنى منها ١٠٠٠ جنيه سنوياً ، فيحتفظ لنفسه بمائة جنيه ويدفع ٩٠٠ جنيه للرجل الذى يستأجر من آدم ، والرجل الذى يستأجر من آدم ، يدفع لآدم ٥٠٠ جنيه ويحتفظ لنفسه بـ ٤٠٠ جنيه ، وهكذا يصبح بدوره جنتلماناً عازلاً ، وأن يكن دخله اقل من دخل الرجل الذى ينحدر من أسرة اعرق . والواقع أن الأمور سارت على النحو التالى : ان الملكية الخاصة فى أرض آدم موزعة بين ثلاثة رجال : الأول لا يعمل شيئاً ويجنى نصف المحصول ، والثانى لا يعمل شيئاً ويجنى ١/٣ المحصول ، والثالث يقوم بعناء العمل كله ويحصل على عشر المحصول . ومادامنا بصدد هذه النقطة نقول ان الواعظ الذى لاشك ظل يثرثر - فى مكان ما - عن الملكية الخاصة التى تحفز الى النشاط وتخلق البواعث السليمة وتجعل توزيع الثروة خاضعاً للجهد المبذول ، هذا الواعظ يظهر على حقيقته فى صورة شخص متخبط كليل البصر ، شخص يبدأ - بداة - من نقطة الجهل المطبق ويتسلسل منها منطقياً الى أن يصل الى التناقض والجهل الفاضح .

غير أن هذا كله لا يعد شيئاً بالقياس الى ما يحدث بعد ذلك ، عند ما يفيض البحر الداخلى فيصل الى أقصى حدوده ، عندما لا يعود هناك شئ سوى شريط من الرمال حول الساحل الفاصل بين خط المحراث والموجة ، عند ما يقوم الصيادون بفلاحة الامواج نفسها ، عند ما تلتقى المراعى وغابات الأخشاب بخط الجليد نفسه ، خلاصة القول : عند ما تصبح الأرض كلها ملكية خاصة ، غير أن كل انسان فيها مالك ، حتى وإن كانت حقوقه مجرد حقوق مستأجر . انه يتمتع بحيازة ثابتة للأرض لقاء ما يسمى بالريع العادل : أى أنه يصرف اموره على أفضل نحو ممكن فى أرض تخصه وحده ، ولا تخص أحداً غيره . أن كل الريع هو ريع اقتصادى ، والمالك لا يستطيع رفعه كما

أن المستأجر لا يستطيع خفضه ، انه ثابت بطبيعة الحال بسبب الفارق بين خصوبة الأرض التي يدفع الإيجار من أجلها وأرضا في البلد . فإذا نظرنا الى هذه الأمور على ضوء حال العالم كما نعرفه ، وجدنا أنها هي الحرية وهي السعادة .

البروليتارى

ولكن ما ان نصل الى هذه النقطة حتى يظهر فى البلاد رجل فى مأزق غريب . رجل يهيم على وجهه متنقلا بين خط الجليد وساحل البحر بحثا عن أرض ، وكل ما يصادفه من أرض ملك لشخص آخر . نسيت الملكية الخاصة هذا الرجل . اذا سار فى الطرقات فهو الشريد ، فاذا انحرف عنها وخطا فوق أرض فهو المنتهك للحرمان ، انه اول ابن لآدم لا يرث شيئا ، واول بروليتارى ، والرجل الذى ستنعم كل أجيال الأرض بما يبذره من بذور ، غير انه فى الوقت الحالى بلا طعام ، بلا مأوى ، بلا مستقر ، لا احد يحتاج اليه . تكب بكل ما يحيل الانسان الى افاق او عبد . ومع ذلك لا يزال رجلا له عقل وعضلات ، رجلا يستطيع ان يرسم وينفذ ، ويستطيع ان يفلح الأرض بقوة اذا استطاع فقط ان يجد أرضا ، ولكن انى له ان يستطيع ! ان الحاجة أم الاختراع . والظاهر أن آدم الثانى هذا ، والولد الاول للبروليتارى العظيم ، يملك عقلا من تلك العقول النادرة التى لا يمكن أن تعد من هبات الطبيعة النزقة . فاذا كان الحقل الخصب يمنح لصاحبه ريعا فلماذا لا ينطبق هذا على الذهن الخصيب ؟ ها هي رقعة آدم الاول لا تزال تدر الـ ١٠٠ جنيه سنويا لقاء الجهد الذى يبذله المستأجر الذى يتخلى - كما رأينا - عن ٩٠٠ جنيه سنويا فى صورة إيجار . لماذا لا يتجاسر البروليتارى ويعرض على هذا الرجل ١٠٠٠ جنيه سنويا ثمنا لهذا العقار ؟ قد يبدو أن هذا الاجراء سيجعل البروليتارى يموت جوعا ، ذلك أنه مضطر الى التخلي عن كل انتاجه . ولكن ماذا لو استنبط البروليتارى - او اخترع - او توقع حاجة جديدة - ماذا لو استفاد من الأرض بطريقة لم يحلم بها أحد من قبل - وجنى من التربة والوقع ١٥٠٠ جنيه سنويا بعد أن كان العائد ١٠٠٠ جنيه فقط ؟ لو استطاع ذلك لأصبح بمقدوره دفع الإيجار كاملا (١٠٠٠ جنيه) وتبقى له دخل يبلغ ٥٠٠ جنيه . هذا هو ربحه ، ريع كفاءته ، الفارق بين انتاج هذه الكفاءة وانتاج الفناء العادى . تكلم اذن الفرصة المتاحة أمام هذا البروليتسارى الداهية - بطل المستر صمويل سميلز - باوتارك العصر الحديث . والواقع أن المستقبل ، كما قال نابليون ، مفتوح أمام الموهوبين . ولكن وا أسفاه ! لم تعد المشكلة

الاجتماعية تتعلق بمصير الموهوب مثلما لم تعد متعلقة بمصير الفبي .
وبمرور الوقت تكتظ الأرض بالناس ويظهر بروليتارى آخر ليس أكثر
من غيره ذكاء ، بروليتارى يستطيع أن يحقق ما يحققه الآخرون ولكنه
لا يستطيع أن يتفوق عليهم . ليس أمامه ريع للكفاءة . أنى له إذن أن
يحصل على حقوق المستأجر ؟ دعونا نرى . من المؤكد أنه ما ان يحين
هذا الوقت حتى نجد أن الأساليب الجديدة - التى استحدثها مستأجر
الكفاءة - يقلدها أناس عاجزون عن استحداث هذه الأساليب .
ولا يقف الأمر عند هذا الحد : ان تقسيم العمل ، واستخدام الأدوات
والنقود ، وتطبيق اقتصاديات المدنية ، كل هذا سيضعف الى حد
كبير من قدرة الانسان على انتزاع الثروة من الطبيعة . وستكون هذه
الزيادة كلها من نصيب حامل حق الاستئجار ، ذلك ان الإيجار الذى
يدفعه عبارة عن مبلغ ثابت يأخذه من نتاج الأرض التى يستأجرها .
والميزان الذى يظهر هو ملك له . وهكذا يربح المستأجر من الزيادة فى
المحصول ، وهى زيادة لم يتنبأ بها مالك الأرض . وقد رأينا أن نتاج
الأرض عند حافة الزراعة يحدد النتاج الباقى للزارعين فى أرجاء
المنطقة . ونستطيع أن نقول ان هذا النتاج قد يتضاعف الى حد كبير
لنفرض أن النتاج وصل الى الضعف : ان اصدقائنا القسدامى كانوا
يدفعون ٩٠٠ جنيه فى صورة إيجار ويحتفظون لانفسهم ب ١٠٠ جنيه .
انهم مازالوا يدفعون هذه ال ٩٠٠ جنيه ، غير أنهم يحتفظون لانفسهم
الآن ب ١١٠٠ جنيه - ذلك ان اجمالى الانتاج وصل الى ما قيمته
٢٠٠٠ جنيه . والآن ، ها هى الفرصة تسنح لرجلنا البروليتارى
الذى لا يتمتع بذكاء . ان بمقدوره أن يعرض إيجارا قدره ١٦٠٠ جنيه
فى السنة مقابل فلاحه الأرض ، على ان يحتفظ لنفسه ب ٤٠٠ جنيه .
وسيعين هذا آخر مالك لحق الاستئجار . سيعينه على التقاعد وممارسة
حياة الجنتلمان العاطل الذى ينعم بدخل صاف قدره ١٦٠٠ جنيه يدفع
منها إيجارا سنويا قدره ٩٠٠ جنيه للمالك يدفع لزعيم الملاك ٥٠٠ جنيه
ولكن يجدر بنا ان نشير الى أن ال ٧٠٠ جنيه السنوية ليست ريعا
اقتصاديا . انها لا تعبر عن الفارق بين أجود أرض وأردأ أرض . وليست
لها صلة بحد الزراعة . انها مبلغ يدفع للحصول على حق الامتياز الذى
يتيح استخدام الأرض - انها تتيح لدافعيها هذه الأرض - التى أصبحت
الآن احتكارا مطلقا . ولا يتحدد المبلغ بما يستطيع المشتري تحقيقه
فى أرض يملكها عند الحافة ، وانما يتحدد على ضوء شغف
المالك بحياة البطالة من ناحية ، وحاجة البروليتارى الى لقمة العيش
من ناحية أخرى . واذا استخدمنا الاصطلاحات الاقتصادية
السارية قلنا ان السعر يتحدد على ضوء العرض والطلب . اذ يشتد
الطلب على الأرض بسبب قدوم بروليتاريين جدد ، وترتفع الاسعار ،

وترداد المساومات صرامة . ويتم منح حقوق الاستئجار على مدد ، بدلا من منحها على مدد دائمة - مدد تتيح للمستأجر الزيادة التي تسبب عنها التطورات المجهولة في حقل الإنتاج . وعندما تنتهى المدة المحددة للإيجار يستطيع المالك إعادة النظر في شروط الاتفاق أو يطرد المستأجر . وترتفع المبالغ المدفوعة ، الى أن تبدو الإيجارات الأصلية والإيجارات المسددة تافهة بالقياس الى الدخل التي يجنيها الوسيط أو السماسرة حاملون لحقوق الاستئجار . ثم يرتفع ثمن حق الاستئجار - ان عاجلا أو آجلا - لدرجة أن الزارع الحقيقي لا يجنى من الأرض ما يزيد عن سد الرق . وهنا يسدل الستار على حقوق الاستئجار التي تباع من « الباطن » وتعجز الأرض عن استيعاب المزيد من البروليتاريين الذي يستأجرون ويدفعون إيجارا أكبر من الربح الاقتصادي .

والآن ، ماذا يفعل البروليتارى التالى ؟ لقد وجدنا مخرجا لكل أسلافه ، أما هو فيبدو ألا مخرج أمامه . ثمة لافتة معلقة على الباب مكتوبا عليها « ليس هناك سوى امكنة للوقوف » وقد تحمل هذه اللافتة الاسطورة الأكثر شاعرية .
Lasciate ogni Speeaza Voich. rrraate.
هذا الرجل ، الذى ولد بروليتاريا ، يجب أن يموت بروليتاريا ، ولا يترك سوى فاقته ميراثا لولده . ولا نستطيع أن نؤكد أنه سيحيا لعشرة أيام قادمة ، إذ انى له أن يحصل على لقمة العيش وهو عاجز عن الوصول الى الأرض ؟ لابد له من مأكلا وملبس ، لابد من الاثنين فى الحال . وفى السوق طعام ، وملابس أيضا ، غير أنها أشياء تباع بثمن : لابد من دفع عملة صعبة ثمنها لها ، ولابد من الدفع الفورى ، إذ أن الذى لا ينعهم بملكية لا يستطيع أن يقتضى . المال اذن ضرورة من ضروريات الحياة ، ولا يمكن الحصول على المال الا ببيع السلع . وليس هذا بالأمر الصعب على مزارعى الأرض الذين يستطيعون توفير السلع بمجهودهم ، غير أن البروليتارى رجل معدم ، لذا لا يملك سلعا ولا يملك وسيلة ينتج بها هذه السلع . لابد أن يبيع شيئا . غير أنه لا يملك شيئا يبيعه سوى نفسه وقد تبدوا الفكرة عملايائسا ، غير أن الأيام تثبت سهولة تنفيذها . ان المستأجرين الذين يزعمون الأرض لا ينعمون بالقوة الكافية والوقت الكافى لاستنفاد الامكانيات الانتاجية لاراضيهم . فاذا استطاعوا شراء رجال من السوق - مقابل ثمن يقل عن الزيادة التي سيحققها هؤلاء الرجال فى الإنتاج فان عملية الشراء ستكون مربحة . والواقع أن الشراء سيكون شكليا فقط ذلك ان الرجال لن يكلفوا شيئا ، انهم سينتجون ما يوازي ثمنهم مضافا اليه فانهم ينعهم به المشتري . لم يسبق فى تاريخ الشراء والبيع ان عشر مشتررون على صفقة رائعة كهذه . لقد عرض عم علاء الدين مصاييح جديدة فى مقابل المصاييح القديمة ، غير أن هذا العرض مجرد طعم لاصطياد الجبهة اذا ما قورن بالصفقة الجديدة . ولذا ، ما ان يعرض

البروليتارى نفسه للبيع حتى يجد طوفانا من طالبى الشراء ، كل واحد منهم يحاول أن يتفوق على الآخرين وأعد البروليتارى بأن يعطيه مزيدا من نتاج جهده ، مكتفيا هو بأقل قدر ممكن من الفائض ، غير أن الذى يقدم أفضل الشروط فى حاجة الى فائض والا فانه لن يشتري . وقبل البروليتارى اكبر عرض ، وهكذا يبيع نفسه صراحة ويصبح اسيرا . انه ليس اول انسان يفعل ذلك ، فمن الواضح أن اسلافه الذين اشتروا حق الاستئجار كانوا عبيدا للملاك الذين يعيشون على ايجارات يدفعها هؤلاء الاسلاف ، غير أن الاقنعة كلها تسقط الآن : أن البروليتارى لا يكتفى بالتخلي عن ثمار جهده ، وإنما يتخلى أيضا عن حقه فى استغلال الرأى وتوجيه الجهد الوجهة التى يشاء . أن التفير الاقتصادى مجرد تفير شكلى ، غير أن التفير المعنوى هائل . وسرعان ما يغمر السوق كلها ذلك الطوفان المباشر الجديد من البشر ، ليحل محل طوفان حقوق الاستئجار فى الماضى . وإذا أردنا أن نتفهم عواقب هذا الاجراء وجب أن نحلل عملية تبادل السلع عامة ، ذلك أن الطاقة العاملة قد أصبحت الآن فى السوق ، شأنها شأن أية سلعة أخرى تباع هناك .

قيمة التبادل

واضح أن عادة التبادل ستظهر أول الأمر عندما يكتف كل شخص عن تزويد نفسه بكل ما يحتاج اليه . أن الرجل الذى يصنع بنفسه موائده ، وكراسيه ، ومحرك النار ، والغلاية والرغيف ، والزبد ، ويصنع بنفسه بيته وملابسه ، هذا الرجل لا يترك « العيش لحبازه » * ولا يحذق صنعه . وهو يكتشف أنه سيمضى فى طريقه مسرعا اذا تخصص فى صناعة الموائد والكراسى ، وأعطى منها للحداد فى مقابل محرك القانا والغلاية ، وللخباز وبائع اللبن فى مقابل الخبز والزبد ، وللبنايين والحياطين فى مقابل البيت والملابس . واذ يفعل هذا يكتشف أن موائده وكراسيه تساوى الكثير ، وأن بها قيمة تبادل ، كما يقولون . ولكى يسهل على نفسه الأمر يتم الاتفاق على سلعة مناسبة تقاس هذه القيمة على ضوءها . ونفق على النصب ، واذ يستخدم الذهب فى هذه العملية بالذات يسمى نقودا . ويعرف صانع الكراسى قيمة كراسيه نقدا ويستبدلها على أساس هذا المبلغ . ويعرف الحداد القيمة النقدية لمحركات النار التى يصنعها ويستبدلها على هذا الأساس . وهكذا ، اذا استخدمنا النقود كوسيط استطاع صانع الكراسى أن يحصلوا على محركات النار فى مقابل

كراسيهم ، واستطاع الحدادون الحصول على الكراسى فى مقابل محركات النار . تلکم هى ميكانيكية التبادل، وما أن تتأكد قيم السلع المتبادلة حتى يسهل عمل هذه الميكانيكية ، غير أنها لا تعدو أن تكون « ميكانيكية » ، وهى لا تحدد القيم ولا تفسرها . فإذا حاولنا اكتشاف الشئ الذى يحدد القيم باءت بالفشل بسبب المتناقضات الظاهرية التى تسد الطريق السوى، وبسبب المصادفات الفتاكة التى تجعل الخطأ يبدو أكثر وضوحا .

وسرعان ما تكشف المتناقضات الظاهرية عن نفسها . فواضح أن القيمة التبادلية لأى شئ تتوقف على فائدته ، إذ أن الانسان لا يستطيع أن يجعل الشئ العديم النفع قابلا للتبادل ، مهما بذل من جهد غير أن الهواء النقى وأشعة الشمس نافعان جدا لدرجة أننا لا نستغنى عنهما ، ومع ذلك ليست لهما قيمة تبادلية . ولكن ، إذا أسقطت السماء حجرا نيزكيا بلا مقابل فى الحديقة الخلفية ، فإن لهذا الحجر قيمة تبادلية هائلة ، بالرغم من امكانية الاستغناء عن هذا الشئ الطريف . وسرعان ما نجد سببا لرخص الهواء وغلو الحجر النيزكى : ان الهواء متوفر أما الأحجار النيزكية فنادرة . فإذا استطعنا ، بوسيلة أو بأخرى ، خفض كمية الهواء النقى بانتظام ومضاعفة كمية الأحجار النيزكية بانتظام (عن طريق مدفعية سماوية أو غير ذلك) فسرعان ما يصبح للهواء النقى قيمة تبادلية ترتفع تدريجيا ، بينما تنخفض القيمة التبادلية للأحجار النيزكية شيئا فشيئا . وسنجد فى آخر الأمر أننا نحصل على الهواء النقى عن طريق عدادات ، وأنها ندفع له ثمنا شأنه شأن الغاز ، أما الأحجار النيزكية فلن تباع ، شأنها شأن الحصى العادى . والواقع أن القيمة التبادلية تقل كلما زاد العرض . ويرجع هذا الى الحقيقة التالية : ان نفع السلع يتضاءل كلما ازدادت كميتها ، فالتناسع عندما يحصلون على قسط من سلعة يشبعون بعض جوعهم ولا يعلقون أهمية كبيرة على باقى الكمية . ان فائدة رطل من الخبز تتوقف على ما اذا كان الشخص شعبانا أو جوعانا . وكل انسان يريد أرتلا معينة من الخبز كل أسبوع . ولكن ليس هناك من يريد أكثر من هذه الكمية ، فإذا قدموا له المزيد فانه لن يدفع له ثمنا كبيرا - بل ربما لم يدفع له أى ثمن - ان المظلة الواحدة ذات فائدة كبرى ، غير أن وجود مظلة ثانية يعد ترفا : أما الثالثة فمن سقط المتاع . وبالمثل نجد أن أمناء متاحفنا يريدون كمية معتدلة من الأحجار النيزكية ، غير أنهم لا يريدون حمولة عربية منها . والألآن ، ان القيمة التبادلية تتحدد لا عن طريق أكثر أجزاء السلعة نفعا ، وإنما أقلها نفعا . كيف يحدث ذلك ؟ نستطيع أن نجيب على هذا السؤال بسهولة اذا نحن ضربنا مثلا . فلنتصور أن المظلات المتوافرة فى السوق تكفى لتزويد كل حامل مظلة فى المجتمع بمظلتين . ونظرا لأن المظلة الثانية ليست فى نفع

الأولى فإن الخطوة الحاسمة تتلخص فى تسعير نصف المظلات بخمسة عشر شلنًا لثلاثة عشر شلنًا على سبيل المثال ، مع تسعير النصف الثانية بثمانية شلنات وستة بنسات . ولسوء الحظ نجد أن المرء لن يدفع خمسة عشر شلنًا لسلعة يستطيع شراءها بثمانية شلنات وستة بنسات، وهكذا يصبح كل شخص مزودًا بمظلة ، وبالرغم من أن ثمن المظلة - فى باقى الكمية - هو خمسة عشر شلنًا إلا أنها تعد فى حكم المظلة الثانية التى لا تستحق أكثر من ثمانية شلنات وستة بنسات . وهكذا نجد أن القيمة التبادلية لأقل أجزاء السلعة نفعًا تحدد القيمة التبادلية لبقية الكمية . ويحدث هذا من الوجهة العلمية ، عن طريق « قانون الإلمبالا » (١) . ونظرًا لأن الوحدة الأقل نفعًا فى الإنتاج هى التى تنتج فى النهاية فإن فائدتها تسمى بـ « الفائدة النهائية للسلعة » . أما فائدة الوحدة الأولى ، أو أكثر الوحدات نفعًا فتسمى بـ « الفائدة الكلية للسلعة » . ولو كانت هناك مظلة واحدة فى العالم فإن القيمة التبادلية لفائدتها الكلية عبارة عن: المبلغ الذى سيدفعه أكثر الناس تدليلاً فى يوم مطير جداً ، حتى لا يخرج فى المطر بدون مظلة . غير أن الذى يحدث أن أكثر الناس تدليلاً لن يدفع أكثر من أكبر الناس خشونة ، والفضل يرجع إلى قانون الإلمبالا . معنى هذا أن الاثنين يدفعان القيمة التبادلية لآخر مظلة تم إنتاجها ، أو يدفعان القيمة التبادلية لـ « الفائدة النهائية » لكل المظلات . إن اصطلاحات « قانون الإلمبالا » و « الفائدة الكلية » و « الفائدة النهائية » اصطلاحات معبرة ومفهومة بشكل رائع إذا أنت عرفت سلفاً معناها الدقيق أما إذا نظرت إليها فى حد ذاتها فانك تفقد فيها الوضوح والإيجاز . وبعض الاقتصاديين يأخذون استعارتنا القديمة فينقلونها من حقل الزراعة إلى حقل الفائدة . فيسمون الفائدة النهائية بـ « الفائدة الحديثة » . والاصطلاحان يخدمان غرضنا الحالى ، إذ لا أنوى استخدام المصطلحات مرة أخرى ، وإلى القارئ النقطة الأساسية التى نريد توضيحها : قد يكون للسلعة نفع كبير ، غير أن قيمتها التبادلية قد تندهور إلى لا شيء ، وذلك بمضاعفة العرض ، إلى أن يصبح العرض أكثر من الطلب ، والفائض من السلعة لا قيمة له ولا فائدة له ، ولذلك يتم الحصول عليه بلا مقابل ، ولن يدفع إنسان بنساً واحداً ثمنًا لسلعة إذا كان من الممكن الحصول على كمية وفيرة منها بلا مقابل . من أجل هذا نجد أن الهواء وغيره من الضروريات ليست له قيمة تبادلية ، بينما تباع الأشياء الفاخرة بأثمان باهظة إذا كانت نادرة الوجود .

هذه هى الظروف التى تصادف الإنسان سواء أكان منتجاً أم مستهلكاً فإذا كان ينتج شيئاً عديم النفع فإن جهده سيصبح كله عبثاً ، ولن يحصل.

على مقابل له . أما اذا كان ينتج شيئاً نافعاً فان الثمن الذى يحصل عليه يتوقف على الكمية الموجودة المطروحة للبيع . فاذا ضاعف من العرض ، بأن أنتج ما يزيد عن حاجة الاستهلاك الحالى ، فانه يخفض لا محالة قيمة العرض كله . لذا وجب عليه أن يدقق فى اختيار مهنته ، ووجب عليه ايضا أن يبدل فيها جهداً كبيراً . وطبيعياً أن اختياره سيقع على انتاج السلع التى ترتفع قيمتها بالنسبة للجهد المبذول فى انتاجها - أى انه سيبحث عن السلع التى تدر أعلى سعر اذا ما قيست بتكاليفها . لنفرض مثلاً أن أحد صانعى الآلات الموسيقية وجد أن تكاليف صناعة « الهارب » ماثلة لتكاليف صناعة البيانو ، غير أن أجهزة « الهارب » أصبحت « مودة قديمة » بينما ازداد الطلب على البيانو . لذلك فانه لن يمضى وقت طويل حتى تزيد أجهزة « الهارب » عن الحاجة بينما يقل المعروض من البيانو عن المطلوب . ونتيجة لذلك تنخفض قيمة الهارب بينما ترتفع قيمة البيانو . ونظراً لأن تكاليف انتاج الاثنين واحدة فان الصانع سيسارع الى تركيز جهوده فى انتاج البيانو ، وسيحذف باقى الصناعات حذوه ، الى أن تؤدي زيادة العرض الى خفض قيمة البيانو بحيث تصبح موازية لقيمة الهارب . وقد تحول « المودة » من البيانو الى الأرغن الأمريكى ، وفى هذه الحالة سيقلل الصانع من انتاج البيانو ويضاعف من انتاج الأرغن الأمريكى . وعندما تتضاعف أجهزة الأرغن بدرجة كافية قد يبدل « جيش الخلاص » جهداً يجعل الطلب يشتد على الدفوف ، وقد يصبح ثمنها أربعة أضعاف تكاليفها ، وفى الحال تتركز الطاقات المنتجة للآلات فى صناعة الدفوف بجئون . ويستمر هذا التركيز الى أن يؤدي العرض الى خفض الربح ، (١) فيقل عن الربح الذى كان من الممكن الحصول عليه عند ارواء ظمأ الجمهور الى الترومبون . واذا ينخفض ثمن البيانو الى أن يصبح موازياً للهارب فى الربح ، واذا ينخفض ثمن الأرغن الأمريكى الى أن يصبح موازياً للبيانو فى الربح ، واذا ينخفض ثمن الدف الى أن يعادل الأرغن الأمريكى ، سنجد - فى نهاية الامر - أن الترومبون ليس أكثر من الدف ربها ، وسنصل الى معدل عام للربح ، وهذا المعدل يوضح مدى احتياج الجمهور الى هذه الآلات . غير أن معدل الربح هذا قد يدوب ، وذلك بانتاج مزيد من الآلات - بالنسبة المطلوبة الى أن تهبط ائمانها وتوازى تكاليف الانتاج ، وعندئذ لن يكون هنالك ربح . وهنا يوقف الانتاج نهائياً ، ذلك ان انتاج المزيد معناه جلب الخسارة ، ولا داعى لهذا ، فالتناس يستطيعون الحاق الخسارة بأنفسهم دون الحاجة الى انتاج السلع ، وذلك بطريقة بسيطة : لقاء النقود من النافذة .

(١) اننا نستخدم هنا المعنى العام للربح لنشير به الى زيادة قيمة السلعة على تكاليف انتاجها .

وما حدث للآلات الموسيقية في هذا المثال يحدث بالفعل لكافة السلع المصنوعة . فالسلع النادرة - والتي تتسبب ندرتها في رفع قيمتها - تفريتنا بأن ننتجها الى أن تقلل زيادة العرض من قيمتها ، ثم نصل الى نقطة لا يزيد فيها الربح عن ربح أية سلعة أخرى . واذ نصل الى هذا المعدل العام للربح نجد أن المعدل يتعرض لمزيد من الاستغلال، الى أن تتسبب الزيادة العامة في خفض اسعار كافة السلع بحيث تعادل الاسعار تكاليف الانتاج . ويسمى هذا - في بعض الاحيان - بالقيمة المعتادة . وهنا ، اذا رجعنا الى تحليلنا الخاص بانتشار الزراعة ، وما ينتج عنها من ظاهرة الربح ، برز السؤال التالي :

ما معنى تكاليف انتاج سلعة من السلع ؟ لقد رأينا كيف أن قطع الارض متفاوت في خصوبتها وفي امتياز موقعها، مما يجعل تكاليف الانتاج تختلف باختلاف المنطقة ، الى ان تبلغ ذروتها عند حد الزراعة . غير اننا رأينا أيضا كيف ينتزع المالك ، باسم الربح الاقتصادي ، كل المنفعة التي يتمتع بها المزارعون في التربة والمواقع الممتازة . لذا اذا أضفنا ايجار المالك الى نفقات الانتاج وجدنا أن نفقات الانتاج - حتى في افضل الأراضي - توازي في ارتفاعها النفقات المفروضة على اردأ الأرض .

ان تكاليف الانتاج اذن معناها تكاليف الانتاج عند حد الزراعة ، وهي متساوية بالنسبة لكافة المنتجين ، ذلك أن ما يوفره من جهد في انتاج السلعة يضيع في العدد الهائل من السلع الواجب انتاجها من أجل دفع الايجار . واذ حسن استيعابنا لعملية التسوية هذه استطعنا أن نكتشف الحيلة التي يحاول الاقتصادي العادي خداعتنا بها ، كي يجعلنا تقبل نظام الملكية الخاصة على أنه عادل فعلا . انه يرينا أولا : أن الربح الاقتصادي لا يدخل في تكاليف الانتاج عند حد الزراعة ، ثم يرينا أن تكاليف الانتاج عند حد الزراعة تحدد سعر السلعة ، وثانيا : أن قيمة السلعة تحدد بتكاليف انتاجها . وهو يعني بهذا ان الملاك لا يكلفون المجتمع شيئا ، وأن تبادل السلع يتم على أساس مدى الجهد المبذول في انتاجها تماما . هذه الطريقة السطحية للدكاء الذي يدفع الى القباء تعلم اليوم في مدارسنا بصفة رسمية باسم : الاقتصاد السياسي . وسنلمس تواتر أنها عملية احتيال ليس الا . ان تبادل السلع لا يتم - ولا يميل الى ان يتم - بناء على الجهد المبذول في انتاجها ، يضاف الى هذا أن السلع التي تنتج بعيدا عن حد الزراعة تماما تباع بنفس السعر المرتفع الذي تباع به السلع المنتجة عند حد الزراعة ، والتي يبذل في انتاجها جهدا اكبر ، ليس صحيحا أن المالك لا يكلفنا شيئا : انه يجسد الفارق بين الوضعتين .

ولكن ليس هذا هو هدفنا من تحليلنا لمسألة القيمة . فها نحن

نرى الآن كيف أن تحكم الإنسان في قيمة السلع ليس الا قدرة على تنظيم المعروض منها . والأفراد يحاولون دوما خفض كمية المعروض كي يستفيدوا هم . ولقد تم الدخول في مؤامرات عملاقة لمحاربة محاصيل العالم من القمح والقطن حتى ترتفع قيمتها الى أقصى حد ممكن . ولقد أتلّف الهولنديون شحنات التوابل القادمة من جزر الهند الشرقية مثلما يتلف الانجليز اليوم شحنات السمك في نهر التيمز ؛ للمحافظة على الاسعار عن طريق خفض كمية الإنتاج . وكل التكتلات ، والاحتكارات، والتجمعات ، والخبابا التجارية انما ترمى الى نفس الغرض . ومما يعرقل الإنتاج ويحول دون تطوير الفرائز الاجتماعية ان كل شخص يعرف انه كلما ضيق الخناق على المجتمع افاد بذلك نفسه . وهو يبرر هذا المسلك بقوله : انه اذا افاد كل شخص نفسه على حساب المجتمع فان المجتمع سيستفيد ، لأن كل شخص فيه قد افاد نفسه ، وهكذا يحمي المجتمع نفسه من خطر معين . فلن تكون هناك مؤامرات مستمرة لخفض قيمة السلع عن طريق التوسع في انتاجها . وستتوقف كل الناس عن الانتاج عندما تقل قيمة سلعتهم عن تكاليف انتاجها (سواء فيما يتعلق بالجهد المبذول فيها ، ام بالجهد مضافا اليه الربح) . ولن يستمر انسان في انتاج الخبز الى أن يصبح الخبز بلا ثمن مثل ضوء الشمس ، أو الى أن يصبح الخبز مدعاة للضييق مثل امطار صيف ١٨٨٨ ان أذهاننا مطمئنة بصدد هذه النقطة المتعلقة بالزيادة المفرطة في السلع التي ينتجها الانسان بجهد ، عن طوعية .

الأجور

اننى اطلب منكم الآن العودة الى الموضوع الذى تركناه ، موضوع انتشار الزراعة . لقد وصلنا الى النقطة التى ظهرت فيها سلعة جديدة في السوق ، ذلك الرجل البروليتارى الذى اضطر الى أن يعيش ببيع نفسه ! اذا أردت ان تلمس على الفور البشاعة الكامنة في هذا الاجراء فما عليك الا أن تطبق النتائج التى وصلنا اليها في موضوع القيمة. ان للقيمة قانونا لا مهرب منه : نحن لا نستطيع الحيلولة دون هبوط قيمة سلعة الى درجة الصفر في النهاية الا بتقييد انتاجها . غير أن السلعة التي يبيعها البروليتارى سلعة لا يستطيع التحكم في انتاجها بالفعل . بل انه مضطر الى انتاجها بدافع من حافز لا يقاوم . وزيادة السكان هى التى بسطت الزراعة والمدنية من المركز الى خط الجليد ، واضطر الرجال في النهاية الى أن يبيعوا انفسهم لسادة الارض : وما زالت هذه الزيادة تضاعف من عدد الرجال ، وهكذا تتدهور قيمتهم التبادلية ببطء ولكن بطريقة مؤكدة - الى ان تختفى هذه القيمة تماما - الى ان يطلق

سراح العبيد السود بدعوى أن لا جدوى من الاحتفاظ بهم في أرض أصبح الناس ، من كل لون ، يباعون فيها بلا مقابل . هذه هي حال عمالنا الإنجليز اليوم ، لقد أصبحوا بلا قيمة وصار من الممكن الحصول عليهم بلا مقابل . ومما يثبت هذا وجود المتعطل الذي لا يستطيع أن يجد المشتري له ، وبمقتضى قانون اللامبالاة لن يقدم شخص على شراء الرجال بشمن اذا كان يستطيع أن يشتري اناسا يؤدون نفس المهام بلا ثمن . كيف نفسر اذن ظاهرة الأجور التي تدفع للعاملين الذين يعملون - دون شك - بأجر ؟ المسألة بسيطة بشكل بشع . لنفرض أن الجياد تضاعفت في إنجلترا بحيث امكن الحصول عليها بلا مقابل شأنها شأن صفار القطط الملقاة في الدلو . مع ذلك عليك أن تطعم حصانك - عليك أن تطعمه وتأويه بسخاء اذا كنت تستخدمه في الصيد ، أو تطعمه وتأويه باهمال اذا كنت تعتبره عبثا ثقيلا. غير أن تكاليف اطعمته وايوائه لا تعنى أن للحصان قيمة تبادلية . اذا كنت قد حصلت عليه بادية الأمر بلا مقابل ، واذا كنت لا تجد من يشتريه عندما تنبده ، فمعنى هذا أنه لاقيمة له ، بالرغم من تكاليف اطعمته وايوائه. تلك تماما حال كل فرد من أفراد البروليتاريا ، فمن الممكن أن نستبدله اليوم بأى فرد من المتعطلين . أن أجرهم لا يعتبر ثمنا لهم ، ذلك أنهم بلا قيمة : ان أجرهم عبارة عن تكاليف الاحتفاظ بهم . وأنت تستطيع أن تدفع أجورا لا تكاد تسد الرق ، لتحصل في مقابلها على أكبر عدد تريده من العمال ، وتستطيع أن تفعل لهم ما يحلو لك - داخل حدود القانون الجنائي ، ومن المؤكد أن القاضي الذى ينتمى الى الطبقة المالكة سيفسر القانون لصالحك . واذا كنت تدفع لخدامك الخاص اجرا أكبر من الاجر الذى تدفعه لقاطع الأخشاب فلأنك تطعم حصان الصيد فولا وتضعه فى اسطبل نظيف بدلا من أن تقدم له التبن وتضعه فى زريبة الخنازير (1) .

(1) قد يحدث في بعض الاحيان أن يكون الاحتفاظ بمستوى معين شرطا للحصول على أجر ، وفي هذه الحالة قد تصل الأجور الضئيلة الى رقم لا يناسب اصطلاح «الأجور الضئيلة» بل يكون الاصطلاح مثار سخرية . مثال هذا أن الطبيب العصرى في لندن يستطيع أن يدخر شيئا من إيراده السنوى الذى يبلغ ١٠٠٠ جنيه ، كما أن وظيفة «اللورد - ليفتينانت في أيرلندا - لا يشغلها الا الشخص الذى يستطيع أن يدفع من جيبه الخاص لان راتبه الرسمى (٢٠٠٠٠ جنيه) لا يكفى .

الراسمالية

عند هذه المرحلة لا يتطلب الحصول على عمال أكثر من توفير العلف لهم . فإذا احتاج الأمر الى مد خطوط حديدية احتجنا فقط الى تقديم لقمة العيش للعدد المطلوب من العمال . مثال هذا انه اذا تطلب الخط الحديدى جهود الف عامل لمدة خمس سنوات فان أصحاب المشروع ليسوا مطالبين بأكثر من تزويد الألف بلقمة العيش لخمس سنوات . ان حد الكفاف هذا يسمى - علميا - رأس المال . والملاك يأخذون رأس المال هذا من الفائض ، لأن هناك فارقا بين الاجور التى دفعوها لعمال آخرين والثمرة التى حصلوا عليها ، والملاك لم يستهلكوا كل الفائض ، وانما احتجزوا جانبا منه لعمال السكك الحديدية . وعلى هذا النحو يستطيع رأس المال أن يدعى انه ثمرة الادخار - أو كما ذكر أحد المعتدلين الأذكاء بصراحة - انه ثمرة التقشف . ان قوله هذه شعاع من المرح الذى مازال يرصع الدراسات الخاصة برأس المال . ولسنا بحاجة الى أن نقول ان المدخرين رجال يملكون كمية كبيرة من المال ، كمية أكبر من الكمية التى يريدون انفاقها ، اما المتقشفون فيملكون كمية من المال اقل من الكمية التى يريدون انفاقها . وعندما تنتهى الأعوام الخمسة يصبح الخط الحديدى ملكا للراسماليين ، ويتقفر صانوه الى سوق العمل من جديد ، وما زالوا - على عجزهم - مثلما كان الحال من قبل . وفى بعض الاحيان يقول الملاك عن الخط الحديدى المنتهى انه رأسمالهم ، غير انه مجرد كلام لفظى اذا شئنا الدقة . ان رأس المال مجرد فائض يسد الرمق . وقيمتة السوقية - تلك القيمة التى يوضحها معدل الفوائد الحالى - تتدهور مع زيادة عدد السكان ، بينما ترتفع القيمة السوقية للأرصدة الراسخة (١) . ولو استمد المستر جوشين شجاعة من نجاحه فى تقليل سندات الحكومة البريطانية وعرض على أصحاب « سكك حديد لندن ونورث ويسترن » الغاءها تماما مقابل رأس مال يكفى لمد الخطوط الحديدية من جديد ، فانهم سيذهبون لجرأته ، وسيشعر عندئذ بالفارق بين الخط الحديدى ورأس المال . ولقد درج الناس على أن يقولوا ان العقار الذى يضم مزرعة عبارة عن

١١

(١) ان المعدل الحالى - في ظل الظروف الراهنة - لا بد سيهبط الى الصفر آخر الامر ، بل قد يصبح « سلبيا » . وعندئذ نجد أن الاسهم التى تدر اليوم ربعا قدره ١٠٠٪ قد تجلب ربعا قدره ٢٠٠٪ أو أكثر . ومع ذلك كان هناك من أساء فهم المعدل وظن انه يسر عن ميل الفائدة الى الاختفاء . والواقع انه بدل على أن الفائدة آخذة فى الزيادة .

أرض تدر ريعا ، أما العقار الذى يضم خطا حديديا فيعتبر رأس مال يدر فائدة . غير أننا اذا نظرنا الى الأمور من ناحية اقتصادية لم نجد فارقا بينهما ، ذلك أن الاثنين أصبحا مصدرا للدخل وسيوضح هذا تماما لو اضطلع بالمشروعات الباهظة - كالسكك الحديدية - مالك واحد، ومد شبكتها فوق أرضه وأنفق عليها من فائض ثروته . غير أن الحاجة اقتضت ضم عدد من الذين يملكون فائضا من الثروة ، واقتضت خلق جهاز مالى لتوزيع ربحهم من الإنتاج وفقا للمبالغ التى ساهموا بها - هذه الطريقة هى التى خففت من حدة مصطلح الاستغلال وخففت من مظهره الخارجى . غير أن التخفيف ليس تقييرا : أن المساهم والمالك يتشابهان من حيث أنهما يعيشان على نتاج منتزع من أملاكهما بواسطة الجهد الذى يبذله البروليتارى .

زيادة عدد السكان

ان ظهور النظام الرأسمالى معناه ان استغلال العامل الذى يكسب من أجل أجر يسد رمقه قد أصبح فنا من فنون الحياة الرئيسية ، فنا يمارسه المتمتعون بحقوق الايجار . كما أن النظام الرأسمالى يبشر بوعد وهمى ، وعد بعمالة لا تنتهى ، وبذلك يعمى أبصار البروليتاريا عن النتائج المؤسفة للزيادة السكانية السريعة ، تلك النتائج الواضحة أمام المزارع الصغير والمالك الريفى . ولكن ، الواقع أنه كلما اذلت العمال ، وحرمتهم من كل متعة فنية ، واضعت منهم فرصة الاستمتاع باحترام وحب زملائهم لهم ، دفعتهم - فى رعونة - الى المتعة الوحيدة والرابطة الانسانية اليتيمة التى بقيت لهم ، الا وهى : اشباع غريزتهم فى انتاج كميات جديدة من البشر . وستهلل لهذه الغريزة قائلا انها مقدسة ، الى أن تحس بالتأفف والضيق من الاعداد الزائدة عن المعتاد : ان هناك وباء من المواليد ، وأنت تكتشف فجأة أن هذه الغريزة شيطانية، وتردد صرخة « الزيادة فى عدد السكان » . غير أن عبيدك لن يعيشوا البتة بصراخك: انهم يتكاثرون مثلما تتكاثر الارانب، وان فقرهم لينجب القدارة ، والبشاعة ، والخيانة ، والمرض ، والانحلال ، والعريضة، وسفك الدماء . ووسط الثروات التى يكدها لك كدهم يتكدهم يؤسهم ايضا، ويخفك . وتبتعد عنهم بدافع من الاشمئزاز ، وتنسحب الى الطرف الآخر من المدينة ، وتفرد فى خطوطك الحديدية عربات خاصة لهم ، وتحدد لهم مقاعد خاصة فى كنائسك ومسارحك ، وأنت تعزل حياتك عن حياتهم بكل سياج طبقى ممكن ، ومع ذلك يعجون من حولك - ويتشكل وجهك بخطوط الكراهية والشك المعتادين، اللذين تستشعرهما.

نحوهم ، وبلغ من اعتياد اذنك على سماع لغة الاشرار منهم انك تردد هذه اللغة عندما تفقد زمام السيطرة على نفسك - انهم يسممون حياتك بلا ندم ، مثلما ضحيت بحياتهم بلا رحمة . وتبدأ في الايمان بالشيطان بشدة . ثم يحل عهد الارهاب الذى يفرضه تمردهم ، وتدرّب وتسلح صددا منهم لكى يقمع الباقي - ويحل عهد السجن ، والمستشفى ، ونوبات القمع الجنونى ، تعقبها نوبات كرم جنونى . وائناء ذلك كله يستمر عدد السكان فى التزايد .

(أ) الخير

يقال أحيانا أن الثروة تتضاعف مع تضاعف الفاقة ، إبان الخطوات البشعة الصارخة التى تخطوها المدنية من سوء الى أسوأ ، غير أن هذا مستحيل بالمرّة ، ذلك أن الثروة تتضاءل بانتظام مع انتشار الفقر . غير أن الثراء يزداد ، والثراء شيء آخر غير الثروة . ويبدو أن اجمالي القيم التبادلية للأشياء التى ينتجها البلد كل عام يقفز الى أرقام خيالية. غير أن الثراء يتجمع لدى طبقة معينة ، ويزودها بطاقة شرائية هائلة ، وسرعان ما تتشبع بالثروة التى تفيد المجتمع ، فإذا وصلت الطبقة الى نقطة التشبع هذه فانها تبدأ فى شراء الكماليات . وما إن يصبح للكماليات ثمن حتى تكتسب قيمة تبادلية ، ويجند عمال لإنتاج هذه الكماليات . لننتصر سيدة مجتمع فى نيويورك سيدة ذات طبيعة مرهفة للغاية، انها تأمر بصنع كفن من خشب الورد والفضة ، على أن ينجذ بالاطلس الأحمر ، كى يثوى فيه جثمان قلبها. ويتم صنع الكفن بالفعل ، وائناء ذلك يزحف صبي حى عارى القدمين ، ضامر من الجوع ، فى البرك المائية المتجمدة فى الخارج . أن القيمة التبادلية للكفن تعد جزءا من الثروة الوطنية ، غير أن الأمة العاجزة عن توفير المأكّل والملبس لأطفالها لا يمكن أن تعد ثرية لمجرد أنها صنعت كفنا جميلا لكلب ميت . والواقع أن القيمة التبادلية نفسها قد تلوثت مثلما تلوث كل شيء آخر ، ولم تعد تعبر عن المنفعة ، وانما عن رغبات الشهوة ، والغباء ، والغرور ، والنهم ، والجنون - تلك الأشياء التى يصفها الاقتصاديون المهذبون علميا بأنها « الطلب الفعال » Effective Demand أن الكماليات لا تمثل الثروة الاجتماعية ، والجهاز الذى يستخدم فى انتاجها لا يعتبر ثروة اجتماعية، والعمال الذين لا يجيدون شيئا سوى صناعة الكماليات ليسوا عمالا

(١) وإلا الكلمة مستخدمة هنا بمعناها الدارج الذى يجرى على السنة العامة -

والسبب أن شو استخدم المرادف ، العلمى ، لكلمة Wealth

خافعين للمجتمع ، والرجال والنساء والاطفال الذين يكسبون قوتهم
بانتاج هذه الاشياء ينفقون على انفسهم على طريقة الاغنياء العاطلين
الذين يشتغل هؤلاء العمال من اجل امتاعهم . ولقد اعتدنا على اعتبار
القيم التبادلية لهذه الكماليات جزءا من الثروة ، وقد جعلنا هذا تنوهم
ان الفقراء يجوعون والخبز يحيط بهم . والواقع انهم يجوعون بينما
تحيط بهم كميات هائلة من المجوهرات ، والمخمل ، والدانتل ، والحاشية
وجياد السباق - ولا يحيط بهم طعام وافر . ونحن نفتقر - بصورة
بشعة - الى الاشياء اللازمة لرفاهية الشعب ، والسياسة الاجتماعية
التي تنتهجها انجلترا اليوم تشبه السياسة المنزلية لهؤلاء المفامرات
اللائى لا يوفرن الملبس الكامل والمأكول الكامل لاطفالهن ، كى يستطعن
الاحتفاظ بالركبة والتعامل مع خياط عصرى . اما اذا انحسرت الثروة
والرفاهية ، فان الطاقة الانتاجية تأخذ فى التزايد ، والشئ الوحيد
الذى يحول دون تحول الثروة الظاهرة الى ثروة حقيقية هو ذلك
الانحراف فى الطاقة الانتاجية ، وتجنيدھا فى انتاج السلع التى لا تفيد
المجتمع . ان الطاقة الشرائية التى تجعل الكماليات فى يد الاغنياء
تستطيع ان تجعل الثروة الحقيقية فى يد الكل . غير أن الملكية الخاصة
ما زالت تفرق القلة الفنية بالطاقة الشرائية ، بينما تسحبها من الكتلة
الفقرية . وهكذا يتضح فى النهاية زيف الشئ الذى تفاخر به الملكية :
ذلك التكسد الهائل لما تسميه بـ « الثروة » ، وهى تفاخر بأن هذه
الثروة ثمرة لقدرتها على ارهاق الرجال والنساء يوميا بالعمل المضنى .
وبالرغم من امكانياتها ، وبالرغم من « الاعتماد على النفس » الذى نادى
به هـمائلز ، وبالرغم من المشروعات التجارية الهائلة ، واستنزافها للعرق،
وأضطهادها للعبيد بصورة متوحشة ، وطوفان الدم ، والعرق ، والدموع ،
بالرغم من هذا كله تساءل : ما الذى قدمته عدا الأجر التافه لعبيدها؟
انھا لم تقدم سوى كومة مرعبة من سقط المتاع ، وأدبا طبقيا وفنا طبقيا
ملوثا ، وكمية لا بأس بها من السم والاذى .

هذا هو التحليل الاقتصادى الذى يدين الملكية الخاصة ، فهى
ظالمة من البداية ، ويستحيل تماما ان تصلح حلا حتى للمظهر الفردى .
للمشكلة ، ذلك المظهر الذى يطالب بالتوفيق بين نصيب العامل من
الثروة ، والجهد الذى يبذله فى انتاجها . وجميع الجهود التى بذلت
حتى الآن لارساء مجتمعات حقيقية على أسس رأسمالية قد باءت
بالفشل ، والمدنيات اقرب الاشياء الى هذه المجتمعات ، وقد تعفنت
هذه المدنيات واستحالت الى بؤرة للزبلة والبلذخ ، ثم اكتسحتها فى
النهاية اجناس غير متمدينة . ونستطيع أن نثبت ، بالاحصائيات ، أن
حدنيتنا قد بلغت بالفعل مرحلة كبيرة من التعفن . ومن المؤكد ، من

الناحية الاقتصادية ، ان تدهورا جديدا سيحل محل التقدم اذا نحن حافظنا على نظام الملكية الخاصة . غير ان الملكية الخاصة المتكاملة نظام غير عملي اليوم لحسن الحظ . وبالرغم من ان صمام الامن الممثل في الهجرة قام بدور هائل في هذا القرن ، الا ان الضغط السكاني اجبرنا على ان نبدا في ان نعيد الى الشعب المبالغ التي اخذت منه وذهبت الى ملاك الارض واصحاب حقوق الاستئجار والراسماليين ، فقد فرضنا ضريبة الدخل واجبرناهم على ان يؤلفوا من دخلهم نظاما قوميا للتعليم ، والى جانب هذا فرضنا القيود (التي مازالت تجمع بين القوة والوهن) على سلطتهم المربعة ، تلك السلطة التي تخول لهم انتهاك عقود الاجار .

غير ان المستر سيدني ويب سيتناول هذه النقاط في المقال التاريخي التالي (١) . ولم اكن لاشير الى هذه النقاط البتة لولا ان التجربة اثبتت لكافة الاقتصاديين اخيرا اننا لا يمكن ان نشق باى تحليل اقتصادي نظري - مهما بلغ من دقة استقرائه - ما لم نثبتته بالتجربة ، بأن نرجع الى صوره في التاريخ . صحيح ان الاسلوب الذي اعتبرته تطورا مباشرا للملكية الخاصة بين المتعاقدين الاحرار تم في العالم القديم بطريق غير مباشر ومشتت ابان الصراع مع الانظمة السياسية والدينية والرواسب المعادية تماما لهذا التطور . وصحيح ان الزراعة لم تبدأ في أوروبا الغربية بالمهاجر الوحيد الذي ينتزع لنفسه ملكيته الخاصة ، وانما بدأت بالمجتمعات القبلية التي تأكد فيها - بعد ذلك - حق الفرد في اتخاذ قرارات خاصة واجراءات فردية يحمي بها نفسه من طغيان المجتمع البدائي . وصحيح ان الزراعة لم تخط خطوات منطقية فتبدأ بالارض الجيدة ومنها الى ارض اقل جودة ، ثم من ارض اقل جودة الى ارض رديئة ، ومن رديئة الى اكثر رداءة : ذلك ان استكشاف اراض جديدة ومناطق جديدة ، واكتشاف منافع جديدة لمنتجات قديمة ، كثيرا ما جعل حد الزراعة اكثر اثمارا من المركز - وبينما كان المركز يتجه الى الحافة اتجهت حركة الاجار والاجور برمتها وجهة مضادة للنظرية الاقتصادية مباشرة . واذا اخذنا العالم ككل وجدنا انه ليس صحيحا ان الزراعة قد انتشرت بعد خط الجليد الى حافة الماء . وما زالت هناك ارض مجانية لا فقر عاملة لعلب الثقاب في الايست اند - هذا اذا استطاعت ان تذهب الى هناك ، وتستصلح الفيافي هناك ، وتتكلم لغة هناك ، وتواجه الطقس هناك ، وتستطيع هناك ان تجد الماكل ، والملبس ، والسكن ، واثناء ذلك تشدب مزرعتها ، وتتعلم كيف

(١) تعتبر مقالة شو الحالية من بين عدة مقالات ضمنها كتاب « مقالات فابية »

ومن بين مقالات الكتاب مقالة لسيدني ويب وهي التي يشير اليها شو هنا .

تفليحها ، وتنتظر ما يأتي به المحصول . ولقد بلغ من براعة الاقتصاديين أنهم استطاعوا أن يثبتوا أن هذا الحل الآخر سيكفل لهذه العاملة استقلالاً حقيقياً ، غير أنني لن أضيع وقتي في مناقشة هذه النقطة . والواقع أنه إذا انعدمت الأرض المجانية في إنجلترا فإن التحليل الاقتصادي يصدق على إنجلترا ، بالرغم من وجود سبيريا ، وأواسط أفريقية ، والغرب البدائي . وليس صحيحاً تماماً أن الناس يخضعون في انتاجهم لعامل واحد ، وهو تصميمهم على أن يحققوا أكبر قدر من القيمة التبادلية . فكثيراً ما تتخذ الرغبة في الانتاج اتجاهها محدداً منذ البداية ، فقد يصير رجل على انتاج اللوحات أو المسرحيات بالرغم من أنه قد يجنى مزيداً من المال بانتاج الإحذية أو الطواقي . ولكن ، ما إن يشبع هذا الحافز المحدد حتى يجمع أكبر قدر ممكن من المال . أنه سيفضل بيع لوحته أو مسرحيته بمائة جنيه بدلاً من بيعها بخمسين جنيه . وموجز القول أن « الإنسان الاقتصادي » الشهير لا وجود له ، ذلك أن الإنسان هو أن أكثر مما هو منطقي ، ولكن ما إن يشبع الهوائى رغباته حتى يفتش عن الأشياء الأخرى التى يستطيع الحصول عليها ، وهكذا يظهر دائماً - فى آخر الأمر أن لم يكن فى أول الأمر - فى صورة الإنسان الاقتصادي . وبصفة عامة يسير التاريخ ، حتى فى العالم القديم ، فى الطريق الذى وجده الاقتصادي . وينطبق هذا بحذافيره على العالم الجديد . وقد اكتظت الولايات المتحدة الأمريكية والمستعمرات بمهاجرين من أوروبا الغربية المصطفة بالصيغة الفردية الخالصة ، واحتجزوا لانفسهم ممتلكات خاصة بنفس الطريقة التى افترضناها فى كلامنا عن ظروف الزراعة . والملاحظ أن الصلات الاقتصادية بين هؤلاء المزارعين لم تلبس بعد أى قناع من الأقنعة السياسية القديمة . ومع ذلك نجد بين ظهرائهم ما يؤيد تحليلنا ، وهو أن كافة شرور مدنياتنا القديمة تنمو الآن هناك ، وبالرغم من أن الخاتمة لم تحل بعد إلا أنهم بعثوا إلينا بتلك المصيحة الضخمة التى عادت من جديد ، والتى تطالب بتأميم الأرض . لقد أطلقها رجل رأى مأساة الملكية الخاصة وفصولها تتلاحق - بسرعة لم يسبق لها مثيل - فى مدن أمريكا الشبيهة بعش الغراب .

فإذا فكرنا فى الاشتراكية وجدنا أن تحليل الآثار الاقتصادية للمذهب الفردى يشير إلى أن الاحتكار الخاص للأرض هو سبب الامتيازات المجحفة التى تحاربها الاشتراكية . وهذا دليل دامغ على أن الملكية العامة للأرض هى الشرط الاقتصادي ، الأساسى ، للاشتراكية . غير أن هذا لا يتطلب فى الوقت الحالى إعادة الأرض ، حرفياً ، إلى الشعب . ذلك أن الأرض فى يد الشعب حالياً : ومعظم الملاك ليسوا موجودين فى الأرض . وهكذا نجد أن الشكل الحديث للملكية الخاصة

مجرد حق شرعى ، سنوى ، فى جزء من انتاج الوطن ، دون بذل جهد فى هذا الانتاج . والملكية الخاصة لا تشير الى جزء خاص أو شكل خاص لهذا الانتاج ، واثناء عملية الاستهلاك نجد أن دخلها لا يتميز عن الدخل الناتج عن الأجر من أجل هذا نصادف غالبية اعتادت على أن تسمى السلع التى تشكل دخل المالك بملكيتها الخاصة ، وهى لا تجد فارقا بينها وبين السلع التى تشكل دخل العامل . ومن أجل هذا تطلق اصطلاح الملكية الخاصة على دخل العامل الضئيل، فإذا صادفت هجوما على الملكية الخاصة اعتبرته محاولة لتحويل كل شخص حق سرقة كل شخص آخر . غير أننا نستطيع أن نفرق بين دخل صاحب الملكية الخاصة والعامل ، فصاحب الملكية الخاصة يحصل على دخله دون قيد أو شرط ، بناء على حق خاص ، الامر الذى لا يتفق والصالح العام ، هذا الصالح الذى لا يناسبه وجود مستهلكين لمنتجاتهم . أما الاشتراكية فتقضى بإيقاف هذه الدخول وإضافة الثروة الناتجة عن الإيقاف الى دخول العاملين . ولقد رأينا كيف أن الدخول العائدة من الملكية الخاصة تتألف من الربيع الاقتصادى ، والمعاشات ، ومن هذه الدخول ما يجيء عن طريق تأجير حقوق الإيجار ، كما تتألف أيضا من شكل من أشكال الإيجار يسمى الفائدة ، وذلك بتكييف الأرض للانتاج بطريقة خاصة على يد رأس المال .

هذه المبالغ كلها تدفع من الفارق بين نتاج الجهد الذى يبذله العامل وسعر هذا الجهد المباع فى السوق المفتوحة فى صورة أجور ، أو مرتبات ، أو أرباح (١) . وإذا استثنينا الربيع الاقتصادى استطعنا أن نضيف كل هذه الاشياء مباشرة الى دخول العمال ، بأن نتوقف عن أخذها منهم . أما الربيع الاقتصادى الناتج عن التباين فى خصوبة الأرض وحسن الموقع ، فيجب اعتباره ثروة عامة أو اجتماعية على الدوام ، ويجب أن يستغل بالطريقة التى نستغل بها الدخول العائدة من الضرائب اليوم ، أى فى الأغراض العامة . ومن بين الأغراض العامة التى تنوى الاشتراكية تحقيقها : التأمين على المواطنين وتحقيق المشروعات الانتاجية البالغة الأهمية .

وبهذا نحل المشكلة الاقتصادية للاشتراكية، أما المشكلة السياسية فلا تدخل فى مجال هذه المقالة . ولكن ، ما أن تؤمن فكريا بأن يؤسنا الاجتماعى لا يرجع الى شئ من الفوضى والشور الأبدية وإنما الى نظام مفتعل قابل للتعدلات المستمرة — بل قابل للاندثار الكامل والتغيير

(١) تناول كارل ماركس هذا الفارق بين نتاج الجهد وسعر هذا الجهد بطريقة عميقة وأعتبره بندا قائما بذاته واسماه بـ « فائض القيمة »

الكامل بارادة الانسان - ما ان يؤمن بهذا حتى ينزاح عبء رهيب عن اذهان الجميع ، اللهم الا الذين يتشبثون بالوضع الراهن ، بناء على بواصت دنيئة ، ويعترفون بذلك بينهم وبين انفسهم أو لا يعترفون . لقد علمنا هذا القرن سلسلة من الدروس القاسية التى تؤكد انه من العبث ان يؤمن بشيء مجرد ان الايمان به امر ممتع . كان من الممتع ان نلتفت حولنا شاعرين باننا نمتلك ألف جنيه سنويا هاتفين مع ديفيد بطل براوننج « الحب يسود ، القانون يسود » . وكان من الممتع ان نعتقد ان الفرصة التى ضاعت منا فى هذا العالم بسبب تقاعسنا ستعود فى عالم آخر . وكان من الممتع ان نعتقد ان هناك بدا رحيمة تأخذ بيد المجتمع وتحول كل المظاهر الشريرة الى مظاهر خيرة ، وتجعل الفقر الديوى وسيلة الى النعم العظيمة والجزاء الوافر فى العالم الآخر . وكان من الممتع ان نفقد احساسنا بالفوارق الدنيوية ونفكر فى مساواتنا امام الرب . غير ان الاستفسارات النفعية والاجابات العلمية احوالت كل هذا التفاؤل الوداع الى تشاؤم شديد الحلكة . وظهرت الطبيعة اماننا بمظهر « المتوحش فى الناب والظفر » واذا كانت اليد المحركة رحيمة حقاً ، فلا يمكن - اذن - ان تكون لها السيادة الكاملة فلا يمكن اذن ان تكون رحيمة ، وهكذا تحول حبنا لها الى خوف وكراهية . ونحن لم نعرف ابداً بان العالم الآخر - الذى سيعوضنا عن الالم عالمنا - مفتوح امام الجياد والقردة (غير ان هذا لم يجعلنا أكثر رحمة ببيادنا) ، والآن ها هو ذا العلم يرينا زاوية الاذن المدببة للحصان مشرعة فوق رؤسنا نحن ، ويقول لنا انه تربطنا بالقردة صلة الدم . ولم يظهر دليل يثبت وجود هذا العالم الآخر ، وتلك القوى الرحيمة التى تركنا فى يدها علاج المآسى المؤلمة التى يعانى منها الفقراء ، واخذت الادلة تترى لتثبت ان ما أسميناه بالطبيعة لا يعرف ولا يعبأ باتراحنا وأفراحنا أكثر مما نعرف او نعبأ بال مخلوقات الدقيقة التى نسحقها تحت اقدامنا ونحن نسير فى الحقول . وبدلاً من ان يجعلنا هذا ندرك توا ان الطبيعة غير اخلاقية ، وانها لا تبالي ، تدهورنا الى شكل فج من أشكال عبادة الشيطان ، واعتبرنا الطبيعة قوة شريرة لا يتطرق اليها الندم . ولم يكن هذا التصرف بأفضل من تفاؤلنا القديم ، وواضح انه أكثر كآبة . لقد جعل عيوننا مغمضة على الحقيقة التالية : ان القسوة والانانية موجودتان داخل الانسان نفسه ، لا خارجه : وان اقدامه على فصل الخير كقيل بمناهضة الرذيلتين والقضاء عليهما وبرز الاشتراكي كرجل يؤمن بقدره الانسان على تحسين العالم ، غير ان المدرسة القديمة من رجال الاقتصاد السياسى لم تر للملكية الخاصة بديلاً ، واذا بها تعرض نفس التحليل الذى اشرت اليه آنفاً ، تريد بذلك ان تثبت ان الاجراءات الرحيمة

لاستطيع أن توقف تكاثر الفقر بصورة آلية قاتلة ، نتيجة لزيادة عدد السكان . وانسجمت استنتاجاتهم مع الافكار الجديدة تماما . انها الطبيعة مرة أخرى - الصراع من أجل البقاء - استئصال الضعيف بلا رحمة - بقاء الأصلح . موجز القول أن عملية الانتقاء الطبيعي سرعت تؤدي دورها . وبدا أن الاشتراكية أروع من أن تتحقق في واقع الحياة ، ومروا عليها من الكرام وكأنها لاتعدو أن تكون التفاؤل القديم الذي ينطج برأسه - في حماقة - صخرة العلم الحديث . غير أن الاشتراكية تتحدى اليوم المذهب الفردي ، والتشكك ، والتشاؤم ، وعبادة الطبيعة المتجسدة في صورة شيطان ، وتستند في هذا التحدي الى العلم الذي يستندون هم عليه . ان العلم الذي يبحث في انتاج الثروة وتوزيعها يسمى بالاقتصاد السياسي . والاشتراكية تخاطب هذا العلم وتحارب المذهب الفردي بنفس الاسلحة التي يحارب بها ، وتشتت شمله وتوقعه في الكوارث التي لا براء منها . وينجم عن هذا ان الساخر الشرير الذي لا يزال يعتبر العالم مأوى خالد للكلاب وللشخص المطمئن الذي يردد الخطأ المألوف - «سيكون بينكم دائما فقراء» - سيفقدان المركز الذي احتللاه عنوة في صفوف المتحذرين ، ليعودا الى صفوف الجهلة ، والسطحيين ، وضحايا الاوهام . أما بالنسبة للبقية الباقية منا فقد علمونا في طفولتنا التسعة تبجيل اصحاب الملكية ، غير أن قلوبنا كانت قاسية وضالة لدرجة انها كرهت في سرها وتعمدت على الالاك المبجلين بالرغم من هذه التعاليم . من أجل هذا يتعذر علينا أن نعبر عن مدى الارتياح الذي استشعرناه عندما اكتشفنا أن قلوبنا كانت على صواب ، وأن أصحاب السيادة اليوم ليسوا سوى انحراف للنظام الاجتماعي السليم العلمي ، انحراف يتردى الى هوة الخديعة ، والتفاهة ، والانانية ، والبؤس الارعن ، والتبديد الاحمق . لفرص رائعة أمام حياة نبيلة هائلة .

كان من الامور البشعة أن نستشعر هذا ثم نحس أن لامفر منه ، وأن على الفقراء أن يجوعوا ويشعروك بالخزي وانت تتناول عشاءك ، وأن على الفقراء أن يرتجفوا من البرد ويشعروك بالخزي وانت بداخل معطفك . الدافئ .

لقد كان علم الاقتصاد مدعاة لليأس ، غير أنه اليوم مدعاة للامل ، ونحن مدينون له بهذا الاكتشاف الذي توصلنا اليه ، وهو أنه بالرغم من أن الشرور أسوأ مما كنا نعرف ، إلا انها ليست خالدة ، بل ليست طويلة العمر ، هذا اذا ماتحركنا ووضعنا خاتمة لها .

التحول إلى الديمقراطية الاشتراكية

التحول الى الديمقراطية الاشتراكية (١)

عندما شرفتنى الهيئة البريطانية فدعتنى الى مشاركتها في نشاطها فكرت في تلبية الدعوة بقراءة مبحث عنوانه « انتهاء فترة التحول الى الديمقراطية الاشتراكية » . ولكن تم استبعاد كلمة « انتهاء » بعد شيء من التفكير فالكلمة ، في استعمالها الحديثة ، قد اكتسبت فجأة معنى غير مستحب ، وأنا حريص كل الحرص على نزع هذا المعنى من المسألة التى سأعالجها ولم اقترح هذه الكلمة في البداية الا لابين ، بأوجز عبارة، أننا في قلب فترة تحول بدلا من القول بأننا نهرب من بدايتها . وأردت ايضا أن أبين عزمى على تناول الفترة الباقية من هذا التحول بدلا من الفترة التى تمت بالفعل . وبالرغم من أننى سأبدأ من البداية ، الا أننى لن أعتذر عن القفزات التى سأقوم بها عبر القرون ، ذلك أننى أريد الوصول الى الحاضر فى أسرع وقت ممكن ، بالرغم من اننى قد أغامر فى ذلك وأسى الى كرامة التاريخ .

فلنكن بدايتنا موجزة اذن ، ولناخذ لمحة عن العصور الوسطى . هالانت تجد انجلترا - من الناحية النظرية - وهى أكثر تنظيما من انجلترا اليوم . ان الزراعة خاضعة لنظام منطقي مفهوم فى المقاطعة الاقطاعية ، أو الكوميون . والحرف منظمة على يد النقابات الموجودة فى المدن . ولكل انسان الطبقة التى ينتمى اليها ، وعلى كل طبقة واجبات . وتتحدد المدفوعات والامتيازات طبقا للقانون والعرف ، يساندها الوازع الاخلاقى للمجتمع . ويقوم الوازع الاخلاقى باعادة النظر فيهما اذا ما غير العرض والطلب من طبيعة التوازن . ولم يسمع أحد بالحرية والمساواة ، كما لم يسمع أحد بالمنافسة الحرة . واذا كان القانون لا يتيح لزوجة العامل حزاما من الفضة : الا انه لا يجبرها ايضا على العمل ست عشرة ساعة يوميا فى مقابل (شلن) حديث . ولم يخطر ببال انسان أن من حق الفرد أن يتاجر كما يشاء دون الرجوع الى الباقين . مثال هذا أن

(١) أقيمت هذه الخطبة في السابع من سبتمبر عام ١٨٨٨ أمام الفرع الاقتصادى للهيئة البريطانية في باث .

سكان المدن قد يفكرون في اقامة سوق ، غير أنهم يعلمون جيدا أنهم لم يكلفوا انفسهم عناء اقامتها كي يخدموا المضاربين . فاذا اكتشفوا رجلا يشتري السلع مجرد بيعها بعد ساعات قلائل بسعر اكبر . فانهم يعاملونه معاملتهم للاشرار ، ومبلغ علمي أن هذا الرجل لا يجرؤ على الدفاع عن نفسه قائلا : ان هذا الاجراء يفيد المجتمع وان واجبك الديني يقتضى منك أن تشتري من أرخص سوق لتبيع في أغلى سوق . ولو فعل ذلك لأحرقوه حيا على الأرجح ولاتمسنا لهم بعض العذر . اما عن الحماية فانهم يتكسبونها بطريقة فطرية .

وقد انهار هذا النظام الاجتماعي الذي لاتزال آثاره ماثلة في كافة الانجاهات ، وسبب انهياره أنه غير عادل : أو لانه عديم النفع . لقد قضى عليه نمو الكائن الاجتماعي . كان جهازه بدائيا للغاية ، وادارته جد ساذجة وجد شخصية ، وكانت تعتمد كثيرا على الوسيط . ومن ثم عن تناول التشكيلات المعقدة ، فيما عدا طائفة من الكوميونات التي تتمتع باستقلال صناعي ولا تخضع لسلطة مركزية ، وقد تبين بسلطة مركزية واهنة من اجل أغراض سياسية محض . أما التعامل مع الاقطار الاخرى في الميدان الصناعي فكان بعيدا عن أفهام هذا النظام الاجتماعي القديم . ولم يكن يدرك تماما الالتزامات الأخلاقية بين منطقة وأخرى . أما الالتزامات الأخلاقية الدولية فلم يكن لديه علم بها . وكان الفرنسي أو الاسكتلندي في حكم العدو الطبيعي : أما الروسي فشيطان أجنبي : أما العلاقة بين الزنجي وفصيلة البشر فكانت أبعد من العلاقة المعترف بوجودها اليوم بين الغوريلا والانسان . وتم اكتشاف العالم الجديد ، وبدأ هذا الانقلاب الاقتصادي الذي أحال كل مدينة صناعية الى مجرد خيمة في سوق العالم ، وغير الاهداف والاتجاهات المباشرة للمنتجين . وكان أن اتجه المغامرون الانجليز الى البحر وهم في حالة ذهنية ملائمة بالذات للنجاح التجاري . كانوا متدينين بلا افتعال ، وكانوا يتمتعون بقوة في الشخصية لا تتوفر الا لمن ربوا على المبادئ . غير أنهم نظروا الى القرصنة - في الوقت نفسه - نظرتهم الى رسالة وطنية تحتاج الى شجاعة ، واعتبروا تجارة الرقيق فرعا نزيها تماما من فروع التجارة ، وأن هذه التجارة مليئة بالمغامرات التي تتفق وشرف « الجنتلمان » ، وانها مربحة جدا بحيث تستحق المغامرة . فاذا أغضبوا بشحنة سفينة أجنبية أو جنوا ربحا طائلا من بيع شحنة من العبيد اعتبروا نجاحهم دليلا مباشرا على العناية الالهية . أما أصحاب الثروات المجمعلة فسارعوا الى « المغامرة » بتقديم رعوس أموالهم الى هؤلاء المغامرين . واشترك في رحلات المغامرين المتاجرين أناس من كافة المراتب الأكثر ثراء ، من الملكة اليزابيث الى ما بعد ذلك . كانت المكاسب تبرز هذه الجراءة ، ورسخت أسس المجد الصناعي والعار الصناعي : في القرنين الثامن عشر

والتاسع عشر : وهكذا ظهرت الرأسمالية في مشروعات يشفق الرجال بسببها أو يطلق عليهم الرصاص - كما لو كانوا حشرات ضارة - ويتم هذا على يد أمم متحضرة . والغريب أنك لا زلت تجد ن في مفامرى العصر الحالى من التجار ، ذلك التناقض الغريب بين الورع والاستقامة من جهة والاثم الارعن المتمرد من جهة اخرى . وكلنا يعرف اقطاب التجار الذين نعتبرهم أعمدة للمجتمع بسبب نشاطهم ، واحتمالهم المستمر ، ونبلمهم ، وعلاقاتهم الاسرية النظيفة غير أنهم ينتزعون ثروتهم من عرق النساء والاطفال ، وهم يسلبونهم بطريقة دموية لنارحة أنهم يضعون أفقر ضحاياهم تحت رحمة أناس تتلخص مهمتهم الوحيدة فى التحايل على قوانين المصنع . ان شعورهم بالتضامن الاجتماعى مع العمال الذين يتقاضون اجرا ليس اكبر من شعور دريك نحو الأسبان أو الزنوج .

واذ نمت التجارة الخارجية ، والرأسمالية . خرجت الصناعة من يد الفرد ، ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل لقد خرجت ايضا من يد القرية والنقابة والبلدية - بل والحكومة المركزية - وبدا كما لو كانت أى محاولة لتنظيم الاعمال على نحو افضل بواسطة القانون تبوء بالفشل أو تظهر فى صورة احتكار يفرضه وسطاء رسميون مرهقون . يسيئون الى الصالح العام مباشرة ، ويسبون الى نفس المصالح التى ظهر القانون لحمايتها . وأكثر من هذا أن القوانين لم تعد تنطوى على نوايا منزهة . ومرجع هذا ان الطبقات الرأسمالية تسلمت زمام السلطة السياسية ، وكانت هذه الطبقات متخمة بالثراء بفضل سياسة القوانين الاقتصادية التى لم تكن مفهومة آنذاك ٠٠ (١) وبلغت الامر مرحلة فسدت فيها التشريعات والتنظيمات وأصبحت شريرة ، لدرجة أن الفوضى صارت مثلاً أعلى لكل المفكرين التقسديمين والرجال الواقعيين وفتتج عهد لاصلاح الثورة الفكرية بصورة رسمية ، ومما عزز هذه الثورة فى القرن الثامن عشر الانقلاب الصناعى الكبير الذى بدأ مع استغلال التجار واختراع دولاب الغزل - ثم حلت الفوضى . واستحال النظام الاقطاعى الى عبث عندما تغير أساسه الشيوعى الذى يقترن بعمد التكافؤ فى الظروف ، وتحول النظام الاقطاعى الى ملكية خاصة تقوم على التعاقد الحر والايجارات المتنافسة . ولم يكن لدى النظام النقابى ما يعينه على حل مشكلة تقسيم العمل ، أو نظام المصنع ، أو التجارة الدولية ، واكتفى بأن اعتبر المذهب الفردى القائم على التنافس ظاهرة شيطانية

(١) شرحنا هذا فى المقالة الاولى بالكتاب .

يجب قمعها . غير ان هذا المذهب استحوذ على النقابات ، وأحالها الى
اماكن يتناول فيها العجائز المرطبات ، واضافها الى قائمة المبقيات
والمضحكات فى صفحات التاريخ .

وظهر الاقتصاد السياسى الحديث نتيجة للجهـد الـيائـس الـذى بذلته
القريحة البشرية كى تحل هذا المأزق الزاخر بالفوضى الصناعية . وتبلور
هذا الاقتصاد السياسى فى فرنسا حيث بلغ الاضطراب ثلاثة أضعافه ،
وأثبت هذا العلم - باعتباره فرعاً من فروع الفلسفة - انه أكثر واقعية
من ميتافيزيقا الاكاديميين ، ومنها اشتراكية مور اليوتوبية ، أو علم
اجتماع هوبز . ومن الممكن اعتبار أرسطو سلفاً لها ، غير أن القريحة
الانسانية كانت قد برمت آنذاك بأرسطو ، خاصة بالجمهوريات المالكة
للعبيد . وسرعان ما نادى الاقتصاد السياسى بالفوضى الصناعية ،
وبالملكية الخاصة ، وبالتهور الفردى فى كل شىء عدا جمع الفرد للثروات،
وبالغاء كافة وظائف الدولة فيما عدا الوظائف الخاصة بقمع المسلك
العنيف والحيولة دون الاعتداء على الملكية الخاصة . ولقد كان من
الممكن أن يردد الاقتصاد السياسى صيحة جاك كيد : « ولكن هل حققنا
النظام نحن الذين أبعد مائكون عن النظام ؟ »

ولكن ، بالرغم من أن الاقتصاد السياسى قرر ذلك الا أنه يجب
الانفهم من هذا أن كبار الاقتصاديين نادوا بأساءة استقلال الحرية .
أنهم لم يتعدوا ماذهب اليه الامير كرويوئكين ، أو المستر هربرت سبنسر،
أو بنيامين تاكار (من بوسطن) ، أو أى محدث من الفوضويين . لم
يعترف هؤلاء بأن الفوضى بديل لتنظيمات الدولة ، وإنما آمنوا بأن
الطبيعة جعلت من التنافس منظماً آلياً ذا سلطان ، وأنه بفضل التنافس
سيحقق النظام نتيجة لسعى كل أمرىء وراء مصلحته ، هذا اذا أخلوا
السبيل أمام المنافسة . وطالب لهم أن يؤمنوا بأن النظام الاجتماعى
العادى السليم ليس بنياناً قانونياً مفتعلاً تكلف صيانة الأجرين ، وإنما
رأوا أنه نتيجة تلقائية لقوى الطبيعة وهى تتحرك بحرية . وهم قد
ثاروا على السيادة القطاعية ، وتدخّل العصور الوسطى ، وعدم التسامح
الدينى ، واستطاعوا أن يثبتوا كيف صادفت هذه المظاهر الثلاثة فشلاً
ذريعاً فى النهاية ، وكيف آلت الى الفساد ، وجرت على نفسها الجهل .
وأحسوا بالحقق وهم يرون الفلاح يكافح معترضاً على حرمانه من حقوق
الملكية الخاصة ، تلك الحقوق التى نجح سيده القطاعى فى سلبها .
وكان أن أكدوا - بشدة - حق الجميع فى الملكية الخاصة . ولقد بهرتهم
تلك الدفعة الهائلة التى نعم بها الانتاج على يد الانقلاب الصناعى وفى ظل
الاستثمارات الخاصة بالمنافسة ، غير أنهم كانوا يفتقرون فى نفس الوقت
الى الاحصائيات - الأمر الذى جعلهم يغفلون فى غمرة تفاؤلهم ، حال

«الجماهير» . وهكذا نجد ديفيد هيوم يكتب لتورجو - عام ١٧٦٦ - قائلا : « في مقدور العامل المثابر أن يضيف الى عمله بضع ساعات كل اسبوع ، وفي مقدور الفقير مهما بلغ فقره أن يقطع شيئا من نفقاته » . والذي يدرس الاقتصاديين الفرديين لن يعرف مدى ماكانته البروليتاريا الانجليزية من رعب وهوان في الوقت الذي ازداد فيه الملاك ثراء على ثراء .

غير أن جهل الاقتصاديين بالتاريخ لم يقمدهم عن ذلك الجهد التجريبي : الاقتصاد السياسي العلمي . فكل الأنظمة والمبادئ الاثيرة لديهم قد خضعت - الواحد تلو الاخر - لتحليلهم لقوانين الانتاج والتبادل . واستطاعوا بقانون واحد - قانون الربح - أن يقضوا على كل سلسلة الافتراضات التي قامت الملكية الخاصة على أساسها . لقد ظن اصحاب المذهب العقلي ان الثروة في ظل التنافس الحر يجب أن تذهب الى المجددين ، وأن يكون الفقر العقاب الطبيعي للعادل للكسالى واللاهين . غير أن هذه الفكرة أثبتت فشلها تماما كالفكرة القائلة بأن الارض مسطحة . ها نحن أمام كمية هائلة من الثروة المسماة بالربح الاقتصادي ، وها هي تتزايد مع تزايد السكان ، هذه الثروة عبارة عن الفارق بين نتاج النشاط القومي - كما هو موجود بالفعل - ونتاج النشاط القومي لو كان كل شبر في أرض الوطن يتفوق - في خصوبته وامتيازه موقعه - على أراض أخرى يمكن أن توزع منها لقمة العيش ، ولا يمكن أن يعتبر أى جزء ملكا لهذا الشخص أو هذه الطبقة مقابل جهوده أو جهودها الخاصة ، فالثروة كلها اجتماعية أو مشتركة - ولا يمكن أن نجد دليلا سليما دائما ، أو عنرا يقبله العقل النزيه للدفاع عن حقوق خاصة في هذه الثروة . وبالنسبة لهذا الموضوع نجد أن ريكاردو أكثر صراحة وعمقا من المستر هنري جورج . أشار ريكاردو - وأنا أورد هنا نفس كلماته - الى أن « كل الفائض من نتاج التربة يجب أن يذهب في النهاية الى المالك بعد أن نقتطع منه أرباحا معتدلة تكفى للتشجيع على التجميع » .

وبفضل نظرية القيمة استطاع ريكاردو أن يؤكد أن العامل يستطيع أن يضمن دواما تكاليف انتاجه (أى قوت يومه) حين يبيع نفسه مقابل الاجور التي يدفعها المالك . غير أن هذا العزاء المتهاافت نفسه ذاب أمام البحوث الجديدة فى نظرية القيمة ، تلك البحوث التي قام بها جيفونز . فقد دلل على أن قيمة السلعة تتحدد بالكمية المتوفرة منها ، وأن هذه القيمة قد تهبط الى درجة الصفر عندما يطفى العرض على الطلب ويصبح أى عرض جديد لا جدوى منه . تكلم حقيقة

اكتشفها المتعطل - دون الرجوع الى حساب التفاضل - قبل ان يولد جيفونز والواقع ان الملكية الخاصة لم تترك للقادمين الجدد مجالاً . وقد ابرز مالتس هذه الحقيقة ، وأشار بعدم ايفاد قادمين جدد - وان يظل عدد السكان عند الرقم الذى وصل اليه . غير ان اهتمام السكان بهذا الطلب المتواضع بدأ غير معقول لأن معدل نتاج الفرد أخذ يتزايد بأسرع مما يتزايد السكان (ومازالت هذه الظاهرة مستمرة) ، أما الزيادة في الفقر فجاءت كنتيجة طبيعية للزيادة في الايجارات واخضاعها للملكية الخاصة . وبعد أن انتهى ريكاردو من التركيب الفردى لعنصرى الانتاج والتبادل ، اندلعت نيران حرب ديالكتيكية . واكتفى برودون بالاطلاع على مبحث ريكاردو كى يفهم منه ما يكفيه ليثبت ان الاقتصاد السياسى يظهر بطلان الملكية الخاصة بدلا من أن يبرر وجودها . وأمסק فرديناند لاسال بريكاردو في يد وبهيجل في اليد الاخرى ، ووجه كل مدعية الفلاسفة والاقتصاديين الثقيلة تجاه الملكية الخاصة ، وبلغ من شدة الهجوم ان أحدا لم يجزؤ على تحديه وهو يباهى بالديمقراطية الاشتراكية كسلاح لا يقاوم في ميدان الحضارة . أما كال ماركس فلم يتخل عن نظرية ريكاردو فى القيمة ، غير أنه تشبث بالكتب الزرقاء التى تتضمن التاريخ الحقيقى للقفزات التى حققها الرخاء فى انجلترا ، والتى أدانت الملكية الخاصة بتهمة السلب الشامل ، وسفك الدماء ، والدعارة الاجبارية ، وبالطاعون ، والوباء والمجاعة ، وبالحرث ، وسفك الدماء ، وموت الفجاءة . لم يكن أحد يتوقع أبدا حدوث هذا من نظام كثر امتداحه . وقال نقاد كثيرون ان هذا الهجوم غير عادل . ولكن لم يجزؤ أحد على ان يتظاهر بأن التهم غير صحيحة . ولم يقف الامر عند حد الاعتراف بالحقائق ، وانما بنى عليها التشريع . وأخذت الديمقراطية الاشتراكية تتبلور مثلما أخذت تتبلور أكاديميا . وقبل أن أتحدث عن خطى التحول سأشرح - من قبيل الشكليات - معنى الديمقراطية الاشتراكية ، بالرغم من ان كافة المستمعين لهذه المحاضرة تقريبا يعرفون ما هى الديمقراطية الاشتراكية .

ان الانتصار الذى تحققته الاشتراكية فى الحقل الاقتصادى هو : تحويل الربع من الطبقة التى تملكه الآن ليصبح فى يد الشعب بأكمله . هذه هى الطريقة العادلة الوحيدة للتصرف فى الربع مادام الربع عبارة عن ذلك الجزء من الانتاج الذى لا يجنى بطريقة فردية . . وليست هناك وسيلة للتخلص من الربع الاقتصادى . وطالما ان خصوبة الارض تختلف من أكر الى اكر ، وطالما أن عدد المارين - فى الساعة - بواجهة محل يختلف من شارع الى شارع (ولذا قد يتساوى مزارعان أو بائعان فى الذكاء والمثابرة ويختلفان فى الربح السنوى) ، طالما ظل الوضع على هذا

النحو أصبح من العدل ان نأخذ من الزارع أو البائع الفنى الفارق بين ربحه وربح جاره ، ذلك أنه مدين في هذا الفائض لسخاء الطبيعة أو امتياز الموقع ، وعلينا أن نوزع هذا انفاض أو الربح بين الاثنين على قدم المساواة . ولو تركنا المزرعتين أو المحلين في يد مالك خاص فانه سيأخذ الفارق بين ربحي الاثنين ، وبدا من أن يوزعه على مستأجرى المزرعتين سينعم بالفائض — على حساب المستأجرين . وليس الهدف الاقتصادي للاشتراكية ، بالطبع ، أن يتساوى زوجان من المزارعين ، ويتساوى زوجان من أصحاب المحال ، ذلك أنها تهدف الى اشاعة هذا البدا وتطبيقه على المجتمع ككل ، وذلك بجمع كل الايجارات وصبتها في خزانة الأمة . ونظرا لأن السبب الوحيد لاستمساك المالك الخاص بملكيته هو القدرة الشرعية على أخذ الايجار وانفاقه على نفسه (هذه القدرة الشرعية هي التي تجعل منه مالكا) فان الغاءها يعنى انتزاع ملكيته . ان توزيع الايجار على كافة افراد المجتمع معناه توزيع موارد الانتاج ، وذلك بانتزاع ملكية الملاك الحاليين وتحويل املاكهم الى الأمة برمتها . هذا التحويل هو مهمة فترة التحول الى الاشتراكية ، وقد بدأت هذه الفترة منذ خمس وأربعين سنة مضت ، وهي أقدم بداية نذكرها في تاريخ أى مرحلة من مراحل التطور الاجتماعى .

وسيتضح على الفور ان الاعتراضات السليمة على الاشتراكية . اعتراضات تتصل بعقبات فعلية . وإذا استندنا الى العدالة المجردة وجدنا أن الاشتراكية أمر ضرورى مقدس . ويؤسفنى أن عامة أفراد الطبقة الوسطى يعتقدون أن الاشتراكية عملية غير نزيهة بشكل صارخ ، وأنها لا يمكن ان تتحقق فى الغد الا بطريقة ارتجالية ، مع الاستعانة بالمقصلة ، وعدم وجود بوليس ، والاعتماد على نذالة الجماهير . والواقع أن الاشتراكية نزيهة الى جانب كونها حتمية ، ولكن اذا كان جبروت البوليس لا يستطيع صد الاشتراكية فان اجتماع رعاى العالم كله . ومقصلات العالم كله لا يمكن ان تفرض الاشتراكية فرضا . أما العقبة الفعلية الاولى فتتمثل فى وجود شعب برتمه يملك الأرض أو رأس المال ، أو أى شئ آخر بطريقة جماعية . وها هو ذا الربح يتشكل نتيجة لجهد الناس ، هاهى ذى جيوب الملاك الخاصين . والمشكلة هى : كيف نحول هذا الربح من جيوب الملاك الى جيوب الشعب ؟ حسن ، ولكن أين جيوب الشعب ؟ من هو الشعب ؟ ماهو الشعب نحن نعرف توهم ، وديك ، ونحن نعرف هارى أيضا ، ولكننا نعرف كل واحد على حدة باعتبارهم فردا ، ولكن ليس لهم وجود كئالوث . من هو الوصى عليهم ، من هو راعيهم ، من هو رجل اعمالهم ، من مديرهم ، وسكرتيرهم ، بل

من صاحب رهانهم ؟ ان الاشتراكي يقف مشلولاً أمام أعقاب هذه العقبة الفعلية ، انى أن يفكر في الدولة كنائب ووصى على الشعب . ولكن ، دعنا نرسم صورة سريعة للحكومات التي كانت تعتبر نفسها دولاً في عهد ريكاردو . كانت هذه الحكومات تتألف من مشرعين بشرعون على أساس الحق الالهي أو الاصوات الانتخابية الصادرة من الملاك الفقراء وحدهم ، وكانوا يملئون أجهزة السلطة التنفيذية برعاياهم والمتمتعين بمحسوبيتهم . ولتنظر الى ما وراء مناقشاتهم البرلمانية البلاغية ، تلك المناقشات التي تأخذ طابع العراك المزيف الباهظ بكل مافيه من رواء ودماثة ، ولتفكر في مصالحهم الطبقية ، وفسادهم السافر ، وذلك التبييد وسوء الإدارة اللذين احبطا جهودهم المتعثرة في أى ميدان من ميادين العمل . عندئذ ستدرك لماذا لم يحلم ريكاردو باستيلاء الدولة على الممتلكات ، بالرغم من انه لمس بنفسه النتائج الاقتصادية للريع الخاص لم يكن الرجل الاشتراكي يعياً كثيراً في تلك الايام ، كان مجرد يوتوبى عطوف يرسم مجتمعات مثالية وينفذها من حين لآخر ، الأمر الذى يؤدى الى نتائج سلبية من الناحية ابناءة ، وإيجابية من الناحية الهدامة . وعندما تعلم أسلافه علم الاقتصاد من ريكاردو ، رأوا أن أمام الاشتراكية عقبات ، تماماً مثلما فعل الذين شوهوا ريكاردو ، هؤلاء الاحرار من واضعى النظريات الذين سلموا بفساد الدول وعدم كفاءتها وكان هذه صفات لا يمكن أن تزول ، مثلما لا تزول حموضة الليمون . ليس معنى هذا أن الاشتراكيين لم يكونوا من اصحاب العقائد ، ولكننا اذا تركنا حقل الاقتصاد وجدنا أنهم من اتباع هيجل ، أما الاحرار فكانوا اتباعاً لبنتام وأوستن . غير أن مدرسة بنتام عجزت عن ان تعلم الرجال كيف يحلون مشكلات لا يحلها الا التاريخ ، أو كيف يسوقون مفاهيم لا تظهر الا مع التطور . أما هيجل فكان يعلم - بصراحة - مفهوم الدولة الكاملة ، وأدرك تلامذته أنه ليس هناك ما يحول أو يعرقل اندولة الراهنة عن كسب الثقة أو الوصول الى مرتبة الكمال المطلق ، اذا تيسر ذلك . وقد فكروا في موظف الحكومة الوقح الجاهل ، غير أنهم لم يتورطوا أو يستنتجوا أن الحلة الرسمية مسحورة ، وأن سحرها يقضى على كفاءة مرتديها ، وتكامله ، ودماثته . وعندما حصل موظفو الدولة على مناصبهم بالمحسوبية والرعاية ، كانت كفاءتهم مسألة صدفة ، أما اذا تأدبوا فهذا تواضع منهم . وعندما ظلوا في مناصبهم دون احساس بالمسؤولية الفعالة تجاه الجمهور غشوا الجمهور بالطبع ، بأن جعلوا مناصبهم مطية سهلة ، وأساءوا الى الجمهور عندما تسبب في المتاعب نتيجة لاستفساراته . ولكن ، كانت هناك مشروعات خاصة في المملكة تدار بنجاح ، وكان هذا دليلاً على سهولة اصلاح أجهزة الدولة لو توافرت الإرادة القوية التي تريد الاصلاح بالفعل . فليجعلوا

اجتياز امتحان جاد شرطاً أساسياً للانخراط في سلك الوظائف التنفيذية ، ولجعلوا الجهاز التنفيذي مسئولاً أمام الحكومة، والحكومة مسئولة أمام الشعب ، وعندئذ ستتحقق في أجهزة الدولة كل الضمانات التي تكفل السيادة والكفاءة اللتين يتظاهر بهما الساعون وراء الاموال الخاصة . وهكذا لم يخف الاشتراكي من هذا البعيع القديم الذي يقول ان الدولة بالهاء بطبيعتها ، لم يخف وانما جعله هذا ديمقراطياً . غير ان الاكتفاء باطلاق هذه التسمية قد يدرجه في قائمة السياسة الهدامين العاديين الذين يعتبرون انفسهم ديموقراطيين دون وجود غايات عليا تخدم الديمقراطية الحققة - والذين تتلخص فكرتهم عن الراديكالية في اقتلاع الانظمة الارستقراطية من جذورها ، موجز القول انهم دعاة عالميون للمذهب « الالفاء » . ومن اجل هذا نحتفظ باصطلاح مميز : الديمقراطية الاجتماعية ، ويشير هذا الاصطلاح الى الرجل ، او المرأة ، الذي يريد ضم الشعب بأكمله داخل اطار الدولة على يد الديمقراطية

وبذلك يمكن ان نوكل للدولة مسألة الايجارات ، ثم مسألة الارض في النهاية ، وكذلك رأس المال ، وتنظيم الصناعة الوطنية . موجز القول اننا نكل الى الدولة كل موارد الانتاج التي تخضع اليوم لاهواء الافراد الذين لا يحسون بالمسؤولية .

ان مزايا هذا التحول واضحة للجميع ، باستثناء الملاك الحاليين واذنابهم ، الامر الذي يجعلنا نصر على استحالة فرض هذا التحول بطريقة مفاجئة . والاشتراكي الشاب قد يعتنق افكاراً تؤدي الى الكارثة ، فقد يتصور البرنامج الثوري وكأنه عملية يستغرق تنفيذها أربعاً وعشرين ساعة نابضة بالحياة ، فالملذهب الفردي في أوج ازدهاره صباح الاثنين ، وموجة البروليتاريا الساخطة تمتد مساء الاثنين ، وفي يوم الثلاثاء تؤدي الاشتراكية دورها كاملاً . والرجل الذي يؤمن بإمكانية هذه المهمة السعيدة سيعتقد بالطبع ان الامر لا يستدعي اقامة الدماء ، وان التمسك بمسألة اقامة الدماء لا طائل من ورائه ، وأنه يتنافى مع الإنسانية . ويستطيع ان يثبت ان استمرار النظام القائم لعام يكلف من العذاب ما لا تكلفه امسية الاثنين ، مهما بلغت كمية الدماء المراقبة . تكلم مرحلة اليقين التي تلقى فيها خطب اشتراكية تضاعف من توزيع الصحف ، انها الخطب الوحيدة التي تنشرها هذه الصحف . ومما يشجع هذه الخطب تلك المعارضة العجول التي يبديها أناس متهورون ، أناس يتوخون جانب البقاة فيعترفون في البداية بأن التغيير المفاجيء ممكن ، ثم يستطردون فيحتجون على هذا التغيير قائلين انه سييء . والديمقراطي الاشتراكي المحنك يهدي ابعاءه المتحمسين

لـلـغـايـة ، بأن يعترف فى البداية بأنه اذا تيسر احداث تغيير حاسم مثير ، فان هذا لا بأس به ، غير أنه يشير لهم بعد ذلك الى أن التغيير يقتضى اعادة تشكيل الجهود الانتاجية كى نلبى الطلب الناتج عن توزيع جديد تماما للطاقة الشرائية . وسيفتضى التغيير أيضا تعديلات معينة عند تطبيق جهاز العمل والجهاز الصناعى ، وهى تعديلات تعجز عن احدثائها ثورة فى المساء . أنت لا تستطيع أن تقنع أى انسان باستحالة الاطاحة بحكومة فى يوم واحد ، ومع ذلك فان الجميع مقتنعون باستحالة تحويل عربات الدرجة الثالثة الى عربات درجة ثانية ، ونحويل الاكواخ والقصور الى أماكن صالحة للسكنى المريحة ، والجواهرجية ومصمى الأزياء الى خبازين وبناءين ، كل هذا بمجرد أن ننشد نشيد المارسيلىيز . ولا أعتقد أن الشخص العاقل — مهما بلغ ايمانه بأن خيالة البلاط لا تفيد المجتمع — سيعترض على اعادة العمال المنتجين لها ، تمهيدا لايجاد مكان لها بين صفوفهم . فبالرغم من أنها تعتمد عليهم فى الوقت الحالى ، إلا أنها نجت من ويلات البطالة . والى أن نعد لها مكانها الجديد يحسن لرعايتها أن يجدوا لها الثياب التى تصنعها ، بدلا من أن يتركوها للشيطان وأفعاله . ان تحطيم الباستيل وبدخله سبعة مساجين شئ وتحطيم باستيل يضم ١٤ مليون شخص شئ آخر . ولست بحاجة الى الافاضة فى هذه النقطة : ان ضرورة التغير التدرجى الحذر لابد واضحة أمام كل المستمعين ، ومن الممكن أن تتضح أمام الآخرين اذا ناقشنا دعاة الثورة المفاجئة بشجاعة وتعقل .

اذن ، ما الذى نقصده تماما من التحول التدرجى الى الديمقراطية الاشتراكية ؟ انها تعنى التوسع ، المتدرج ، فى اقامة حق التصويت ، وجعل الايجارات والفائدة فى يد الدولة ، على ألا يتم هذا فى شكل كتلة واحدة وانما على دفعات . فاذا نظرنا الى الأمور من هذه الزاوية اكتشفنا أننا قطعنا فى هذا الطريق شوطا كبيرا وأن هناك من يحثنا على قطع مزيد من الاشواط — انهم ساسة كثيرون لا يخطر ببالهم أن الاشتراكية مستهم ، بل انهم قد يتددون — بشدة — بهذه اللسة ويعتبرونها وصمة . دعونا نر الى أى مدى سرنا . فى عام ١٨٣٢ أصبح السلطان السياسى فى يد الطبقة الوسطى ، وفى عام ١٨٣٨ أعلن اللورد جون رسل الخاتمة . وفى خلال تلك الفترة ، فى عام ١٩٣٤ ، أطاحت الطبقة الوسطى بأخر معتقل اقتصادى للعمال ، ألا وهو قانون الفقراء ، وتركهم عراة أمام المنافسة المحمومة (١) . وأعقب ذلك عشر سنوات من الفرت والهجرة الضخمة ،

(١) اننى أسلم بصحة الانطباع العام القائل بأن قانون الفقراء القديم قد أصبح شيئا مزمعا بلا مراء . والفشل مأل كل محاولات بلل لتخفيف حدة النزعة الفردية عن طريق الاحسان ، لا الاشتراكية .

تم حدث شيء كبير كمقدمة لأشياء أخرى . لقد ظهرت ضريبة الدخل ، وسرى مفعول القوانين الخاصة بالمصانع . وإذا نحن نظرنا الى ضريبة الدخل (عام ١٨٤٢) بمنظار المبادئ الفردية ، وجدناها شيئا شاذا ينتهك الامتيازات بطريقة لا تحتل ، غير أن ضريبة الدخل معناها نقل الربح ، والفائدة ، بل وربع الكفاءة ، من الملاك الى الدولة ، دون تعويضات . ولقد قدمت هذه الضريبة نفسها للأحرار بلباقة قائلا : ان الذين ينعمون بملكيات ضخمة تحميها الدولة يجب أن يدفعوا ضريبة لقاء هذه الخدمة . وأطاحت قوانين المصانع بالنظرية الفوضوية التي تؤكد لا مبالاة المشروعات الخاصة ، وأخرجت هذه النظرية من حقل السياسة العملية ، وجعلت أصحاب العمل مسئولين أمام الدولة عن رفاهية عمالهم ، وحولت مبلغا اضافيا من الارباح الى العامل مباشرة وذلك عن طريق رفع أجره . وتم اكتشاف الذهب في كاليفورنيا (١٨٤٧) واستراليا (١٨٥١)، وحل عهد الاشواط الكبيرة التي عززها الربح الاقتصادى المائل فى وفرة ثروات انجلترا المعدنية ، الأمر الذى أشعل غرائز المستر جلاستون المتقهقرة ، فجعله يأمل فى الغاء ضريبة الدخل . وخففت هذه الاحداث من الضغط الذى أحدثته قانون الفقراء الجديد . وسارع العمال الى الانتظام داخل نقابات عمالية كانت منبوذة بسبب ميلها الى الاساءة الى الاستقلال الابى الذى كان يميز العامل البريطانى فى الماضى (١) ، غير أنها تعتبر اليوم ذروة لهذا الاستقلال الابى الذى يستند الى الاعتماد على النفس . مهما يكن الأمر فقد ازدهر مبدأ الاعتماد على النفس وبخاصة فى هانشستر وشيفيلد ، ونظروا الى عسّون الدولة بعين العطف وارتفعت الاجور ، وظننت نقابات العمال أنها هى التى رفعت الاجور مثلما ظننت الذبابة أنها هى التى تحرك عجلة العربة . غير أنها كانت مخطة فى ظنها ، ومع ذلك فقد لعبت النقابات العمالية دورا كبيرا فى ايقاظ الضمير الاجتماعى لدى العمال المهوة ، بالرغم من أنها أساءت الى هذه الرسالة كثيرا ، ذلك أنها عمدت الى قتل ضميرهم الفنى . اذ أشعرتهم بأن من واجب العمال بعضهم تجاه البعض أن يعوقوا المهارة السريعة الممتازة بكل وسيلة ممكنة . وفى عام ١٨٧٦ تم التوسع فى حق الانتخاب ، والواقع أن هذه الخطوة كانت جزءا لا يتجزأ من الديمقراطية ولم تكن مجرد خطوة نحوها كما حدث بالنسبة لمشروع قانون الاصلاح لعام ١٨٣٢ . وأعقب ذلك فورا قسط آخر من أقساط الاشتراكية ، فقد تم التوسع فى تحويل الربح والفائدة من أيدي الملاك الى يد الدولة ، وذلك من أجل تعليم الشعب . وفى نفس الوقت حقق البريد نجاحا غير عادى ، ولقد كان من

(١) أرجع الى التقرير النهائى للجنة الملكية الخاصة بمشكلة النقابات العمالية

الممكن - بناء على تعاليم مدرسة مانشستر - أن يكون البريد مأوى للتعثر والفساد ، غير أن التجربة الجديدة أثبتت الكفاءة الكاملة التي يحققها القطاع العام عندما يكون موظفوه مسئولين أمام الطبقة التي يهمها نجاح هذا القطاع . ليس هذا فحسب ، بل أن التجربة أثبتت أيضا مدى رخص التكاليف الاشتراكية ، أو الجماعية ، إذا ما قيسست بتكاليف القطاع الخاص . مثال هذا أن مدير البريد يفرض بنسبا واحدا رسما على خطاب من كينسجتون الى بيزووتر يزن أوقية . أما البريد في القطاع الخاص فقد كان يرسل خطابا يزن نصف رطل لنفس المسافة مقابل فاردنج ويعود عليه هذا بالربح الوفير . غير أن مدير البريد يرسل خطابا يزن أوقية من لاندز اند الى جون أو جروتس هاوس مقابل بنس واحد . ولا يستبعد أن يطلب بريد القطاع الخاص شلنبا على الأقل أن لم يطلب خمسة شلنات ، يضاف الى هذا أن هناك أمانة كثيرة لا يستطيع القطاع الخاص أن يفتح فيها مكاتب بريد ، لذا فإن المواطن الذي يريد ارسال عشرة خطابات يستفيد كثيرا بالسعر الاشتراكي الموحد ، ويعترف تماما بضرورة الصرامة التي تحمي احتكار مدير البريد .

وبعد عام ١٨٧٥ (١) تبددت أنفاس الرخاء السريع الهائل ، ولم يسترد هذه الانفاس بعد . حدث ذلك بعد انتعاش أخير انخفضت فيه ضريبة الدخل الى بنسين . كان هناك منافسون كثيرون من بينهم روسيا وأمريكا اللتان بدأتا تتوسعان في حد الزراعة بسرعة مذهلة . وبدأ التعليم يعمق من الاحساس بالعذاب ويلقي ضوءا على أسباب هذا العذاب - وهى أسباب كامنة في أماكن مظلمة . . وكانت إنجلترا في حاجة الى رأس مال يجعل الصناعة تتسابق الزيادة السكانية المطردة ، وتوفر رأس المال ، هذا بفضل ازدهار القروض والاستثمارات الاجنبية . وتدفقت الواردات على إنجلترا في مقابل الفوائد المستحقة لها ، (٢)

وهكذا لم تدفع ثمن هذه الواردات في صورة صادرات - وتلكم ظاهرة تزعج نادى كويدين بصورة لا يمكن التعبير عنها . وعاد من جديد ذلك الضغط الذي اتسمت به ثلاثينات القرن التاسع عشر . وفي الحال ، وكما لو كان مذهب الميثاقين و فرجوس أوكونر قد بعثا من العدم ، ظهر

(١) أرجع الى مكتبه المستر روبرت جيفن عن آخر معدلات التقدم المادى في إنجلترا ، محاضر جلسات الهيئة البريطانية بمانشستر في ١٨٨٧ .
(٢) أرجع الى مكتبه المستر روبرت جيفن عن احصائيات الواردات والصادرات مقالات عن المال ، المجموعة الثانية . لندن .

الاتحاد الديمقراطي والمستمر هـ . م . هندمان ، وكانت لهما دلالة كبيرة ، وكانهما من علامات العصر ولاح منهما النذير الذي تعاطم في عيني الملكية المذبذبة ، واعتبروا صاحبى وزن كبير ، أو اعتبارا من قبيل القوى المباشرة التي تحرك الأحداث . وظهر عدد من الشباب من تلامذة مل ، سبنسر ، كانت ، داروين - الذين حركهم ما كتبه المستر هنرى جورج « التقدم والفقر » . لقد نبذوا فكرة التطور ، والتفكير الحر ، وانصرفوا الى الاقتصاد الذى ينادى بالبعث ، ودرسوا كارل ماركس ، وآمنوا بشدة بأنه يكفى أن نتضح صورة الاشتراكية في عيون الطبقة العاملة لكي يتركز سلطان أعدادهم الهائلة في منظمة لا تقاوم ، وهكذا حددوا للثورة عام ١٨٨٩ - العيد المئوى للثورة الفرنسية - آخر موعد . أذكر آنذاك أن هناك من سألونى بسخرية وعلى المسلا عن الفترة التي سيستغرقها تحقيق الاشتراكية في نظرى . وأجبت - بتواضع جم - أنه يكفى أسبوعان . وأحب أن أضيف أن هناك من أثنى على اعتدالى بين الحين والحين . هذا يوضح لكم مدى تحمسنا آنذاك وافتقارنا الى الأفكار الواقعية . أما المعارضة التي واجهناها فلم تفدنا بشئ وانما نستندت الى الافتراض القائل بأن مشروعاتنا غير سليمة من الناحية النظرية ، وإن يكن تحقيقها المباشر ممكنا ، غير أن نقطة ضعفنا كانت تتمثل في عكس هذه القضية . ولكن السنين التالية قامت بتتقية ما فينا من شوائب ويجعلنا أكثر تعقلا . لقد انتظم « الاشتراكيون » ، كما كانوا يسمون ، وأصبحوا حزبا ديمقراطيا اشتراكيا ، ولم يكن هذا الحزب ينادى بالبعث شأنه شأن أى حزب آخر . غير أنني لن أصور ما تبقى من عملية التحول الى الديمقراطية الاشتراكية وكأنه من عمل الديمقراطيين الاشتراكيين الواعين تماما . اننى أفضل اهمالهم جميعا وأفضل أن افترض - اذا شئتم - أن الحكومة ستعمل حالا بنصيحة « ساترواي ريفيو » فتشسنتق الديمقراطيين الاشتراكيين حرصا منها على السلام والهدوء .

فلنبدا اذن بالحديث عن اكتمال الديمقراطية . منذ عام ١٨٨٥ أصبح من حق أى رجل يدفع ايجارا أسبوعيا قدره أربعة شلنات أن يدلى بصوته في الانتخابات ، ولا يحرمه من هذا الحق سوى سوء أحوال التسجيل ، وهى أحوال ستزول في القريب العاجل . هذا هو الحق الانتخابى المتاح للرجال ، وسيكتمل هذا الحق في القريب العاجل فيمتد الى غير الرجال . غير أنني أستطيع أن أستبعد موضوع التصويت لغير الرجال لأن حرمان المرأة - بما فيه من بشاعة - ليس مسألة امتياز طبقي وانما مسألة امتياز جنسى . فاذا أردنا اذن أن يكتمل أساس الدولة الديمقراطية فعلينا أن نوفر حق الانتخاب للرجال ، ونلغى ألوانع التي

يتسبب فيها الفقر ، ونلغى مجلس اللوردات وتكليف الجمهور بدفع نفقات المرشحين ونفقات النواب ، والانتخابات السنوية . لا مناص من هذه التغيرات الآن ، بالرغم من أنها قد لا تبدو مقبولة في نظر المحافظين منا . ولقد ظلت الأفكار زهاء نصف قرن شيئا عاديا بالنسبة للمتطرفين . وعلمنا أن نؤمن بعد ذلك بأن الدولة ليست شيئا مجردا ، وانما آلة تقوم بعمل معين ، وانه اذا تضاعف هذا العمل وتغير طابعه وجب أن تتضاعف هذه الآلة ويتغير طابعها أيضا . والواقع أن التوسع في حق الانتخاب يضاعف من العمل ويغير من طابعه الى حد كبير ، غير أنه لا يؤثر على الآلة بطريقة مباشرة . ونحن نجد ، في الوقت الحالي ، أن جهاز الدولة أصابه العطب بسبب مطالب الديمقراطية الآخذة في الانتشار ، فالاعمال التي تنجز ذات طابع محلي في الغالب ، أما الجهاز فدو طابع مركزي . ولن ينجح القطاع العام في الحلول محل القطاع الخاص بدون جهاز محلي كفء ، وسنرى في الحال أن عملية التبديل هذه نتيجة حتمية من نتائج الديمقراطية . والدولة الديمقراطية لا تستطيع أن تصبح بحق دولة ديمقراطية اجتماعية ما لم نجد في كل مركز من مراكز السكان جهازا محليا يتمتع بدستور ديمقراطي يضارع دستور البرلمان المركزي . وهذا الوضع في طريقه الى الظهور . وفي عام ١٨٨٨ كانت هناك حكومة يقال انها أقرت مشروع قرار للحكم المحلي ، قرار قطع تقدما ملحوظا نحو نظام الادارة المحلية الديمقراطية (١) . وعلاوة على ذلك لم يكن لمشروع القرار هذا طابع الحسم . ولا يزال الحكم الذاتي المحلي سائدا في حقل السياسة العملية . وعندما يكتمل سيصبح جهاز الاشتراكية في يد الدولة الديمقراطية .

والآن كيف نزع بمادة الاشتراكية الخام (الرجل البروليتاري) في جهاز الدولة الديمقراطية ؟ مرة أخرى نعثر على الطريق بسهولة . هناك سياسة لا يشكون في أنهم اشتراكيون ، غير أنهم يطالبون بمزيد من مراحل الاشتراكية بنهور ، الأمر الذي يؤدي الى نتائج غير مباشرة تسيء الى ضمير الديمقراطية الاجتماعي .

وجدير بالذكر أن ظاهرة الريح الاقتصادي تفاقمت في مدننا الكبيرة . وهي تخضع للملكية الخاصة بصورة ظالمة ، ويتضح هذا بشكل

(١) وبدايات نفس الحكومة تكشف ماحقته للديمقراطية الاجتماعية دون قصد فيما كان منها الا ان بدلت كل ما في مقدورها عام ١٨٨٩ لتجريد مجالس المقاطعات الجديدة من روحها الاشتراكية ، لقد اخذت تذكر هذه المجالس بالقيد التي تمرقل سير اعمالها .

صارخ ، مثير ، يكاد يدعو الى السخرية . ولننظر الى الطرق الزراعية الطويلة التي تحيط بلندن ، في هذه الطرق تصطف لاميال بيوت متشابها تماما ومتجهة نحو الريف ، غير أننا نجد أن الإيجار يتغير بعد كل ألف ياردة ، ولذا يوفر الساكن شيئا في طريقه من منزله الى محل عمله . والذي يبحث عن مسكن بين بلومزيرى وتوتنهام يجد أن المالك يحرمه من أى امتياز للموقع ، يحدث هذا بدقة عملية . واذا يتهاوى الإيجار بعد الإيجار ، تدخل فى معدة مالك الأرض بيوت ، ومحال ، ومشروعات ، هى ثمرة جهود بذلت طوال الحياة . وفى لندن نرى صوراً صريحة صارخة لمصادرة رأس المال والاستيلاء على البيوت ، وتصفية الحوافز ، وكل التهم التي وجهها أجهل الملاك وأكثرهم سذاجة ضد الاشتراكيين . وقد بدأت لندن تسأل نفسها : أهى تعيش وتكدح من أجل الدوق ، والجوكى المعروف ، وحضان السبق الشهير الذي يمتلكه ؟ ونحن نجد اليوم اللورد هوبهاوز ولجنته الموقرة التي لا تشوبها شائبة ، والمختصة بفرض الضرائب على الأرض تبعا لقيمتها . نجدهما يطالبان اليوم بأن تكون قيمة اراضى لندن ملكا لأهل لندن كلهم ، والشغب الذي يشيرونه يزداد حدة كلما اكتسبت الجموع أرضا جديدة . ولا يمكن أن تتعرض قضيتهم للهجوم ، والشر الذي يكافحونه ينوء بكله على كاهل الطبقات التي تدفع الإيجار والتي تحوز الأرض ، مثلما ينوء على كاهل المعذنين الفقراء . وتزداد حدة هذا الضغط الاقتصادي بفضل الاتجاهات السياسية السائدة فى هيئات العمال . وهناك نجد أن الأعضاء المعتدلين يكتفون بالمطالبة بضريبة دخل تصاعدية - وهذا ما اقترحه بالضبط اللورد هوبهاوز ، أما المتطرفون فينادون بتأميم الأرض ، ومرة أخرى نقول ان هذا هو مبدأ اللورد هوبهاوز . ولا يمكن أن تتعرض الصيحة المطالبة بالضرائب لمقاومة مستمرة . وجليد بالذكر أن فى هذه الصيحة نعمة جديدة . لقد كانت الضرائب تحدد فى الماضى لأغراض معينة ، كالانفاق على الحرب ، أو المدارس ، أو ما شاكل ذلك . غير أن الاقتراحات الحالية تنادى بفرض ضريبة على المالك لكي نستورد منهم جزءا من أموالنا لكي نأخذهم منهم أولا ثم نستغل هذا المال بعد ذلك . ومنذ أن وصل كتاب المستر هنرى جورج إلى أيدي الراديكاليين الانجليز ، تزايد الميل الى فرض ضريبة قدرها عشرون شلنا للجنه على كافة الدخول التي لا يبذل أصحابها جهدا فى الحصول عليها . معنى هذا ان الخزنة ستلقى ١٥٠ (١) مليون جنيه كل عام ، وتعود أدراجها وقد هلك لها الناس لأنها أعادت الأرض الى الشعب . ولو قد ظهرت نتائج هذا الاجراء لأصاب الدهشة الداعين له .

(١) يجد القارئ مصدر هذا الرقم في تليحت الفأبى رقم (٥) . « حقائق الاشتراكيين » ..

فسرعان ما تمتلئ الشوارع بالعمال الجائعين. من كافة الطوائف ، وبخدم المنازل ، وصانعي العربات ، ومصممي الديكورات ، والجواهرجية ، وصانعي الدانتل ، وأصحاب المودة من المحترفين ، وأعداد غفيرة أخرى. تعيش اليوم على تلبية رغبات الطبقة المالكة . انهم سيصيحون : « انظروا ماذا فعلت نظريانكم بنا ! اعيدونا الى الايام الخوالى حين كنا نقبض أجورا أفضل - على الأقل - من لا شيء » . وواضح أن وزير الخزانة سيجد امامه ثلاثة سبل :

١ - انه يستطيع رد المال الى الملاك والرأسماليين معتذرا عما حدث .

٢ - او يستطيع الشروع في انشاء صناعات حكومية من هذا المال ، وتقوم هذه الصناعات بتشغيل الاهالى .

٣ - او يستطيع ، بكل بساطة ، أن يوزع ما لديه من مال على المتعطلين .

ولا يمكن أن نفكر في الحل الاخير . أما الحل الثاني (انشاء صناعات حكومية) فعبء جسيم ، ومن ثم لا يستطيع أن يقف على قدميه بسرعة ويلبى الاحتياجات الملحة . فاذا استعرضنا الحل الاول (اعادة المال الى أصحابه مع الاعتذار) وجدنا انه سيحبط كل شيء . لكننا نعترف بأن المالك يؤدي - بالرغم من عبئه وجشعه - وظيفة اقتصادية لا يمكن الاستغناء عنها ، ألا وهى استغلال الثراء الذى يفيض عن قدراته الاستهلاكية العاجلة (المحدودة بالضرورة) . ولا يهم هنا كيف يستغل هذا الشخص ثراه بطريقة شريرة عابثة . وهنا نلمس مدى الفشل الذى يتعرض له مذهب هنرى جورج ، أو استيلاء الدولة على الايجار ، دون تطبيق المبدأ الاشتراكى . ومن السهل علينا أن نثبت أن دخل دوق ويستمنستر كله من حق الدولة ، وأن من حقنا أن نفرض عليه ضريبة قدرها عشرون شلنًا فى الجنيه . ولكن ، ليس من حق الدولة فى الواقع أن تأخذ خمسة فاردنج من الدوق أو من أحد غيره ، ما لم تكن على استعداد لاستغلال هذا المبلغ فى مشروعات انتاجية . وإذا سحبنا رأس المال من أيدي الملاك واكتفيننا بإيداعه - دون أنتاج - فى خزانة الدولة ، نجم عن هذا الاجراء نتائج سريعة مدمرة لا يستطيع أن يصدها أى سياسى محنك تسليح بالدروع المدمرة التى يحظى بها الاقتصاد التجريدى . وسنكتشف فى المستقبل مثلما اكتشفنا فى الماضى أن الحكومات لا تبحث عن المال الا لأغراض محددة ، لا بناء على حجج بديهية تثبت أحقيتها للمال . ولكن علينا أن نضيف أنه إذا احتاجت الحكومات الى المال لأغراض محددة فانها ستبحث عنه فى المستقبل ، مثلما بحثت عنه فى الماضى ، دون أكثر من لعجج بديهية تثبت عدم أحقيتها للمال .

لقد وصلنا اذن الى موقف متجمد . قد نجد الديمقراطية ، وقد نجد المنادين بتأميم الارض ، ومع ذلك لا نستطيع أن نمس الايجار ما لم يحدث ضغط من جهة أخرى ، ضغط يطالب الدولة بمشروعات انتاجية . وهذا الضغط فى طريقه الى الظهور . فهناك أمور عدة تقترب كلها من نقطة الانفجار : الجوع السريع الذى يجتاح المتعطلين ، والجوع البطيء الذى يجتاح العاملين الذين لا يتمتعون بمهارة خاصة نادرة ، والقلق الذى لا يحتمل أو التهور الخطير الذى يسود العاملين اليوم والمتعطلين غدا ، والارتفاع فى ايجارات المدن والهبوط فى ايجار بسبب هجرة الفقراء ، وازدياد القادمين ، واقتران التعليم بالسيخط على الاوضاع . ومن العيب أن نثبت بالاحصائيات أن معظم الناس اليوم أسعد حالا مما كانوا عليه بالامس ، بالرغم من أن هذا قد يكون صحيحا (والفضل راجع الى جرعات الديمقراطية الاشتراكية) . غير أن هذا الاجراء نفسه غير معصوم من الخطأ ، اذ من العيب أن نرتكن الى احصائية خاصة بأشياء لم تسجل قط . فليس للفرزى احصائيات ، وانما للفرزى رجال احصاء ، وأقدر هؤلاء الرجال يتحدث عن الزيادة فى استهلاك الارز ويقدم لهذه الحقيقة بالاعتراف التالى :

« ان كل من يفكر فى حال الجماهير اليوم يتمنى ثورة تحقق اوضاعا أفضل (١) » . والجماهير نفسها تتحول اليوم بسرعة الى هذا الاتجاه ، وهكذا نجد مجمعات الداعين الى الوحدة الانجليكية الذين ادعاهم انتعاش المسيحية فنادوا بأن «تصرف الكنيسة بأمان ونبل» (٢) رغم أن الاشتراكية ذات صبغة مسيحية غالبية . وخلال شتاء ١٨٨٧ - ١٨٨٨ خاف قائد شرطة لندن من ظله وطن أن المستر جون بيرنز هو الثورة الفرنسية ، الأمر الذى أبهج هذا البطل الاصيل الشجاع الذى يتزعم طبقته (٣)

ومما يؤكد وجود الضغط ذلك العدد الهائل المتنوع من صمامات الامن التى اقترحت لتخفيف حدة الضغط - كتحويل النضمة الى نقد ، وفرض رسوم على الواردات ، وتحرير عقود الاستئجار ، والتوسع فى

(١) المستر ر. جيفين . مقالات فى المال . المجموعة الثانية: Essays in Finance

(٢) محضر جلسات الوحدة الانجليكية - لا مبيت ١٨٨٨ . تقرير اللجنة الخاصة بموضوع الاشتراكية ..

(٣) وفي النهاية تم عزل القائد ، وانتخب الغالبية المستر بيرنز عضوا فى اول مجلس لمقاطعة لندن .

ورأسمالية الشركات المساهمة التي تستتر وراء التعاون (١) ، وغير ذلك من الحلول العقيمة . ومن علامات العصر أيضا انني رقيت فيجة ، فيعد ، كنت أحدثت عند منعطفات الطرق ارتقيت هذه المنصه . وفي الوقت الذي يشير فيه الى المغزى الاخلاقي للقصة ، وفي الوقت الذي نضيف فيه الزخارف اليها وفقا لأفكارنا المختلفة ، تبدأ معركة فعلية بين العاطلين الذين يطلبون عملا ، والسلطات المحلية المكلفة بحل مشكلة الفقراء . وفي فصل الشتاء يلتف المتعطلون حول أعلام حمراء ، ويستمعون الى الخطب التي تلقى ، ذلك أنهم لا يجدون شيئا آخر يشغلون به أنفسهم . وهم يرحبون بالاشتراكية ، وبمذهب البعث ، وجنون العملة ، وكل مايزجي الفراغ ويعبر - ظاهريا - عن حقيقة جوعهم . أما السلطات المحلية فلا تعرف أيضا الافكار الاقتصادية المدروسة ، وهي تنكر وجود البؤس ، وتبعث بزعماء الوفود الى هيئة الحكم المحلي ، وسرعان ما تعيدهم هيئة الحكم المحلي الى رعايتهم ، وتجرب السلطات المحلية الشجار ، والاعتقال ، والضرب ، وفي النهاية تجلس عاجزة وتتمنى لو عاد الصيف من جديد ، أو لو استقر المتعطلون في أعماق البحر . وأثناء ذلك تتكدس الاعانات - وهي أقل مرونة من الاجور - في مانشن هاوس ، ولكنها تبجف حيال الأنظمة الدائمة . هذه الاوضاع غير المستقرة لا يمكن أن تدمم . ان هناك شجارا ، وصيحات مروعة من الصحف المناهضة للشعب ، صيحات تطالب بارقة الدماء - وهذا كله سيصدم الفريق الانساني الموجود داخل الطبقة الوسطى . هناك فريق يعميه التحيز الطبقي ويخرمه من كل احساس بالمسؤولية الاجتماعية ، وهذا الفريق يخشى عنف الطبقة العاملة ويستشعر رعبا خياليا يقضى على التفكير السليم أو ضبط النفس (٢) . لذا وجب أن تقوم المجالس البلدية في النهاية بتوفير العمل . ولا يمكن أن يتحقق هذا في مكان واحد فقط : فستندفع أجزاء أخرى من البلاد وتكتسح التجربة الوحيدة . وحيثما ظهر ضغط وجب أن يتوفر التخفيف في الحال . ونظرا لأن مجلس المقاطعة سيلزم جانب الدماء ، ويحترم كبار المسؤولين فيه ، فانه لن يدفع بنسا أو أقل في الساعة ، على أساس العمل لمدة ست عشرة ساعة يوميا . وهكذا يتدفق العاطلون على المجلس .

(١) انصافا منا لزعماء الحركة التعاونية نذكر هنا انهم ليسوا مسئولين عن جرى صفار الرأسماليين وراء الادباج تحت ستار المثل الأعلى الذي رسمه روبرت أوين ، المؤسس الاشتراكي للمذهب التعاون . والواقع أنهم يؤمنون بان التعاون لن يحل المشكلة المالية الا اذا أصبح حركة سياسية الى جانب كونه حركة تجارية .

(٢) سيجد القارئ الذي يتصفح جرائد لندن في فبراير ١٨٨٦ ونوفمبر ١٨٨٧ مادة وفيرة لدراسة العصر الذي استبد بالزعماء في ويست اند .

وكذلك العبيد البيض الذين يعملون عند السيد الذى يستنزف عرقهم ، انهم سيهربون من كهوفهم العذرة ويناشدون المجلس ابسدى ان يوفر لهم عملا ، طالما أن العمل عند المجلس أفضل من العمل المضنى عند السيد . بل ان السيد نفسه لا يعدو أن يكون رجلا يسوق العبيد ويأخذ أجره ، « بالقطعة » وسنجد فى حالات كثيرة ، أنه يود - مثلما ود ضحاياه - الهروب من تجارته اللعينة . غير أن تنظيم نشاط هؤلاء ، فى المجلس البلدى ، يحتاج الى رأس مال ، فمن أين يحصل المجلس البلدى على المال؟ لا يمكن أن تفكر فى رفع الرسوم : ذلك أن التجار العاديين ، وأصحاب البيوت يدفعون بالفعل رسوما وإيجارات لا يمكن ان تحتل المزيد : فإذا ألقينا على كاهلهم مزيدا من العبء فانهم قد يخرجون الى الشارع ويمسكون بعلم احمر . يا للأزمة البشعة ! واذا يجد مجلس المقاطعة نفسه محصورا بين الشيطان وقاع البحر ، يتناهى الى سمعه صوت اللورد هوبهاوز وهو يغنى أغنية الخلاص ، ويقص حكاية ذهبية تتحدث عن قيم الارض التى تخضع للمجلس البلدى عن طريق الضرائب . وسيكتشف الكورس بالمنادين بتأميم الارض : ويتجمع الراديكاليون المطالبون بضرائب الدخل التصاعدية ويقنون معا على حين يصيح المستأجرون فى حبور وهكذا تحل مشكلة رأس المال - ولسنا بحاجة الى أن ننشأ ، بجديّة ، بأن الاقطاعيين سيحاربون ، وهو ما لوح به رئيسنا يوما (١) . عندئذ ستظهر مسألة الاستيلاء على الارض . وسيطالب دعاة التأميم باستلاء المجلس البلدى على الارض دون دفع تعويضات ، وسيقابل الاقتراع السابق بالرفض ويعتبر فى حكم السرقة التى لا تليق بالاشتراكيين الثوريين . والواقع أن الصيحة التى تطالب بعدم دفع تعويضات هى جزء من نزعة البسحة الوهمية التى تؤدى الى الكوارث ، ونحن نعتز أن التعويض اجراء عايب لا ضرورة له اذا كنا سننتزع ملكية الجميع فى وقت واحد ، واذا كنا سنحل الاشتراكية الكاملة محل نظام الملكية فورا . ولكن ، يجب أن نتقدم خطوة بخطوة ، فاذا أنكرنا التعويض كنا فى هذه الحالة كمن يختار هذا المالك دون ذلك ، ويستولى على أرضه - تاركا الآخرين دون استيلاء . والذين استولينا على أرضهم سنحرمهم من مواردهم لفترة طويلة ، الى أن يوفر لهم المجلس البلدى العمل المناسب لهم . وهكذا سنشتري الارض التى نحتاج اليها ، وسنشتريها بأمانة ، وسنحصل على نقود الشراء ، أو الفائدة منها ، عن طريق فرض الضرائب على الإيجارات ، مثلما نفرضها على رأس المال . والواقع أننا اذا تعمقنا حقيقة الأمر وجدنا أن هذا الاجراء فى حكم الاستيلاء ، كما أن جمع ضريبة

(١) اللورد برامويل ، رئيس القسم الاقتصادى نالهيثة البريطانية عام ١٨٨٨ .

الدخل اليوم عبارة عن استيلاء • وهكذا سيندب به الملاك قائلين اننا نرتكب بهذا احدث خطيئة باقدم طريقة • والواقع أنهم سيضطرون عند كل عملية من عمليات الشراء الى شراء ارض واحد منهم وتقديمتها الى المجلس البلدى • وهكذا يوزعون الخسارة بالعدل على طبقته برمتها ، بدلا من أن يتحمل الخسارة رجل واحد ليس أكثر مسئولية من الآخرين • غير أنهم سيضطرون الى هذا الاجراء بصورة ترضى الوازع الاخلاقى عند المواطن العادى وترضى الوازع الاخلاقى عند رجل الاقتصاد الماهر •

ها نحن نرى صورة مجلسنا البلدى فى المستقبل ، وقد أصبح مزودا بالارض وبراس المال ، من اجل الاغراض الصناعية • انهم سيشرعون ، بالطبع ، فى التوسع فى الصناعات التى بدءوا فيها بالفعل كتعبيد الطرق ، ومد أنابيب الغاز ، وخطوط الترام ، والمباني • وما شاكل ذلك • ويحتمل أن يعتبروا نشاطهم هذا مجرد وسيلة لمواجهة الطوارئ العاجلة ، وستردد مدرسة مانشستر نظرياتها الخاصة بالحماية ، التى تطالب بحماية القطاع الخاص من منافسة القطاع العام له ، وبهذا تبدل المدرسة قصارى جهدها لكى تستغل - آخر مرة - جهل الجمهور بذلك العلم الذى ظلت المدرسة تسمى اليه وتفسده • وسينجح حزب الملاك ، لحين ، فى تعويق المشروعات البلدية وتقييدها (١) ، وفى وصم خدماتها بالفقر ، وفى جعل عمال المجلس البلدى فى مستوى المنافسة الخاصة من حيث العمل الشاق ، والاجور الضئيلة • غير أن سلطانه سيؤول ، اذ ستختفى الحاجة الى خفض الاجور ، ذلك الاجراء الذى يحجر قلب السلطة المحلية تجاه المطالب الانسانية • ولن نستطيع أن تقاوم الاجراء التالى : أن نكون كرماء على حساب الآخرين • سيكون المالك بقرة المجلس البلدى الحلوب ، أما دافعو الرسوم العاديون فسيحسون بميزة النوم فى سلام اذ سيتخلصون على الفور من خوفهم من مزيد من الاعباء ، وتعرض زجاج نوافذهم للكسر ، وقيام الرعاع الجائعين بنهب اراضيهم - هؤلاء الرعاع الذين يعتبرون نواة الاشتراكية والشر فى المدينة • ولن يحسوا بالهم وهم يجعلون المالك يدفع مثلما لم يحس المالك بالهم وهو يجعلهم يدفعون - لا أكثر ولا أقل • واذا ازداد حظ المجلس البلدى من الديمقراطية ، سيدخل الاقطاع وهو يفقد سلطانه ويتخلى عنه للديمقراطية • ولن يكون هذا الاستسلام جزئيا وانما كليا •

غير أن دافع الرسوم العادى لن يظل بمنأى عن المؤثرات لفترة طويلة • فما أن تتوسع المجالس البلدية فى نظامها حتى تظهر مشكلة الاجور • ويستدعى الأمر وضع حد أدنى للاجور • ويجب أن يحرص

(١) ما جاء فى التذييل الخاص بحكومة عام ١٨٨٨ •

«المجلس البلدي ، في البداية ، على الحيلولة دون تدفق طالبي العمل . ولذا يجب أن يكون الحد الأدنى ضئيلا بحيث يمنع العامل المستريح من ترك عمله والالتجاء الى المجلس البلدي . غير ان هذا الحد الأدنى لن ينحدر ، الى مستوى الاجر التنافسي ، الجهني ، السافر . ستحدد الاجور بالطريقة ، التي تحدت بها أجور العصور الوسطى . سيكون هناك ، على الأقل ، اعتبار للرأى العام وفكرته عن الحياة الهنيئة الملائمة . وأهم من هذا كله . أن المجلس البلدي سيدفع لمنظميته ، ومديريه ، وما يحتاجه من عمال مهرة ، سيدفع ثمن مهارتهم كاملا كما هو فى السوق ، على أن يخصم منه . قدرا يرضاه العاملون فى مقابل المركز الكبير والبقاء فى سلك الوظائف العامة . هذه المرتبات المرتفعة لن تزعج سوق العمل كما لا يزعجه قيام شركة مساهمة جديدة . غير أن الحد الأدنى لأجور العمال سيؤثر على السوق بصورة ملحوظة . ان أسوأ المستبدين بطاقات العمال سيكتشفون ، أن عليهم معاملة هؤلاء « الخدم » مثلما يعاملهم المجلس البلدي - على الأقل . وينجم عن هذا ارتفاع فى الاجور . وسيبتلع هذا الارتفاع الربح الضئيل الذى يحصل عليه صاحب العمل . عليه اذن أن يرفع ثمن القطعة ، التي تشتريها المحال ومحال الجملة ، وسيؤدي هذا - بدوره - الى خفض «أرباح تجار الجملة والباعة ، وسيعجز هؤلاء عن استعاضة خسارتهم برفع ثمن السلع التي يشتريها الجمهور - اذ لو كانت هذه الخطوة ممكنة لأقدموا عليها من قبل . ولكن ، من حسن حظهم أن القيمة السوقية لكفاءتهم كرجال أعمال تخضع لنفس القوانين التي تتحكم فى أسعار السلع . وكما أن الذي يستنزف جهد العمال يستحق ربحه ، فانهم يستحقون بدورهم «ربحهم ، وكما أن المستنزف سيحصل منهم على جزائه القديم بالرغم من ارتفاع الاجور ، فانهم سيحصلون أيضا على جزائهم القديم بالرغم من صعوبة شروط المستنزفين . وسيبرز هذا السؤال : ولكن ممن يحصلون على هذا الجزاء ان لم يحصلوا عليه من الجمهور ، عن طريق أثمان السلع ؟ من الواضح أنهم سيحصلون على الجزاء من المالك الذى ينظم انتاجهم فوق أرضه . وبعبارة أخرى سيطلبون بتخفيض الايجار ، وسيحصلون على هذا التخفيض . وهكذا لن يتأثر منظم الصناعة ، وصاحب العمل ، أو مدير المشروعات كما يسمى كثيرا فى مباحث اليوم الاقتصادية . وعند توزيع الانتاج سيظل نصيبه كاملا غير منقوص ، أما أجر العامل المجد الذى يتقاضى راتبا فيسرتفع ، على حين يتضائل نصيب المالك العاطل . ولن تستقيم هذه الامور دون حدوث توتر وصخب ، غير أن هذا التوتر نفسه موجود فى الاتجاه المضاد - فى ظل النظام الراهن - فنصيب المالك تأخذ فى الارتفاع على حساب نصيب العامل .

والانكماش الذى يصيب دخول المالك سيقلل - بالضرورة - من

الدخل الوارد من الضرائب المفروضة على الدخول . فلنفترض ان المجلس البلدى سيفضيف بنسب الى الجنيه رغبة منه فى المحافظة على دخله . سيكون من نتيجة هذا احتراق شعبة المالك من الناحيتين - وواضح أن هذا الاجراء لا يمكن أن يستمر الى مالا نهاية . غير أن المجالس البلدية لن تنتظر حتى يعانى رأس مالها من انهيار الضرائب ، انها ستدخر رأس المال من واقع نتائج صناعاتها . وفى السوق ستنافس هذه الصناعات الخاصة بشكل لا يقاوم . ستخفف المجالس البلدية من عبء الشخص الذى لا يعمل ، ومن ثم لن تدفع شيئاً سوى أجور مستخدميها وما يتطلبه التوسع فى رأس المال . وسيساعدها هذا على أن تعطى أجوراً تعجز عنها المؤسسات التى تعاني من الاقطاعى . العاطل وحامل الاسهم العاطل ، اللذين يستهلكان بطريقة غير مثمرة . سيحدث هذا للمجالس البلدية ، اللهم الا اذا اضطرت الى دفع ايجار باهظ فى مقابل مكان ممتاز تستأجره . غير أن الايجارات نفسها - حين تكون ايجارات مدينة - تحت رحمة المجلس البلدى فى نهاية الأمر . ان الذين يتحكمون فى الطرقات والمرور يستطيعون اختيار موقع دون آخر . ويخضع ايجار المحل لعدد الاشخاص الذين يمرّون على واجهته فى الساعة الواحدة . والذين يحسنون اختيار الوقت المناسب ، ويجربون تعبيد الطرق ، أو مد قنطرة جديدة ، أو خط ترام ، أو بناء تكتات ، أو مستشفى للجدرى يصنعون ايجار المدن ، وتلك حالات قليلة من أمثلة متعددة . والمجلس البلدى يستطيع أن يتحكم فى هذه الظروف ، على حين يعجز عنها الافراد المنافسون . ومرة أخرى نجد أن القطاع الخاص المنافس مضطر الى بيع انتساجه بسعر مماثل لاجمالى تكاليف الانتاج عند حد الزراعة (١) . ويستطيع المجلس البلدى أن ينافس هذا القطاع بخفض الاسعار حتى تصبح معادلة لتكاليف الانتاج المعتادة فى كل المنطقة التى يزرعها . وتستطيع المؤسسات الخاصة التى تتمتع بموقع ممتاز ، تستطيع مواجهة هذا الموقف باجراء واحد ، ألا وهو الكف عن دفع ايجار . أما المؤسسات التى تشكو من موقع سيء فانهما تستسلم بلا أمل . وهكذا نجد أنفسنا أمام وضعين : شلل ، أو هزيمة كاملة . وستصبح الملكية الفردية جرداء ، أو هى ستعطى للزارع الفعلى - صاحب الكفاءة العادية - اجرا لا يزيد على الاجر المضمون فى المجلس البلدى . أما المالك فلن يجنى شيئاً . وفى النهاية ستتحول الارض والصناعة - فى المدينة برمتها - الى أيدي المجلس البلدى ، وذلك عن طريق النشاط التلقائى للقوى الاقتصادية - وهكذا نحل المشكلة الخاصة بصنخ الصناعة بالصيغة الاشتراكية .

واللاحظ أن الملكية الخاصة تجعل العامل رخيصاً الى أقصى حد ، وذلك لامتناع أكبر قدر من فائض القيمة منه - وهكذا تقلل من حله

(١) سيتضح معنى هذه الاصطلاحات لقراء المقال الاول .

الفلاحة البشرية ويرتفع « ريع الكفاءة » ، والربح الذي تجنيه الإدارة الصناعية أبرز شكل لهذا الريع ، وجدير بالذكر أن المكاسب التي يحصل عليها رسام كبير أو طبيب عصى أقل بكثير ، ذلك أنها تعتمد كلية على وجود طبقة ثرية جدا من الرعاة، وهذه الطبقة قد تكون مغرورة وسوداوية إلى أقصى حد . أما المنظم الصناعي فلا يخضع للرعاة : وبدلا من الاكتفاء بالاستيلاء على قدر كبير من ننتاج الصناعة نجد أن هذا المنظم يضاعف الانتاج بفضل إدارته . أما سعر هذه المهارة في السوق فيتوقف على العلاقة بين العرض والطلب : كلما زاد العرض رخص الثمن ، وكلما قل إزداد الثمن غلوا ، وأيا كان السبب في زيادة العرض ، فإن هذا السبب يخفض السعر . وواضح الآن أن مدير الأعمال يجب أن يكون رجلا مثقفا ومهذبا . لا فائدة إذن من البحث عنه بين أوساط الطبقة العاملة فمن بين كل مليون عامل لا نجد عاملا يستطيع أن يرفع نفسه على أكتاف زملائه بفضل كفاءات غير عادية ، أو حظ غير عادي ، أو كليهما . لا بد من انتقاء العامل من الطبقات التي تتمتع بالتعليم والثقافة الاجتماعية ، وبالرغم من أن سعرها أخذ في التضاؤل بسبب انتشار التعليم وما استتبع ذلك من نمو « البروليتاريا المثقفة » إلا أن السعر ما زال مرتفعا . صحيح أننا نستطيع اليوم أن نحصل على مدير قدير جدا ومدرّب تدريباً عاليا مقابل ٨٠٠ جنيه تقريبا في السنة ، بشرط ألا تضطره وظيفته إلى انفاق ثلثي دخله على ما يسمى بـ « الاحتفاظ بمركره » بدلا من أن يشجع بهذا الدخل احتياجاته (١) . غير أننا سنجد أن الثمانمائة جنيه تعتبر ريعا باهظا للكفاءة ، فالعمال يتقاضون أقل من ٥٠ جنيه في العام ، والحاجة إلى العمال أكثر ، بالضرورة ، من الحاجة إلى المديرين الأكفاء - بل أن النسبة بينهما معكوسة ، ذلك أن كفاءة المدير تتوقف على عدد العمال الذين يستطيع أن يتحكم فيهم وينظمهم . قلنا إن ريع كفاءة المدير باهظ غير أن هذا الريع سينخفض بشكل ملحوظ إذا نحن وفرنا للملايين (بدلا من الآلاف) فرص التعليم والثقافة . غير أن الملكية الخاصة تريد أن يظل الشعب كدواب الحمل . أما الديمقراطية الاجتماعية فتريد أن تعلمهم، وأن تجعل منهم بشرا ولأن تظل الديمقراطية ، لفترة طويلة ، أسيرة ريع الكفاءة ، ذلك الريع الذي ظل ، طوال القرن الماضي يجعل قباطنة صناعتنا سادتنا وجلادينا ، بدلا من أن يكونوا خدما لنا وقادة . بل لا نستبعد أن يصبح ريع الكفاءة الإدارية سلبيا بمرور الوقت (٢) بالرغم من أن

(١) ارجع إلى ماجاء في الحاشية رقم «٨» بالمقال الأول ، عند الحديث عن

الاجور .

(٢) معنى هذا أن أجر المدير سيكون أقل من أجر الصانع الماهر . وفي بعض قطاعات الصناعة التي يستخدم فيها صغار التجار عمالا مهرة ، نجد أرباح صاحب العمل أقل من أجور العمال .

هذا قد يدهش الكثيرين الذين لا حول لهم اليوم ولا قوة أمام الغرائب
الرائجة . فإذا سمعوا بالافتراض القائل « من كان منكم رئيسا صان
خادما للجميع » اعتبروا هذا تناقضا يوتوبيا ، بدلا من أن يعتبروه نظاما
اجتماعيا واضحا لا مفر منه . غير ان الانخفاض في ريع الكفاءة لن يفيد
المجلس البلدى وحده وانما سييمتد أيضا الى ما تبغى من المنافسين فى
القطاع الخاص . بيد أن هيبة المجلس البلدى تأخذ فى الازدياد ، ويزداد
إيمان الناس بأن المستقبل بيده ، وهكذا سيقبل المنظرون الاتقاء أجور
المجلس البلدى ويفضلونها على أجور القطاع الخاص ، المرتفعة . أما
الذين يستطيعون منافسة المجلس البلدى فى التنظيم ، أو يستطيعون
بوصفهم محترفين التعامل مع الجمهور شخصا دون الحاجة الى التنظيم
الصناعى ، فانهم سيدفعون ايجار محال عملهم للمجلس البلدى مباشرة ،
أو للاقطاعى . والمجلس البلدى سيمتص بدوره دخل الاقطاعى عن طريق
الضرائب . وفى النهاية ، وعندما يهبط ريع الكفاءة الى المعدل الطبيعى
الذى لا هبوط بعده ، نستطيع معالجته بضريبة الدخل التصاعدية فى
الحالات النادرة التى تهدد فيها المجتمع بالضرر .

ولسنا بحاجة الى التوسع فى التفاصيل الاقتصادية الخاصة بالقضاء
على الملكية الخاصة . ونستطيع أن نتكهن بالشطر الأكبر من هذه العمليات
ونحن نرى طوائف من الطبقات المالكة تستسلم على التوالى ، على حين أن
الشبكة تلتف حول مصالحهم الخاصة . واستسلامهم مشروط بالشروط
التي يستطيعون التمسك بها - الى أن يتلاشى نفوذهم كلية (١) .

ونستطيع أيضا أن نهمل مؤقتا موضوع تحول مجلس العموم

(١) هذا الاستسلام المشروط يظهر بالفعل عندما يستغل وزير الخزانة فرصة
هبوط سعر الفائدة ، فيقلل من القرض الوطنى البريطانى ، وهو يفعل هذا بمجرد
التهديد بتزويد المساهمين بنقد اقترضت حديثا بسعر الفائدة الحالية ، وعليهم ان
يرضخوا لهذا ، فهم يعرفون انهم لا يستطيعون استثمار مالههم بشروط أفضل من الشروط
المحدودة التى مررها الوزير . فلماذا لا تحقق المجالس البلدية نفس الامتيازات
لدوائرها ، مثال هذا أن سكان لندن يدفعون اليوم لحاملى أسهم شركات الغاز مليون
ونصف مليون جنيه سنويا ، أو ١١٪ من مبلغ الـ ١٣ ٦٥٠ ٠٠٠ جنيه استرلىنى التى
تتكلف منشآت الغاز ، ويستطيع مجلس مقاطعة لندن رفع هذا المبلغ بمعدل ٤٠٠
جنيه سنويا . فإذا هدد بهذا ، وبالشروع فى اعمال غاز خاضعة للبلدية ، اجبر حاملى
الاسهم على تسليم منشآتهم مقابل ٤٠٠ ٠٠٠ جنيه سنويا ، والتضحية بالـ ٨٪
الزائدة والى يتمتعون بها اليوم ، وسيوفر مواطنو لندن - بهذا الاجراء مبلغ
٥٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠ جنيه سنويا ، ويكفى هذا لتغطية صافي تكاليف مجلس مدارس لندن .
وسيجد قراء العاصمة عددا من الامثلة المتصلة فى البحث القابى رقم ٨ - حقائق
٥٨
Fabian Tract no 8. Fecte for lond5ne5

الى حكومة مركزية - وهى الحكومة التى ستوحد بين المجالس البلدية ، وتؤم الابحار الحاصلة بالمجالس وذلك باخضاع انصبة المجالس البلدية للضرائب : موجز القول أنها ستضطلع بالمهام العامة ، لا المهام المحلية . ونستطيع أن نتصور مدى أهمية مجلس الحكم المحلي فى المستقبل ، وستتأثر الدول الأجنبية - ايما تأثر - بالتقدم الانجليزى . أما التجارة الخارجية ، التى تلعب الدور الأول فى السياسة الخارجية ، فسيعد النظر فيها من زاوية جديدة - ذلك ان الربح سيقدّر على ضوء الرفاهية الاجتماعية الحاصلة ، لا على ضوء المكاسب النقدية ، الفردية . ويجب أن ينهار نظامنا الحالى فى العدوان الاستعماري ، ذلك أن قواتنا المسلحة ستخلص من قبضة الطبقة الرأسمالية وتصبح ملكا للشعب . وقد كنا ندعى ، فى عدواننا الاستعماري ، أننا نستكشف البلاد ونقوم بتعميرها غير أن علم بلادنا كان يسير وراء المعتدى ، على حين تسير التجارة وراء العلم ، أما الارشالية فتحل المؤخرة . وسيختفى تنوع الطبقات بما يصحبه من تنوع فى « الآراء العامة » (وهو اصطلاح يدعو الى السخرية) وسينجم عن هذا الاختفاء أن يتوحد المجتمع داخل طبقة واحدة لها رأى عام يتمتع بوزن كبير ، هذا الرأى العام سينجح ، لأول مرة ، فى الهيمنة على السكان . أما استقلال المرأة ماديا ، وحلول الفرد محل رب الأسرة باعتباره الوحدة التى تعترف بها الدولة ، فسيحدث تعديلا جوهريا فى مركز الأبناء ، وفائدة الأسرة . كما أن إعادة تنظيم الدولة على أسس ديمقراطية قد يفتح المجال ، مثلا ، أمام اختيار رجل حر فى تفكيره ، مثل المستر جون مورلى أو المستر برادلى ، كى يرأس ويستمنستر . قد ذكرنا هذا كله كى نأخذ لمحة عن الميادين الخصبة للفكر والعمل الايجابى ، تلك الميادين التى تنتظر حتى نحل مشكلة الخبز والزبد ونمارس بعدها حريتنا فى استقلال ملكاتنا النبيلة ، فى تطوير هذه الملكات .

هذا - اذن - البرنامج العادى للديمقراطية الاجتماعية اليوم وليس فى هذا البرنامج فقرة جديدة واحدة . وكل ما فيه تطبيق لمبادئ سبق الاعتراف بها ، وتوسع فى اساليب بلغت أوجه نشاطها بالفعل . وكان ما فيه يحمل طابع القداسة الذى يتفق والعقلية البريطانية وليس فى هذا البرنامج ما يجبر على استخدام لفظة « اشتراكية أو ثورة » . وليست هناك ، فى هذا البرنامج ، مرحلة تستدعى المقصلة ؛ أو اعلان حقوق الانسان ، أو ترديد القسم فوق مذبح البلاد ، أو أى شئ يفترض ، بالضرورة ، غرابته عن الروح الانجليزية . ان هذه المعالم البارزة كلها آتية لاريب فيها - بل هى ظاهرة بالفعل أمام الساسة بعيدى النظر، حتى ولو كان من الحزب الذى يخشى هذه المعالم .

وختاما ، دعونى أسحب اعجابى بهذا الطريق الذى يفضى - دون شك - الى العدالة غير أنه يفضى اليها بطريقة كريهة بطيئة ، متعثرة ؛ جبانة . وسأغامر وأطلب منكم أن تحترموا المتحمسين ، الذين لا يزالون يرفضون الاعتراف ببقاء الملايين من اخوانهم وسط العرق والعذاب ويشقون ويعانون الهوان بلا أمل . يحدث هذا على حين أن البرلمانات والكنائس تتدخل فى حلق ، لكنها تتعثر فى طريقها . ويرى هؤلاء المتحمسون أن الحق جد واضح ، وأن الخطأ لا يحتمل أبدا ، وأن العقيدة جد مقنعة ، لذا يؤمنون بإمكانية تجنيد جميع كافة العمال - الجنود ورجال الشرطة ، والكل تحت راية الأخوة والمساواة ، وبضربة واحدة تحتل العدالة العرش الذى تستحقه . ولكننا لا نستطيع ، لسوء الحظ ، أن نجتمع جيش النور هذا من النتاج البشرى للقرن التاسع عشر ، مثلما نعجز عن جنى الكروم من الشوك . ولكن، يجب ألا نبتهج بهذه الاستحالة، ويجب ألا نتنفس الصعداء قائلين أن التغيير يجب أن يتم ببطء حتى لا نعرض أشخاصنا للخطر . يجب أن نشعر بخيبة أمل حادة، وهوان مرير، عندما نكتشف أرضا جرداء تفصلنا عن الأرض الموعودة ، وعندما نكتشف أن الكثيرين سيهلكون فى هذه الأرض الجرداء بسبب الحاجة، وبدافع من اليأس . والا فأنى سأعترف أمامكم بأن نظمنا أفسدتنا وجعلت منا أجبن صورة للانانية . ولا يعيب الاشتراكيين أن يبدعوا بأن يقترحوا - وهذا ما فعلوه - تنظيم الطبقات العاملة تنظيما كفاحيا ، والمطالبة بالتمرد العام . ولقد اثبت الاقتراح عدم واقعيته ، ولقد تخلى عنه الاشتراكيون الانجليز - وان كان البعض قد عبر عن أسفه لهذا التخلي . غير أن هذا الاقتراح لا يزال البديل الممكن الوحيد ، للبرنامج الديمقراطي الاشتراكى الذى رسمته اليوم .

استحالة المذهب الفوضوى

استحالة المذهب الفوضوى (١) الفوضويون والاشتراكيون

منذ أعوام مضت بدأت السياسة العملية للحزب الاشتراكي في إنجلترا تتبلور ، بوضوح ، فى شكل برنامج للديمقراطية الاشتراكية . وبدا واضحا آنذاك أننا لا نستطيع أن نتقدم دون أن ننتهك مختلف المبادئ . وقد وجدوا ، بصفة خاصة ، أن الجانب الديمقراطي للبرنامج يتعارض مع ذلك المبدأ المقدس : مبدأ الاستقلال الذاتى للفرد . واقتضى البرنامج أيضا الاعتراف بالدولة ، تلك المنظمة التى يشتمل منها مبدأ الحرية . وأسوأ من هذا أن البرنامج اقتضى التنازل عن بعض الأشياء عند كل خطوة ، مع أن المبادئ يجب ألا تتخلى عن شئ - وهو ما أوضحه المستر جون مورى ذات مرة بفصاحة . وكانت النتيجة أن انصرف كثيرون منا الى الشجار ، ورفضوا أن يقوم بينهم ارتباط ، وأخذ الواحد منهم يندد بالآخر ويعتبره امعة أو شخصا لا يحتمل - وهذا تبعاً للجانب الذى نلقه فى المعركة . وفى النهاية نجحنا فى تكوين رصيد ، لا بأس به ، من سوء النية . أما الجانب الذى وقفته فى المعركة فكان جانباً لا يؤمن بالمبدأ ، ذلك أننى نظرت الى الاشتراكية دائماً لا باعتبارها مبدأ وإنما اجراءات اقتصادية محددة أتمنى أن تتحقق . والواقع أننى تعرضت لكثير من اللوم لأننى أقيد اصطلاح الاشتراكية وأجعله قاصراً على الجانب الاقتصادى فى تلك الحركة الكبرى التى تستهدف المساواة . غير أنى أجد هذه الحركة فردية مثلما هى اشتراكية . صحيح أن هناك اشتراكيين من أمثال السير وليام هاركورت ، وهؤلاء يعتبرون الاشتراكية جماع الطامح الإنسانية ، وهم يرون أن تحويل ملايين الأفدنة من أيدى الملاك الى أيدى الملكية العامة من قبيل التفاصيل التى لا ضرورة لها ، بل ومن قبيل التفاصيل غير المرغوبة . غير أن هذا اللون السامى من ألوان الاشتراكية يفتقر الى التركيز على الاجراءات المحددة . ونستطيع أن نعتبر اساتذته محافظين ، لولا ذلك النيل والمجد اللذان يحيطان به . كان هناك إذن اشتراكيون

(١) قرأ برنارد شو هذا البحث أمام الجمعية القابضة فى السادس من أكتوبر عام ١٨٩١

من هذا النوع ، وأشخاص وجدوا أن العلاج الواقعي لاستعباد البشر للبشر يتعارض مع مبدأ الحرية ، وأن العلاج الواقعي للاستعباد يتعارض مع مبدأ الديمقراطية ، وأن السياسة العملية لا تتفق ومبدأ التكامل الشخصي (بمعنى أنك حر التصرف في كل الأمور) . واذ رأى الواقعيون هذا اضطروا الى المجاهرة بالنزعة الانتهازية . ورأى هؤلاء أن الاشتراكيين يناهضون التنظيم القومي والمحلى للطبقات العاملة ، بدعوى أن الاشتراكية عالمية ودولية من حيث المبدأ . ووجدوا أيضا كيف يطرد الاشتراكيون حلفاءهم الراديكاليين ، وأعضاء النقابات العمالية ، بدعوى أنهم خارج حظيرة العقيدة الاشتراكية الواحدة التي لا تقبل الانقسام . ورأوا أن عمال الزراعة معزولون نتيجة للتهمة الجائرة الموجهة ضد التوزيع ، ووصف التوزيع بأنه ذو نزعة « فردية » . وازاء هذا كله أحسوا بكل ما ينطوى عليه قول القائل: لولا الاشتراكيون لانتشرت الاشتراكية بأسرع مما تنتشر اليوم . وكان من المؤلم أن يضطر المرء الى مصارعة القوى المحافظة في الدولة الاشتراكية الحديثة دون الاضطرار الى محاربة الفضائل السبع المؤلمة ، التي تستبد بالاشتراكيين أنفسهم . وجدير بالذكر أن الصراع بين الاشتراكية المثالية والديمقراطية الاشتراكية ، الواقعية قضى على منظمة الميثاقين منذ نصف قرن ، مثلما قضى على العصبية الاشتراكية بالأمس القريب . غير أنه لم يصل الى حد الصراع الناشب بين الديمقراطية الاشتراكية والمذهب الفوضوى . ذلك أن الفوضويين يجنّدون الامتناع عن التصويت ، والاحجام عن دفع الضرائب . أما الديمقراطيون الاشتراكيون فيحثون العمال - بشدة - على أن يجنّدوا أصواتهم ، كى يظهر مرشحون يطالبون بالتوسع في حق التصويت ، وفرض ضرائب على الدخول التي لا يجهد فيها أصحابها . واتهدف من هذه الضرائب تدعيم رأس مال الدولة ، وتجنيدته في جميع الأغراض الجماعية ، من افتتاح للمكتبات العامة ؛ الى اخضاع صناعاتنا للمجالس البلدية ، مع تأميم هذه الصناعات . وليس بغريب أن ينبذ الفوضويون أساليب الديمقراطيين الاشتراكيين ، مثلما لا نستغرب حين ينبذ المحافظون أهداف الديمقراطيين الاشتراكيين . وقد يدعش بعض الأغراب الموجودين هنا حين يسمعون هذا . وهم معذورون ، فالصحف التي تؤيد النظام الاجتماعي الراهن لا تفرق بين الديمقراطيين الاشتراكيين والفوضويين ، فالاثنان يشتركان في عداتهما لهذا النظام الراهن . كل الثوار ، في أعمة هذه الصحف ؛ اشتراكيون ؛ وكل الاشتراكيين فوضويون ، وكل الفوضويين محرضون على الفتنة ، وقتلة ، ولصوص . وكان من نتيجة هذا أن المجرم الفرنسي أو الايطالى الحيالى يقرأ هذه الصحف فإذا قبضوا عليه ويده ملوثة بدماء الجريمة أو متلبسا بالسرقة فإنه يعلن أنه فوضوى ، وأنه يتصرف وفقا لمبدأ . وفي جميع الاقطان

نجد أن أصحاب الأزمة الحادة المستهترّة من الساخطين ينحدرون الى اصطلاح «فوضوى» ، لا لشيء الا لأن هذا الاصطلاح يعنى الحرب اللئيمة، التامة ، العنيفة ، التى لا هوادة فيها – تلك الحرب التى تستهدف المظالم القائمة . لذا يجب أن أحذركم من وجود أشخاص يصممهم خصومهم السياسيون بتهمة الفوضوية ، وأن هناك أشخاصا جهلة يقولون عن أنفسهم أنهم فوضويون مع ان الفوضوية – فى رأى البحث الحالى – لا تنطبق عليهم . ومن ناحية أخرى نجد عددا كبيرا من الأشخاص الذين لا يعتبرون أنفسهم ، أو يعتبرهم غيرهم ، فوضويين ، ومع ذلك يقفون موقفا فوضويا فى معارضتهم للديمقراطية الاشتراكية . وموقفهم هذا واضح وضوح الموقف الذى يقفه الكتاب الذين سائير اليهم بصفة خاصة . ولنستعرض قائمة الأحرار القدامى والمحافظةين الجدد من مدرسة كوبيدين وبرايث ، وكذلك « الراديكاليين الفلسفيين » ، والاقتصاديين الذين يعتبر باستيتيات طرازا لهم ؛ واللورد ويميس واللورد برامويل ، والمستر هربرت سبنسر والمستر اويرون هربرت ، والمستر جلداسون ، والمستر ارثر بلفور ، والمستر جون مورلى، والمستر ليونارد كورتنى . ان أى واحد من هؤلاء – فى انجلترا – أكثر فوضوية من باكونين . انهم لا يثقون بالاجراءات الحكومية ، وهم يدافعون بحماسة عن حق الفرد فى التصرف، ويقترحون تقييد الاجراءات الحكومية والتوسع فى الاجراءات الفردية بالقدر الذى تسمح به الانسانية . وهذا يتعارض مع المبدأ الديمقراطي الاشتراكي ، الذى يقترح صبغ الدولة بصبغة ديمقراطية ، وتكليفها بجميع الأعمال المتعلقة بتنظيم الصناعة الوطنية ؛ وبذلك تصبح الدولة أكثر أجهزة المجتمع حيوية . وواضح أن هناك قيودا طبيعية على التطبيق الفعلى للرأيين ، ولا يسلم الفوضويون والديمقراطيون الاشتراكيون من الرأى الأحق الذى يقول : ما دام الاشراف الجماعى على الفرد لا يمكن أن يكتمل ، وما دام التحرر الفردى من الاشراف الاجتماعى لا يمكن أن يكتمل أيضا فان الاتجاهين يقتقران الى التكامل والمنطق . أمل ألا نعثر على هذا الجدل فى النقد التالى للفوضوية . والنقد التالى قاصر على الخطوات الفعلية التى يقترحها الفوضويون ، وهو لا يثير أية مناقشات تتصل بالأهداف أو المبادئ . فنحن، جميعا متفقون حول هذه الأهداف والمبادئ . العدالة ، القضية ؛ الحقيقة ؛ الأخوة ؛ مصالح الشعب العليا ، سواء كانت معنوية أو مادية . هذه الأهداف ليست عزيزة على الديمقراطيين والفوضويين وحدهم ، وانما هى عزيزة أيضا على المحافظين ، والأحرار ؛ والراديكاليين – وقد تكون عزيزة أيضا على مشعل القمر ومشعل الديناميت . غير أننى مهمتهم هنا بالأساليب المقترحة لوضع هذه الغايات موضع التنفيذ، وسأجند نفسى لتوضيح هذه النقطة بأن أقرأ على مسامعكم مبحثا كتبته منذ أكثر من أربعة أعوام مضت ، ويدور حول الموضوع

الذى اختير لأمسيتنا هذه . وأحب أن أضيف اننى لم أثر هذا الموضوع من جديد بدافع من رغبة عابثة فى تحريك خلاف قديم ، وإنما استجابة لطلب الجمعيات الغابية الاقليمية ، التى ازعمتها المعارضة الفوضوية غير المتوقعة ، وهى التى تتوقع التعاطف من الفوضويين . ونظرا لأن مبحثى القديم كان الوثيقة الوحيدة الموجودة من هذا النوع ، فقد طلب منى زملائى أن أنقحه من الأخطاء والشوائب التى تخلصت منها منذ عام ١٨٨٨ . وأنا أنتهز هذه الفرصة ، وأرفعه الى الجمعية ، لثرى فيه رأيها .

الفوضوية الفردية

نستطيع أن نعرف جميع التفاصيل الاقتصادية للفوضوية الفردية اذا نحن قرأنا مقال « اشتراكية الدولة والفوضوية » (١) ، الى أى مدى يتفقان ، وأين يختلفان . وقد ظهر هذا المقال فى مارس من عام ١٨٨٨ ؛ فى « الحرية » وهى صحيفة فوضوية تصدر فى بوسطن - ماساتشوستس ، ويرأس تحريرها كاتب المقال : المستر بنيامين ر- تاكر . والذى يفحص أى عدد من أعداد هذه الصحيفة سيؤمن بأن المستر تاكر يعتبر بحق من أكفأ المتحدثين بلسان فريقه ، فهو يتكلم عن الفوضوية الفردية بصدق ، ووضوح ، وجراحة - مستخدما أساليب فكرية خالصة .

يقول المستر تاكر « تعتبر المبادئ الاقتصادية للاشتراكية الحديثة استنتاجا منطقيا للمبدأ الذى وضعه آدم سميث فى الفصول الأولى من « ثروة الأمم » - وفحوى هذا المبدأ أن الجهد المبذول هو المقياس الحقيقى للسعر . ومن هذا المبدأ استنتج الرجال الثلاثة (جوشياه وورين - برودون - ماركس) أن النتاج هو الأجر الطبيعى للجهد المبذول .

غير أن الاشتراكي العاقل الذى يقبل هذا الوضع الاقتصادى سرعان ما يجد نفسه ، منطقيا ؛ مرتبطا بعقيدة الأحرار (أى : مبدأ الحرية الاقتصادية . Laissez Faire

وهنا يصبح المستر تاكر « ولم لا ؟ ان الحرية الاقتصادية هى ما نريده تماما . اقضوا على احتكار النقد ، والاحتكار الجمركى ؛ واحتكار العلامات المسجلة . وعصدوا فقط تلك الحقوق الزراعية التى تعتمد على احتلال الأرض أو فلاحتها (٢) ، وهكذا سنحل بسهولة مشكلة استمتاع العامل

State socialism and Anarchism (١)

(٢) يعتبر هذا استنتاجا لما جاء فى الفقرة التالية من مقال المستر تاكر : « ولى ذلك فى الأهمية احتكار الأرض . وجدير بالذكر أن آثاره السيئة واضحة ، بصفة خاصة ، فى الاقطار الزراعية المحض ، مثل ايرلندا . ويتلخص هذا الاحتكار فى تنفيذ =

بنتاج جهده . وسيحقق هذا عندما يهتم كل فرد بشئونه دون أن يتدخل
فى شئون غيره (٣) .

فلتر ما اذا كانت المشكلة ستحل أو لا تحل . لنفرض أننا اصدرنا
مرسوما يقضى بعدم دفع ايجارات فى انجلترا من الآن فصاعدا ، وأن كل
انسان سيمتلك بيته ؛ كما يمتلك متجره أو مصنعه أو مكان عمله
بالاشتراك مع العاملين معه . وليكن كل انسان حرا فى اصدار النقد من
محل سك العملة الخاص به ، دون ضرائب أو تمغة . ولنلغ جميع الضرائب
المفروضة على السلع ؛ أما العلامات المسجلة والحقوق المحفوظة فسنسمل
عليها أستار الماضى . ولنتصور نفسك فى ظل هذه الظروف المشقة على
حين أن الحياة تفتتح أمامك . وقد تبدأ مشروعك ؛ كان تعمل كناسا
متجولا ، أو بقالا ؛ أو عاملا فى مناجم الفحم ؛ أو مزارعا ، أو طحانا ،
أو صاحب بنك . الخ . . . مهما يكن من أمر المهنة التى تختارها فانك
ستكتشف أن جزءا جهدك يتوقف على ظروفك أكثر مما يتوقف عليك
أنت . فإذا قبض لك أن تكس المبر بين شارع سانت جيمز وشارع
أوليمار فأنت محظوظ . غير أنك قد تجد للعمل هناك ، وتجد أيضا
للعمل فى مناطق أقرب الى منحنى ميدان هولفورد ، وايسلنجتون . حينئذ
قد تشقى أكثر مما يشقى زميلك فى بيكاديلى ، ومع ذلك لا تنقضى خمس
نصميه . وإذا تكس شارعك تلن آدم سميث وتلن مبدأ القائل بأن
المجهود المبذول هو الذى يحدد السعر . وقد تجد لحظتها وجود مجلس
بلدى اشتراكى تابع للحكومة ، وقائم على نظام ديمقراطى ، مجلس بلدى
يدفع لكل كناسيه أجرا موحدا . أو قد تلقى بمكنستك فى مياه نهر
التيمز وتفتح متجرا . غير أنك تصادف نفس العقبة . ان ربحك لا يتوقف
على المجهود الذى تبذله وإنما على عدد الناس الذين يملون أمام واجهة
متجرك فى الساعة . فإذا كان متجرك فى تشيرينج كروس أو تشيسبيد
فانك ستجنى ربحا طائلا : وفى الشارع الرئيسى فى بوتنى تستطيع أن
تعيش ورافع الرأس . فإذا ابتعدت عن هذه المنطقة ، على مسيرة ألف
ياردة يميناً أو يسار شارع بورتسموث فان أشط بائع فى العالم مضطر
الى المداة على الزبائن واقتناصهم . وواضح أن تجارة التجزئة لا تصلح
لرجل نشيط بعد أن احتل الملاك تشيرينج كروس وتشيسبيد على أساس
المبدأ القائل : من يبيع أولاً يفد أولاً . قد تتطلع فى هذه الحالة الى تجارة

= الحكومة لمسألة حقوق الأرض بالقوة - تلك الحقوق التى لا تعتمد على الاحتلال
الشخصى أو الفلاحة . ووضح لوورين وبرودون أنه ما أن يتخلص الأفراد من حماية
زملاتهم فى كل شيء ماعدا احتلال الأرض وفلاحتها شخصيا ، فان ايجارات الأرض
ستختفى وهكذا يفقد الربا قدما من الاقدام التى يركز عليها .

(٣) « كما أن النظام القوضى لا يقدم لائحة اخلاقية تفرض على الفرد . ان
قانونه الاخلاقى الوحيد يقول لك : لا تتدخل فى شئون غيرك » .

الجملة - بل قد تتطلع الى الاعمال المصرفية . واأسفاه ! ان المشكلة تنفقم بشكل لم يكن في الحسبان . ولتأخذ ذلك الثالوث المالى : جلين - ميلز - كورى . ولتبعدهم عن شارع لومبارد مجرد أميال قلائل ، وسرعان ما يصبح وضعهم الجديد مدعاة لشفقة البحار التقليدى الذى أبرز لهم فى يوم من الأيام شيكا قيمته ٢٥ جنيه استرلينيا ، وعرض عليهم بسخاء أن يأخذ حقه بالتفسيط ، لأنه لا يريد أن يقسو عليهم دفعة واحدة . واذا تصرف النظر عن البنوك تزج بأنفك فى تجارة القمح ، وينتهى أمرك بأن تعرض بيع سهل سألزبرى كله كى تستطيع دفع الايجار المرقق للمناطق القريبة من « البلطيق » وكذلك دفع ايجار البارومتر .

ويحتمل ان يؤمن بعض الناس ، بطريقة عمياء ، بأن الكناسين المتجولين ، و « البلطيق » وشارع لومبارد؛ وما شاكل ذلك ؛ جزء لا يتجزأ من النظام الراهن ، ولذا يستبعدون أن تحتل هذه المظاهر المذهب الفوضوى . وسيقولون لى اننى أفرض على المستقبل ظروف الحاضر . وعبنا احتج على هذه الاعتقادات الفطرية قائلا : اننى انما أفكر فى شروط تآكل . سيكون هناك على الأقل زراعة ، وطحن ، وتعهدين يقوم بها بشر فى ظل النظام الفوضوى . والآن لن يجد المزارع - فى السوق الفوضوية المثلى - سعرين مختلفين لكمية واحدة من الحبوب التى لا تختلف فى الصنف . ومع ذلك فان تكاليف الجهد المبذول فى انتاج كل كيل من القمح تختلف باختلاف خصوبة الأرض ، وقرب الأرض من السوق . وكثيرا ما نجد أن التربة الخصبة تنتج أجود الحبوب وأغناها مقابل مجهود بسيط فى كل فدان وفى كل بوشل (١) - وهذا المجهود أقل بكثير من مجهود يبذل فى أرض تنتج محصولا أقل قيمة - بما يعادل خمسة شلنات لكل ربع كيلة . وعندما تصبح أجود الأراضي فى يد الملاك المحتلين ، يصفق أصحاب الأراضي الرديئة للمبدأ القائل بأن الجهد المبذول هو مقياس السعر ، ويحكمون إبهامهم فى أنوفهم . وليس من شك أيضا فى أن الطحانيين لا يثقون ببرودون ، وجوسياه ؛ وورين . فقد نجد رجلين يتساويان فى أقبالهما على العمل ، ويتساويان فى الآلات التى يستخدمانها ، غير أن طاحونة الأول قد تقع على مجرى مائى يدير بسهولة ستة أجياد من حجارة الطواحين ، أما الآخر فقد يعانى من قلة الماء ، أو من وجود زميله فى أعلى النهر ؛ وهكذا لا يستطيع أن يدير سوى حجرين . فاذا جاء فصل الجفاف فقد يود لوربط هذين الحجرين فى رقبتة وغاص تحت زبد البركة . نؤمن المؤكد أنه يستطيع أن يتحدى التيار بالاعتماد على ماكينة بخارية ، ومحاور من الصلب ، وجميع الأساليب الحديثة التى تحيل القمح الى تراب بدلا من أن تطحنه ليصبح دقيقا . ولكن بالرغم من هذا الانتاج ، فانه

(١) البوشل مكبال انجليزى للحبوب (٣٥٠ ، ٣٦ لترا) .

لن يحصل في الزركيبة الواحدة على بنس يزيد على منافسه، ذلك المنافس الذي تساعد الطبيعة وتدير عجلته عند حافة النهر . وقد يستطيع احتمال هذه المنافسة الشاملة المستمرة ، الدائرة بين قوته العزلاء وقوة منافسه ، ولكن ليس من العدل في شيء أن يحارب - عاريا - شخصا مسلحا بالرياح والأمواج (إذ أن هناك طواحين هواء مثلما أن هناك طواحين ماء) . وليس من العدل أن يحدث هذا ، بالرغم من أن المذهب الفوضوى يرضى عنه . وكيف يعمل ملاك المناجم عندما تيسر الحصول على أجود أصناف الولسيند والسلكستون على حين يتعذر الحصول على الاردواز ووقود البخار من مناجم أخرى - برغم جهود استمرت لعشرين عاما ؟ فلنتصور أن أمام المستر تاكر سلكستون من منجم غنى ، فحما تكلف استخراج نصف القيمة التي تكلفها استخراج كمية مماثلة من فحم البخار من منجم فقير نسبيا . هل يستطيع لحظتها أن يعلن بجرأة : « اليكم أسعار اليوم : سعر الطن من السلكستون الممتاز ٢٥ شلن - سعر الطن من فحم البخار الجيد ٥٠ شلن - شروط البيع : نقدا - مبادئ البيع - مبادئ آدم سميث - ارجع الى « ثروات الأمم » ؟ هل يستطيع أن يقول هذا ؟ لا يمكن بدون « المنافسة في كل مكان وفي كل وقت » - اللهم الا اذا كان المبدأ - لا العادة - هو هدفه .

لا حاجة بنا الى المزيد من الأمثلة . ثمة بلد واحد فقط تتساوى فيه جميع قطع الأرض من حيث الموقع الممتاز ، والخصوبة في الانتاج . هذا البلد الواحد هو : المدينة الفاضلة . لذا فان الملكية ستكون عادلة في المدينة الفاضلة وحدها ، دون غيرها . أما إنجلترا ، وأمريكا ، وغيرها من البلدان؛ فقد تم خلقها بتهور ؛ دون أخذ رأى الفوضويين . ان الطبيعة تتعامل مع العمال هناك باستهتار ، وبطريقة غير عادلة . فانت تخدش هذه المنطقة بجاروفك ، واذا بها تتفجر خصوبة . فاذا تخطيت السياج وجدت عشرين محراثا تسير بالبخار ولا تستطيع انتزاع ثمرة لفت من الأرض . فاذا كانت الحقول والمناجم لا تأقلم مع المذهب الفوضوى فان المدن المزدهمة أبعد ما تكون عن هذا التأقلم . ان الموزع يزدهر في الأماكن التي يروق للناس التجمع فيها : صحيح أن عمله يتلخص في جلب السلع للناس ، ولكن هاهم الناس يجلبون أنفسهم للسلع . حاول أن تعد موزعك ميلا واحدا ، واذا ذاك تضطر عرباته ؛ ويضطر مساعدوه ؛ الى الطواف بالبلاد بحثا عن زبائن . ان الاقطاعيين أول من يعرفون هذه الحقيقة . وفي أعلى هاى سستريت ، وفي أسفل لوستريت ، وعبر الجسر ، وفي كروستريت ؛ يبذل العاملون جهدا مضنيا متساويا ، لقاء أجور متساوية . غير أن انتاجهم يتباين . وتختلف الاجارات باختلاف الانتاج . وتؤدي المنافسة الى خفض نصيب العامل ، على حين يرفع عدد الساعات التي يعمل

فيها • أما الفائض فقد يرتفع أو يقل تبعاً لحسوبة الأرض أو امتياز الموقع غير أنه يذهب إلى مالك الأرض في صورة ريع بشع •

والآن ، ان المستر تاكر يقترح - حلاً لهذه المشكلة - أن يصبح المستغل - العامل الحقيقي - مالكا • وواضح أن هذا الاجراء لن يقضى على الامتياز الذى ينعم به بالقياس إلى منافسيه الأقل امتيازاً ، ان الاجراء سيحول له الاستمتاع بهذا الامتياز بدلاً من ذهابه إلى جيب المالك • صحيح أنه يصبح حينئذ عاملاً بدلاً من أن يصبح عاطلاً ، غير أنه سيحصل على مزيد من الانتاج اذا كان صانعاً ، ومزيد من الرسوم اذا كان موزعاً - وسيتفوق بهذا على عمال يكفون مثله ولكنهم يعملون في ظروف أسوأ • وهكذا يستطيع أن يدخر باسرع مما يدخرون • - كما يستطيع التقاعد في سن مبكرة ، في الوقت الذى يضطرون فيه إلى العمل في شيخوختهم • وطبيعى أن امتلاكه لمكان عمله سيتوقف ويصبح من حق خلفه ، في اللحظة التى يتقاعد هو فيها • ولكن كيف يختار باقى أفراد المجتمع هذا الخلف ؟ هل يجرون القرعة ؟ أو يتقاتلون ؟ انه سيسمح له بأن يحدد وريثاً له - وفي هذه الحالة سيختار ابنه أو يتخلى عن الميراث مقابل مبلغ كبير • ومرة أخرى نجد أن اختفاء من مكان عمله سيجعله مالكا لمنزله الخاص ، وقد يتمتع هذا المنزل بموقع فريد • فقد يكون مقاماً ، على سبيل المثال ؛ فوق تل ريتشموند ، نوافذه تطل على منظر وادى التيمز الجميل الظاهر في هذه المنطقة • وواضح الآن أن تل ريتشموند لن يستوعب كل الناس الذين قد يفضلون العيش هناك على العيش في مستنقعات إيسكس • ما أسهل أن تقول : فليكن الساكن مالكا ؟ لكن المشكلة هي : من الذى سيكون مالكا ؟ فلنفرض أننا حللنا هذه المشكلة باجراء القرعة ، فما الذى يمنع الفائز من بيع امتيازاه مقابل قيمته الكاملة (التى لم يشعب فيها) ، وذلك بمقتضى التبادل الحر والمنافسة الطاغية ؟ ان الفوضوية الفردية لا تقدم حلاً للمثل هذه المشاكل ، وانما تظل تردد نظريات فحواها أن الأرض كلها سواء من حيث الجودة •

وفى ظل نظام الملكية المحتلة يبدو الإيجار فى صورته الأولية فقط ، فى شكل زيادة فى أسعار السلع تفوق تكاليف انتاجها ، وهكذا يستطيع ملاك الأرض الممتازة أن يحصلوا من انتاجهم على أكثر من سعر التكلفة ، ولنضرب لذلك مثالا : لنفرض أن أسوأ أرض صالحة للاستغلال لا تنتج سوى ثلث انتاج الأرض الممتازة • معنى هذا أن للذين يملكون الأرض الممتازة ويفلحونها سيحصلون من السوق على ثلاثة أضعاف تكاليف سلمهم • هذه الزيادة التى تعادل ٢٠٠ ٪ تعتبر فى حكم الإيجار الأرضى وكأنها دفعت على هذا الأساس لدوق بدفورد أو لال أنتستور الرأسماليين • وقد يسأل سائل : لماذا يتجنب رفع الأسعار بحيث توازى تكاليف الانتاج فى أسوأ أرض ؟ لماذا لا نحدد معدلاً لتكاليف الانتاج على

أساس الجمع بين الأرض الخصبة والأرض الرديئة ؟ (١) الجواب بسيط، لن يحصل أصحاب الأرض الرديئة على حقهم إلا بالحصول على أعلى نسبة من تكاليف العمل . والواقع أن أرضاً لن تزدع إلا بعد ارتفاع السعر . وتستسير الأمور على النحو التالي : لنفرض أن السكان سيحصلون على ما يحتاجون من قمح من زراعة المحصول في أفضل الأراضي فقط . إن المنافسة الحرة في إنتاج القمح ستنتقص السعر وتجعله موازياً لتكاليف الجهد المبذول ، أو موازياً لتكاليف الإنتاج . والآن لنفرض أن عدد السكان ازداد بحيث لم تعد الأرض الممتازة تسد حاجتهم إلى القمح ، إن العرض هنا سيصبح أقل من الطلب ، وإزاء هذا يرتفع سعر القمح . وقد يرتفع السعر بحيث يصبح موازياً لتكاليف الإنتاج في الأرض التي تقل درجة في الجودة في هذه الحالة سيستفيد المزارعون من زراعة هذه الأرض الأقل جودة . وبمرور الوقت تعجز هذه الأرض الجديدة عن تلبية احتياجات العدد المتزايد من السكان . وهكذا يرتفع السعر من جديد ، إلى أن يوازي تكاليف إنتاج قمح من أرض أقل خصوبة من أرض المرتبة الثانية . غير أن هذه التطورات لا تقلل ، بحال من الأحوال ، من خصوبة الأرض الأولى الممتازة ، التي تنتج القمح بطريقة رخيصة ، بالرغم من ارتفاع سعر القمح ، وهو السعر الذي سيسود السوق بصرف النظر عن الأرض التي نبت فيها . معنى هذا أن أصحاب الأرض الممتازة سيحصلون أوفر ربح . وسيتضاعف هذا الربح بانتظام مع تزايد السكان — تماماً مثلما ينعم القطاعي الآن بايجار يرتفع بانتظام (٢) . ونظراً لأن النشاط الزراعي يصدق هنا على

(١) طبيعي أن هذا سيحقق ، إلى حد كبير في ظل نظام جماعي .
Collectivist System .

(٢) لا دامي لأن بشعر القراء الانجليز بخيبة أمل هنا بسبب التخفيض الأخير في الإيجارات الزراعية ، فالإيجار — بمفهومه الاقتصادي — يغطي المبلغ المدفوع لاستغلال الأرض لأي غرض ، سواء كان الغرض زراعياً أو غير زراعي ، وجدير بالذكر أن إيجارات المدن قد ارتفعت بشكل كبير . وهناك تناقض أكثر ازعاجاً بين الحقائق والنظريات ، لتناقض يمثل في عدم وجود ميل واضح إلى ارتفاع أسعار السلع العامة . ومع ذلك قد يبدو أن سلعة ما ليست أرخص ، أو أرخص بكثير ، من ثمنها منذ عشرين عاماً ، مع أن سعرها ارتفع بشدة بالنسبة لتكاليف إنتاجها . ذلك أن تكاليف الإنتاج قد قلت بسبب استخدام الآلة ، والتطور الذي طرأ على تنظيم المعاملات القائمة بأمر الإنتاج ، وانخفاض أسعار النقل بين الوطن والبلدان الأخرى . الخ . وهكذا نجد أن استخدام الآلة في الصناعات القطنية قد ضاعف من فترة المعامل على الإنتاج ألف ومائة ضعف ، وقد ذكر مدير معهد الحديد والصلب — منذ بضع سنوات — ما جاء على لسان جوفيف هوبويرث من أن ماكينة نوتنجام لصناعة الدانتل تستطيع أن تنجز عملاً كان يحتاج في الماضي إلى ٨٠٠٠ عامل . ونستطيع الرجوع إلى المواد التي ورد ذكرها تحت عنوان « صناعة ضخمة لأشياء صغيرة » في « مدرب كاسل الفني » — فهو أنموذج للطريقة التي تنتج بها الدبابيس ، والأفلام . الخ لنفرض مثلاً أن إحدى السلع =

أى نشاط آخر ، سنرى أن السعر لا يرتفع لأن أردأ الأراضي أصبحت تزرع ، وانما أصبحت أردأ الأراضي تزرع لأن السعر ارتفع . أو فلنوضح الأمر بشكل آخر : ان سعر السلعة لا يرتفع لأن مزيدا من الجهد يبذل فى انتاجها ، وانما نبذل نحن المزيد من الجهد لأن السعر ارتفع . والواقع أن للسلع سعرا قبل انتاجها . نحن ننتجها فى شكلها الخارجى كى نحصل على هذا السعر ، ونحن لا نستطيع تغييره لمجرد اتفاق جهد يزيد أو يقل . ومن الطبيعى أن يضر العامل على أن يكون الجهد المبذول مقياسا للسعر، وأن يكون الأجر العادل للجهد المبذول عبارة عن الإنتاج المعتاد . غير أن أول درس يجب أن يعيه فى الاقتصاد هو أن الجهد المبذول لا يمكن أن يكون مقياسا للسعر فى ظل النظام التنافسى . ولن تعبر أسعار العمل أو السلعة عن قيمتها الحقيقية العادلة الا حين تتقدم الاشتراكية فيحل الانتاج والتوزيع الجماعى - المعتمد على البواص العادلة - محل الانتاج والتوزيع التنافسى المعتمد على بواص الجشع الفردى .

وهكذا نجد أن « المنافسة فى كل زمان وفى كل وقت » تفشل فى تطبيق الايجار ، على حين تخضع الأرض للمحتلين المتنافسين . والملكية الفردية تحمى هؤلاء المحتلين ، وهذه الملكية تتمثل فى الأشياء التى يستطيعون انتاجها من مختلف الأراضي . ان جوسياه وورين يشير الى « المبدأ العظيم الذى وضعه آدم سميث » ، ويقول إن فحواه « أن التكاليف هى الميزان السليم للسعر » ، ولكن الواقع أن السعر هو الذى يحدد التكاليف . وهكذا نجد كيف أن هذا المبدأ وسيلة خاطئة للتعبير عن الحقيقة التالية : ان الشطر الضئيل من الثروة العامة ، ذلك الشطر الذى كان يتحقق فى ظروف سيئة ، سيغطى تكاليفه فى ظل الفوضوية . أما الشطر الباقي فيسحق ربحا أوفر ، وليس هذا الربح سوى ايجار يمتلكه أفراد ، ايجار يختلف وراء قناع فوضوى .

كما نجد أيضا أن عبارة « الأجر الطبيعى للجهد المبذول يتمثل فى

= كانت تتكلف خمسة بنسات عام ١٨٥٠ ، على أن تباع بستة بنسات - فاذا كانت تباع اليوم بثلاثة بنسات خيل لنا أن سعرها تناقص الى النصف ، غير اننا لا نستبعد أن تكون تكاليف انتاجها قد هبطت الى ثلاثة بنسات ونصف بنس ، وليس فى هذا الافتراض مبالغة - فاذا نظرنا الى السعر اذن على ضوء تكاليف الانتاج سنجد أنه ارتفع بصورة هائلة ، فهو الآن ضعف التكاليف ، على حين كانت التكاليف تشكل فى الماضى خمسة اسداس السعر . معنى هذا ان الفائض ، أو ايجار السلعة ارتفع $\frac{1}{6} \times 100\%$ الى 100% ، بالرغم من الانخفاض الظاهرى ، كما أنه يفسر لنا هذه الظاهرة التالية : بالرغم من أن العمال لم يتعرضوا من قبل لمثل الفتن الذى يتعرضون له اليوم ، يستطيع رجال الاحصاء أن يثبتوا ارتفاع الاجور عموما ، وانخفاض الاسعار ، واذا يتجه العامل حين يرى أنه يدفع اليوم ثلاثة بنسات بدلا من ستة بنسات ، ينسى أن هذا القدر الذى يذهب الى الثرى العاقل اكبر بكثير من القدر الذى كان يذهب الى الثرى من البنسات الستة الماضية .

تتاج هذا الجهد « عبارة مضللة . ذلك أن العمال لا يستطيعون انتاج قوت يومهم الا اذا بذلوا الجهد مع وجود مواد طبيعية ، وبمساعدة قوى طبيعية خارج الانسان . فاذا تم الانتاج على هذا النحو فان قيمته التبادلية لا تتوقف على مدى الجهد المبذول فى انتاجه وانما تتوقف - فقط - على حاجة المجتمع الى هذا الانتاج . والمشكلة الاقتصادية التى تفكر فيها الاشتراكية هى : كيف توزع - بطريقة عادلة - الربح الوفير الذى تجنيه بعض قطاعات الانتاج بسبب طلب المجتمع لهذا الانتاج ؟ ، غير ان الفوضوية الفردية فشلت فى عملية التوزيع هذه ، ليس هذا فحسب ، بل انها تسمح باخضاعها للملكية الفردية ، وهكذا نجد ان الفوضوية الفردية تقيض الماركسية ، وانها فى الواقع لا اشتراكية قاربت نهايتها المنطقية ، بالقدر الذى يجرؤ عليه انسان عاقل .

الفوضوية الشيوعية

يقول المستر تاكر : ان اشتراكية الدولة والفوضوية « تقومان على مبدئين ، وتاريخ الصراع بين هذين المبدئين يكاد يشابه تاريخ العالم منذ ان ظهر فيه الانسان . أما الاطراف الوسيطة - بما فى ذلك مؤيدو المجتمع الراهن - فتقوم على أساس التوفيق بين هذين المبدئين » . وهذان المبدآن هما : السلطة (مبدأ الدولة الاشتراكية) ، والحرية (المبدأ الفوضوى) . ثم يعرف اشتراكية الدولة بأنها « العقيدة التى تنادى بإدارة الحكومة لجميع شئون الناس ، بصرف النظر عن الاختيار الفردى » ، أما الفوضوية فعقيدة تنادى « بوجود ادارة الأفراد ، أو الهيئات الاختيارية ، لشئون الناس ، وبإلغاء الدولة » .

والآن ، سيترف معظم الثوريين بأنهم صادفوا ، فى تطورهم الفكرى ، مرحلة بدت فيها الاتجاهات السابقة بمثابة الحلول الوحيدة الموجودة ، غير أننا رأينا كيف أن الفوضوى الفردى يصل لا محالة الى برنامج المستر تاكر ، وذلك عندما يشرع فى وضع مبدئه موضع التنفيذ . ومشروع المستر تاكر قائم على « المنافسة فى كل مكان وفى كل وقت » بين الملاك المحتلين . وهذه المنافسة لا تخضع الا لقانون أخلاقى واحد : عليك أن تهتم بشئوك أما الآخرون فلا شأن لك بهم . وما أن يصاغ هذا المبدأ حتى يدرس رجل الاقتصاد أثره فى توزيع الثروة ، وما أيسر ما يدين الاقتصادى هذه الثروة - فى ظل قانون الإيجار الاقتصادى - فيتهمها بالانتهازية ، والاحتكار ، وعدم المساواة ، ووجود ضرائب ظالمة غير مباشرة ويرميها بكل ما يثير اشمئزاز الفوضوية . ان هذا الانحراف المفاجئ قد يجعل الفوضوى غيرواثق من مشروعه ، غير أنه لا يجعله ، مع ذلك ، يتقبل اشتراكية الدولة . وكل ما فى الأمر أن هذا الانحراف يغير نظرتة من زاوية

واحدة • فعندما كان راضيا عن مشروعه كان يعترف بأن اشتراكية الدولة هي الحل الوحيد الذى يمكن أن يحل محل الفوضوية الفردية - بل لقد أصّر على هذا الحل ، ذلك لأنّ اشترور الناجمة عن الحل البديل لاشتراكية الدولة تحفز الى قبول الحل الآخر • ولكن ما ان يتضح أن الحلين سيئان من الوجهة الاقتصادية حتى يؤمن الفوضوى الفردى - اليأس - بأن تحليله للمشكلة الاقتصادية غير كامل ، وهو يعضى فى تحليله عله يعثر على نظام ثالث يجمع ريع البلاد ويوزعه بطريقة عادلة ، ويحول بين جهاز الجمع والتوزيع وبين اكتساب سلطات الحكومة العاتية ، كما نعرفها . وأمام عالم اليوم نظامان من هذا القبيل: الشيوعية والديمقراطية الاجتماعية . والآن، ليس هناك شيء نستطيع أن نقول عنه انه ديمقراطية اجتماعية فوضوية، غير أن هناك شيوعية فوضوية أو فوضوية شيوعية • صحيح أن المستر تاكر لا يعرف أن الفوضوى الشيوعى فوضوى بالمرّة ، وهو يندد بالشيوعية بشدة باعتبارها أكبر نقيض للفوضوية الحقّة ، وهو لن يعترف بوجود فترة انتقال ، منطقية ، بين اشتراكية الدولة الكاملة ، والفوضوية الفردية الكاملة • ولكن ، لماذا نفرض على فرد اللجوء الى فترة انتقال منطقية؟ يلذ لنا، جميعا، أن نشبّه أن هناك نقطتين مأمونتين فقط فى أى موضوع من الموضوعات ، أحدهما تتلخص فى الاتفاق معًا - أما الأخرى فضرب من الحق المتطرف • غير أن النقد الحالى يقتضى منا نبذ هذا التبرير الفج ، ولذا نقول : اننا لن نعطى الفوضوية حقها ما لم نتحدث عن بيتر كروبوتكين مثلما تحدثنا عن المستر تاكر •

ثمة عقبة رئيسية تصادفنا فى نقدنا لكروبوتكين • فنحن اذا بحثنا فى توزيع الانتاج الذى يحتاج اليه الناس وجدنا أن شيوعية كروبوتكين تجعل هذا التوزيع رخيصا وعاجلا، أما نزعة المستر تاكر الفردية فتجعل هذا التوزيع باهظا ومستحيلا آخر الأمر • وحتى لو تحققت الديمقراطية الاجتماعية فى اكمل صورها فانا سنظل نعيش ، من غير الشيوعية ، كالحنازير ، كل ما فى الأمر أن الحنزير سيحصل على نصيب عادل من الطعام • وقد يبدو هذا المثل الأعلى بعيدا عن الشخص الذى يقبل النظام الاجتماعى الراهن بسذاجة ، غير أن هذا المثل الأعلى نفسه لا يرضى الشخص الذى تطورت عنده الغريزة الاجتماعية • وسيظل الاختلاف بين اللا اشتراكية والاشتراكية اختلافا بين الانانية غير العلمية والانانية العلمية - طالما أننا نبدد طاقات ضخمة فى وزن وقياس نصيب كل شخص من هذه السلعة او تلك - وطالما أننا نبدد طاقات ضخمة فى المراقبة ، والتجسس ، كى نمنع توم من الحصول على مزيد من الفتات ، أو نمنع ديك من الحصول على كمية من اللبن أقل من حقه بملقعة • ولست راغبا فى التهورين من شأن الاختلاف الشاسع بين اللا اشتراكية والاشتراكية •

وطالما أننا خنازير فاجعلوا منا ، على الأقل ، خنازير سمينه ، موفورة الصحة ، نافعة - بدلا من الحال التي نحن فيها الآن . ولكن ، لن يكون هناك ما يدعونا الى التمسك بكرامتنا . كيشر الا حين يوزع الحزن والسك بطريفة تلقائية عادلة ، ونوفر الجهود المضنية التي تبذل في التوزيع القانوني - مهما بلغت هذه الجهود من عدالة . وفيما يتعلق بى ، اريد مجتمعا لا أشغل فيه نفسى بحفنة مضحكة من العملات النحاسية ، أو أوضاعى وقتى فى تبادلها - بعمليات حسابية معقدة - مع المحاسبين ، وسائقى التاكسى ، والباعة ، وغيرهم من الوسطاء - لكى أحصل بعد ذلك على ما أريد . أننى أطمح الى العيش فى مجتمع يستطيع على الأقل أن يوحد المعاملات القائمة بيننا حتى نستطيع أن أعرف قدر العمل الذى يقين على إنتاجه كى أحصل على ما أريد من ضروريات الحياة ومستلزماتها . وإن تنظيما كهذا سيحول دون التوتر ، ونستطيع أن نلمس هذا حين نعرف أن المتخصصين فى علم الاجتماع وحدهم هم الذين يعرفون حالات كثيرة نضطر فيها الى الحل السابق لأن أى حلول أخرى غير سليمة . وسيقول لك معظم الناس ان الشيوعية تعد فى هذا البلد مشروعا خياليا يجبده حفنة من المتهورين الظرفاء . وسيتنزهون فوق جسر مشترك ، على طول ضفة مشتركة ، تحت ضوء مصباح الغاز المشترك الذى ينير للعادل والظالم سواء بسواء ، وسيدخلون ميدان الطرف الاغر المشترك . فاذا بدرت منهم اشارة عابرة الى أن الشيوعية محتملة فى بلد متمدين ، فسرعان ما يقبض عليهم رجال شرطة مشتركة ، ليزج بهم فى السجن المشترك (١) . فاذا قلت لهؤلاء الناس: ان تطبيق الشيوعية على الحزن لا يعدو أن يكون امتدادا لتطبيقها على اضاءة الطرق وأنه لا يتضمن قانونا جديدا ، أصابهم الارتباك . وبدلا من أن يتصوروا الرجل الشيوعى يدخل متجرا مشتركا ويحمل منه خبزه ويذهب به الى البيت ، يتصورونه بفرزتهم وقداقتهم ، عنوة ، بيت جاره ، وانتزع الرغيف من فوق مائدته ، مستندا الى مبدأ « انه ملكى مثلما هو ملكك » - غير أن هذا المبدأ يطبق أيضا على رقبة اللص اذا ما صيغ على النحو التالى : « انه ملكك مثلما هو ملكى » . والواقع أن الاتجلىزى العادى لا يستطيع أن يفهم الشيوعية الا اذا قيل له انها تنفق من الضرائب على كل شىء ، وان الضرائب تدفع فى صورة جهد مبدول . وحتى اذا قلت له هذا فانه يسألك : « فماذا عن الأعمال الذهنية » ؟ ويشعر فى هذا النقد الساذج للاشتراكية عامة .

والآن نقول : ان الفوضوى الشيوعى قد يتردد أمام هذا التعريف الذى أورده للشيوعية . فواضح أنه فى حالة وجود ضرائب لا بد من

(١) هذا الكلام مكتوب فى الفترة من عام ١٨٨٧ الى عام ١٨٩٢ ، عندما أوصدت حكومة سالزبرى - بالقوة - ميدان الطرف الاغر فى وجه الاجتماعات العامة .

وجود سلطة لجمعها . ولن اصر على هذه الكلمة المقيتة : الضرائب . ولكنى اعترف باننا اذا اردنا تطبيق الشيوعية على مادة من المواد (لنخبز مثلا) بان فتحنا متاجر عامة للنخبز ، متاجر تكفى لاشباع الجميع ، يدخلها الجميع ويأخذون منها ما يحتاجون دون تردد ودون ثمن ، اذا حدث هذا وجبان نزرع القمح وان ندور المطاحن وان يعرق الحيازون يوميا لكى يديروا الكمية المطلوبة . وواضح اذن أن متجر الخبز المشترك سيظهر افلاسه ما لم يسانده المستهلكون بان يبدلوا من الجهد ما يعادل تكاليف انتاج الخبز الذى يستهلكونه . وسواء أكان المستهلك يعيش فى ظل الشيوعية أم لا يعيش فان عليه أن يدفع الثمن ، او يترك غيره يدفع بدلا منه . ان الشيوعية ستجعل الخبز الذى يشتريه رخيصا - وستوفر عليه تكاليف الموازين والمكاييل ، والمحاسبين ، والساعدين ، والشرطة ، وغير ذلك من النفقات التى تتطلبها الملكية الخاصة ؛ غير أن الشيوعية لن تقضى على تكاليف الخبز والتاجر . والان : لنفرض أن التعاون الاختيارى ، والروح الجماهيرية ، اضطلعت باعباء الزراعة ؛ والطحن ؛ واعداد الرغيف ، فكيف يستعيد هؤلاء المتطوعون تكاليف نشاطهم ويأخذونه من الجمهور الذى يستهلك الرغيف ؟ . فلو حولنا لهم سلطة جمع تكاليف الانتاج من الجمهور وفرض مطالبهم فرضا عن طريق معاقبة الهاربين من الدفع ، جزاء وفاقا لخيانتهم ، فانهم سيتحولون على الفور الى جهاز حكومى يفرض الضرائب من أجل الأغراض العامة ، وهكذا فان شيوعية الرغيف ليست بأكثر فوضوية من شيوعية الاضاعة الموجودة حاليا فى شوارعنا . ولن يحقق الفوضى مثلله الأعلى الا حين يصبح المستهلك خرا فى عدم الدفع ، دون أن يناله عقاب ، اللهم الا تأنيب ضميره ؛ وتأنيب جيرانه . والآن ، لايمكن أن نهون من شأن الضمير وسطوته ؛ والرأى العام وسطوته . وهناك ملايين من الرجال والنساء الذين يدفعون من جيبيهم لمساعدة مختلف المظاهر (دن أن يلزمهم القانون بذلك) من كنائس ، الى قبعات مرتفعة . وثمة دافع يدفعهم الى هذا ، هو حاجتهم الى الوقوف مع جيرانهم على قدم المساواة . ولكن يجب أن نلاحظوا أن سطوة الرأى العام تستمد معظم قوتها من صعوبة شراء الخبز ما لم تكن محترما بين الناس . أما فى ظل الشيوعية فان المواظن يستطيع أن يحتقر الرأى العام دون أن يجوع بسبب ذلك . والى جانب هذا ، لانستطيع أن نعتد على الرأى العام بوصفه قوى تلزم الناس - على طول الخط - بالتصرف السليم . فالأغراض الواقعية تجعل نشاطه مجحفا تماما ، وكثيرا ما يفتقر الى الوازع الأخلاقى الذى يتمتع به أحيانا . ان الرأى العام يعادى المصلح مثلما يعادى المجرم . وهو يشنق الفوضويين ويعبد ملوك النيترات . وهو يصر على أن يضع المواطن على رأسه قبة مرتفعة وينذهب الى الكنيسة ، وعلى أن يتزوج المرأة التى يعاشرها ، وعلى أن يتظاهر بأنه يؤمن بالاشياء التى يتظاهر

الآخرون بأنهم يؤمنون بها ، والرأى العام يفرض هذه اللوائح ؛ فى كثير من الحالات ، دون الرجوع الى القانون . والواقع أن استبداده ساحق للغاية ، لدرجة أن خنصره يصبح ، فى كثير من الأحيان ، أوقع من القانون . ولكن ليس هناك رأى عام مخلص يقول أن على الانسان أن يعمل ليحصل على خبزه اليومى ، لا يقول الرأى العام المخلص هذا اذا وجد أن الانسان يستطيع أن يحصل على الرغيف دون عمل . والواقع أن العكس ، تماما ، هو الذى يحدث . فالرأى العام قد تعلم كيف ينظر الى العمل اليدوى اليومى على أنه من نصيب الطبقات المحترقة . والجميع يطمحون الى الحصول على املاك ، وترك العمل . بل ان أصحاب المهن أدنى مرتبة من الاعيان المستقلين ، وقد سموا بهذا الاسم لانهم لا يعتمدون على عمل . وليس هذا التحيز قاصرا على الطبقة المتوسطة والطبقة العليا وانما يتفشى أيضا فى أوساط العمال . ان الرجل الذى يعمل تسع ساعات يوميا يحتقر الرجل الذى يعمل ست عشرة ساعة . والجنتملان الذى يعيش فى الريف قد يعتبر نفسه ارفع — من الناحية الاجتماعية — من محاميه أو طبيبه . غير أن العلاقة بينهما أوثق من العلاقة بين رجال المتاجر وسائقى العربات ، والعلاقة بين سائقى القطارات والسعاة فى عربات السكك الحديدية ، والعلاقة بين البنائين وحاملى المونة ، وبين السائقيات فى البار وعموم الخدم . ويكاد المرء ، فى هذا البلد ، أن يعلن أنه كلما ازداد الشخص فقرا ازداد حذقة ، الى أن تصل الى طبقة بلغ من هوانها أنها فقدت احترامها لنفسها ، ومن ثم لم تعد متحذقة . وهؤلاء يستطيعون أن ينتزعوا من أعماق رؤسهم روح الاستهتار واللامسؤولية ومن العبث أن نعتبر هذه الروح من قبيل الصراحة الصادقة أو الحرية الحققة . وما أن ترقى الى مرتبة أعلى ، وتحصل على جنيه فى الاسبوع حتى تجد أن الحسد ، والتظاهر ، والمجاملات المملة المزيفة وحب الألقاب الرخيصة ، والمجاراة والاخترام ، وكل الشمار البغيضة الناجمة عن الفوارق . كل هذا يتفشى بين الذين يخسرون والذين يكسبون . وواضح أن فكرة اقتران الفقر بالفضيلة قد اخترعت لكى تقنع الفقراء بأن ما خسروه فى هذا العالم سيربحونه فى العالم الآخر .

وأعتقد أن كروبوتكين كان متفائلا أكثر من اللازم عندما تخلص من الرجل العادى بقوله : ان عدم اشتراكه يرجع الى ضغط النظام الفاسد الذى يئن تحت وطأته . يقول كروبوتكين أرح عنه هذا الضغط واذا به يفكر بطريقة سليمة . ولكن اذا كان الرجل الطبيعى اجتماعيا وتجمعيا ، فكيف ينشأ الفساد والضغط للذان يئن تحتهما ؟ هل كان من الممكن أن تظهر الملكية ، بالصورة التى نعرفها ، ما لم يكن الجميع تقريبا راغبين ، بل ومتحمسين (بصراحة وبلا خجل) للعيش ، دون عمل على حساب الآخرين ، والتحكم فى هؤلاء الآخرين كلما ساعدهم

في ذلك الاسلوب الفامض للقوانين الاقتصادية ؟ . من العبث أن نعتبر الانسان ملاكا هوى . وإذا جاز لنا أن نعترف ، في المناقشة ، ببطلان . الخلق المطلق . فلا شك أن الانسان شيطان أناني عنيد ، وشيئا فشيئا تفرض عليه الطبيعة جيروتها الصارم ، فتجعله يعترف بأنه اذا أهمل سعادة جاره فانه سيضحي ، لا محالة ، بسعادته . ولا يستطيع الانسان ، في ظل النظام الحالي ، أن يتعلم هذا الدرس تماما ، ذلك أنه مقامر مدمن ، وهو يعرف أن النظام الحالي يتيح له الفرصة (١٠٠ ألف الى ١) لكي يصبح مليونيرا ، وهو يرى في هذا الوضع قمة النعم الدنيوية، اذ عندما يصبح مليونيرا فانه يستطيع النظر ، من عل ، الى أناس كانوا يهينونه ويعطفون عليه . وقد يبدو هذا الكلام قاسيا وخاصة للذين يعرفون أن العامل يعرف ما هي الحياة ، بعكس الجنتلمان ، وأنه لذلك أكثر تعاطفا من الجنتلمان . وواضح أنه اذا اعتاد أربعة اخماس السكان ارتكاب أسوأ الامور بدافع من الانانية التي يدفعهم اليها النظام الراهن فان المجتمع لن يحتمل هذا التوتر ستة أسابيع . والى هنا نستطيع أن ندعى أننا أفضل من منظماتنا صحيح أننا أفضل من أن تسودنا اللاشراكية الكاملة ، غير أن هذا لا يعنى أننا صالحون للشيوعية . وسيظل السؤال الواقعي معلقا : هل يمكن أن نطمئن الى أن الرجال الذين تربوا في ظل نظامنا الحالي سيدفعون ثمن طعامهم بأمانة مع أنهم يستطيعون أخذه دون مقابل ودون عقاب ؟ وواضح أنهم اذا لم يدفعوا فان الشيوعية الفوضوية ستصاب بافلاس في مدى يومين . والجواب هو أن كل الشرور التي تكافحها الفوضوية مبعثها اناس يستغلون نظام الملكية في الاقدام على هذا الاجراء بالذات : الاستيلاء على لقمة العيش دون بدل أى جهد في الحصول عليها . فما الذي يجعلنا نشك في قدرتهم على استقلال نفس الامتيازات في ظل الشيوعية الفوضوية ؟ وما الذي يجعلنا نشك في أن المجتمع — حين يشهد افلاس محال الخبز — سيجعل مذهبه الفوضوى ادراج الرياح، ويضرب المخطئين بيد القانون القوية كي يجبرهم على الدفع، مثلما يضطرون اليوم الى دفع ضريبة دخلهم ؟ اننى اعترف اذن — أمام اصدقائنا من الفوضويين الشيوعيين — بأن الشيوعية تقتضى وجود الزام خارجي للعمل ، او اخلاق اجتماعية لم نصل اليها حتى الآن . — وهذا واضح اذا ما نظرنا الى شرور المجتمع الراهن . وأنا لا أنكر احتمال الوصول في النهاية الى هذا المستوى من الاخلاق غير أننى أومن بأن الوصول اليه يسبقه نظام انتقالى . هذا النظام لن يتيح فرصا جديدة أمام العاطلين الذين يحصلون على دخلهم دون جهد ، بل سيقضى على هذه الفرص تماما وسيجعلنا تكف عن القول بأن هذا الشذوذ ممكن ، وشريف .

ويجب ألا يفترض أحد أن العقوبات الاقتصادية التي قلت انها تهدم

الفوضوية الفردية - هذه العقبات ستزيلها الشيوعية تماما صحيح أنه لو جمعنا كل خبز البلاد وفحمها ووضعناها في مستودع واحد يستطيع أن يأخذ منه الفرد كل ما يحتاجه وقتما يريد - دون أن يدفع شيئا مباشرا - فان الامتيازات ستختفى ، تلك الامتيازات الناجمة عن تفوق بعض المزارع والمناجم عن الأخرى . وصحيح انه اذا صار في مقدور الجميع أن يستقلوا القطار ويذهبوا الى اية جهة شاءوا دون تذكرة فان المرء لن يفكر في استغلال الفارق بين مواصلة من تشمينج كروس الى مانشن هاوس ومواصلة من ريد حتى فينتنور . ومن بين المزايا الهائلة للشيوعية أنها ستطبق الاسلوب الاشتراكي على كميات هائلة من الربيع الاقتصادي - وسيتم هذا بطريقة آلية . وهناك ربع ينشأ عن قيمة السلع عادة وهي سلع يمكن انتاجها ، واستهلاكها واستبدالها وفقا لمشيئة الانسان ، ووفقا لمدى الحاجة اليها . من الممكن تحرير هذه السلع من الربيع باخضاعها للملكية العامة . ولكن يجب أن نستثنى من هذا الحل السلع التي لا تستخدم على نطاق واسع ، والتي يجب - لذلك - عدم اخضاعها للملكية العامة . ويجب أن نستثنى الاشياء التي يتسبب اغراق السوق بها في اثاره الضيق ، كشراب الجن أو الطباعة . ثالثا : الاشياء التي يطفى فيها الطلب على المرض . وبالنسبة للبند الثالث نواجه مشكلة الربيع ثانية . فنحن اذا أردنا أن نجعل كل مسكن في لندن مشابها لمساكن بارك لين أو مواجها لحديقة ريجينت ومظلا على حدائق الجسر لاقتضى هذا جهودا غير عادية في الهدم ، والتعمير ، وقرس الحدائق . ونظرا لأن هذه الامكنة الرائعة ليست متاحة لكل شخص ، فان الاشخاص المنعمين الذين يشغلونها يجب أن يدفعوا للمحرومين ما يوازي هذه الامتيازات . وبدون هذا لا يمكن أن تصبح مساكن لندن اشتراكية . ومعنى هذا ، في واقع الحياة ، أن على احدى المصالح الحكومية أن تؤجر المنازل لمن يعرض سعرا اكبره على أن تصرف الايجارات المجموعة في الاغراض العامة . ولا يمكن أن نعتبر هذه المصلحة « فوضوية » على الإطلاق ، مهما بلغ من طابعها الديموقراطي . وفي مقدورى أن استطرذ وأبين مدى استحالة تطبيق الشيوعية المباشرة تطبيقا عمليا ، وتختلف هذه الاستحالة من سلعة الى أخرى . ولكن عندما تكون هناك عقبة يستحيل حلها فانها لا تختلف ، حيثئذ ، عن عشرين عقبة .

وبكفى ، في مجالنا هذا ، أن نثبت أن الشيوعية لا يمكن أن تصل الى الفوضوية بصورتها المثالية ، ذلك انها تضطر الى اجبار الناس على دفع ثمن الاشياء التي يستهلكونها . وحتى حين تزول هذه العقبة بعد تطور الشخصية الانسانية ، ستظل هناك مشكلة - مشكلة تتعلق بالسلع التي لا ينطبق عليها المنهج الشيوعى البسيط ، منهج « التوزيع الحر » . وهناك نقطة عملية أخرى تقتضى التعليق : لا يمكن صبغ أى فرع من

فروع التوزيع بالصيغة الشيوعية مالم نبدأ ٥ أولا ، بصيغة جماعية .
مثال هذا اننا نستطيع ، بسهولة ، تطبيق الشيوعية في البريد ، بأن نعلن
يكل بساطة ان الرسائل سستنتقل بدون طوابع بريدية وأن ضرائب
المستعمرات هي التي ستغطي النفقات . ولكن لتصور أن جهاز البريد
في يد آلاف من التجار المتنافسين — شأنه شأن معظم أجهزتنا التوزيعية:
حينئذ لا نستطيع أن نحدث التغيير السابق بطريقة مباشرة . يجب أن
تتبع الشيوعية من المذهب الجماعي ، لا من الاستثمارات الخاصة
الفوضوية . ومعنى هذا أن الشيوعية لا يمكن ان تتبع ، مباشرة ، من
النظام الحالي .

ولكن ، هل يلزم اذن أن يكون النظام الانتقالي قائما على القمع
المستبد ؟ لو حدث هذا لتحطم بسبب رغبة الناس ، الجارفة ، في
الهرب من تحكم اخوانهم . في عام ١٨٨٨ وقف مواطن روسي للشهادة
أمام مجلس اللوردات أثناء التحقيق في الارهاق الواقع على العمال ،
فأعلن أنه تخلص من التحكم السوفييتي ٥ حيث كان يعمل ثلاث عشرة
ساعة يوميا ليعمل في إنجلترا ثماني عشرة ساعة يوميا ، لأن إنجلترا أكثر
حرية . ان العقل يقف جامدا أمام رجل ترهقه ثلاث عشرة ساعة فيبحث
عن خمس ساعات أخرى من الارهاق ، لكي يستطيع بعدها ان يقول —
دون خوف — ان المستر جلادستون أفضل من اللورد سالزبري ، ولكي
يستطيع بعدها أن يقرأ جون ستوارت مل ، سبنسر ، وصحيفة «رينولدز»
خلال الساعات الست التي بقيت له لينام فيها . ان هذا يذكرنا بقصة
القاضي الأمريكي الذي حاول أن يقرئ عبدا هاربا بالرجوع الى المزرعة بأن
بين له أن المعاملة التي كان يلقاها هناك أفضل من المعاملة التي يلقاها
الأسود الحر الذي يتقاضى أجرا في الولايات المطالبة بالغاء الرق . فما كان
من الهارب الا أن قال : « نعم . ولكن ، لو كنت مكاني فهل ترجع ؟ » .
وسرعان ما تحول القاضي الى رجل ينادي بالغاء الرق . ان مثل هذه
الاشياء لا يمكن ابطالها بالرجوع الى المنطق . ان الانسان يستسلم
للمضير ، والظروف ، والمجتمع ، وأى شيء يتسلط عليه بطريقة غير
شخصية ، غير انه يتمرد دوما على المستبد اذا كان شخصا ، سواء ظهر
في صورة الاب ، أو المدرس ، أو الاسطى ، أو الزعيم الرسمي ، أو الملك .
وهو ، مثل الروسي ، يفضل أن يضطر « بالضرورة » الى العمل ثماني
عشرة ساعة يوميا ، على أن يأمره سيد بالعمل ثلاث عشرة ساعة . والامة
الحديثة التي تحرم من الحرية الشخصية او الاستقلال الذاتي الوطني
ان تتوقف هنية لتفكر في وضعها الاقتصادي . ولتفرض نظاما اشتراكيا
يحرم الناس من احساسهم بالحرية الشخصية ، ان هذا النظام قد
يضاعف من انصبتهم ويخفض من ساعات عملهم الى النصف ، غير انهم
سيشعرون في التآمر على هذا النظام ٥ ولما يبلغ العام الاول من عمره .
لماذا نعرض على الاحتكاريين فقط ، اننا نكوه السادة أيضا .

والآن، لقد بلغ من عدم اخلاصنا ان الشيوعية - بدون ضرائب وبدون عمل اجبارى - لا تصلح لنا . وبلغ من عدم احتمالنا للتيبة أننا نرفض العمل تحت سلطة فرد اجبارية . فكيف اذن نطالب بفترة الانتقال كي نحقق التوزيع العادل بدون شيوعية ، ونحافظ على الحافز الى العمل بدون سيادة ؟ الجواب هو : بتطبيق الديمقراطية . والآن ، وقد اتخذت فى النهاية موقفا ايجابيا ، يجدر بى أن اكف عن انتقاد الفوضيين، والدفاع عن الديمقراطية وحمايتها من انتقاداتهم .

الديمقراطية

ولهذا أعود الآن الى نقد المستر تاكر لاشتراكية الدولة . واذا شئنا الدقة اسميناها بـ « الديمقراطية الاجتماعية » . ذلك ان هناك نوعا من الاشتراكية التى لا تعد من الديمقراطية الاجتماعية فى شيء - كاشتراكية بسمارك ، واشتراكية حزب انجلترا الشاب ، المنقرض ، واشتراكية الدعاة الى الاقطاع النزيه ، والذين يحتقرون الرعاع عادة . ليست هذه ديمقراطية اجتماعية ، وانما هو استبداد اجتماعى ، وقد ترفضه قائلين انه ليس أفضل من الاجرام النزيه ، أو الجشع المتكشف ، أو الكذب الصادق . ان المستر تاكر ، بوصفه امريكيا ، يستهين بالمسألة باعتبارها لا تستحق ظلة تار . وواضح انه يشير الى دولة ديمقراطية فهو يعود دائما الى مبدأ الاغلبية ، ويؤكد - بصفة خاصة - انه « لن تكون هناك سوى مادة واحدة فى دستور الدولة الاشتراكية . تقول هذه المادة : يعتبر حق الاغلبية حقا مطلقا » ، واذ يجعل الديمقراطية تهرب الى قلعته ، يشرع فى توجيه مدافعه الثقيلة نحوها ، وذلك على النحو التالى :

« ان النظام الخاص باشتراكية الدولة يجعل المجتمع مسئولا عن صحة الفرد ، وثورته ، وحكمته . وسيتصرف المجتمع معتمدا على الغالبية ، فيزداد اصراره على فرض الشروط الصحيحة ، والظروف الخاصة بالثروة ، والتصرفات الحكيمة . وبهذا سيسئ المجتمع الى استغلال الفرد ، ويقضى عليه فى النهاية . وبضياح الاستغلال الفردى تضيع المسؤولية الفردية .

» اذن ، فمهما أكد الداعون الى اشتراكية الدولة ومهما نفوا ، فان نظامهم - اذا طبق - سيتحول الى دين رسمى . دين يسهم الكل فى نفقاته ، ويركع الكل عند هيكله ، ويتحول الى كلية طب حكومية يجب لأن يعالج كل المرضى عند أطبائها ، كما يصبح نظاما صحيا حكوميا يحل

ويحرم الماكل والمشرب والمليس والسلوك ، ويتحول الى لائحة حكومية للمعايير الاخلاقية، لائحة لاكتفى بمعاقبة المجرم، وانما تحرم الاشياء التي تعتبرها الغالبية رذيلة ، وسيصبح النشاط اتعميرى تابعاً للدولة ، وبهذا تخفى جميع المدارس الخاصة ، والاكاديميات ، والكليات . وستصبح دور الحضانة حكومية ، وعلى الاطفال جميعاً ان يلتحقوا بهذه الدور ، على ان يتكفل المجتمع بالنفقات . وفي النهاية ستصبح الاسر حكومية، اذ ستكون هناك محاولات لانجاب السلالات المنتقاة ، او الانجاب بطريقة علمية . وفي هذه الحالة لن يسمح لرجل او امرأة يانجاب اطفال اذا لم ترد الدولة اطفالاً ، ولا يستطيع رجل او امرأة ان يرفض انجاب الاطفال اذا امرته الدولة بانجاب اطفال ، وبهذا يبلغ التسلط ذروته ويبلغ الاحتكار منتهى سطوته . »

حين اقرأ هذا الكلام اذكر عادة المستر هربرت سينسر حين كان يفترض الافتراض التالي : اذا لم يكن الشيء ابيض فلا بد انه اسود . ان المستر تاكر يستند الى ان السلطة « تميل دائماً الى تدعيم مركزها ، وتوسيع رقعة نفوذها ، وتخطى الحدود المرسومة لها » ، ولذلك لا يرى بديلاً للسيطرة الشاملة على الفرد سوى الفاء الدولة نهائياً . فاذا وصلت الامور الى هذا الحد بالفعل فسيان - في نظري - ان يعيش الفرد في ظل هذا النظام او ذاك ، ذلك ان الالفاء الشامل للدولة معناه القضاء على القوة الجماعية للمجتمع - فاذا قضينا على هذه القوة تحتم علينا ان نلقى المجتمع نفسه . وهناك طريقتان لتنفيذ هذا . اولاهما : القضاء على الافراد الذين يتألف منهم المجتمع ، ولا يمكن تنفيذ هذا الاجراء دون تدخل في مطالبهم الشخصية ، وهو تدخل اكثر خطورة من التدخل الذي تطلبه الديمقراطية الاجتماعية (حتى بالصورة التي يريدها المستر تاكر) . ثانيهما : توزيع الجنس البشرى على الكرة الارضية على هيئة نساك مستقلين ، على ان يشغل الميل المربع خمسة وعشرون ناسكاً ، غير ان هذا الوضع سيخلق تفاوتاً في الظروف والغرض بين النساك الموجودين في تيرا ديل فويجو او المناطق القطبية ، والنساك الموجودين في فلوريدا او الريفيرا ولن يوافق هذا كثير من الامزجة . والوحدات المنتشرة سرعان ما تتجمع من جديد ، فاذا حدث هذا فوداعاً لسيادة الفرد ! فاذا كانت الغالبية تؤمن بالله غاضب غيور فانها لن تسمح لفرد (بصرف النظر عن وجود الدولة او عدم وجودها) بأن يفضب هذا الاله او يجعل غضبه ينصب عليها . انها تفضل رجم هذا الفرد بالحجارة ، او حرقه ، لكسب رضا الرب . ولن تسمح الغالبية للفرد بأن يسير وسطهم عارياً ، فاذا ارتدى ملابس تبدو في نظرهم مدعاة للسخرية او الفضيحة ضحكوا منه، ورفضوا ان يستقبلوه في ولائهم واعتراضوا على التحدث معه في الطريق، وربما اوصلوا دونه الابواب واعتبروه معتوها . ولن يسمحوا له باهمال

الاحتياطات الصحية التى يعتبرونها لازمة لحمايتهم من المرض. وإذا قام بينهم النظام الاسرى مثلما يقوم اليوم بيننا ، فانهم لن يسمحوا له بالتزوج من بنات بعض الاسر . وسيتحكم طلبهم فى السوق لدرجة انه لن يجد فى معظم المحال سوى السلع التى تفضلها غالبية المستهلكين ، ولن يجد سوى المدارس التى تسير وفقا لمثل معظم الآباء العليا ، ولن يجد من الاطباء المربين سوى النفر الذى تثق بكفائته دائرة كاملة من المرضى . ليس هذا من قبيل « العبودية » التى « تبشر » بها الديسقاطية الاجتماعية . ذلك أن هذه العبودية قد جاءت بالفعل . وأكثر من هذا أن أكبر برنامج عملى سلبى تفصيلى وضعته الفوضوية حتى الآن لا يتضمن أى تخفيف من هذه العبودية ، ولا يستطيع أن ينكر أحد أن هذه العبودية عبودية بالفعل إذا ما قورنت بالحرية المطلقة المثالية ، تلك الحرية التى لا تعترف بمسئولية . أما إذا قورنت بعبودية روبنسن كروزو ، وهى أكبر بديل فوضوى ، فإن الطبيعة — سيدتنا الآمرة — تسمح لنا بأن نسميها « حرية » والواقع أن روبنسن كروزو على استعداد دائم للتنازل عن حقوقه غير المحددة ، وسلطاته المحدودة مقابل حقوق محدودة وسلطات هائلة نسبية ، تلك السلطات التى يتمتع بها « عبد » الاغلبية . ذلك أن المرء إذا اختار (وكثيرا ما يختار) الايمان بما يؤمن به زملاؤه ، وعبادة ما يعبد زملاؤه ، فانه يجد المبادئ بنى والطقوس تنظم على حسابه ، وهو لا يكاد يدرك هذا . والمأكل ، والمشرب ، والأثاث الذى يفضلهُ — كل هذا ينتظره فى المتاجر ، وعلى مسيرة خمس عشرة دقيقة من باب بيته توجد المدارس التى يتلقى فيها اطفاله المعارف التى يحددها اخوانه المواطنين . أما الصباح الأحمر الذى يتصدر قيادة أشهر طبيب فيلمع ، فى ثقة ، عند منعطف الطريق . وهو حر فى معاينة نساء أسرته دون خوف من ريبة أو فضيحة . فإذا لم يكن حرا فى التزوج منهم فان هذا لا يضره . فهو لا يريد أن يتزوج منهم . ما أسعد حظ هذا الانسان ، بالرغم من عبوديته .

ويصبح فرد شاذ : نعم ، غير أن هذا كله لا يصدق على . أنا أريد أن أتزوج شقيقة زوجتى المتوفاة . وأنا على استعداد لأن أثبت لكم أن نظامكم الصحى المعتمد ليس الا رواسب من السحر والشعوذة . أما مدارسكم فأجهزة لفرض المعارف المزيفة على الاطفال ، كى تستطيع الجامعات بعد ذلك أن تدفهم بطابع المثقفين بعد أن فقدوا فى النهاية قدرتهم على التفكير المستقل . أما القبعات الحريرية المرتفعة ، والقمصان الكتانية المنشأة ، فانكم تجبروننى على ارتدائها ، وبدونها لا أستطيع أن أمارس ، بنجاح ، عملى فى الطب ، أو الكنيسة ، أو المدرسة ، أو الحمامة ، أو التجارة . غير انها غير مريحة ، وغير صحية ، كما انها قبيحة ، ومتباهية ، ومؤذية . ومعابدم مخصصة لاله لا أومن به ، وحتى لو

آمنت به فأنى سآظل آعتبر طريقتكم الشعبية فى العبآدة مجرد بقايا من
الآؤهآم والخزغبلآ يذل على ذلك عآم صءقها وآخلاصها . والعلم
يقول لى : أن طعمآى المنآسب يتآلف من الخبز والفآكهة الجيدة ، غير
أنكم تفآخرون بطعمآمكم ، هآذا الطعام الذى يقءم الى الأبقآر والخآزير
بءلا من الخبز والفآكهة . وتتلخص عنايةكم بصحتى فى توصيل المآرى
المشركة - بآبخرتها الميتة الحآملة للتيفوء - الى منزلى ، ثم تتخلصون
من حمولة المآرى فى النهر ، الذى آستحم فيه وآشرب منه . وأنتم
تتآهرون بآنكم تحموننى وتحمون مآ أملك ، ومن آجل هآذا نآخذون نقوءى
بآلقة كى تنفقوها على جيش من الجنوء ورجال الشرطة ، من آجل تنفيذ
قوآنن وحشية مكروهة ، ومن آجل الآشتراك فى حروب أمقتها ، ومن
آجل آخضآى لآقوق الملكية القآنونية ، تلك الآقوق التى تجبرنى على
أن آبيع نفسى - مقآبل آجر - لبطقة آعتبر بقاءها أكبر شر يتهءء
عصرنا . أن جبروآكم يجمع فرءيتى نفسها عقبة فى طريقي . لقد قضى
على ، وسبقنى التآفهن ، والسءج ، والآنتهآزيون . وآلتطور ، فى ظل
ظروف كهذه ، معناه التحلل . من آجل هآذا آطالب بآلغآ كل هذه
الآجراءآت المتطفلة وآعلن نفسى فوضوى .

والآعلان ، فى ظل هذه الظروف ، لا يءعو الى الدهشة ، غير أنه
لا يصلح الآمور بآئة آال من الآحوآل ، ولا يمكن أن يصلحها آذا ظل كل
شخص يرءده بآمآسة ، وآذا لجآ كل الناس الى الفوضوى . أن الغالبية
لا تجد من آستبءآها منآصآ ، حتى لو فتحت آمامها السبل . ولا شك
أن العملاق وينكل ميير يءء مءآخل بيوتنا غير مريحة ، شأنه شأن
الآشخاص الذين لا يتجآوز طولهم خمسة آقءآم . فهم يقولون : أن
آئءآر أرضية المسرح ليس كآفيا ، ولا يمكنهم من الرؤىة بسبب
الجالسين آمامهم . ولكن ، طآلما ظل آرتفع المرء خمسة آقءآم وثمانى
بوصآ تعءر الآصول على مخرج . أن البنآئين سسيجعلون الآبواب
والآرضيات ملآمة للغالبية . ولن يلقوا للأقلية بالآ . ونظرا لأن آمامك
آءء آمرين - آما أن تءءم الغالبية أو تءءم الأقلية - فآن الطرف
الآقوى هو الذى سيعيش . وقد يكون سبب آستمآراه فى العيش مءعة
للآعآراض . غير أنك لا تعءم مآفظآ ذكيا يقءم لك أسبابآ وجابة تءعم
موقف الغالبية ، غير أن الواقع سيظل كآ هو : أن هذه أنغالبية ستعيش ،
سواء كان ذلك مشروعا أو غير مشروع . هذه النقطة هى التى تحسم
الآمر بين الأغلبيات الءيمقراطية والأقليات الءيمقراطية . وحيثآ آشتبكت
مصآلح الطرفين وجب أن يتراجع الطرف الأضعف . ذلك أن المساوى
الذى ستنجم عن هآذا الآجراء ليست بآخطر من المساوى التى ستنجم

من استسلام الطرف الاقوى (١) . ومن اجل هذا لاتجد الاغلبية غضاضة في اجبار الطرف الاضعف على الاستسلام .

فاذا نظرنا الى الواقع وجدنا ان هذا الوضع لا يعنى أن السلطة المطلقة للغالبية، ولا يعنى أيضا « أن الرجل الشاذ معصوم من الخطأ » . وهناك حالات تفضل فيها القلة شيئا ، غير أن تفضيلها لا يوق الطريق الذى تفضله الغالبية . وهناك حالات أكثر يسهل فيها احتمال التعويق، فهو أيسر من الثمن الذى ندفعه اذا نحن قمعنا هذا التعويق ذلك أن القمع يكلف ، حتى ولو كان موجها ضد الاقلية . وأقرب مثال لهذه القلة المعتوه الذى يتوهم شيئا ، ومع ذلك فليس من الخطر أن تقع فريسة دسنة من الاوهام وتصبح عبيطا انانيا للغاية ، ومتعبا ، ليس من الخطر ان يحدث هذا بالرغم من سلطان الغالبية ، ذلك ان الغالبية لن تكلف نفسها عناء اجراءات تتخذ ضدك الا حين تكتشف أن حبسك ارخص من تركك طليقا . بهذا نضمن - للاقلية القليلة - حدا أدنى من الحرية ، في ظل أى نظام . صحيح ان الاقليات قد تتضخم وتفقد أحيانا الحماية التى يتمتع بها الضعفاء . وفي هذه الحالة تفقد ، من حصانتها ، مايربى على مكاسبها العديدة . وهكذا نستطيع أن نقول ان اضعف الاقليات ليست بالضرورة أقلها عددا . فالاقليات تصبح ضعيفة حين يبلغ من ضخامتها أن الغالبية تدرك وجودها ، ويبلغ من ضعفها أن الغالبية لا تخشاه . غير ان الاقليات تمارس على العموم نفوذا ملحوظا قبل أن تصل هذه المرحلة الخطرة ، وبعد أن تجتازها . ورب قائل يقول : انهم في حكم الاصفار ، لأن الغالبية ستسحقها عندما تمتحن قوتها غير انه ينسى هنا الخسارة التى يلحقها الصراع بالظافرين . وعادة ما نجد أن الرجل الاعزل الذى يزن ثلاثة عشر حجرا يستطيع أن يهزم رجلا زنته أحد عشر حجرا فقط ، غير أن الامر لا يستحق هذا الا فى الحالات الطارئة النادرة، ذلك لأن الرجل الاضعف قد يقاوم ما وسعته المقاومة (وهو أمر محتمل على الدوام) ، ولهذا سيخرج المنتصر من المعركة وهو أسوأ مما كان قبل المعركة . وفى عام ١٨٦١ تحاربت ولايات الشمال وولايات الجنوب الامريكية ، تحاربت حتى آخر رفق ، ونجح الشمال ، غير أنه دفع الثمن كبيرا ، الامر الذى يجعلنا نقول : ان ولايات الجنوب لم تصبح أصفارا

(١) من المؤكد أن المساوى هنا أقل خطورة اذا نحن اصدقنا التقدير بالطريقة المعروفة ، بأن نعتبر الشرول التى يعانى منها مائة شخص ضعف الشرول التى يعانى منها شخص واحد ، غير أن هذا التقدير مبث في عبث . ان مائة رجل جائع ليسوا أكثر جوعا من الرجل الواحد بمقدار مائة ضعف . واذا كان هناك مائة رجل من قسمة الخمسة اقدام والثمانى بوصات طولا ، فليس معنى هذا ان طول الواحد منهم مائة وست وستون قدما وثمانى بوصات . غير أنهم أقوى ، ماثمة ، من الناحية السياسية . وبالرغم من ان الشر قد لا يتجمع الا أن القدرة على مقاومته تتجمع .

على الإطلاق ، ذلك أن الغالبية المنتصرة أحست منذ ذلك الحين أن من الأفضل لها أن تستسلم (اللهم الا في المسائل الحيوية للغاية) بدلا من اثارة معركة أخرى كهذه . ولكن ، لا يحدث كثيرا أن ينشب صراع حاسم بين الغالبية والأقلية على مستوى الأمة كلها . فنحن نجد ، في معظم الحالات ، أن شطرا ضئيلا فقط في الأمة هو الذى ينعم بمصلحة أو بأخرى . والرجل الذى يجد نفسه وسط غالبية بصدد إحدى المسائل قد يجد نفسه وسط أقلية عند التعرض لمسألة أخرى - وهكذا يعرف ، بالتجربة ، أن للأقليات حقوقا يجب مراعاتها . وإلى جانب هذا تحفظ الأقليات التوازن بين الأغلبيات التى تعترف بحقوقها ، والأغلبيات التى لا تعترف بهذه الحقوق . مثال هذا : الحزب الأيرلندى فى البرلمان الانجليزى . وأكثر من هذا أن اللامركزية تجعل سلطة - الغالبية - فى الأمة كلها - مقصورة على أمور يعد الاختلاف فيها تصرفا غير واقعى - لذا نجد أن من الممكن ، بل ومن الضرورى ديمقراطيا ، أن يكون الاتحاد بين مجالس إنجلترا البلدية من المرونة بحيث يسمح لبلدية ليستسر أن تحرم التطعيم ، على حين تجعله كل مدينة أخرى فى الجزيرة اجباريا . بل أننا نجد ، فى الوقت الحالى ، أن التطعيم ليس اجباريا فى ليستسر ، بالرغم من أنه اجبارى فى نص القانون . فإذا تكلمنا على المستوى النظرى قلنا : أن ليستسر استحالته الى صفر على يد باقى مناطق إنجلترا . غير أن ليستر تساوى ، فى الواقع ، مائة فى المائة فيما يتعلق بالشئون المحلية المحض .

موجز القول أن الديمقراطية لا تعطى للغالبيات سلطة مطلقة ، كما أنها لا تساعد على إحالة الأقليات الى اصفار . ان الديمقراطية لا تسمح للغالبية بتلك السلطة المحدودة التى تساعد على قمع الأقلية - فى الوقت الذى تسمح لها الفوضوية بهذه السلطة ولا تنزعها منها . أن الرجلين أقوى من الرجل الواحد - هذا هو كل ما فى الامر . وليس هناك سوى سبيلين لتصفية هذه الحقيقة الطبيعية . احدهما : ان تقنع الناس بأن الاستهانة بسلطان الأغلبية أمر مناف للاحلاق ، ثم نجعلهم بعد ذلك اخلاقيين ليتعدون ، بطبيعتهم ، عن هذا الخطأ . السبيل الآخر : تنفيذ فكرة ليتون الخيالية ، بأن يتكر وسيلة يستطيع بها الفرد أن يدمر كل زملائه بلحمة خاطفة من فكره ، وبهذا تجد الغالبية ما يدعوها الى الخوف منه مثلما يخاف هو من الغالبية . غير أننا لا نعثر على وسيلة تحقيق أى مطلب من المطالبين سواء لدى الفوضوية الفردية أو لدى الفوضوية الشيوعية . وهكذا نجد أن هذين النظامين - ونحن نتكلم هنا عن شرورن ظفيران الغالبية - ليسا أفضل من البرنامج الديمقراطى الاجتماعى الخاص بحق الانتخاب للباقيين مع الاتفاق على التواب ودفع نفقات الانتخابات من ميزانية الدولة . انها أساليب خاطئة

دون شك ، غير أنها تستطيع تحقيق الأشياء التي يستطيع الإنسان اليوم يفضلها أن يجعل الدولة ممثلة للامة ، ويجعل الحكومة مدعاة للثقة ، ويحقق أكبر قدر من السلطة لكل فرد ، ومن ثم للأليات . هل هناك ما هو أفضل من هذا - طالما أن الاجراء الجماعى محتوم ؟ والواقع أن الفوضويين القديرين بحق يعترفون، بلسانهم، بأن الفوضوية تعنى تحقيق أكبر قدر من الديمقراطية وكروبو تكين - على سبيل المثال - يتحدث عن التطور الحر من البسيط الى المركب، وذلك عن طريق «اتحاد حريين جماعات حرة» ، ويضرب امثلة لذلك ، فيتحدث عن « جمعيات الدراسة والتجارة ، والمتعة والترفيه » تلك الجمعيات التي ظهرت كى تلبى مختلف الاحتياجات التي يطلبها الفرد في عصرنا الحديث . ولكننا نجد في كل جمعية من هذه الجمعيات حكومة في شكل مجلس ينتخب سنويا بأغلبية المصوتين ، ولهذا لا يخشى كروبوتكين مطلقا الجهاز الديمقراطى وسلطان الغالبية . وإذا كان المستر تاكر يتحدث عن « الارتباط الاختيارى » الا أنه لا يسوق امثلة ، والواقع أنه يؤكد أن « الفوضويين يختلفون عن الديمقراطيين من اتباع جفرسون في أن الفريق الاول لا يخاف . » وأكثر من هذا أنه يقول اذا كان من حق الفرد أن يحكم نفسه ، فان أى حكم خارج عنه يعتبر استبدادا . ولكن اذا كان حكم الفرد لنفسه معناه أن يفعل ما يشاء دون مراعاة لمصالح جيرانه فليس له اذن هذا الحق . فاذا كان الامر كذلك ، فان جيرانه سيتدخلون لكى يجبروه على التصرف الاجتماعى السليم . وبالرغم من أن هذا التدخل يعتبر « حكما خارجا عنه » الا أنه ليس استبدادا ، وحتى لو كان استبدادا فان الغالبية لن تحجم عنه بسبب هذا . ومن ناحية أخرى : اذا كان حكم الفرد لنفسه معناه اجبار نفسه على التصرف مع مراعاة مصالح جيرانه ، فان التجربة أثبتت عجز الناس عن ممارسة هذا الحق دون وجود حكومة خارجية عنهم . وأيا كانت الزاوية التي ننظر منها الى عبارة « يحكم نفسه » فان هذه العبارة لا تؤدي الى شيء . فنحن نستطيع أن نتلاعب قليلا بهذه العبارة فنقول : ان الاشار هو في الواقع حكم خارجى أو ان سلطان الدولة الديمقراطى هو فى الواقع حكم ذاتى .

وإذا طبقنا صفة المستر تاكر (فى حديثه عن الارتباط الاختيارى) على الهيئات الدفاعية ، أو الهيئات الخاصة بإدارة دفة الامور ، وجدنا أنها لا تعنى ان باب الاختيار مفتوح على مصراعيه فى هذه المسائل . ذلك ان هذه الهيئات ذات طابع اجبارى فى الواقع، اذ لو انصرف عنها الناس فان شئونهم ستعانى من الفوضى ، وستفتقر مجتمعاتهم الى جيش للدفاع . ان الطبيعة تفوت علينا فرصة الافلات من العقاب . وهى لا تترك للمجتمعات حرية العمل والحكم المستقلين . فاما أن يطيعوها أو يجوعوا ويموتوا من الفوضى . وهى قد حددت مهامها بطريقة صارمة،

أما عقابها فلا مهرب منه . وهى دقيقة ، لا تدفع الا بعد ان يرى النتائج وكل ما يستطيع الفرد ان يفعله آنذاك هو أن يتملص من واجبه ويلقنه على عاتق الآخرين ، أو ينتزع جزءا من « اجرهم الطبيعى » ويضيفه الى اجره . فاذا كانوا من الحمق بحيث يحملون هذا فانهم احرار ، فذلك حكم الطبيعة . غير أن الديمقراطية الاجتماعية تهدف الى اراحة هؤلاء الحمقى ، ذلك انها تلقى على عاتق الكل اعباء متساوية من العمل الحتمى الذى فرضته الطبيعة بطفانها الابدى ، وهكذا تحقق لكل فرد نصيبه العادل من نتائج الامة فى مقابل الجهد العادل الذى يبذله . تلکم أفضل شروط تستطيع الانسانية ان تعدها مع الطبيعة المستبدة وفى القرن الثامن عشر كان طبيعيا أن يعتقد الفلاسفة وآدم سميث أن حكم الطبيعة يعبر عن « حرية طبيعية » حرية تختلف تماما عن الطفيان الشاذ الاحمق الذى تفرضه العشائر والقساوسة ، والملوك — تلك الرذيلة المقنونة « سيطرة الإنسان على أخيه الإنسان » . غير اننا كشفنا عن خطأ « الروشتة » التى وضعها آدم سميث للحرية الطبيعية ، ممثلة فى الملكية الخاصة وعدم التدخل فى شئون الفرد الاقتصادية . وبدا أنه ليس هناك حرية سياسية غير أنه ليس هناك فى الوقت نفسه حرية طبيعية وانما هناك قانون طبيعى يفرض بالقوة ، دون ندم . ومن أجل هذا نهز وعوسنا حين نلمح كلمة « الحرية » مكتوبة بالخط العريض ، عنوانا لمبحث المستر تاكر ، مثلما نضحك حين نقرأ عبارة « العبودية القادمة » فى مبحث المستر هربرت سبنسر « الإنسان والدولة » .

بدأنا الآن نجمع خيوط المناقشة . لقد رأينا أن الملكية الخاصة للأرض — سواء قصرتها الفوضوية على الملاك المحتلين أو لم تقصرها — معناها التوزيع الظالم لكمية هائلة من الثروة الاجتماعية التى تدعى الربح . ولا يمكن أبدا أن تعد هذه الثروة حقا لجهد يبذله فرد معين أو طبقة من الأفراد . وقد رأينا أن الفوضوية الشيوعية تتجنب عقبة الربح ، ولكن بطريقة جزئية — وبطريقة جزئية فقط . غير أن الفوضوية الشيوعية غير عملية فى كل الظروف الاخلاقية التى خلقتها الاشتراكية الحالية . وقد رأينا أن تفويض السلطات الفردية عن طريق التصويت ، وتكوين هيئات عامة ذات سلطان ، وسيادة الاغلبية فى نهاية الامر ، وايجاد (بل وفرض) اساليب تقليدية فى الدين ، والطب ، والتعليم ، والمآكل ، والملبس والقانون الجنائى — سواء بطريقة رسمية مباشرة أو بطريقة لا شعورية وغير مباشرة — رأينا كيف أن هذه الاشياء كانت كامنة فى المجتمع نفسه (سواء كانت شرا أو لم تكن) ، وأن الخضوع لها أمر ضرورى ، وأن هناك ما يحول دون الاستهانة بها ، وذلك عن طريق المنظمات الديمقراطية التى تستطيع ، أكثر من غيرها ، تحقيق هذه المطالب . وعند ما تفشل الديمقراطية يتفشى عدم التسامح ، ولا نجد

له ترياقا إلا في انتشار التعقل . ولم يظهر الى الآن شكل من اشكال الفوضوية الذى يقدم لنا مخرجا . ان عدم التسامح يشبهه الطقس السيئ في فصل الشتاء ، انه يسبب اضرارا جسيمة . غير اننا نبذل في الشتاء قصارى جهدنا عن طريق ارتداء المعاطف والاحتماء بالمظلات واشعال مدافئ سخية ، وهكذا نتقى شر الشتاء . وبالمثل اذا بذلنا قصارى جهدنا عن طريق الاسلوب الديمقراطي ، واللامركزية وما شاكل ذلك ، استطعنا ان نتقى شر الدولة .

الروح الفوضوية

اعتقد ان من واجبي عدم ترك الموضوع دون الاشارة الى قيمة ما اسميه بالروح الفوضوية ، كعنصر من عناصر التقدم . ولكن دعونى قبل ذلك ابرئ نفسى من العزم على ازعاج اصدقاءنا الفوضويين الموجودين هنا ، بان اعبر عن تعاطفى مع هذه الروح . و جدير بالذكر ان السجال بين الفوضوية والديمقراطية الاجتماعية كثيرا ما ينتهى في القارة الأوربية بتبادل الضرب بالعصى وأرجل القاعد ، بل وبالسدسات . ولكن شيئا من هذا لا يحدث في انجلترا ، لان غالبية الجمهور الانجليزى يرفض اتخاذ موقف متطرف ، ويستحوذ على هذا الجمهور حب استطلاع عايب يجعله شغوفاً بسماع الجانبين . فاذا حدث شيء استفزه للغاية فسرعان ما يطرد اصحاب النظريات الذين اثاروا المتاعب وهو يطردهم دون ان يكلف نفسه عناء التحقق من عدالة آرائهم . وقد حدث - منذ فترة مضت - ان اتاحت لى فرصة الدخول مع المستر ج. و. فوت في مناقشة علنية بشأن موضوع العمل لثمانى ساعات ، وكان ان ظهرت صحيفة فرنسية تتحدث عن المناسبة باسهاب ، وقد خصصت مقالة كاملة للتعبير عن دهشتها (المشوبة بالحسد) لان المستر فوت وأنا ابتعدنا عن تبادل الشتائم ولم نتماسك بالأيدي في النهاية ، ولان المتشيعين لنا اقتفوا اثرنا المجيد ولم يمنعوا اصوات كل طرف من الارتفاع . ولكن اذا كنا لا نسمح لانفسنا بان نرج بالاشتراكية والفوضوية وغيرهما من المذاهب في الشجار والعراك ، الا اننا نعبر عن خلافاتنا احيانا بانفعال شديد . يحدث هذا حتى في هذه الجمعية الغابية التى تتمتع باحترام كبير . وان اقدم مطلقا على نزاع سلاح المتناظر الفوضوى عن طريق اطرائه . ان العكس هو الصحيح ، فاذا كان من بين الحاضرين اليوم اناس كل همهم التنسديد بدعاة الديمقراطية الاجتماعية ، واعتبارهم مضللين للشعب ومهادنين ، واذا كان هناك من يعترض على جميع المشروعات الوطنية والبلدية ، ويصرخ مطالبا بالغاء البرلمانات ومجالس المقاطعة ، واذا كان هناك من يطلب بشن مقاومة يائسة ضد الإيجار والضرائب ، والحكم النيابى ، وجميع

اشكال الاجراءات الجماعية المنظمة ، فانى ادعو هؤلاء جميعا ان يعتبرونى خصمهم العتيد ، وان يعتبرونى رجلا يرى ان نظريتهم - مهما بلغ من اخلاصهم فى عرضها - تشجع العمال على ان يهملوا انجاز الأعمال الممكنة ، بحجة انتظارهم لاعمال غير ممكنة . اما الجانب السيئ فى هذه النظرية ، فيتلخص فى انها تزود صحف انجلترا الرجعية ، ورجال الأمن فى القارة الاوربية - بأدلة تساند مزاعمهم عن حماقة الاشتراكية واخطارها . ولكن يجب ان يكون مفهوما فى الوقت نفسه اننى لا اذاع هنا عن الدولة بالصورة التى نعرفها . وقد كان باكونين يطمح ، بشدة الى اباداة جميع الدول والكنائس الرسمية ، بكل ما فيها من قوانين وأنظمة دينية ، وسياسية ، وتشريعية ، ومالية ، وجنائية ، وأكاديمية ، واقتصادية واجتماعية - وتبدو لى هذه المطامح جد معقولة ومفهومة اذا نحن نظرنا اليها من زاوية « الرجل المتعلم » العادى ، الذى يعتقد ان المنظمات تصوغ الناس بدلا من ان يصوغ الناس المنظمات . واننى اعترف تماما وأؤكد بشدة ، أن الدولة - فى الوقت الحالى - مجرد جهاز ضخم لسرقة الفقراء واذلالهم عن طريق القوة الفاشسة . وقد يخيل اليك - اذا كنت أحمق أو منعما - ان الشرطى الواقف عند منعطف الطريق حامى حمى القانون والنظام ، وأن السجين بكل ما فيه من وسائل تعذيب (من هراسه ، الى سرير خشبى ، وزرانة منفردة ، وسوط متشعب ، ومقصلة) مكان لتعويد الناس على الكف عن الشر والتعرف على الخير . غير أن هناك وظيفة أساسية لرجل الشرطة ، وظيفة تختفى وراء أستار وظائفه الأخرى . وتتلخص هذه الوظيفة فى التأكد من أنك لن ترقد وتنام فى هذا البلد دون أن تدفع للعاطل ثمن هذا الامتياز ، وانك لن تتذوق طعم الخبز الا بعد أن تدفع نصيب العاطل من ثمن الرغيف ، وانك لن تقاوم العامل البسيط الذى ينحدر بك الى مستواه لكى يربح العاطل وذلك بأن يعرض انجاز عملك مقابل أجر لا يسد الرمق . حاول أن تفعل شيئا من هذا وسترى كيف يقبضون عليك ويعذبونك باسم القانون والنظام ، والامانة ، والتوازن الاجتماعى ، وحماية الملكية والافراد ، والواجب الاجتماعى ، والمسيحية ، والاخلاق . الخ . . وسيعتبرونك صعلوكا ، ولصا ، ومثيرا للشغب . ان جندبك يدافع عن وطنه ببطولة ، ووطنية ، ويعناد . انه رجل سيئ الحظ حقا . لقد اضطره العوز الى أن يجعل من نفسه طعاما للبنادق ، لكى يحصل على تموين منتظم ، ومأوى ، وطعام . وعليه أن يفعل أى شئ يؤمر به ، كان يقف بمعطفه الاحمر فى صالة الاوبرا كمجرد حلية ، او يضرب زميله بالعصا ، أو يرتكب جريمة قتل . ان لم يفعل هذا القى به فى غياهب السجن ، أو أنزل به عقاب مضحك وكأنه صبى مثاكس ، أو ضرب ، أو اطلق عليه الرصاص - يحدث كل هذا باسم « النظام »

المبارك . وتتلخص وظيفة جنديك ، الأساسية ، في الخف الى نجدة زميله الشرطي عند ما تلحق به الهزيمة . واليكم قائمة بالمادة الحية الفعلية لتلك التجريدات المفروضة علينا فرضا ، والتي تطلق عليها أسماء الدولة ، والكنيسة والقانون ، والدستور والتعليم ، والفنون الجميلة ، والصناعة . ان هذه التجريدات تعتمد على القائمة التالية : اعضاء دخلوا البرلمان لسبب واحد ، وهو أنهم دخلوا الانتخابات معهم ... ١) جنيه نقدا ، الى جانب دخل « مستقل » ، وطموح سوقى . ورجال دين يأخذون من الكتب المقدسة ما يناسب أغراض السادة الاقطاعيين . ومحامون يبيعون خدماتهم لمن يعرض أكبر سعر في ساحة القضاء ، وينادون بسيادة الطبقة الفنية في الساحة . ومحلفون يضمنون اصحاب العمل ويتظاهرون بأنهم يحمون البروليتاريا التى تقف في قفص الاتهام . واساتذة جامعيون يخططون ما يعرف بـ « تربية الجنتللمان » . وفنانون يسعون جاهدين الى ارضاء خيال الارستقراطيين والافغنياء من اصحاب النفوذ ، واشباع غرورهم . وعمال يسرون في عملهم ببطء ورداءة كلما استطاعوا ذلك ، كى يستفيدوا من مهنتهم . واصحاب أعمال يجيعون عمالهم ويرهقونهم بالعمل ويسلبون سلهم كلما استطاعوا الى ذلك سبيلا . ولقد رأى باكونين أن جميع الأنظمة ، من دينية ، وسياسية ومالية ، وقضائية ... الخ ... هى أنظمة فاسدة لأن العاملين فيها أحد رجلين : رجل ينتمى الى الطبقة المالكة نفسها ، أو رجل مضطر الى أن يبيع نفسه للطبقة المالكة كى يستطيع ان يعيش . والافغنياء وحدهم هم الذين يملكون الطاقة الشرائية التى تمكنهم من شراء ارواح الناس بعد اطعام أجسادهم . والفنى هو الذى يختار اللحن ويحدده ، سواء كان ذلك فى البرلمان الذى يفرض سلطات القمع التى لا تقاوم (من هراوة ، وسونكى ، ومدفع رشاش ، وديناميت ، وسجن ، ومقصلة) أو فى احط مراكز التظاهر الاجتماعى . وطبيعى أن يستغل الاغنياء سلطانهم فى سرقة المزيد من المال ، كى يستمروا فى دفع أجور النافخين والزمارين ، وهكذا يصبح المجتمع كله عبارة عن مؤامرة ضخمة ونفاق هائل . ولا يحس الرجل العادى بالخديعة التى تحيط به ، مثلما لا يحس بطعم الماء ، اذ يبدو أن لاطعم له لكثرة ما اتصل بفشائنه المخاطى . ان الاخلاق الشريرة التى يقوم عليها نظامنا الاجتماعى متصلة ، بالضرورة ، وعلى الدوام ، بفشائنا المخاطى الاخلاقى ، وهكذا نفقد احساسنا بوضاعتها الصارخة ، وخستها . غير أن هذه البلادة ليست كاملة ، اذ تحين فى حياتنا فترة تسمى بفترة زوال الأوهام ، انها الفترة التى يكشف فيها الانسان أن دواقعه الكريمة التزينة لا تتفق ونجاحه فى عمله ، وأن المنظمات التى كان يجلها زيف ، وأن عليه أن ينضم الى شبكة المؤامرة أو يلقى الفشل — بالرغم من انه يعرف أن المؤامرة

لا شك بدمره وتدمير زملاءه المتأمرين . ان سر الكتاب من امثال رسكين، وموريس، وكروبوتكين، أنهم يكشفون أعماق الخديعة، بالرغم من أنها جسد مألوفه، وبالرغم من الأوهام التي خلقها نفوذها المؤقت وبالرغم من ثرائها، وروائها، ومكانتها، وما تتمتع به من احترام هائل، وبالرغم من ورعها المستمر، وتظاهرها - الكبير - بالاخلاق . غير أن كروبوتكين - كما سبق ان أوضحنا - ينادى حقاً بالديمقراطية الحرة . وسأغامر وأقول أن كروبوتكين يصف نفسه بأنه فوضوى لأنه ينظر بمنظار الروسى الذى يعتمد عن الاستبداد الذى يرى أن الديمقراطية لا تحكم على الإطلاق . أنه ينظر بهذا المنظار، لا بمنظار الأمريكى أو الانجليزى الذى بلغ من تحرره أنه بدأ يشكو الآن من الديمقراطية قائلاً : إنها عبارة عن « استبداد الغالبية » وأنها « العبودية القادمة » . وما يجعلنى أورد هذا الرأى بمزيد من الثقة أن اتجاهات وليام موريس تشابه الى حد كبير اتجاهات كروبوتكين، غير أن موريس درس الفوضوية عن تريك وبأناة، باعتبارها دعاية نشطة فى إنجلترا . وانتهى به الأمر الى تطبيق الفوضوية . واثبت موريس، فى تصوييره للمجالس الشعبية الشيوعية فى « أنباء لامصدر لها » أنه يدرك تماماً استحالة تطوير العنصر الاختيارى فى النشاط الاجتماعى بالقدر الذى يسمح للأفراد أو الأقليات باتخاذ اجراءات كبرى دون سابق موافقة من الغالبية .

من أجل هذا لا اعتبر العداء للأنظمة الحالية (وهو العداء الذى يحرك الفوضوية الشيوعية) بأخطر على الديمقراطية الاجتماعية من نفس الروح التى تحرك نزعة رسكين المحافظة - ذات الطابع الخاص . أما الشيء الذى نعترض عليه بصورة أكبر، فهو تلك البقية الباقية من احتكار الحكومة للفرد، ذلك الاحتكار الذى دفع عجلة التقدم فى القرن الثامن عشر . والذين لا ينسون عبر التاريخ بعد انتهائهما سيدركون أن هذا الاحتكار ما زال حياً بيننا . غير أن هذا الاعتبار لا يقضى على الاعتراضات الاقتصادية، تلك الاعتراضات التى سقتها فى حديثى عن واقعية الفوضوية الفردية . وحتى اذا نحينا هذه الاعتراضات جانباً، وجدنا أن الديمقراطية الاجتماعى الذى يلمس الحقائق المرة، سيكشف نهائياً عن التنديد بالدولة . ما أسهل أن تقولوا : الفوا الدولة . غير أن الدولة ستبيعكم، ستحبسكم، ستضربكم، ستطرحكم أرضاً، ستستعمل الهراوة، وتطلق الرصاص، وتفمد الخنجر، وتشنق . موجز القول أنها ستلغيكم انتم اذا رفعتم يداكم فى وجهها . ولقد رأينا لحسن الحظ، كيف أن هناك نوعاً من الحياء اللطيف لدى الشرطى والجندى، وهما نصل الدولة الحاسم . انهم يتقاضون أجورهم ويطيعون الأوامر الموجهة اليهم دون اعتراض . فإذا قضت هذه الأوامر بسحق كل بيت ريفى يرفض انتزاع اللقمة من أفواه أطفاله

الذى يحصل الاقطاعى على مال ينفقه - كجنتلمان عاطل - فى لندن ،
فان الجندى يطيع أوامر السحق هذه . فاذا صدرت اليه الاوامر
بمساعدة الشرطة على نقل سيادة المالك الى سجن هولواى الى ان يدفع
ضريبة الدخل (عشرون شلنًا على كل جنيه لم يتعب فى الحصول عليه)
فان الجندى سيفعل ذلك أيضا ، اخلاصًا منه لواجبه . وربما فعل هذا
وفى أعماقه حماسة خاصة لا يستشعرها فى ظروف أخرى . والآن ، أن
هذه الاوامر تصدر فى النهاية من الدولة ، والدولة معناها فى بلدنا :
مجلس العموم . ان مجلس العموم الذى يضم ٦٦ جنتلمانًا وعشرة عمال
سيامر الجندى بأن ينتزع المال من الشعب ويعطيه للاقطاعيين . غير أن
مجلس العموم الذى يضم ٦٦٠ عاملاً وعشرة جنتلمان سيامر الجندى
بأن ينتزع المال من الاقطاعيين ويعطيه للشعب (اللهم الا اذا كان
ال ٦٦٠ عاملاً من الحمقى) . واكتفى بهذه الاشارة مؤمناً من جانبى بأن
الدولة - برغم أنف الفوضويين - ستظل العوبة فى يد الطبقات التى
تحركها ضد الشعب - الى أن يحركها الشعب ضد الطبقات ، بكفاية،
وتصميم .

اشترائية لأصحاب الملائين

(من : « ذاكونتم بورارى ريفيو » ، فبراير عام ١٨٩٦)

احزان المليونير

ان طبقة اصحاب الملايين طبقة صغيرة غير انها آخذة في التضخم ، وقد يجد الواحد منا نفسه وقد قُذِف به الى داخلها على يد الصدف التجارية ، ولكن يخيّل الى أنها أكبر طبقة تلقى اهمالا فى هذا المجتمع . ومبلغ علمى أن هذا المبحث أول مبحث يكتب عن اصحاب الملايين . وعندما أقرأ الاعلانات التى ينشرها رجال الصناعة فى هذا البلد أجد انهم ينتجون كل شيء للملايين ولا ينتجون شيئا لأصحاب الملايين . انهم يلبيون احتياجات الأطفال والصبية ، والشباب ، والجنّلمان ، والسيدات ؛ والأسطوانات وأصحاب المهن ؛ بل والنبلاء والملوك . ولكن ، من الواضح ان عادات المليونير لا تستحق الأخذ بها : ان هناك قلة قليلة مثله . ان أشد الناس فقرا يمتعون بسوق «الروباييكيا» ، وهى سوق منظّمة ورائجة فى هاوندرز ديتش . وفى هذه السوق تستطيع أن تشتري حذاء بنس واحد ، غير انك تجوب أنحاء العالم لكى تستطيع أن تشتري بالجملة الحذاء الذى يقدر ثمنه بخمسين جنيهًا ، والقمبات الخاصة الغالية التى يقدر ثمنها بأربعين جنيهًا ، وقماش بدلة ركوب الدراجة الذهبى ، وخمر كليوباترا الحمراء فى مقابل أربعة لآلئ للزجاجة . وهكذا نجد أن المليونير ، السيئ الحظ ، مسئول عن الثروة الطائلة ، غير أن الفرصة غير متاحة له للاستمتاع بأكثر مما يستمتع به الشرى العادى . والواقع انه لا يستطيع - فى حالات كثيرة - ان يستمتع بأكثر مما يستمتع به غالبية الفقراء ، بل قد يكون استمتاعه أقل من استمتاعهم ، ذلك ان الجندي الذى يضرب على الطبله يرتدى ثيابا أفخر من ثياب المليونير . وكثيرا ما نجد أن صبي الاسطبل التابع للمدرب يمتطى صهوة جواد أفضل من جواد المليونير . أما عربة الدرجة الاولى فيشترك فى ركوبها فتيان المكاتب الذين يتنزهون مع فتياتهم فى المساء وكل من يتوجه الى بريتون يوم الأحد يستقل البولمان . وما جدوى أن يكون فى مقدورك شراء شطيرة من مخ الطاووس غير انك لا تجد فى المطاعم سوى لحم الخنزير ولحم البقر ؟ . انها اوضاع غير عادلة ، بيد انها لم

تلق الدراسة الكافية الجديرة بها . ان الرجل الذى يقدر دخله السنوى ب ٢٥ جنيها يستطيع أن يضاعف متعته الى أقصى ما يمكن تصوره عن طريق مضاعفة دخله . والرجل الذى يقدر دخله ب ٥٠ جنيها سنويا يستطيع أن يضاعف متعته أربع مرات عن طريق مضاعفة دخله . وليس بعيد انه حتى اذا ارتفع الدخل الى ٢٥٠ جنيها سنويا فإن الدخل المضاعف معناه مضاعفة المتعة . وبعد أن نتعدى هذا المعدل نجد ان المتعة تتناقص كلما زاد الدخل ، الى أن نصل الى نقطة يتشبع عندها الضحية بل ويصاب بالتخمة بسبب كل الأشياء التى تستطيع النقود شراءها . والذى يتوقع من هذا الرجل أن يستمتع بمائة ألف جنيه أخرى لأن الناس يحبون المال كمن يتوقع من بائع الحلوى الصغير أن يستمتع بالعمل ساعتين اضافيتين لا لشي الا لأن الضحية يحبون الحلوى . ما الذى يستطيع المليونير - الذى يحتاج الى مليون - ان يفعله ؟ هل يريد أسطولا من اليخوت ، أو هل يريد جراجا من العربات ، أو جيشا من الخدم أو مدينة كاملة من البيوت المتحضرة ، أو قارة يحتفظ بها لأغراض اللعب ؟ . هل يستطيع أن يذهب الى أكثر من مسرح واحد فى الليلة الواحدة ، أو يرتدى أكثر من حلة واحدة فى المرة الواحدة ، أو يهضم وجبات أكثر من الوجبات التى يستطيع أن يهضمها رئيس خدمه ؟ هل من قبيل الترف ان تزداد الأموال التى يجب أن تسهر عليها ، وخطابات الشحادة التى يجب أن تقرأها ؟ وهل من الترف أن يحرم من أحلام « النشار » العذاب ، تلك الأحلام التى يجلس فيها الفقير يفكر فيما سيفعله اذا ما حدث (وهذا أمر محتمل دائما) وترك له قريب مجهول ثروة ، ونسى لحظتها حرمانه ؟ ومع ذلك ، ليس هناك من يتعاطف مع هذا الحزن الخفى الذى تستشعره طبقة الأغنياء . ان الفقراء وحدهم هم الذين يتمتعون بالراء . والجمعيات تنبثق فى كل مكان لتخفف الى نجدة السعداء نسبيا ، من كل صنف ، من مساجين أطلق سراحهم وانتشوا باللحظات الاولى لحريتهم العائدة ، الى أطفال يستمرئون شهيتهم التى لا تجد لها حدود . ولكن ، ليست هناك يد تمتد الى المليونير ، اللهم الا يد الشحاذ . ان كل معاملاتنا معه تنطوى على الوهم التالى : اننا نظن أنه لا يشكو من شيء ، وأنه حرى به أن يخجل وهو يتمرغ فى الثروة على حين يجوع الآخرون .

**لم يسبق لأصحاب الملايين
أن عجزوا - مثل الآن -
عن انفاق أموالهم على أنفسهم**

وأرجو أن تتذكروا أن حاله يزداد سوءا مع تقدم المدينة. لقد درج أصحاب رأس المال والطاقة والعبقرية الفنية ، على تجنب أنفسهم من أجل تزويد الأغنياء بالاشياء الجميلة . غير أنهم يلون اليوم احتياجات البروليتاريا العملاقة التي ظهرت فى العصر الحديث . وإذا أضفت اليوم قسما لبيع الحديد فى المركز التجارى لويستبورن جروف جنيت ربها يزيد على ربع صانع دروع الفرسان الفلورنسى فى القرن الخامس عشر . بل ان المليونير نفسه قد أصبح مديرا للسكك الحديدية ، فيضطر الى اهمال طبقته والاعتراف بأن ركاب الدرجة الثالثة هم الذين يحققون الربح للسكك الحديدية . وإذا كانت لهم أسهم فى أحد الفنادق فانه يتعلم أن من الأسلم له ، ومن الناحية التجارية، أن يطرد أحد اللوردات وحاشيته من الفندق من أن يفضب أحد التجار المسافرين ، أو أحد راكبي الدراجات ، بسبب طلب صغير معقول . وهو لا يستطيع ان يحصل على معطف مناسب دون محاولات مرهقة وتعديلات ، اللهم الا اذا ذهب الى الحائكين المتواضعين الذين يبيعون نقدا ، وهؤلاء يحتكرون كل الحائكين الماهرين حقا ، ذلك أنهم يريدون حلالا ثلاثم مقاس العمل منذ اول محاولة وذلك لكي يحصلوا منه على ثمن الحلة الرخيص . ولقد كان التاجر التقليدى يحنى الراس للعظماء من الرجال ويتعامل بخشونة مع الأشخاص الذين يتفاوضون أجورا أسبوعية ، غير انه خسر اليوم السباق اذ فاز عليه الممول العام الذى يهتم بالعملاء الذين يدفعون اربعة بنسات وعشرة بنسات أكثر من اهتمامه بزوجة بناء السفن العملاقة ، التى تمخر عباب المحل طالبة ثلاثة أجهزة بيانو ضخمة واربع مريبات فرنسيات . وموجز القول أن المحال التى تنتظر آل دايف وتعتمد عليهم منحصرة اليوم داخل انواع قليلة معينة ، أنواع لا تمس حياة المرء الا فى النادر . ونظرا لأغراض الحياة اليومية نجد أن العميل الذى يريد أكثر مما يريد الآخرون عميل غير مستحب ولا يستحق الاهتمام - شأنه شأن العميل الذى يريد أقل مما يريد الآخرون . ان فى مقدور المليونير ان يحصل على أفضل ما فى السوق ، غير أن هذا لا يجعله أسعد حالا من الرجل المتواضع الذى يملك ٥٠٠ جنيه سنويا . بقى شيء واحد فقط يستطيع ان يطلبه بطريقة استعراضية خاصة ، طريقة تتكلف أموالا باهظة : جنازته ، غير أن هذا التنفيس الحزين نفسه سرعان ما ينتهى . فالشركات المساهمة الضخمة - الخاصة بدفن الموتى واحراقهم - ستفرض الخروج كثيرا على تقاليدنا الخاصة بالدرجة الاولى والدرجة الثانية ، وهكذا ،

تماما مثلما ترفض شركة الترام تنفيذ استعراض عمدة المدينة .
ان عادات الغالبية العظمى ستتحكم فى السوق بصورة كاملة . وهكذا ،
فان المليونير الذى اضطر الى انفاق تسعة أعشار حياته مثل بقية الناس ،
سيضطر الآن الى انفاق العشر الباقى بنفس الطريقة .

لماذا يتعين على اصحاب المالاين الا يتركوا لأسرهم أموالا طائلة

ان كونك مليونيرا معناه اذن ، أنك تملك كمية من المال تفوق الكمية
التي تستطيع انفاقها على نفسك . ومعناه أيضا أنك تعاني يوميا من تهور
أشخاص يتصورون أنك فى منتهى السعادة . ماذا يفعل المليونير - اذن -
بالفائض من ماله ؟ ان الجواب المعتاد هو : يتركه لأولاده ، ويحسن منه
على الفقراء . والآن ، ان هذين المصدرين - كما هو مفهوم عادة - شيء
واحد وشيء جد شريد أيضا . واذا نظرنا من زاوية المجتمع وجدنا أنه
لا يهتم البتة بما اذا كان الشخص الذى ارتاح من العمل من أجل القوت
هو ابن المليونير ، أو زوج ابنته ، أو مجرد شحاذ عابر . وقد يرضى
المليونير مشاعره الخاصة بصورة كبيرة بالنسبة للحالات السابقة . غير
أنه يسعى الى المجتمع ويسئ الى الوريث بدرجة متساوية . اذا أردت أن
تتلف مستقبل شاب ، فما عليك الا أن تكفل له « الاستقلال » والاستقلال
هنا معناه الاعتماد البشع الكامل على جهد الآخرين . ولنتصور رجلا راقب
أمور العالم عن ادراك ، فقارن بين حياة الرجل العادى ذى الموارد المستقلة
لحظة انتهائه من دراسته الجامعية ، وحياة هذا الرجل نفسه بعد عشرين
عاما . انه يحيا حياة المودة بطريقة روتينية . لو قارناها بجولة ساعى
البريد ، لبدت جولة ساعى البريد بمثابة دوامة من النشاط المثير ، ولبدت
ضربة الشرطى فصلا فى مغامرة رومانسية . ولا شك أن الرجل العاقل
يقول لنفسه أحيانا : كان من الممكن أن يحيا هذا الثرى حياة أفضل ، لو
كان والده قد انفق كل بنس من ماله ، أو لو ألقى به فى مياه نهر التيمز .

نباتات طفيلية حول شجرة الملكية

اذا غاب المالك عن أرضه فى ايرلندا ، نال التوبيخ المرير ، لانه
لا يصرف أمور ضيعته بنفسه . وواضح تماما أن المالك الذى لا يزرع
أرضه فى حكم النبات الطفيل الذى يتغذى بمجهود بلده . واذا كان هذا
المالك مطالبا بحد أدنى من الاهتمام بالضيعه ، فانه يفوض هذا الحد الأدنى

لوكيله أو محاميه . وهذا الوكيل أو المحامي يقاوم نشاط المالك الطفيلي .
ومما يعزز هذه المقاومة أن الشطر الأكبر من الضيعة في يد رجال
الرهونات . المالك الأسمي جاهل للغاية بشئون ضيعته - الأمر الذي
يجعله يرسل خطابات استعطف الى وكيله . وفي هذه الضياع تعيش
أجيال من الزارعين (والوكلاء) يعيشون حياة شاقة لكنها محتملة .
وخارج هذه الضياع تعيش أجيال من السيدات الكريمات والرجال الذين
ربوا أحسن تربية ، والذين يتمتعون بكفاية طبيعية . غير أنهم فسدوا
وأصبحوا مبسدين ومتلافيين وسكارى ومراهنين ، وأقارب فقراء وكل
ما يحويه الحطام الاجتماعى من أشياء . وهم يحيون حياة لا هدف لها ،
وكثيرا ما تكون ميتهم بشعة ومؤلة . ولكن هل هناك بلد في العالم
لا يظهر فيه مثل هذا الحطام ؟ ان المالك الحديث الذى يمثل العصر خير
تمثيل لم يعد سيدا ايرلنديا ، وانما هو رجل يملك أسهما في عواصم
العالم . وحامل الأسهم لا يختلف مطلقا عن المالك الذى لا يعمل فى
أرضه . وإذا كانت ممتلكاته تدار بطريقة أفضل بسبب هذا الاجراء ازداد
اقترابه من حالة النبات الطفيلي الذى يتغذى على هذه الممتلكات . ويحتمل
أن يصبح مثل المالك الايرلندى الذى لا يعمل فى أرضه ، ويفقدو سببا
فى افساد أقاربه . ان كل مليونير يترك ملايين لأسرته بالطريق المعتاد
يعرض خلفاه البريئين لهذه المغامرة ، دون أن يحقق لهم أى امتياز - وقد
كان من الممكن أن يحققوا هذا الامتياز بطريقة أوقع وأهنا لو كانوا يجنون
ثمرة عملهم هم ، على أن تساندهم بداية عادلة فى مطلع حياتهم . لم يكن
الآباء يابهون فى الماضى لهذا الاعتبار ، اذ كانوا يعتبرون العمل من أجل
المال شيئا غير خليق بالجنتملان . وجدير بالذكر أن العمل من أجل المال
ما زال يعتبر - فى دوائرنا المتخلفة - غير خليق بالسيدة المحترمة . وفى
كافة المهن نعرش على رواسب التظاهر القديم ، مثل هذا الجيب البدائى
المعلق على ظهر روب المحاماة ، فقد اعتاد المحامى القديم أن يخفى أتعابه
فى هذا الجيب دون أن يعترف بأن خدماته للبيع . والقالبية العظمى ممن
بلغوا اليوم أواسط أعمارهم أو تعدوها يتأثرون بخزعبلات لا يصح للشبان
أن يأخذوا بها . مثال هذا قول القائل ان الخط الذى يفصل بين تجارة
الجملة وتجارة القطاعى يميز درجة فى السلم الاجتماعى، وان من الامور
الشاذة أن يفرض اللورد رسما يقدر بشلن على كل فرد يدخل قلعته
وحدائقه أو ان يفتح محلا للابلان ، وادوات اللعب، ومنتجات المزرعة ،
أو أن يتقاضى ابن التاجر الذى يعمل فى كتيبة أنيقة عمولة . انهم يتهمونه
بالتبجح المثير للسخرية .

كرامة العمل

بل ان كراهية العمل اليدوى آخذة فى الزوال . وفى حقل الوظائف
الفنية نجد أن رسكين فتح الباب أمام عبادة العمل اليدوى عندما خرج
بأحد فصول اكسفورد الى الخارج وجعل طلابه يعبدون الطرق . لقدولى
العهد الذى زار فيه ديكنز أحد السجون ذات يوم فالتقى بوبن رايت الذى
يقتل ضحاياه بالسهم . وانصت ديكنز الى هذا الرجل الذى شرع يؤكد أنه
جنتلمان ، وأبد كلامه بأن سأل زميله فى السجن (وكان بناء اذا لم تخنى
الذاكرة) عما اذا كان قد تنازل يوما فنظف الزناتة ، او استعمل الكنيسة ؟
او أنجز أى عمل يستطيع أن يوكله الى البناء ؟ . وكان البناء فخورا بوجود
زميل محترم فى زنزانته . فأكد بحماسة ان «وين رايب» لم يتنازل ولم يقيم
بهذه الأعمال قط . وقد حدث ان ثار الشغب فى ايرلندا بسبب سياسة
القمع التى تعرضت لها ايرلندا فى عهد المستر بلفور . وكان أن حاول
المشاعبون اثارة مزيد من المشاعر بأن أشاروا الى حال المسجونين السياسيين
الايرلنديين - والمفروض أنهم سادة مهذبون - الذين أهينوا واضطروا الى
القيام بأعمال الخادمت أى تنظيف زناناتهم . ولكن ، من يرى ومن
يسمع ؟ غير أننا نستطيع أن نسوق شواهد كثيرة تثبت تطور الرأى العام
فى هذا الميدان . ولكننا لسنا بحاجة الى حشد الأدلة . وسيعترف الناس ،
دون تردد بأن الوالد الذى يترك ولده يشق طريقه بنفسه ، بعد تسليحه
بالعلم وبرأس مال معقول ، هذا الوالد لا يهين ولده ، ولا يفوت عليه
فرصة التزويج بامرأة كريمة ، ولا يقضى على سلالة الأسرة - ذلك أن الوالد
انما يدعم شخصية ولده بهذا الاجراء ويوسع الآفاق المفتوحة أمامه ، سواء
اكان ذلك فى حقل الوظائف ، أم التجارة ، أم السياسة ، أم الأسرة .
يضاف الى هذا أن الرأى العام ازداد سخطا على « الزناير » التى لا تشترك
فى جهود الخلية . ومن أجل هذا بدأ الرأى العام يهدد بفرض ضريبة على
الدخول التى لا يتعب أصحابها فى الحصول عليها . بل لقد نفذ هذا
التهديد بالفعل . لذا فان الرجل الذى يضرب باحتجاجات الحكمة الأبوية
والوازع الوطنى عرض الحائط ، ويدخر ثروات طائلة لاثراء أقارب بعيدين
واتلافهم ، اقارب لا يضمن المجتمع كفايتهم - هذا الرجل يجد أمه قد تبدد
فى النهاية على يد جامع ضرائب الدخل . وهكذا نجد أن المليونير الذكى ،
المقعم بروح المجتمع قد حرم من ذلك المورد القديم : تأسيس أسرة . لم
يعد الأبناء يطلبون منه ثروة تجعلهم « مستقلين » ، ولم يعد المجتمع يتوقع
منه هذا ، ولم يعد يراه فى صالحهم . انهم لا يطالبون اليوم بـ « الاستقلال »
وانما يطالبونه بعناد من السرجة الأولى .

ثم هناك أصحاب ملايين لا أطفال لهم .

لماذا يعد الاحسان مضيعة للمال

لقد سدوا المسالك القديمة التي كانت مفتوحة أمام المليونير ، ولقد أصبح وضعه غريبا ، الأمر الذى يجعله يترك فى بعض الأحيان مبالغ هائلة لهيئات من الأوصياء ، طالبا من هذه الهيئات أن « تنفق منها فى وجوه الخير » . غير أن هذه الخطة شريفة ، الى جانب افتقارها الى الادراك السليم . اذ ليس أمام الأوصياء الا أن يبددوا المبلغ - فى هدوء - على مختلف أنواع الاحسان . والآن أنا لا أريد أن أثير المساوى العنيفة لاقتصاد جراد جريند السياسى ، والواقع أنه لو كان الأمر بيدى لوضعت فى كل مدرسة داخلية نسخة من رسم المستر واطس الذى يصور ملاءة تحتها رجل ميت وفى أعلى الصورة : « ان ما ادخرته فقدته وما انفقته ملكته وما أعطيته أملكه » . ولكن ، واضيعته للرجل الذى يأخذ من الآخرين ما يستطيع أن يوفره لنفسه بنفسه ، وواضيعته للمحسنين ، ولا يمكن أبدا أن نتجاهل الحقيقة التالية : ما أن تبذل محاولة لتنظيم الاحسان بوضع الاعتمادات فى يد هيئة دائمة من الخبراء حتى نكتشف دائما أن هناك شحاذين حقيقيين . ونقصد بهذا أن هؤلاء الشحاذين ليسوا وفقراء مستحقين » وانما أناس اكتشفوا أن فى مقدورهم أن يعيشوا بأن يلحوا فى طلب الأشياء التى يحتاجون إليها ، الى أن يحصلوا عليها بالفعل - وهذا جوهر الشحاذة . وتصدر تعليمات غير منطقية لهذه الهيئة الدائمة من الخبراء مؤداها أن تنفقوا الاعتمادات على الفقراء المستحقين فقط . وسرعان ما تصبح هذه الهيئة مجرد هيئة بوليسية تحبط مساعى الشحاذة الحقيقية ، وبالتالي تحبط مساعى الاحسان الحقيقى . وأخيرا نجد أن تجاربهم فى الميدان الذى دخلوه أصلا لأنهم يحبون الخير ، هذه التجارب تدفعهم الى نزعة فردية طائشة ، وتدفعهم الى كراهية « الاحسان » العادى باعتباره أسوأ الجرائم الاجتماعية . ربما لم يكن هذا الموقف لطيفا ، غير أن العاقل الذى يطلع على النتائج الاجتماعية للاحسان والعطف سيلمس حتما هذا الوضع .

الفقراء المستحقون

والواقع أن جزءا من هذه العقبة يرجع الى نظرية « الفقراء المستحقين » . اذكر مرة أنني كنت أتردد يوميا على قاعة المطالعة بالمتحف البريطانى - تلك المنظمة الشيوعية الرائعة - وكان أن كلفت رجلا بنسخ بعض الأشياء التى أريدها مقابل جنيتين . كان هذا الرجل جديرا بأن يحرك القلوب المتحجرة ، وكانوا قد استغنوا عن خدماته كمدرس ، لأن مواهبه

لا تتمشى مع العصر . وهكذا لم يرتكب خطأ ، غير أنه انتقل فى النهاية الى قاعة المطالعة مثلما ينتقل الأقل منه تعليما الى ماوى جيش الخلاص . وكان رجلا رزينا ، فصيحاً ، مهذباً ، لا غبار عليه ؛ يعشق القراءة حقاً ؛ كما كان يستحق المهمة التى وكلتها اليه . وشرع فى المهمة بأن حصل منى مقدماً على خمسة شلنات ، ثم خطا خطوته الثانية بأن نقل المهمة الى شخص آخر فى ظروف مماثلة لقاء جنبه وخمسة عشر شلناً . وهكذا أراح ذهنه من المهمة وعاد الى كتبه الأثيرة . غير أن هذا الطرف الثانى ، أو الثالث ، طلب مبلغاً مقدماً من المدرس ؛ مبلغاً مقداره شلن وستة بنسات ، كى يشترى الورق . وما أن حصل على هذا المبلغ حتى نقل مهمة النسخ الى طرف رابع ، طرف وافق على انجاز المهمة مقابل جنبه وثلاثة عشر شلناً وستة بنسات . وحى وطيس المضاربة طوال يوم أو يومين ، وعملية النسخ تنتقل من يد الى يد ، فى النهاية وصلت الى القاع ، فى يد أضعف وأحمق ناسخة فى القاعة ؛ قبلت هذه الناسخة انجاز المهمة مقابل خمسة شلنات ، وظلت منذ ذلك اليوم حتى وفاتها تقترض منى ستة بنسات . ويحتمل أن تصل البنسات الستة الى أربعة بنسات أو بنسين . لم تكن امرأة كفأً والا لما وصل بها الحال الى هذا النحو . كانت كل مؤهلاتها فى ميدان العطف أنه لا يمكن الاعتماد عليها ، وانها لا تستطيع أن تقاوم اغراء الشراب ، ولا تستطيع أداء عملها على أكمل وجه . انها نفس العيوب التى يعانى منها العجزة والصم والمشوهون ، والمجانين ، وغيرهم من ضحايا العاهات . وعرفت منها أنها تقدمت يوماً - ومعها توصية - الى المسئولين فى جمعية تنظيم الاحسان . غير أنهم بحثوا حالتها وانتهوا الى رفض مساعدتها بدعوى أنها لا تستحق . وكانوا يقصدون بذلك أنها تستطيع أن تساعد نفسها . من المؤكد أننا هنا ازاء بلبلية فى الأفكار . كانت جد غاضبة من الجمعية وحق لها أن تفضب ، ذلك أنها عرفت أن الجمعية تتلقى أموالها من أناس يعتبرون المسئولين فى الجمعية ملائكة الرحمة بالنسبة للفقراء والبائسين . ومن ناحية أخرى نجد أن هؤلاء الناس أخطئوا وقصروا أفعال الخير على أشخاص عقلاء مخلصين محترمين . أى أنهم قصروا أفعال الخير على أناس لا يحتاجون اليه كثيراً ، أناس يفسدهم هذا الخير . ولنتصور مليونيراً ذكياً أراد أن يدخل السرور على نفسه ويلعب دور المحسن الذى يعطف على الفقراء (وفى هذا ما يعرض شخصيته لخطر كبير) . أنه قد يخصص عطايه لأتفه الناس ، وللكناسى الميثوس منهم ، الذين لا يرجى صلاحهم ، وللعاطلين ، والمستهترين ، الذين لا يصلحون لشيء . هناك تحفظ واه : سرعان ما تستنفد هذه السياسة موارد الرجل ، ولو كان من أصحاب البلايين لا الملايين . وستقنع المحسنين العاطفين بأن العطف على الشحاذين أمر مستحيل من الناحية الاقتصادية . ولكن ، من الممكن معاملة الشحاذين بطريقة انسانية ، بمعنى أن من الممكن تجنيدهم

واخضاعهم للنظام واجبارهم على أداء أدنى قدر من العمل - وبطريقة رفيقة نسج بها اعتراضات هؤلاء الشحاذين . غير أن هذا الاجراء لن يشبع عرائز العطف . انه واجب من واجبات الدولة ، شأنه شأن تنفيذ الاجراءات الصحية ، ويجب أن يضطلع به المجتمع . وهناك مستعمرات المتعطلين التي ينفق عليها أفراد ، مثل مستعمرة جيش الخلاص في هادلاي . غير أنها لا تعدو أن تكون تجارب . ويجب أن تكون أساسا للتوسع الحتمي في قانون الفقراء . والاجراء الذي يحتاج اليه الفقراء اليوم وبصورة ملحة هو : صيغ قانون الفقراء بالصيغة الانسانية . غير أن هذه الغاية تصادف العراقيل - المثلة في أعمال الخير الفردية . لننظر مثلا في الوضع المؤلم الذي يعيش فيه الفقراء المسنون . هؤلاء الفقراء ليسوا شحاذين على الإطلاق ، وانما هم قد أبلوا بلاه حسنا في الصناعة وحصلوا في معظم الحالات على معاش شريف تعبوا من أجله وعانوا من أجله الأمرين (غير اننا نحسدهم عليه) . ان علينا أن ننظر في وضع ٣٥٠٠٠ شخص منهم كل عام - على الأقل . ولن نحقق شيئا يذكر اذا نحن بذلنا جهودا فردية لانتشال هؤلاء البائسين من بربرية دافعي الضرائب ، بأن نبني بيوت الاحسان هنا وهناك . غير أننا نستطيع أن نحقق الكثير اذا نحن أيقظنا ضمير الشعب ورشحنا الأشخاص الانسانيين والمستترين في انتخابات الرعاة . ان الرعاة في اتحاد ويست دربي (ليفربول) لا يجسسون الزوجين كلا على حدة ، وبطريقة مؤلمة ، داخل مصانهم ، وانما يضعونهما في أكواخ مفروشة ؛ على شرط أن يحافظا على نظافة الأكواخ ونظامها ، وهكذا لا يشعرا بأن هناك من يتدخل في شئونهما ، وكأنهما في بيت خاص من بيوت الاحسان . ان هناك فرقا هائلا بين الكوخ والمصنع ، من حيث الاحساس بالسعادة والراحة ، واحترام المرء لنفسه . أما الفارق في التكاليف فلا يتعدى شلنين في الأسبوع لكل شخصين . واذا أراد مليونير أن يبني بيتا من بيوت الاحسان فمن الأفضل له أن يقدم تكاليف اقامة مجموعة من الأكواخ ، بشرط أن يطبق الرعاة نظام ويست دربي . ان هذا يجعل من دافع الرسوم رجلا فقيرا ، غير أن دافع الرسوم المعتاد مخلوق لا يخجل ، وهو يصيح بأعلى صوته محتجا على افقار شخص على حسابه ، غير أنه يشع في تأليهه للغنى الذي يحسن اليه عن طريق المساهمة في المنظمات العامة التي تحل محل الاعانات وترفع عن كاهله عبء الرسوم .

لا تتبرعوا للمستشفيات مطلقا

تعتبر المستشفيات موردا أثرا للثرى الذي تؤرقه أمواله . غير أننا نجد هنا أن حكم الاقتصاد الاجتماعي السليم حكم قاس . لا تعطوا فارذنج لأى مستشفى عادى . غير أن الأمر يختلف بالنسبة للمستشفى التجريبي .

ففى مقدور المليونير ان يتبرع لهذا النوع من المستشفيات اذا اراد أن يثبت امكانية التخلي عن استخدام العقاقير، أو لحوم الحيوان أو الكحول أو المشروط فى الأمراض السرطانية أو ما شاكل ذلك . أما اذا تبرع لمستشفى خيرى يدار بيد أفراد فانه سيفقر دافع الرسوم. وعلاوة على ذلك يتسبب فى الإهمال ، والتبديد والتبذير . ولن يوقف هذه الأشياء سوى السرقه من حين لآخر ، والمحسوبية، والترخيص المطلق بإجراء تجارب على المرضى بواسطة أطباء متحمسين ، والحاج فى طلب خطابات توصية للدخول . وستكون هذه الأشياء غير محتملة لو كانت هناك رقابة عامة . وعلى المليونير أن يلتزم بقاعدة مأمونة مؤداها ألا يفعل للجمهور شيئاً يستطيع أن يفعله هذا الجمهور لنفسه (لأن هذا من واجبه) دون تدخل هذا المليونير . ومن بين هذه الواجبات التى يجب على الجمهور الاضطلاع بها توفير المستشفيات اللائمة . وفى الوقت الحالى نجد أن أكثر من ١/٣ الخدمات الخاصة بالمستشفيات فى لندن يقدمها دافع الضرائب . وقد كان المعدل المدفوع للمستشفيات فى وورينجتون يقدر بـ ٢ بنس من كل جنيه ، وذلك فى الفترة من عام ١٨٨٧ حتى عام ١٨٨٨ . غير أنه ارتفع فى مدى خمس سنوات الى شلن وبنسين . ولو تدخل أحد أصحاب البلايين واضطلع بهذه المهام لبدد أمواله ، مع أنه يستطيع استغلال أمواله فى أغراض أفضل ، ولأفسد جيوانه ، وأحل مستشفيات رديئة محل مستشفيات ممتازة . ان نظام المستشفيات الحالى القائم على الشحاذة سيتجه بسرعة الى الوجهة التى اتجهها قانون الفقراء ، ولن يؤذى هذا أى مريض الميتة .

كونوا حريصين عند اعانة التعليم

يتوهم عامة الناس أن التعليم يلى المستشفيات فى الأهمية ، باعتباره شيئاً محترماً يستحق الاعانة. غير أنه عرضة للاعتراضات السابقة نفسها. فالمدرسة الابتدائية التى تعيش على تبرعات الأفراد أقل مرتبة من المدرسة التى ينقذ عليها دافعوا الضرائب وهكذا تصبح المدرسة الاولى مصيدة يقع فيها الأطفال وهم فى طريقهم الى المدرسة الثانوية. ويكتب عليهم أن يتلقوا تعليماً رديئاً ، وسط مبان رديئة ، وفى ظل ادارة طائفية . أما التعليم الجامعى فشئ آخر . وقد يكون من السهل انشاء الكليات وتقديم المنح ، ولكن يستحيل قصر الكليات والمنح على العاجزين عن دفع النفقات . يضاف الى هذا أننا بدأنا نلاحظ أن طبقة الجامعيين هى طبقة جاهلة بصفة خاصة ، طبقة وقعت فريسة لمعلومات خاطئة . وعندما أصبحت طبقة الجامعيين مصدراً لطبقة الحاكمين تفشى الغباء فى السياسة الانجليزية ، ذلك الغباء الذى ظهر فى أبرز صورة فى التخطيط الطبقي . وهكذا نجد أن أبسط

التشريعات الديمقراطية فى المستعمرات ، وأكثر المناورات السياسية فسادا فى الولايات المتحدة ، تتفوق علينا فى مجال الصراحة والسرعة ، والاحساس بالتوازن الاجتماعى ، والالام بحقائق العصر . ان المليونير الذكى لن يفعل ما من شأنه مضاعفة النزعة الانفصالية ، تلك النزعة التى تتخفى وراء قناع التعليم فى اكسفورد وكيمبردج - اللهم الا اذا كان هذا المليونير عدوا للجنس البشرى . والمليونير المهتم بشئون التعليم يستطيع ان يستثمر امواله اذا هو انفقها على التجارب التى تجرى على الاساليب التربوية ، واذا هو انفقها على الموضوعات الجديدة فى حقل التعليم الفنى، وهى الموضوعات التى تعتبرها العلوم السياسية كمصوت ، والفضل يرجع الى (الديمقراطية الحديثة) ، او يستطيع اتفاق هذه الاموال على فروع الاقتصاد والاحصاء والتاريخ الصناعى التى تعتبر جزءا من التعليم التجارى الفنى لصاحب رؤوس الاموال الحديثة وموظفيه . ان عملاء الجامعات يمتنون هذه الأشياء ، كما انها خارج نطاق التعليم الابتدائى . ومن القواعد السليمة فى هذا الميدان وفى ميادين غيره الا تقدموا العون لشيء وقف بالفعل على قدميه . ان الشيء الذى يحتاج حقا الى العون تلك الممارك التى يخوضها المجتمع كى يتأقلم مع الظروف الجديدة التى يفرضها علينا كل عقد من التطورات الصناعية الحديثة . أما الانظمة القديمة ، بروقيتها العتيق ، وتعقيداتها وعوائقها الكسلانة ، هذه الانظمة تقف على قدميها بالفعل وليست بحاجة الى عون جديد .

الجمعيات الخيرية

ونحن نعترض على احلال الأجهزة الخاصة محل الأجهزة العامة ، غير أننا لا نعترض على اجراءات خاصة لتسيير الأجهزة العامة . لنضرب مثلا من واقع « الجمعية الوطنية لحماية الأطفال من العنف » . لتتصور أن هذه الجمعية تعهدت بمعاينة الآباء ألقساء بأنانشأت سجوناً خاصة لهم، وألفت محاكم خاصة حينئذ سنجد ان أكثر المتهمين من دافعى الاعانات للشباط الخاص والمستشفيات سيهزون رؤوسهم ويقولون حافظتهم . انهم يعرفون أن هناك قوانين عامة وسجوناً عامة ومحاكم عامة للقيام بهذه المهام ، ان الواجب يقضى بوضع الوظائف السابقة فى ايديها . غير أن الجهاز العام يحتاج هنا الى دفعة من شخص ساخط فاذا كان الشخص الساخط طفلا ، و « الصديق التالى » معتديا فان الجهاز لا يبدأ فى العمل . وفى ظل هذه الظروف نجد ان جمعية المستر واف تقوم برسائة جلييلة حين تتدخل وتنحاز الى جانب الطفل . ولكن ليكن معلوما انها لا تفعل ذلك عن طريق الحاول محل الدولة أو منافستها ، وانما عن طريق

التعاون معها واجبارها على القيام بواجبها . ونستطيع أن نقول بصفة عامة ان جميع الجمعيات من طراز لجان اليقظة تقوم برسالة جلية . والكرامية التي يثيرها الاسم مرجعها لجنة اليقظة الامريكية القديمة ، تلك اللجنة التي كانت متشعبة بروح المشروعات الخاصة ، ومن ثم لم تكتف بوضع أصبعها على المذنبين وانما شرعت تعاقبهم على مسئوليتها الخاصة . ولدينا مسئولون في الدولة يقومون بدور الحارس اليقظ ، من أمثال مفتشى الصحة ، ومفتشى المجالس المدرسية ، والمدعى العام (من طراز معين) ، والمشرع الخاص بالملكة ؛ وغيرهم . ثمة واحد فقط من هؤلاء يضايق الجمهور بطريقة لا هوادة فيها ، الا وهو رقيب المسرح . ان هذا الرجل لا يكتفى بممارسة سلطة تقديم المؤلف الى المحكمة العامة بتهمة تأليف رواية بذيئة ، وانما يستطيع أن يكمل فاه ويشنقه بيديه وعلى مسئوليته . والنتيجة أن مسرحنا يفوق فروع الفنون الجميلة الأخرى من حيث الفساد ، والتفاهة والفحش . أما رقيبنا المسكين فيفوق غيره من المسئولين في الخجل وقلة الحيلة . ان قضية هذا الرقيب توضح لنا ذلك الخط الفاصل الذي يجب ملاحظته في أعمال اليقظة . ولكن بالرغم من أننا نملك رقبيا يحول دون تمثيل مسرحيات تولستوى ، الا أننا لا نملك مسئولاً يحول بين الناس وبين سرقة الأراضي الحكومية وسد الممرات المفتوحة للجواهر . ان المليونير الذي يعطى ماله لمشروع « أيام في الريف » لآبناء المدينة ، ولا يساعد « جمعيات المحافظة على عامة الشعب » لفتح الريف أمامهم ، هذا المليونير لا يستحق ملاينته .

ان هذه الاعتبارات كلها تسير في اتجاه واحد ، ويجب ألا يتردد المليونير الذكي في اعانة أية جمعية من هذه الجمعيات أو أية جمعية اصلاحية تدار بطريقة ممتازة . جمعية تدرك جيداً أنها لن تصلح العالم ، وانما ستقنعه بأن يأخذ أفكارها في الاعتبار عند الشروع في الإصلاح . واذ نسلم بهذه الشروط لا يهم بعد ذلك اذا كان المليونير متفقاً مع الجمعية أو لا . ولا يمكن لفرد أو جمعية أن تكون على صواب تام ، ولا يمكن أن يظهر رأى أو نظرية تتضمن الحقيقة كاملة ، ولا شيء غير الحقيقة . ويجب أن يسلم المليونير بأن القوى التي سيقدم لها الاعانة قادرة على التطبيق السيئ ، والا فانه لن يعين أحداً مطلقاً . والعدالة التي نحققها في محاكمات الجنائية ثمرة اتهام متحيز عنيف ودفاع متحيز عنيف . كما أن الحكمة البرلمانية نتاج صراع في وجهات النظر . فاذا حاولنا أن نتصور تخطيطاً اجبارياً للمجتمع وفقاً لاتجاهات صارمة من مدرسة مانشستر أو مدرسة اشتراكية الدولة فلن نستطيع الوصول الى القرار التالي : أيهما أقل احتمالا وأكثر خطراً ؟ ومع هذا من الذي يتردد (اذا كانت هذه الأمور تهمة) في تعضيد « الجمعية الغابية » من ناحية أو « هيئة الحقوق الشخصية » من

ناحية أخرى وفقا لما يمليه تحيزه ؟ ان لدينا نظرية تنادى بحق المواطنين ، جميعا ، فى حرية الكلام والرأى . غير أن هذه النظرية لا تستند الى كون الجميع على صواب ، وإنما تؤمن بأن كل شخص يخطئ فى نقطة يعيدها شخص آخر . لذا فإننا نعرض المجتمع للخطر اذا كمننا فم الشخص من أجل هذا يبدو لى أن المليونير لن يضيع أمواله عينا اذا هو أنفقها على جمعية تسهم بنصيب فى تيار الفكر المعاصر . سواء أكان فكرا مسيحيا أو وثنيا ، حرا أم محافظا : اشتراكيا أم فرديا ، علميا أم انسانيا .
فيزيائيا أم ميتافيزيقيا .

مهما يكن الأمر فان أية جمعية تعتبر مصبا محمودا للنقد الفاضلة . ونستطيع أن نترك معظمها فى يد صغار المساهمين ، وبالرغم من أن أصحاب الملايين درجوا على الاشتراك فى الجمعيات وتقديم الاعانات لها - الأمر الذى يجعلنى لا أجرؤ على اسقاطها من الحساب - إلا انى اعترف بأننى أحتقر المليونير الذى يدفع الخمسين فى المائة وبذلك يضع نفسه فى مستوى العاديين . كان حريا به أن يقدم كميات لا يستطيع تقديمها سوى من كان مليونيرا . اننى اتصور المليونير رجلا لا يدفع أبدا أقل من عشرة آلاف جنيه ، لشراء شئ من أجود الأصناف شئ لا يقل ثمنه عن المبلغ السابق بنس واحد . وعلى المليونير أن يسأل نفسه : ما هو موضوعي الأثير ؟ هل هناك مدرسة مزودة بالمنح لتشجيع البحث واجتذاب البراعم الموهوبة ؟ هل هناك مكتبة ؟ أو متحف ؟ اذا لم يكن الأمر كذلك فان الفرصة متاحة له على الفور ، لينفق عشرة الآلاف جنيه أو مائة الالف جنيهه .

الشروع فى قذف كرات الثلج

هناك ما يلهب خيال الفقير دائما عندما يفكر فى ترك مليون جنيه أو ماشابه ذلك ، على أن تتضاعف فائدتها فى مدى قرون بسيطة ، ثم تهبط الثروة الخيالية على قريب بعيد وتجعل منه مونت كريستو جديد .
والآن قد يبدو جميلا أن يصبح المرء مونت كريستو بعد مائتى عام من التطور الاجتماعى والصناعى ، غير أن المليونير العصرى يجب أن يكون آخر من يتأثر بهذا الاغراء - للأسباب التى ذكرناها آنفا . ولكن الفكرة الكامنة وراء تجميع طاقة مالية هائلة ، ومضاعفتها ، وصنع معجزة بها فى النهاية ، هذه الفكرة مغرية . اليكم مثالا حديثا أخذناه عن أحدى الصحفيين المحليين :

« أهدى المستر بيجان الميجل (شادفورت ، درهام) موزعة لمجلس

ابراهيمية القديس بيز ، وقد صبحت هذا الاهداء شروط ذات طابع خاص .
 وجدير بالذكر أن مساحة المزرعة هي : ٣٣ - ٣ - ٢ ، وأن قيمتها تقدر
 بـ ١٠٩٨ جنيه . وقد سمح المبجل بيجان بتجميع ايجار المزرعة ، مع
 وجود تحفظين . اذا حدث أن احتاج الواهب الى الايجاران المجلس يدعى
 الى الانعقاد خلال وجوده حيا ، ويدفع له مبلغا من المال من حين لآخر -
 من واقع الاستثمارات المتجمعة - على ألا يتعدى هذا المبلغ ١٠٩٨ جنيه .
 ويجوز اتفاق مبلغ لا يتعدى عشرة جنيهات في وجوه الخير ، على ألا ينفق
 في رفع عبء الضرائب عن أحد . ويستثمر الميزان في الارض والبساتين
 الموجودة في الابراهيمية ، الى أن يصبح مجلس الابراهيمية مالكا لكافة
 الأراضي والبساتين . فاذا تحقق هذا يجوز تسليم مبلغ الـ ١٠٩٨ جنيه
 لابراهيمية متاخمة تفعل بالهبة ما فعلته ابراهيمية القديس بيز » .

حذار من دافع الرسوم وسيد الارض

اننا نعثر في الهبة السابقة على فكرة مثيرة تجمع بين الحكمة الواقعية
 والخيال الثوري العملاق . ان المستر بيجان يدع ألف ككرة من كرات
 الثلج تندرج بحيث تؤم الارض ، الابراهيمية تلو الابراهيمية ، الى أن
 تستكمل الثورة حلقاتها . لاحظوا - وسجلوا - فقرته التي تقول :
 « على ألا ينفق في رفع عبء الضرائب عن أحد » . على المليونير الا ينسى
 مطلقا أن دافع الرسوم ينتظر دائما اللحظة التي يسىء فيها الى أموال
 الشعب كي يوفر نقوده هو . وقد يتعاطف المليونير مع هذا الرجل قائلا:
 انه يريد التخفيف عنه . ولكن يجب على المليونير ألا يتعاطف مع انسان:
 ان رسالته أسمى من أن تتركه يتلذذ بهذه الامور النافهة . وهناك نقطة
 ثانية : انك لا تخفف عن دافع الرسوم بتخفيض رسومه أو الغائها . ذلك
 أن إلغاء الرسوم المفروضة على منزل يؤدي الى رفع ايجار هذا المنزل .
 وحرى بالمليونير (والامر كذلك) أن يترك أمواله للمالك مباشرة وعلى
 الفور . والواقع أن دافع الرسوم مجرد مخلب قط للمالك ، هذا المالك
 هو الذي يلتهم الهبات المقدمة للشعب . وفي تونبريدج وبيدفورد وبعض
 المناطق الاخرى ، ظهر المؤسسون المخلصون الذين قدموا للمدارس اعانات
 سخية ، وهكذا أصبح التعليم رخيصا للغاية هناك . غير أن الإيجارات
 مرتفعة للغاية ، وهكذا نجد أن المالك يحصل على القيمة النقدية الكاملة
 للاعانات . غير ان العلاج يتلخص في الحدو حنو مؤسسى تونبريدج
 وبيدفورد ، بدلا من تجنب هذا الاجراء . ذلك أننا لو قدمنا مثل هذه
 الاعانات التعليمية السخية لكافة المناطق الأهلة بالسكان فان مزاي
 بيدفورد لن تظل في حكم المزايا التفاضلية . وجدير بالذكر أن المزايا

التفاضلية والتي يستطيع الفرد تحقيقها من الناحية المالية ، هي التي تخلق الإيجار . وفي انتظار هذا الحل الشامل نجد أن الأوضاع تشير إلى شكل آخر من القانون العام الذي استنبطناه آنفا لارشاد أصحاب الملايين . وبعبارة أخرى : أن الهبات الممنوحة للشعب يجب أن تخصص للكماليات لا للضروريات . يجب أن توفر الضروريات بأنفسنا . وإذا كانت هذه الضروريات تقدم بالمجان في أية مدينة فإن هذا يعتبر في حكم الامتياز المالى الذى يجعل العيش فى هذه المدينة مستحيا . والآن فإن الكماليات معناها الأشياء التى لا نحتاج إليها ، ومعنى هذا أننا لن ندفع ثمنها إلا إذا كانت لدينا أموال فائضة أو ضائعة . نستطيع أن نقول إذن أننا لن ندفع مطلقا ثمن هذه الكماليات . ومع ذلك ليس هناك أصدق من موقف الجنترلمان الفرنسى الذى قال : « امنحونى كماليات الحياة ، وسأستغنى عن الضروريات » . مثال هذا أن وجود مكتبة بريطانية للعلوم السياسية أهم بكثير لرفاهيتنا ، من فتح ألف مطبخ جديد لتقديم الحساء . ولكن، نظرا لأن الجمهور العادى لا يهتم البتة بمثل هذه المكتبة ، فإنها لا ترفع إيجار المساكن ، حتى مساكن الطلبة فى لندن . ولكن ، لتصور واحدا من أصحاب البلايين ضل الطريق وبدلا من أن يؤسس مكتبة كهذه تكفل بتعبيد شوارع إحدى إبراشيات لندن ، وإدارة هذه الشوارع - كما شرع فى تزويدها بالخبز واللبن بالمجان . لن يحدث عندئذ سوى شيء واحد: سيبلغ التنافس حول بيوت ومحال هذه الإبراشية أوجه إلى أن ترتفع الإيجارات إلى الذروة ، ولا يصبح العيش فى هذه الإبراشية امتيازا - شأنها شأن أية إبراشية أخرى . بل إن الحدائق والمناطق المفتوحة ترفع الإيجارات فى لندن . الشيء الغريب حقاً أن تماثيل لندن لا تقلل هذه الإيجارات . هذه إذن هى القاعدة البسيطة التى يحسن بالمحسن اتباعها . لا تمنح الناس شيئا يريدونه، وإنما امنحهم الشيء الذى يجب أن يريدوه .

اخلقوا احتياجات جديدة ، وسترعى الاحتياجات القديمة نفسها بنفسها

تتلخص مأساة الغنى فى أن احتياجاته لا تستنفد امكانياته، وهكذا نجد أن رسالته تتلخص فى النهاية فى خلق احتياجات جديدة . والرجل الذى يحيل كماليات الامس إلى ضروريات للغد يؤدى خدمة جليلة ، شأنه شأن الرجل الذى يبذل الجهد لكي تنمو سنبلتان من القمح بدلا من سنبله واحدة . وهنا نجد أن جون رسكين ضرب للاغنياء مثلا حكيما . لقد نشر حساباته أمام الجمهور وأثبت انه لم يأخذ أكثر من حقه حين صنع لشيفلد متحفا قيما - متحفا لا تحتاج اليه، ولو استطاعت لباعته بارتياح مقابل اجازة لمدة أسبوعين مع احتساء البيرة بالمجان . أليس هذا أفضل من

تبديد المال رحمة وبغواء على الشحاذين ، والاقارب والاصحاء ، ودافعى الضرائب والملاك والبقية الباقية من مصاصينا الاجتماعيين ؟ لقد خلق رستكين الطاقة بدلا من أن يبدها ، وخلقها بالطريقة الوحيدة الممكنة ، بأن خلق احتياجات جديدة . ولقد ضرب بتصرفه مثلا للأعمال التي يمكن أن يحققها ترى يجذب الفنون الجميلة . ولو كانت الملايين قادرة على توفير مثل هذه المهارة للملكها لتحديث عن تجميل المدن وانشاء أوركسترا مثالى ومسرح مثالى فى كل منطقة أهلة بالسكان ، وبناء مقر سليم صادق مهذب للبرلمان . كى يجتمع فيه الاعضاء (من الصعب أن نضع تشريعات نبيلة داخل المباني البشعة الموجودة اليوم) - على أن يكون هذا كله مثالا تحذيره قاعات الإبراشيات وقاعات البلديات فى أنحاء البلاد ، الى جانب أشياء أخرى عديدة ، من هذا القبيل . ولكن هذه الاتجاهات لا تستهوى سوى ملكات دينية وفنية لا تضمن وجودها لدى أصحاب الملايين . والواقع ان هذه الاتجاهات لا تجعل من صاحبها مليونيرا ، بل لا تجعل منه الفلير (١) هذا اذا سمحتم لى باستعمال هذه الكلمة التى لا غبار على استخدامها . ان المليونير العصرى يعرف عن الحياة أكثر مما يعرف عن الفن ، وكان حريا به أن يعرف أكثر من أى شخص آخر (لو كانت لديه القدرة على التأمل) ان الناس لا ينجحون فى الحياة الصناعية اليوم عن طريق التمسك بأساليب الاجداد واتجاهاتهم . ومع ذلك لا يعترف بلد قديم كبلدنا بأسلوب أو اتجاه ، ويعلمه فى المدارس رسميا ، الا حين يبلغ من الكبر عتيا . وحرى بالمليونير أن يكون على حذر عند ادخال الاساليب الحديثة فى التربية الصناعية . هناك التجارب ، والدعاية والاستكشاف والاختراع والاعلام السياسى ، والصناعى . اهتموا بهذه الاشياء . أما الصور والتماثيل ، أما الكنائس والمستشفيات ، فستهتم بنفسها .

أموال مسروقة تعاد ... وفدية

لا يحق لى أن أختتم هذا الكلام دون أن أؤكد أن معظم الاموال التى « يثبرع » بها الاغنياء عبارة عن أموال مسروقة معادة ، و « فدية » ورشوة سياسية ، ووسيلة للحصول على رتب . ان التبرعات التى تتدفق على المستشفيات باسم الملك تقوم فى مجتمعتنا الحديث بنفس الوظيفة التى كانت تقوم بها تبرعات « تكسيل » باسم البابا قبل عصر النهضة . ان

(١) اقتضى الامر اختيار هذه الكلمة كى ننقل بصدق مايعنيه شو من لفظة thonsaudaire وهى على غرار : مليونير .

المرء يشتري صكا أخلاقيا عن طريق التوقيع على شيك ، وهذا أسهل من الصلاة • وعلاوة على هذا ، أحس بأننا كثيرا ما نعطي للمجتمع أموالا كان يحق لنا استخدامها في رفع أجور مستخدمينا ، وإحلال ثلاث نوبات كل نوبة ثمانى ساعات بدلا من نوبتين كل نوبة اثنتا عشرة ساعة • ولكن ، من العيب أن أجادل المليونير حين لا يعبأ حقا بما اذا كانت نقوده ستحقق خيرا أو لا تحقق - أن كل همه هو أن يريح ضميره ويعزز مركزه الاجتماعى وانما أشير الى هذا المليونير فقط لاحذر الاخيار من المحسنين من أن توزيع مبالغ طائلة يدعو الى انشك والريبة عند تقديرنا لاخلاق الشخص • ان المال لا قيمة له بالنسبة لرجل يملك منه أكثر من اللازم ، والمبرر الاجتماعى الوحيد الذى يجعله جديرا بهذا المال هو أنه ينفقه بتعقل •

الجمعية الفسابية

الجمعية الغابية (١)

ما الذى حققته وكيف حققته ؟

إذا ظن أحد الاعضاء الحاضرين أن الجمعية الغابية جمعية عاقلة منذ ولادتها فعليه أن ينبذ فوراً هذا الخطأ . ذلك أن الحكمة الغابية بالصورة التى هى عليها الآن - وليدة التجربة التى مر بها الغابيون ، وإذا جاز لنا أن ندعى امتيازنا فى شىء قلنا ان الامتياز يتمثل فى قدرتنا على الاستفادة من التجربة (هذه الموهبة - فى الميدان السياسى - اندر مما تتصورون) أكثر مما يتمثل فى عزوفنا الطبيعى عن حماقات الاشتراكية القادمة . وفى عام ١٨٨٣ كنا مشغولين فى شروطنا فطالبنا - على الفور - بـ «إعادة بناء المجتمع وفقاً لاسمى الامكانيات الاخلاقية» . ولكن حدث فى عام ١٨٨٤ أن شرعنا نساءل : هل نسمح بتداول انقود فى ظل الاشتراكية أم ان سندت العمل أصلح لنا ؟ وقد ناقشت هذه النقطة بالفعل مع أحد الغابيين الذى اقترح نظام « جواز مرور » يحل محل الاسلوبيين السابقين ثم انضمت الينا مسز ولسون التى أصبحت اليوم عضوا بارزا فى « جماعة الحرية » التى تضم الفوضويين الكروبوكتيين (*) وسرعان ما أصيبت الجمعية بانفلونزا المذهب الفوضى . ثم أصدرنا بحثنا رقم ٤ تحت عنوان «ماهية الاشتراكية» ، والذى لم يسمع به الكثيرون لحسن الحظ . وقسمنا هذا البحث الى بابين يناقش الباب الاول المشكلة من وجهة النظر الجماعية ، بينما يناقشها الآخر من وجهة النظر الفوضوية . غير أننا لم نصل الى نتيجة كبيرة فى البابين ، ذلك أن كل ما حواه البحث كان مذكوراً بطريقة أفضل فى « البيان الشيوعى » الشهير الذى كتبه ماركس وإنجلز .

(١) قرأ ج . برنارد شو هذا البحث امام مؤتمر الجمعيات الغابية فى لندن والمقاطعات ، وذلك فى السادس من فبراير عام ١٨٩٢ فى قاعة إيسيكس . وقد صدر الامر بطبع هذا البحث كى يطلع عليه الاعضاء .
(*) نسبة الى كروبوكتين . - المترجم -

فى طريق الخصام

ولا يظن امرؤ اننا قاومنا الفوضوية لارتباطها بالعنف المادى . ذلك ان الجمعية الفابية نفسها ذات نشأة شبه حربية : وقد ظهرت هذه الجمعية نتيجة لانشقاق فى جمعية سابقة ، وكانت هذه الجمعية السابقة تستهدف البعث السلمى للجنس البشرى عن طريق تربيتنا لشخصية الفردية الى أن تبلغ مبلغ الكمال . غير أن عددا من أعضاء هذه الدائرة أحسوا - فى تواضع - بأن الثورة لن تحدث الا بعد فترة طويلة غير معقولة اذا ظللنا ننتظر حتى يصل الافراد الى مرتبة الكمال . ورفعت هذه الفئة راية الكفاح لاشتراكى ، وانسحبت من صفوف المطالبين بالبعث ، وأستقلت بنفسها تحت اسم « الجمعية الفابية » . بهذه الطريقة ظهر الفابيون . وجدير بالذكر ان النزعة الواقعية جعلت المؤسسين يصرون على سياسة نشيطة ، غير أنهم كانوا مع ذلك خصوما ألداء للمذهب العصيان . أما النزعة الدستورية التى تميزنا اليوم فلم يكن أحد يسمع بها فى الاجتماعات الفابية عام ١٨٨٤ وعام ١٨٨٥ ، وفى مظاهرات الاتحاد الديمقراطى الاجتماعى أو العصبة الاشتراكية . وقد حدث عام ١٨٨٥ أن نشب صراع مع الحكومة بسبب حق حرية الكلام فى شارع دود - صراع يشبه تماما الصراع الدائر الآن (فبراير عام ١٨٩٢) فى وپرلدز اند - تشيلسى . ولكن ، لم يحلم أحد باعطاء الوفد الفابى فى لجنة البقطة لعام ١٨٨٥ تعليمات مشددة بأن يمارس كل نفوذه كى يحول دون الاشتباك مع الشرطة . غير أن هذه التعليمات صارت ملزمة مثلا لوفود عام ١٨٩٢ ، لم يكن على المندوب فى الماضى الا أن يزج بنفسه فى المعركة وينحاز الى صف الاشتراكيين ، على أن يتحمل نتائج هذا الاجراء . وموجز القول أننا ظللنا لعام أو عامين فوضيين مثل العصبة الاشتراكية وعصاة مثل الاتحاد . وسرعان ما يتساءل متسائل : ما دام الامر كذلك فلماذا لم تنضموا اليهما بدلا من تأليف جمعية مستقلة ؟ حسن ، ان السبب يتلخص فى أننا جميعا ، كنا من الطبقة المتوسطة - سواء فى ذلك عامة الاعضاء أو الزعماء . أما العصبة والاتحاد فكان عامة اعضائهما من البروليتاريا . وقد يكون لهذا الاعتبار وزنه بالنسبة لاعضاءنا عامة ، غير أنه لم يلفت نظر الزعماء ، وكان معظمهم أعضاء عاملين فى الاتحاد أيضا . وليس من شك فى أن هذا النظام حال دون انضمام العمال الى الجمعية الفابية ، وكنا نعقد اجتماعاتنا آنذاك فى صالونات الاعضاء . غير أن هذا لم يحل دون انضمام النقابى الممتاز الى منظمات الطبقة العاملة . هذا هو السبب الظاهرى ، غير أن هناك سببا حقيقيا للانفصال ، سببا أكثر عمقا . كانت هناك منذ البداية خلافات كامنة فى مزاج الفابين وشخصيتهم . وقيض لهذه الخلافات أن تتضح بعد ذلك وتتحدد . والواقع أننى هممت بالانضمام

ثالى الاتحاد الديمقراطي الاجتماعي ، غير أنني عدلت عن رأيي وانضمت الى الجمعية الغابية . ولم أقرر هذا لاننى اكتشفت اختلافا في البرنامج او المبادئ ، وانما لاننى احسست ، بالفريزة بان الجمعية الغابية - لا الاتحاد - هى التى ستجذب أناسا لهم ميولى وعادانى الفكرية، أناسا فى طريقهم الى النضج - استعدادا للعمل الذى ينتظرن .

غير أن خلافاتنا فى عام ١٨٨٥ ، كانت كامنة وغريزية كما سبق أن ذكرت . وفى مؤتمر الجزء الصناعى ندنا بالرأسماليين واعتبرناهم لصوصا . وكنا فيما بيننا ، نتحدث عن الثورة والفوضوية والمفاضلة بين نقود للعمل أو جوازات مرور ، وما شاكل ذلك . وكنا نستند فى هذا الى افتراض ضمنى وهو أن حملتنا - بكلمات السر التى تقول : « علموا ، حرضوا ، نظموا » - تهدف الى الاطاحة الكاملة بالمجتمع الحالى ، اطاحة تعقبها اشتراكية كاملة . وكان معنى هذا أننا لا نفهم المجتمع الحالى ، أو الاشتراكية فهما واقعيان حقا . لم تكن نعى هذا بصفة قاطعة ، غير اننا شعرنا به الى حد ما ، وبصورة مستمرة . وسبب هذا اننا اكتسبنا - فى تلك الفترة - عادة لا تقدر بثمن . وتتلخص فى أن نضحك من أنفسنا دون قيود . وقد ميزتنا هذه العادة عن غيرنا ، وأنقذتنا من الوقوع فى براثن المتحمسين المثافئين الذين يعبرون عن عواطفهم المتطرفة ، ويطنون أنهم انما يعبرون عن حركات عامة . كان هؤلاء الناس يهربون منذ اللحظة التى تقع فيها عيونهم علينا ، معلنين اننا لسنا جادين . كنا نجيد المقترحات الواقعية ، ولا نصير على التعاطف الاجوف مع أمانى الطبقة العاملة . وكنا نفضل مناوشة خصومنا بدلا من التنديد بهم واعتبارهم أعداء البشرية . وقد حرمتنا هذه السياسة من بعض الاشتراكيين العطوفين البالغاء ، اذ بدا لهم أن الثبات أمام العذاب الذى تكافحه الاشتراكية انما يدل على الاستهتار وبلادة الحس . غير أن روح المساواة والعلاقات الشخصية الوثيقة سادت بين الغابيين . وهكذا لم يجرؤ عضو على الاستعلاء ووعظ باقى الاعضاء على طريقة زعماء الطبقات العاملة - تلك الطريقة التى ما زالت الطبقات العاملة تحتلها فى خشوع . كما كنا نعرف ان انعاش الاجتماعات العامة يقتضى خطابة معينة ، غير اننا لم تكن بحاجة الى الانعاش . فاذا حاول خطيب أن يجرب فينا بلاغته بادرنا بانفهامه أنه يضيع وقته ووقتنا . وأنا شخصا لا أرى مطلقا بخفض المستوى الفكرى للجمعية الغابية بأن أجعل روح المناقشات العامة تلائم - أكثر من ذى قبل - البلاغة الراكدة . واذا أردنا المحافظة على سلامة مناقشاتنا وجب ألا تفرط هذه المناقشات فى التجميل أو النقد . ولقد أصبح عدم التجميل بمثابة تقليد لنا . ويرجع فى نشأتها الى الأيام الأولى للجمعية الغابية : كنا نكثر من الهراء بحيث لا يسعنا الا أن نضحك على أنفسنا .

ذهب المحافظين في انتخابات ١٨٨٥

فاذا أضفت أن عدد الاعضاء لم يتعد ٤٠ عضوا عام ١٨٨٥، استطعنا أن نكون فكرة كاملة عن الجمعية انفاية في حداثتها . وفي ذلك العام وقع حادث أبرز الخلافات الكامنة بيننا وبين الاتحاد الديمقراطي الاجتماعي فقد قال الاتحاد آنذاك ، وما زال يقول اليوم : ان سياسته قائمة على الاعتراف بوجود حرب طبقية . فاذا كانت الطبقات العاملة في صراع مع الطبقات المالكة فالى أى مدى يحق لها أن تهمل الالتزامات الاجتماعية المعتادة فى تعاملها مع الطبقات المالكة ؟ ظل هذا السؤال حائرا . ولكن من المؤكد : ننسا كنا آنذاك أقل تحفظا فى آرائنا عن الموضوع . وهكذا قلنا جميعا ، وبصراحة ، انه ما دام البارود قد قضى على النظام الاقطاعى . فان اختراع الديناميت سيطيح بالنظام الرأسمالى . وليس معنى هذا أننا كنا من دعاة استخدام الديناميت - والواقع أن عبث استنتاجاتنا يدل على أننا كنا نهمل شئون المفرقات جهلا مطبقا . ولكننا ظننا أن موضوع البارود والاقطاع صحيح من الناحية التاريخية ، وأنه حرى بنا أن نذكر الراسماليين به . ولكن حدث على حين غرة أن طبق الاتحاد مبدأ الحرب الطبقة تطبيقا مفاجئا مذهلا . لم ينسف الاتحاد أحدا ، غير أنه قدم مرشحين فى لندن لانتخابات عام ١٨٨٥ : العامة ، وهما المستر وليامز من هامستيد وحصل على ٢٧ صوتا ، والمستر فيلدنج من كينجنتون وحصل على ٣٢ صوتا . ولم يخفوا حقيقة الامر ، فصرخوا بأن مصاريف الانتخابات مدفوعة من جيب أحد الاحزاب السياسية المشهورة ، وكان هذا الحزب يرمي بذلك الى زعزعة أصوات الحزب الآخر . فاذا نظرنا الى الصفة من الزاوية الاخلاقية التجريدية وجدنا أنه لاغبار عليها - فقد كان واضحا ان على الحنكة السياسية الاشتراكية ان ترضى - لوقت طويل - بالاستفادة من الخلافات الحزبية بين الاشتراكيين . وليس بعيدا أن يقترح حزب الاحرار ، فى المستقبل ، الإسهام فى مصروفات أحد المرشحين الفايين اذا وجد أن امامه منافسا محافظا خطيرا . - وبذلك يحقق ما يتظاهر به من تشجيع للمرشحين العماليين . وازاء هذا نقول للفاي المذكور : اقبل على طول الخط ، وتسرع فى القاء خطب دعائية فى كافة أنحاء المنطقة . فلنفرض أن حزب الاحرار عرض استعداده لتجمل جزء من مصاريف المستر سيدنى ويب فى انتخابات مجلس المقاطعة المقبلة فى ديتفورد . وليس من شك فى انهم سيفعلون ذلك عن طريق اشتراكات نادى الاحرار الوطنى المعتادة - وذلك فى حالة المرشحين العماليين الأكثر فقرا - وسيرفض المستر ويب هذا العرض لانه يفضل خوض المعركة معتمدا على نفسه ، ومن حسن حظه أن موافقه . تسمح بذلك . ولنفرض أن المستر ويب لم يكن فى هذا الوضع المحفوظ ، شأنه شأن بعض المرشحين العماليين ! من المؤكد أن

قبول مساعدة من الأحرار لا يعد وصمة مشينة . أما الفكرة القائلة بأن أخذ نقود من المحافظين أسوأ من أخذ نقود من الأحرار ففكرة من وضع الأحرار ، وليست من صنع الديمقراطيين الاجتماعيين . وفي عام ١٨٨٥ لم يكن من حق فرد أن يعتبر أن عداة المحافظين للاشتراكية أشد من عداة الأحرار لها . وقد قال المستر هندمان : « أن رائحتها لا تفوح » ويقصد بذلك أن رائحة ذهب المحافظين لا تختلف عن رائحة ذهب الأحرار لحظة دخول هذا الذهب الخزانة الاشتراكية - وكان هذا كافياً للرد على الاتهامات التي وجهت إليه ، ورمته بفساد الأخلاق . غير أن مسألة نقود المحافظين (كما كانت تسمى) تعد خطأ جسيماً في التكتيك ، وقد كان الاتحاد قبل هذه النقود ملء السمع والبصر بالنسبة للجمهور والأحزاب السياسية . ومما يثبت هذا أن المحافظين ظنوا أن في مقدور الاشتراكيين أن ينتزعوا من الأحرار أصولاً كثيرة - الأمر الذي دفع المحافظين إلى دفع مصروفات مرشحين اشتراكيين في لندن . وبعد مضي يوم على الانتخابات عرف الجميع أن الاشتراكيين لم يكن لهم وزن من الناحية العددية . لقد أهدوا حزب المحافظين ٥٧ صوتاً ، كل صوت بثمانية جنيهات ، وأسوأ من هذا أنهم أصابوا الراديكاليين اللندنيين بصدمة ، وكان الراديكاليون يعتبرون نقود المحافظين شيئاً مقبلاً . ومن الصعب علينا أن نحدد أيهما كان أكثر حماقة : المحافظون الذين ذهب أموالهم هباءً أم الاشتراكيون الذين ضحوا بسمعتهم بلا مقابل ؟

كانت الكارثة جد واضحة ، الأمر الذي جعل الكثيرين ينفضون فوراً عن الاتحاد . وتآلف هؤلاء من مخططي الحركة العاقلين والعصاة المتطرفين الذين يرفضون الإجراءات السياسية . وكم كان فرح هؤلاء العصاة وهم يشيرون إلى حالة تثبت صحة دعواهم . وتم التصديق على قراراتين ، قرار للعصبة الاشتراكية وقرار للجمعية الغابية . واليكم القرار الغابي :

« ترى الجمعية الغابية أن مسلك مجلس الاتحاد الديمقراطي الاجتماعي حين قبل نقوداً من حزب المحافظين لدفع مصروفات المرشحين الاشتراكيين هذا يعتبر وصمة في جبين الحركة الاشتراكية في إنجلترا » - الرابع من ديسمبر عام ١٨٨٥ .

واليكم قرار العصبة ، ويتميز بلهجته اللاغابية :

« أن هذا الاجتماع الذي يضم أعضاء لندن في العصبة الاشتراكية ينظر بسخط إلى الإجراء الذي أقدم عليه بعض الأعضاء في الاتحاد الديمقراطي الاجتماعي حين عبثوا بشرف الحزب الاشتراكي ، كما يرغب المجتمعون في التعبير عن تعاطفهم مع الفريق الذي يندد بأساليب العصبة البذيئة التي أقدمت على التصرفات الأخيرة » - السابع من ديسمبر عام ١٨٨٥ .

المتعطلون يشيرون الشغب

ومنذ ذلك الحين والاتحاد يعتبرنا هيئة معادية ، ولكننا قد عرفنا بأنفسنا ان علينا أن نشق طريقنا بيدنا ، دون الاعتماد على هيئات أخرى نثق بزعامتها . وقد توقعون حينئذ أن أقول لكم : أن الاتحاد سرعان ما اندثر ، وأن الفايبين وقفوا في المقدمة بفضل سياستهم الانتهازية الخاصة . ولكن شيئا من هذا لم يحدث ، بل ان الاعضاء الذين خرجوا من الاتحاد بقيادة ل.ل. فيتز جرال د ج. ماكدونالد لم يفكروا أبدا في الانضمام الى الاتحاد . وفي فبراير من عام ١٨٨٦ ألفوا هيئة جديدة باسم « الاتحاد الاشتراكي » ، وظل هذا الاتحاد يجاهد في البقاء زهاء عامين . غير أن هذا الاتحاد كان أكثر ملاءمة للمنفصلين ، من الجمعية الفابية . والواقع أن عامي ١٨٨٦ ، ١٨٨٧ لم يكونا ملائمين لاشتراكية الصالونات والسياسة القائمة على أسس علمية . كانا عامين مشحونين بالبؤس في أوساط الطبقات العاملة - عامين ملائمين لمثري الشغب عند منعطفات الشوارع ، وهؤلاء كانوا يتقدمون صفوف العمال الناحلين ، حاملين الاعلام والرايات الحمراء ، وقد كتبوا عليها نصوصا من الكتاب المقدس ، واتجهوا الى الكنائس العصرية في أيام الاحد ، أو قادوا وفدا يأنسا من هيئة الرعاة في هولبورون الى محتب هيئة الحكم المحلي ، ثم عادوا أدراجهم - فإذا صدهم المسئولون استخدموا ألفاظا خشنة . انها الايام التي قال فيها المستر تشامبيون - أمام الاجتماع المنعقد في لندن فيلذ - انه اذ كان للطبقة المالكة برمتها عنق واحد لقطعه على الفور دون ما تردد - هذا اذا كان الاجراء كفيلا برفع المظالم التي يزخر بها نظامنا الاجتماعي . وفي تلك الايام أيضا طرد المستر هندمان من ناديه لأنه أعلن عند ضفة نهر التيمز أن حالات الجوع ستلقى اهتماما اذا ما ضحينا برجل غني فوق قبر كل رجل فقير . وإلى جانب هذه الاجتماعات المعقودة في لندن ، انعقدت اجتماعات تضم المتعطلين في مانشستر برمنجهام ليستر يارماوث ، وعدد كبير من المدن الضخمة المنتشرة في أنحاء البلاد . وكثيرا ما صاحب هذه الاجتماعات تحطيم للتوافد . وينطبق هذا أيضا على هولندا وبلجيكا . وفي أمريكا ظهرت حركة الثماني الساعات ، وضاعف من حدة هذه الحركة البؤس الذي عانى منه المتعطلون الذين قدر عددهم بمليون متعطل . وأسفر هذا عن أحداث الشغب في إبريل من عام ١٨٨٦ ، وبلغت هذه الأحداث ذروتها في الرابع من مايو ، حين انعقد اجتماع شيكاغو الشهير . وخلال هذا الاجتماع تم القاء قبلة تسببت في شتى اربعة من الفوضويين . أما في لندن فان الشرطة كانت تشرف على الاجتماعات ، وكان هذا كافيا لتفادي أي حادث من أحداث العتف ، الى أن كان يوم الاثنين الثامن من فبراير عام ١٨٨٦ عندما انعقد في الطرف

الأمر اجتماع «اعانة السكر» . كان هذا الاجتماع مكتظا بأعداد غفيرة من المتعطلين . وكان خطباء الاتحاد من بين الحاضرين فانتهزوا هذه الفرصة وقادوا مظاهرات مضادة أعقبتها التجاء الى هايد بارك . ولكن حدث لسوء الحظ أن أخطأ الشرطة ، بسبب مكالمة (تليفونية) أو نحو ذلك ، فتلقوا أوامر بالتحرك الى « مال » بدلا من « بال مال » . وهكذا لبث رجال الشرطة يرتعشون من البرد فى حديقة سان جيمز بينما المتعطلون يمشون بالشوارع التى تضم نوادى الأثرياء .

وتجمع الأثرياء فى النوافذ ليتفرجوا على الفقراء وهم يمشون . ولم يلحظ دايغز ان الشرطة غير موجودة ، وهكذا شرع يسخر من عازر . وكان أن حطم عازر نوافذ دايغز ، بل نهب حانوتا او حانوتين ، كما نسف عربة سيدة غير حذرة بالقرب من تمثال أخيل ، دون أن يصاب أحد بأذى . ومن أجل هذا ألقى القبض على هندمان وتشامبون وبيرنز ، وليامز وحكموا؛ غير أن هيئة المحلفين ، كانت تضم رجلا أو رجلين من الأخيار وبخاصة رجلا اشتراكيا مسيحيا يدعى كريكمائى ، وقد أثبتت صديقنا سبارلنج على نفسه، وأثبت الآخرون أنه استخدم أبشع العبارات تلك العبارات التى أدين بيرنز من أجلها . وبفضل هذا وبفضل رقة أثنين من المدافعين ، تم إطلاق سراح الأربعة . وكان هذا بمثابة نجاح ساحق وبخاصة لأن اعتمادات مانشن هاوس لاعانة المتعطلين قفزت من ٣٠.٠٠٠ جنيه الى ٧٩.٠٠٠ جنيه ، وذلك بعد حوادث تحطيم النوافذ . وبعد ذلك ازدادت أحداث الشغب حدة ، وذلك عن أى وقت مضى ، وبذل تشامبيون جهودا لا هوادة فيها ، جهودا ساندتها خطابة بيرنز الهائلة ، فانتهز كل مناسبة عامة سواء كانت مهرجان العمد ، أم قداس الفقراء فى ويستمنستر أو كنيسة القديس بطرس ، وذلك لاشراك المتعطلين فى الاستعراضات ، واجبار الجمهور على الانتباه الى وجودهم وحاولت شركة تجارية اجراء احصاء عن المتعطلين . وذلك لكى تعلن عنهم ، وأقدمت مجلة بال مال على هذا الاجراء أيضا . وتلبد الجو بالغيوم عندما نفذ صبر تشامبيون الذى وجد أنه لم يفعل شيئا سوى تسيير الجائعين فى الشوارع ، والقاء خطب لا طعم لها . هكذا خير الاتحاد بين أمرين: إما أن يخوله سلطة التفاوض مع الأرستقراطيين المتعاطفين معه من أجل تحسين وضع المتعطلين ، أو الالتجاء الى ميدان الطرف الأغر والبقاء هناك ليل نهار فى انتظار حدوث شيء — ويبدو أن هذا الشيء كان أفضل محاولة — ممكنة — لاشعال الثورة وسط هذه الظروف . ورفض الاتحاد الحلين ، وانسحب تشامبيون من عمليات الشغب فى استياء . وفى ذلك الحين سلطت الأضواء على انشقاق طال أمده بين بيرنز وهندمان وهكذا أصبح شغب المتعطلين بلا زعيم تقريبا . حدث هذا فى اللحظة التى بلغ فيها المتعطلون قمة ياسهم . وفى مطلع شتاء ١٨٨٧ اعتاد الناس

الاجتماع دوما في ميدان الطرف الاغر تحت زعامة قادة عابرين من كافة الانواع، أو بعبارة اذق صناع خطب وهكذا طبقوا الحل الذي اقترحه تشامبيون في حالة فشل اى حل آخر. غير أن تشامبيون كان قد ذهب وبدأ أصحاب المتاجر يشكون من أن الأخبار التي تنشرها الصحف المثيرة عن الاجتماعات تخيف العملاء وتجعلهم يهربون . وقد ازداد حماس الصحف عن ذى قبل ازاء هذا الموضوع . أما الخطباء المتحمسون الذين تربطهم بالشرطة علاقات وثيقة فشرعوا يلحون في الاقتراح المعتاد الذي يتردد بين الحين والحين . ويتقضى هذا الاقتراح باشعال النار في لندن من عدة أمكنة في آن واحد من الشاطئ ، وكنيسة القديس بطرس ، ومجلس العموم ، وبورصة الاوراق المالية والبرج . وأسهم هذا في استمرار الغليان ، وفي النهاية قامت الشرطة باخلاء الساحة . وفي الحال تجمعت تنظيمات العمال السياسية بلندن ودافعت عن حق الاجتماع ، وكانت هناك سوابق في صف الجماهير ممثلة في أحداث ١٨٨٦ ، عندما أطيح بأسوار هايدبارك وتأكد حق الشعب في الاجتماع ، وكذلك الانتصار الذي تحقق في شارع دود ، دفاعا عن حرية الكلام . وأعلنت بعض الصحف أن العمال عقدوا ندوة ممتازة في هايدبارك دون تعويق ميدان الطرف الاغر ، وكان هناك من ذكرهم بأن تحييد الاجتماع في ميدان الطرف الاغر عام ١٨٨٦ جاء حجة لقمع الاجتماعات في هايدبارك . وفي تلك الآونة كان المستر ستيد يحرر مجلة «بال مال» ، وبانرغم من شدة حماسه الا أن درأيته بحيلة شارع دود (١) تشبه دراية قائد الترام بطريقة قيادة حفلات الموسيقى الكلاسيك وكان أن صاح « الى الميدان ! » والى الميدان ذهبنا كلنا والطبول تدق والرايات والى الميدان ذهبنا كلنا والطبول تدق والرايات ترفرف . ذهب عشرات الألوف منا ليحتجوا اسما على سياسة الحكومة تجاه ايرلندا ، أما السبب الحقيقي فكان اثبات حقنا في الاجتماع في الميدان . وتم اعلان الاجتماع ، أما المرسوم الوحيد الذي تلى فخاص بتنظيم المرور ، وكان واضحا أن هذا المرسوم لا يخول الشرطة حق ايقاف المركب ، كما أن الحكومة تخلت عنه

(١) قد يكون من المفيد للقاء أن نذكر هنا أن « الطريق الى خدمة شارع دود » يخلص - بسلطة - في العنبر على (دسنة) من الاشخاص ، أو يزيد ، فمن هم على استعداد للوقوع في الأسر ، بمعدل شخص واحد للاسبوع ، وذلك بأن يتحدوا الشرطة في كلامهم . وبمضي شهر أو شهرين سنجد أن تكرار عمليات القاء القبض ، والحشود التي تجذبها هذه العملية ، والمشاهد التي تسبب في انارتها ، وما يعقب ذلك من ريبورتاجات صحفية ، كل ذلك يثير مشاعر عامة تكفى لاجبار وزير الداخلية على الانسحاب كلما اتضح وقوع الشرطة في الخطأ . وقد سبق لمستر ماثيوز أن انتصر في ميدان الطرف الاغر ، غير أنه منى بهزيمة كاملة وفي وپرلنز اند - تشيلسي ، بعد اذاعة هذا البحث . غير أن هذه الطريقة تكلف المتطوعين الأمرين ، الذين يتعدون بشدة ولا يحصلون على مويض ولا يستوجب منهم حمد الكثيرين .

عندما أرادت تبرير بصرفانها فى ساحة الفضاء . وكان هناك حكماء جديد للشرطة ، وجاء خلفا للحكماء طرد لانه ارتكب هذا الخطا فى العام الماضى فى بال مال ، ولم يود الحكماء ، لجديد أن يكون مصيره مثل سابقه . ولم يقدم الحكماء الجديد على أنصاف حلول ، ولم يتل قانون الشعب ، أو يهيب بالمظاهرين أن يتفرقوا - بالرغم من أنهم نادوا بد قراروا التفرق بسلام ونظام اذا صدر اليهم الامر بذلك . واذا اقتبسنا ما قاله أحد حجاج جون بنيان : كانت كلمة تتلوها ضربة على الفور . اذا ما ان أصدر الحكماء الامر بالتفرق حتى انتهالت عصى الشرطة على المتظاهرين . وبالرغم من أن نسبة عدد المتظاهرين الى عدد رجال الشرطة كانت بمعدل ١٠٠ : ١ الا أن المتظاهرين هربوا وقد شاعت فى صفوفهم الفوضى الشديدة والهلع . ومنذ ذلك الحين والنالت عشر من نوفمبر ١٨٨٧ يسمى « يوم الأحد الدامى » . أما أبطال ذلك اليوم فهم بيرنز وكننجهام جراهام . وكان الاثنان من الاقرباء ، فهجما على استحكامات الشرطة المحيطة بالميدان ، غير أنهما لم يحتملا الهجوم ، وتم القاء القبض عليهما . أما البطلة فكانت مسز بيزانت ، ونستطيع أن نقول دون ما مبالغة انها قتلت نفسها من الازهاق بسبب انشغالها بأمر المسجونين ، وقيامها بتأليف « عصبة القانون والحرية » لرعاية شئونهم بالتعاون مع المستر ستيد . وأثناء ذلك كله حظى رجال الشرطة ببركات المستر جلادستون . أما مذهب العصيان الذى ظل متوجا زهاء عامين ، فاختفى من الميدان ، وتلاشى صوته تقريبا . ذلك لانه بالرغم من الصيحات المطالبة بالانتقام بسبب هزيمة ميدان الطرف الأغر ، الا أن التجارة انتعشت ، واستوعبت المصانع المتعطلين وظهرت صحيفة « ستار » لتدع النور يدخل والبخار يخرج وموجز القول أن الطريق صار معبدا فى النهاية ، أمام المذهب الفابى . ولكن لا تنسوا أن مذهب العصيان سيعاود الظهور عند الكساد التالى للتجارة . انى متأكد من هذا تأكدى من ظهور الشمس صباح غد (١) .

المؤتمر الفابى لعام ١٨٨٦

وستطلبون منى الآن أن أحدثكم عما فعله الفابيون طيلة هذه الفترة ، يجب أن نعترف بأن الفابيين غمطوا حقهم فى غمرة التوتر الذى أثاره المتعطلون . وأكثر من هذا أن التوتر أسدل ستار النسيان على موضوع النقود التى دفعها المحافظون . كان الفابيون متخلفين -

(١) دفعت هذه العبارة احدى صحف لندن المسائية « دى ايكو » الى التنديد بالمؤلف بأسلوب غير مهذب ، واتهمته بحض العاطلين على التمرد المسلح . وقد أوردنا هذه الحادثة لأنها تصور نقد الصحافة ، المتاد ، للبيانات الاشتراكية .

بصورة يندى لها الجبين - في مضمار الخطابة في الهواء الطلق ، والى وقت قريب ظل جبراهام والاس وأنا ، ومسئور بيزانت النديوين الوحيدين اللذين يخطبون في الهواء الطلق باسم الجمعية . أما خطباء الاتحاد - بيرنز وهندمان واندرو هول وتوم مان وتشامبيون وبوروز - وخطباء العصبة الاشتراكية فظلوا يخطبون في الهواء الطلق على الدوام . ونستطيع ان نقول ، بصفة عامة : ان استعراضات الكنائس وما شاكل ذلك لم تكن تتمشى مع مبادئنا ، كما ان منظمتي هذه الاستعراضات لم يرغبوا فينا . والمساهمة الوحيدة التي قدمناها لاجداث الشغب تتمثل في تقرير نشر عام ١٨٨٦ ، ويجد هذا التقرير اجراء التجارب على زراعة الطباقي ، بل يشير الى الخدمة العسكرية الاجبارية باعتبارها وسيلة لامتناس عدد من المتعطلين غير المهرة . غير ان التقرير كان حذرا في تناوله للوسائل العملية الكفيلة برفع الصبء عن كاهل المتعطلين . والواقع اننا نحاول حاليا اعداد مبحث جديد يتناول الموضوع ، ولكننا وجدنا اننا لا نستطيع ان نضيف جديدا الى المبحث القديم . وجدير بالذكر ان اعدادته جاء على يد بلاند وهيوزر ، بودمور ، وستابلتون ، ويب . وكان اول مبحث لنا يتضمن معلومات دسمة ، غير انه كان معتدل اللهجة . اما أسلوبه فتقليدي الى حد ما . غير ان الجمعية كانت لا تزال متوترة بسبب المشكلة الاجتماعية ، ومن اجل هذا رفضنا اعتبار هذا المبحث مبحثا فائيا على طول الخط ، ونشرناه على انه تقرير طبع لاطلاع الاعضاء على ما جاء فيه . ولكننا اخذنا في ذلك الحين ثوب الى رشدنا بسرعة . وعبرنا عن كراهيتنا للزعة الطائفية في السياسة في يونيو من عام ١٨٨٦ ، بأن وجهنا الدعوة للراديكاليين والنديوين ، والى من يريد الحضور كي يشترك في المؤتمر الكبير المنظم على غرار « مؤتمر الجزاء الصناعي » . وبعت هذا المؤتمر في موضوع تأمين الارض ورأس المال ، واكد هذا المؤتمر الحقيقة التالية تأكيداً كاملاً : ليس لدينا أى حل عملي مباشر نستطيع تقديمه للراديكاليين ، وكذلك ليس لديهم ما يقدمونه لنا . وتم تسجيل كافة المحاضر كي نستطيع الرجوع اليها ، غير اننا لم نؤت الشجاعة التي تجعلنا نقرأ تقرير كاتب الاختزال ، وما زال هذا التقرير بخط اليد ، وبالامس وقبل ان اجمع شتات افكارى عن الموضوع كانت لدى فكرة باهتة عن المؤتمر ، فكرة مؤداها ان المؤتمر تكلف الكثير ، وأنه لم يحقق شيئاً على الاطلاق ، وان المستر برادلو القى خطبة ، وان مسز فنوك ميلر - التي لم تكن لها أدنى صلة بنا - كانت جالسة فوق مقعد اثناء انعقاد المؤتمر ، وان أنجح مبحث جاء من رجل غريب جزمنا بأنه اشتراكي ، ثم اكتشفنا بعدها انه متحمس لعملية بناء موان جديدة . ولكنني أعدت النظر في الحقائق فاكشفت ٥٣ جمعية على الأقل بعثت إلينا بوفودها ، واننا خصصنا ١٠٠ جنيه للتأمين على نفقات المؤتمر ، وأن المناقشات استمرت

ثلاث امسيات وثلاث ليل . غير ان الاتحاد الاشتراكي قاطعنا ، لكن صحيفة التاييمز كتبت عنا ، وقرئ ١٨ مبحثا من بينها مبحثان لعضوين في البرلمان ، ومعظم الباقي لآناس مشهورين . وقرا وليام موريس والدكتور أفلنيج مبحثين بوصفهما مندوبين عن العصبة الاشتراكية . أما « الجمعية الدنيوية الوطنية » فبعثت بالمستر فوت والمستر روبرتسون ، وتحدث الأخير عن نظام للضرائب تنبأ فيه بأشياء كثيرة أصبحت بعد ذلك جزءا من البرنامج الغايي . أما ويرد زويرث دونيثورب فدافع عن الفوضوية التي يجدها مؤلفو «دعوة الى الحرية» ، وتحدث ستيوارت هدلام عن الاشتراكية المسيحية ونقابة القديس ماتيو ، وتناول الدكتور باتكهيرست الموقف من وجهة النظر الراديكالية القديمة ، وقرئت مباحث اشتراكية مختلفة بواسطة مسز بيزانت وسيدنى ويب وأدوارد كارينتر ، الى جانب مبحث كتبه ستيوارت جلينى الذى تركنا بعد ذلك لأننا خجلنا من تناول موضوع الزواج ونحن نعيد النظر فى « الأساس » . لقد ذكرت هذا كله لأثبت لكم كيف كان هذا المؤتمر الفاشل أهم من المؤتمر الحالى . بيد أن كل ما يمكن أن نقوله دفاعا عن هذا المؤتمر - انه جعلنا معروفين فى أندية الراديكاليين ، وأثبت قدرتنا على ادارة المؤتمر بطريقة عملية . وأحب أن أقول أيضا ان المؤتمر استعرض شاراتنا الجميلة التى يعلوها تصميم كرين ، وبطاقات الدعوة المنمقة الحمراء بلون الدم ، وغير ذلك من مظاهر التأنق التى كنا نفاخر بها آنذاك . واعتدنا على موجات السخرية التى تتهمنا بالتحذلق ، وبأننا اشتراكيون مدلون ، وكل هذا بسبب احتفالنا بالتفاصيل المشار إليها . ولكنى أعتقد اننا امتزنا دائما - كلما سمحت الموارد - برغبتنا فى طبع وثائق أنيقة بقدر الامكان ، وبدلنا كل ما فى وسعنا كى نقضى على الارتباط بين الكتابات الثورية والطباعة الرديئة على ورق غال لكنه مقيت . وكان من نتيجة هذا أن بعضهم ظن اننا أغنى مما نحن فى الواقع ، ذلك اننا فطنا الجمعيات الاشتراكية الأخرى فى قدرتنا على الاستفادة من النقود واستغلالها بصورة أكبر وبشكل أوقع .

العصبة البرلمانية الغابية

كان هذا المؤتمر آخر الحماقات التى ارتكبتها . واصبحت لدينا الآن لجنة تنفيذية قوية ، لجنة تضم مسز بيزانت التى عززت احترامها العلنى للاشتراكية بأن انضمت الى الجمعية الغابية فى يونيو ١٨٨٥ . وفى عام ١٨٨٧ وقف عند الدفة خمسة أشخاص من بين سبعة المؤلفين الذين وضعوا « مقالات غابية » ولم تكن قد كتبت بعد ، بطبيعة الحال . وما أن حل عام ١٨٨٦ حتى اكتشفنا أننا نحبذ جميعا التصرف بالوسائل

السياسية المعتادة ، والتخلص من الفوضوية ، والصيحات الغامضة المطالبة بتحرير العمال . ودارت عدة مناقشات حامية حول الموضوع مع فريق في العصبة الاشتراكية ، فريق سمي نفسه « الشيوعيين المناهضين للدولة » ، وهذا الاسم من وضع المستر جوزيف لين أحد أفراد هذا الفريق . وكان وليام موريس ديمقراطيا حرا بحق ، من طراز كروبتكين ، وساندلين ، ودافع عنا بكل ما أوتي من قوة . ومعاركنا المذكورة بالتفصيل في مجلدات المجلة المنقرضة المسماة « تو داي » ، وكان يحرقها آنذاك هيوبرت بلاند ، ولن يتضايق القارئ مطلقا من تصفحها . وسرعان ما بدأنا نكتشف أن المعارضة في المناقشات كانت تصدر عن أعضاء العصبة الاشتراكية الذين حضروا كروار فقط . والسؤال الذي تردد هو : كم من بين الفايين الصامتين انحازوا الى صف مسز ولسون والتي تدعين بالمذهب الفوضوى ؟ وأثار بلاند ومسز بيزانت هذه النقطة وجعلها موضع نقاش في السابع عشر من سبتمبر عام ١٨٨٦ ، وذلك في اجتماع عقد بفندق اندرتون ، لقد عرضا مشروع القرار التالي :

« يستحسن أن ينظم الاشتراكيون أنفسهم في شكل حزب سياسي يهدف الى جعل المجتمع العامل برمته يهيمن على الأرض واساليب الانتاج الى جانب هيمنته على انتاج الثروة وتوزيعها . »

واقترح وليام موريس اجراء تعديل على النحو التالي :

« ولكن اذا كان واجب الاشتراكيين الاول تربية الشعب بحيث يفهم حقيقة وضعه الحالي ، وما يحمله المستقبل ، وبحيث يضع مبدأ الاشتراكية نصب عينيه دائما ، واذا كان أى حزب نيابى لا يستطيع أن يعيش دون محاولة للتسوية والتنازل - الأمر الذى يعرقل عملية التربية ويطمس هذه المبادئ - فان الاشتراكيين يخطئون ان هم حاولوا الاشتراك في السجل البرلماني . »

ولن احاول وصف المعركة التى وقف فيها موريس ، ومسز ولسون ، وديفيز ، وتوتشاتي في وجه بيرنر ، ومسز بيزانت ، وبلاند ، وشو ، ودوناند ، وروسيتير ، أى في وجه الجمعية الفابية والاتحاد الديموقراطى الاشتراكى مجتمعين . ويكفى أن أقول : ان محضر الاجتماع ينتهى بهذه الفقرة الدالة التى دونها السكرتير :

« بعد أن انتهى الاجتماع تلقى السكرتير رسالة من مدير فندق اندرتون يبلغه فيها بأنه غير مسموح للجمعية بعقد أى اجتماع آخر في «الفندق» . »

وصوت الجميع سواء أكانوا فايين أم غير فايين ، وحصلت

مسيزانت وبلاند على موافقة على مشروع قرارهما بنسبة ٧٧ ضد ١٩ ، ورفض تعديل مورييس بأغلبية ٤٠ ضد ٢٧ .

يجب على ألا اتلأ أكثر من هذا أمام تلك الأيام الخوالى ، بالرغم من أنها جد مشوفة . ولكى نتجنب أى انشقاق مع الفايين الذين تعاطفوا مع مسز ولسون ، شرعنا فى تأليف جماعة مستقلة داخل الجمعية تسمى بـ « العصبة البرلمانية الفاية » ، وفى مقدور أى فابى أن ينضم إليها أو لا ينضم حسب هواه ويبدو أنه لابد من اسماعكم تفاصيل البيان البرلمانى لهذه الجماعة . . ويرجع تاريخه الى فبراير ١٨٨٧ :

بيان العصبة البرلمانية الفاية

« تضم العصبة البرلمانية الفاية اشتراكين يؤمنون بأن الاشتراكية قد تتحقق على نحو أسرع ، وبطريقة أوقع ، اذا نحن جندنا السلطة السياسية الموجودة فى يد الشعب بالفعل . لقد أحرز الحزب الاشتراكى تقدما فى الريخستاج الالمانى والمجالس التشريعية بالولايات المتحدة ، ومجلس بلدية باريس . وهذا يثبت امكان قيام حزب اشتراكى فى البرلمان ، بل يلزم الاشتراكين الانجليز بالشروع ، الصادق فى تحقيق النفوذ الاشتراكى المتزايد فى البلد فى حقل المسائل العامة .

وستسعى العصبة الى تنظيم الرأى العام الاشتراكى وجعل هذا الرأى يؤثر على البرلمان والمجالس البلدية، وغيرها من الهيئات النيابية . وستستعين العصبة بالمحاضرات والمطبوعات من أجل تناول مشكلات الساعة السياسية ، وتحليل الاتجاهات الكبرى للإجراءات المقترحة فى ميدان الإصلاح الاجتماعى . ويتوقف هذا على ما اذا كانت الإجراءات تتجه الى المثل الاشتراكى الأعلى أو تحيد عنه .

وستلعب العصبة دورا إيجابيا فى الانتخابات العامة والمحلية . وستنتظر العصبة الفرصة المناسبة التى تقدم فيها مرشحين اشتراكين ليكونوا نواة للحزب الاشتراكى فى البرلمان ، وأثناء ذلك ستقصر جهودها على تأييد المرشحين الذين يقطعون شوطا كبيرا فى الطريق الى الاشتراكية . ولن تتحالف العصبة مع أى حزب سياسى تحالفا تاما ، وستحرص على ألا تستغل فى أغراض حزبية ، وستهدى فى تصرفاتها بشخصية المرشحين وتاريخهم وتعهداتهم أمام دوائرهم الانتخابية . وعندما تجرى انتخابات للمجالس البلدية والمجالس المدرسية والمجالس الدينية وغير ذلك من الانتخابات المحلية ، فإن العصبة ستقدم

مرشحيتها اذا وجدت لديها القدرة على ذلك ، وستضع اشتراكيين موثوقا بهم في كافة التفاصيل المتعلقة بالحكم المحلى .

وسيكون من واجب أعضاء العصبة فى كل مقاطعة أن يقوموا بدور ايجابى فى اعمال المرافق العامة الخاصة بمقاطعتهم ه وعليهم .
- لكى يحققوا هذا المطلب - أن يؤلفوا من بينهم فرعا للعصبة . وعليهم أن يكلفوا أحد (السكرتاريين) ان يحتفظ بقوائم بكافة الانتخابات السنوية وغيرها من الانتخابات التى تجرى فى مقاطعته ، وقوائم تضم أسماء جميع المرشحين ، الى جانب تسجيل أسماء الاشتراكيين ، ومراقبة تصرفات المسؤولين فى الامور العامة ، واعداد تقرير عن هذا ، تقرير يرجع اليه فى الانتخابات المقبلة ، هذا الى جانب تسجيل المتطوعين للمهام الخاصة ، وسيصبح نشاطهم مركزا للمنظمة . وعلى الاعضاء الافراد ان يكتبوا لممثليهم النيابيين بشأن اى مشروع قرار تتخذ فيه العصبة اجراء ، وعليهم أن ينتهزوا أية فرصة للدفاع عن الاشتراكية والدعوة اليها فى صحفهم المحلية ، وعليهم أن يزوروا المصانع الصغيرة الموجودة فى منطقتهم ويراقبوا - بدقة - الاعتمادات المحلية . فاذا سار الاشتراكيون على هذا النهج وعلى أى نهج مشابه بانتظام ، فان نفوذهم سيقوى فى المجتمع ، ولن يمضى وقت طويل حتى يؤثروا - بطريقة فعالة - على اتجاهات الراى العام .

وعلى الاشتراكيين الراغبين فى التعاون الاتصال بـ ج . ب . ريزفولت . برايت ه فرع العصبة البرلمانية الفايية ٣٤ بوفرى ستريت ، فليت . ستريت ، وسيحصلون هناك على كافة التفاصيل الخاصة بطريقة تنظيم فرع للعصبة . ه

فبراير ١٨٨٧

مجلس العصبة البرلمانية الفايية

لوائح العصبة

- ١ - تسمى الجمعية العصبة البرلمانية الغابية .
- ٢ - الحد الأدنى للاشتراك شلنان وستة بنسات سنويا .
- ٣ - تجتمع الجمعية سنويا وتنتخب أعضاء المجلس الذى يستمر لمدة عام . هذا ويتم انتخاب السكرتير أو مجموعة السكرتيرين وأمين الصندوق فى نفس الاجتماع .
- ٤ - يقوم كل فرد بانتخاب عضو ليعمل فى المجلس .
- ٥ - يجتمع أعضاء العصبة مرة على الأقل كل ثلاثة أشهر ، كما يجتمعون فى المناسبات الأخرى التى يرى المجلس انها ضرورية . »

هأنتم أولاء ترون التخطيط الاول للسياسة الغابية اليوم. والواقع اننا مازلنا نتساءل حتى اليوم عما اذا كان وجود هذه الاشياء من صنع خيالنا فقط . ومهما يكن الامر ، فسرعان ما أصبح واضحا أن الجمعية متشبثة مع اللجنة التنفيذية بموضوع الاجراءات السياسية الايجابية ، وأنه لاجابة مطلقا الى منظمة منفصلة . وتلاشت العصبة لتحل محلها فى البداية لجنة سياسية تابعة للجمعية ، ثم ذابت هذه الجمعية بهدوء وبلا ألم ، فى البنيان العام . وخلال وجودها المنفصل أصدرت مبحثين ، أولهما يتضمن نقدا لمشروعات القرارات السبعة التى كانت معروضة آنذاك على البرلمان ، وثانيهما « البرنامج الراديكالى الحق » الذى مازال موجودا فى شكل حديث وهو المبحث رقم « ١١ » المسمى « برنامج العمال السياسى » . وحرى بنا أن نضيف نقطة أخرى الى موضوع العصبة . لقد حاولت مسز بيزانت أن تؤلف فروعاً اقليمية للعصبة ، وسرعان ما استجمعت هذه الفروع أنفاسها لفترة ، فى انحاء الريف . وليست لدى أدنى فكرة عن مصير هذه الفروع . وسأجازف وأقول أن جميع الحاضرين ليسوا بأعلم منى فى هذه المسألة . ولم يكن هذا الفشل مثارا للدهشة ، ذلك أن الجمعية ظلت مجهولة خارج الدوائر الاشتراكية فى لندن . كانت الجمعية لا تزال عاجزة عن الوصول بعدد أعضائها الى رقم المائة ، أما ميزانيتها فكانت متواضعة للغاية ، لذلك لم يفكر أحد فى أن يفتح حسابا أو يستأجر مكتبا . والواقع أننا كنا أثرياء بأربعين جنيه فى العام . وربما كان من بين مندوبى الجمعيات الشابة الموجودين هنا مندوب أو اثنان ممن ينظرون الى جمعية لندن برهبة فليعرفوا إذن أن جمعية برمنجهام الغابية منذ اليوم الاول لنشأتها كانت أكثر عددا وثراء من جمعية لندن حتى عهدها الاخير . ويخيل الى أن هذا القول ينطبق أيضا على الهيئات الغابية الأخرى الموجودة

في الاقاليم . واذا حق لنا أن نشير الى جمعية تعيش على ذكائها ، وعلى ذكائها فقط ، فليس هناك سوى الجمعية الفابية .

حين تتسلح الاشتراكية « بكل حضارة العصر »

وقد كان أهم عمل ينتظرنا في تلك الفترة تجديد ذلك السلاح التاريخي والاشتراكي الذي تفاخر به فرديناند لاسال باعتباره سلاحا للديمقراطية الاجتماعية . كان الصدا والقدم قد دبا في هذا السلاح منذ عصر لاسال ومعاصره كارل ماركس . وفي النصف الاول من هذا القرن ، وهذان الزيمان يتلقيان تعليمهما ، كان كافة الاشتراكيين في أوروبا يتشددون بما قاله ريكاردو من أن الأجور تميل ناحية حد الكفاف ، وينظرته الخاصة من قيمة العمل ، واعتقد أن هذه الآراء تصلح أساسا علميا للاشتراكية . والواقع انه منذ ذلك الزمن الغابر لم يبذل أى اشتراكي (باستثناء رسكين) أى جهد يذكر في حقل التفكير الاقتصادي أو حاول اطلالنا على آخر أنباء العلم . وفي عام ١٨٨٥ ظللنا نتشدد بنظرية ماركس عن القيمة ، وما قاله لاسال عن وجود قانون الأجور الحديدي ، وكاننا لانزال في عام ١٨٧٠ . وبالرغم من وجود هنري جورج لم يكن لدى أى اشتراكي « فيما يبدو المام ايجابى بنظرية الربيع الاقتصادي : ولم يسمع أحد بتطبيقها على العمال المهرة ، لدرجة أن الفابين أشاروا لأول مرة الى تعبير « ريع الكفاية » فى محاضراتهم ومناقشاتهم فقولوا بالضحك . أما « نظرية القيمة » الحديثة فاعتبرت انتهاكا لماركس الذى لا يزال الاتحاد الديمقراطي الاجتماعى يعتبر نظريته نهائية ، ومنزهة عن الخطأ . ونتيجة لهذا عجز الاتحاد الديمقراطي الاجتماعى عن أن يضيف جديدا الى اقتصاديات الاشتراكية منذ نشأتها . أما فى حقل التاريخ فان لدينا كمية لا بأس بها من التعميمات المفروضة التى تتحدث عن التطور من مرحلة الرق الى العبودية ، ومن العبودية الى العمل الحر فى ظل الأجور . ورسمنا صورنا للمجتمع بأن وضعنا خطأ عريضا فاصلا بين البورجوازية والبروليتاريا ، وأعلنا أنه ليس هناك سوى طبقتين فى البلاد . ورسمنا صورا خاطفة لتطور صاحب الحرفة فى العصور الوسطى الى صانع ، ومن صانع الى عامل فى المصنع . ونددنا بنظرية مالتس بطريقة فجأة، مثلما دافع عنها المتحمسون بطريقة فجأة أيضا ، وفى هذا الكثير . وثارت ثائرتنا على الهجرة ، والتأمين الوطنى ، والطعام ، ونقابات العمال ، والاراديكالية العتيقة ، وكل ماهو غير اشتراكي . فعلنا هذا دون أن نعرف بوضوح ما الذى نقصده بالاشتراكية . ولا يمثل الخطر فى تفاهة تعميماتنا ولكن فى عدم وجود المام تفصيلى بمضمون هذه

التعميمات ، لقد استعمرناها جاهزة واعتبرناها عقيدة ، فاذا طلب منا خصوم من أمثال تشارلس برادلو أن نخوض في التفاصيل سخرنا من الطلب ، عاجزين عن إجابته . فاذا بحثنا عن السبب الحقيقي لتأزر الفوضويين والاشتراكيين في جو من الاخوة والزمانة وجدنا أن كلا من الفريقين لم يعرف ما الذي يريده أو كيف يحقق ما يريد . ويصدق هذا كله على المجددين الجدد للحركة ، وعلى بعض القدامى الذين يرجع خطؤهم الى الجهل ، غير أنه لم يعد يصدق على قادة الحركة عامة .

بل حدث في عام ١٨٨٧ أن انفجرت الهيئة البريطانية نفسها ضاحكة ضحكة رجل واحد عندما وقف ممثل عجوز للراديكالية الفلسفية وكأنه ينطق بأصدق بديهية ، وقف هذا الرجل واتهمنا بأننا نجهل الاقتصاد السياسي ، واليوم لانستطيع أن نحصل على راديكالي فيلسوف يضع نفسه في هذا الوضع المضحك . ولقد ضرب المستر سيدني ويب مثالا حين فتح عين المستر ليونارد كورتنى على حقائق الامور في المجلة للاقتصادية الانجليزية الكبرى ، ولم يدهش أحد لهذا اللهم الا المستر كورتنى نفسه . ان كبار تجار القطن الموجودين في الشمال لا يطمون اليوم باختيار اقتصادى يدحض مبحثنا بنشرات دسمة ، وهذا ما فعله أسلافهم عندما عينوا ناسو سنيور أيام مشروع القرار الخاص بالساعات العشر ، ذلك أنهم كانوا يعرفون أننا سنرحب كثيرا باللعاية لمشروع قرارنا (الثمانى الساعات) عن طريق « مسح » هذا البطل . وفي الفترة ١٨٨٧ - ١٨٨٩ عرف عنا أننا مشاكسون متباهون بقوتنا في حقن الاقتصاد المتقدم .

كيف نستعد للحياة العامة

لم يتم هذا دون دراسة ، بالرغم من أنكم قد تتصورون عكس ذلك . ولم يكن من الممكن أن تتم هذه الدراسة على يد الذين نظمو اشغاب المتعطلين في الشوارع . وهكذا أصبحت الدراسة حكرا للفابيين . كان علينا أن ندرس كل ما تقع عليه أيدينا ما استطعنا الى ذلك سبيلا . ولست بحاجة الى أن أحكى مرة أخرى قصة نادى هامستيد التاريخى ، ذلك النادى الذى ألفه حفنة منا لدراسة أعمال ماركس وبرودون ، والذى تحول بعد ذلك الى فصل منظم لدراسة التاريخ ، فصل يتحول فيه كل طالب الى أستاذ ، عندما يגיע دوره . وقد أستطيع اعتبار تجربتي هنا صورة لما كان يحدث . ظلمت سنوات أتردد على نادى هامستيد التاريخى مرة كل أسبوعين ، كما كنت أنفق في الأسابيع الأخرى ليلة كاملة وسط دائرة خاصة من رجال

الاقتصاد - وهى التى ازدهرت بعد ذلك فأصبحت « الهيئة الاقتصادية البريطانية » - وفى هذه الدائرة استبعدنا المشكلة الاجتماعية وقصرنا جهودنا على الأسس العلمية التجريدية . وجعلت معارفى يظنون أنى ميجنون أكثر من المعتاد بسبب إصرارى على حضور جمعيات المناظرات ، وترددى على كل المناقشات الفرعية والاجتماعية العامة ، والقائى للخطب فيها . وكنت رئيسا لهيئة الحكم المحلى فى برلمان للهواة ، وفى هذا البرلمان يتعين على الوزارة القابلية أن تعرض مقترحاتها فى صورة مشروع قرار ، وكاننا فى برلمان تماما . وظللت كل يوم أحد أحاضر فى موضوع أريد أن أعلمه لنفسى . وظللت أجاهد الى أن أصبحت ألقى محاضرات دون الاستعانة بأوراق فى موضوعات ، كل موضوع منها قائم بذاته : فى الربيع ، والفائدة والأرباح ، والأجور ومذهب المحافظين ومذهب الأحرار والاشتراكية والشيوعية والفوضوية وتقابات العمال والتعاون والديمقراطية ، وتقسيم المجتمع الى طبقات وصلاحيه الطبيعة البشرية لأنظمة التوزيع العادل . وبعدها فقط استطعت أن أتناول الديمقراطية الاجتماعية بالطريقة التى يجب أن أتناولها بها . بعد ذلك نستطيع أن نلقنها للناس ، كل بحسب وجهة نظره . وإذا رجعت الى قوائم المحاضرات القديمة فى الجمعية ستجدون اسمى امام (١٢) اثنتى عشرة محاضرة أو نحو ذلك . ولكن ليس لدى هذه الأيام سوى محاضرة واحدة ، وقد شاء السكرتير الكريم أن يضع لها أربعة أو خمسة عناوين مختلفة . وفى بعض الأحيان يطلبون منى إحدى محاضراتى القديمة ، وأحس بحزن شديد ، ذلك انى أنسيتها تماما . غير أنى أخرج من المأزق بأن ألقى المحاضرة الجديدة تحت عنوان المحاضرة القديمة ، وتنجح المحاولة . وأستطيع أن أقول دون تردد ان وراء كل محاضرتنا المتنازعين محاضرتين أو ثلاث محاضرات قديمة . وهذه المحاضرات تقف وراء كل نقطة يعالجونها فى محاضراتهم الجديدة المتنازة . ومعنى هذا أن هؤلاء المحاضرين أنفقوا عددا من السنين يجاهدون داخل الاجتماعات الصغيرة النافهة ، والمناقشات المملة ، جاعلين هذه المهام فوق كل مصلحة شخصية ، مهما تكن مفيدة . ويجب أن تستبد الرغبة الاشتراكية بالانسان كى تجعله يفضل اتفاق ليلتين أو ثلاث ليال كل أسبوع فى الخطابة والمناظرة أو التقاط معلومات اجتماعية بأسوأ الطرق وأقلها اكتمالا . يفضل ذلك على المسرح أو الرقص أو الشرب أو لقاء الحبيبة - هذا اذا أراد أن يصبح دعائيا كفتا ، الا اذا كان عمله اليومى نفسه بمثابة تدريب على الحياة السياسية ، غير أن قلة منا فقط هى التى تمارس هذا النوع من الأعمال اليومية . على ان العامل أو الموظف القابى العادى يستعد لمقعدته فى مجلس المدينة أو هيئة المدرسة أو ربما الوزارة عن طريق الاشتراك فى هذه المحاضرات والمناظرات ، وفى اللجان الصغيرة المتواضعة ، والفود الصغيرة المضحكة

التي تحضر مؤتمرات الحائكين الثلاثة في تولى ستريت ، وقد يذهب وفد الى العمدة في فترات متباعدة للغاية . وبهذه الطريقة تخرج برادلو ، وتحول من صبي أنجيلي الى واحد من أعتى المناظرين في مجلس العموم . أما الخصوم الذين استطاعوا أن يصمدوا أمام الغايين في المناقشة (من أمثال المستر ليفي أو المستر فوت) فتعلموا في نفس المدرسة .

السيطرة على صحيفة « ستار »

لقد خرجنا عن الموضوع . دعونا الآن نصف كيف تعمقنا الآثار التاريخية والاقتصادية والأدبية للاشتراكية ، كي نبحث في نتائج المهارات الجديدة التي حققناها . رأينا كيف أننا أصبحنا ندرك أننا لسنا فوضويين . ولسنا عصاة . لقد قمنا بطحن المذهب الفوضوي في صورته التجريدية ، بأن حصرناه بين الطبيعة البشرية ونظرية الربيع الاقتصادي . وقد طردونا أذلاء ، من فندق أندرتون ، ثم من كنيسة بالقرب من واردور . ستريت ، وكنا قد لجأنا إليها . ذهبنا بعد ذلك الى ويليز رومز ، أكبر مكان أرستقراطي في لندن غير أننا اكتشفنا أنه أرخص مكان يصلح للاجتماع . وتلخصت لعبتنا المفضلة في دعوة الساسة ورجال الاقتصاد الى القاء محاضرات أمامنا ، وبعد ذلك نهجم عليهم بكل ما أوتينا من تحصيل وقدرة على المناقشة ، حتى نجعلهم يتمنون لو لم يظهروا الى الوجود . وعلى الشغوفين بهذا الموضوع أن يرجعوا الى مجلدات « ذا راديكال » ، تلك المجلة المنقرضة التي قام بإصدارها المستر جورج ستاندرينج . ففي المجلة تصوير دقيق كتب أحد دعاة المذهب الفردي ، وفيه يتحدث عن مصر عضو برلماني شهير انجذب الى بيت عنكبوتنا في إحدى هذه المناسبات . وجدير بالذكر أن عنوان المقال هو « ذبحوه لقضاء غطلة قابية » . كما أننا ندنا بالتعاون ممثلاً في شخص المستر بنيامين جونز ، وكان ذلك في نقطة نرى الآن أننا أخطأنا فيها تماماً وكان هو مصيباً تماماً .

وقد تم ذبح عضو البرلمان في السادس عشر من مارس عام ١٨٨٨ ، أي بعد مضي أربعة شهور على فوزي ميدان الطرف الأغر . وكانت التجارة قد انتعشت ، واختفى المتعطلون ، وباختفائهم ذهب الاتحاد . وفي تلك الآونة حاول تشامبيون تنظيم حزب العمال بمقترحات جديدة . أما بيرنز ، الذي خرج من السجن بعد حادث ميدان الطرف الأغر ، فخاض غمار الحياة السياسية في باتارسي ، وظهرت صحيفة « ستار » . وبسطنا نفوذنا على صحيفة « ستار » بتكتيك حربي ، وقبل أن ينتهي العام كان رئيس التحرير المساعد ، المستر هـ . و . ماسينجام يكتب مقالات متطرفة للغاية ؛ تذكرنا بالمقالات التي كتبها المستر هندمان في موضوع العدالة . وقبل أن ينتبه

أصحاب الجريدة الرأسمالية الى لعبتنا ويطردونا ، كنا قد آثرنا روح المنافسة الصحفية خلال ما أسميه بالعهد الفأبى- فشجع هذا صحيفة «كرونيكل» الصباحية على اكمال المهمة. وعندما حاولت صحيفة «ستار» الرجوع الى سابق عهدها فشلت ، وكان أقصى ما فعلته أنها صيغت سياستها الحزبية بصيغة جلاذ ستون . أما فى الميادين الأخرى فإنها ظلت متقدمة بصورة لم يكن يحلم بها الاشتراكي المتطرف منذ ثلاث سنوات . واليوم ، نجد ان فى «ديلى نيوز» نفسها عمودها العمالى ، بالرغم من أن حدوث ذلك منذ خمس سنين أشبه بافتتاح عمود للمفكرين الأحرار.

التغلغل فى الأحرار

ولكن ، يجب الا اسبق الحوادث. لم يكتشفنا أحد عام ١٨٨٨ ، بل. لم تكتشفنا صحيفة « ستار » . وكان حزب الأحرار مشغولا بسرراويل. المستر اوبريان ولجنة بارنيل ، التى وصلت ذروة أحداثها عند انتحار بيجوت المزيف . ومن أجل هذا لم ينته الى الاقتناع بحيوية اليسار المتطرف فى الجناح الراديكالى بلندن ، وظنه مجرد تردد للنفمة الروتينية التى تحدث عن مصالح الطبقة العاملة . وانتهجنا سياسة قطعت آخر خيط يربط بين أساليبنا والنزعة الطائفية لدى الاتحاد . وأهيننا بأعضائنا أن ينضموا الى هيئات الأحرار والهيئات الراديكالية الموجودة فى دوائرهم ، أو الى هيئات المحافظين اذا شاءوا . وطلبنا منهم أن ينضموا الى عضوية اقرب. ناد راديكالى أو متجر تعاونى ، وأن يوفدوا أنفسهم الى الاتحاد الراديكالى فى العاصمة ، واتحاد الأحرار ، والاتحاد الراديكالى اذا أمكن ، وكنا نخطب فى هذه الهيئات أو نقدم قرارات ، وأجمل من هذا أننا كنا نطلب من المرشح البرلمانى عن الدائرة أن يقدم هذه القرارات . وكنا نضمن له أخبارا ومقالات قصيرة مشجعة فى صحيفة « ستار » . وتغلغلنا فى التنظيمات الحزبية ، وضرينا على كل النفقات التى نستطيع أن نضرب عليها ، بكل ما أوتينا من قوة وصراحة . وبلغ من نجاحنا أننا حصلنا على غالبية تقديعية عام ١٨٨٨ ، غالبية متشعبة بأفكار لم تكن لتخطر ببالها لولا الفايون . - حدث هذا فى أول مجلس لمقاطعة لندن . وقاد سيدنى وبب هذه الحملة ، واستخدم حيلاً مجيرة ، معتمدا على الأحرار والفابيين ، لدرجة أن الأحرار والاشتراكيين الطائفيين لا يزالون يقفون مشدوهين من تصرفاته . وسميت هذه العملية « التغلغل فى حزب الأحرار » ، وظلت مثيرة طوال مدة بقائها ولا يستطيع امرؤ ، مهما تضاعف ذكاؤه السياسى ، أن ينكر أنها عززت مركزنا فى الصحف ؛ ودعمت من موقف الاشتراكية فى حقل السياسة.

البلدية ، وهو أمر يفهمه الذين يعرفون طبيعة الأمور قبل تلك الحملة .. وفى نهاية عام ١٨٨٩ نشرنا « مقالات فابية » وغامرنا واجفينا بالاشتراك. طبعة من ألف نسخة ، وتبخرت هذه الطبعة كما يتبخر الدخان ، ثم أعدنا طبعة رخيصة جعلت رقم التوزيع يقفز الى عشرين ألف تقريبا . وفى تلك الآونة ظللنا نغرق الجمهور بالمعلومات عن طريق النشرات - وذكرنا هذا بنجاحنا المالى القديم فى هذا الفرع ، وأنا أشير هنا الى « حقائق للاشتراكيين » ، ذلك ان أول طبعة من هذا الكتاب حققت لنا أرباحا - وهى ظاهرة فريدة من نوعها فى ذلك الحين . وموجز القول ان أعوام ١٨٨٨ و ١٨٨٩ و ١٨٩٠ شهدت ازدهارا فابيا ، وتردد صدى هذا الازدهار فى الأقاليم ، فظهرت الجمعيات الفابية الحالية التى يجتمع ممثلوها أمامنا الليلة . والآن نصل الى أهم جزء فى هذا البحث ، اذ يتعين على ان أخبركم بأننا لم نجتمع هنا لتبادل التهاني لاستمرار ازدهارنا ، وانما لنواجه الحقيقة التالية : لقد انتهى الازدهار وحن الوقت لبداية مرحلة جديدة .

ذات يوم ، ومنذ عام مضى على وجه التقريب ، نجح ويب فى كسب ود عضو فى البرلمان « راديكالى حر » - من لندن ، واعترف العضو بأن الأهداف التى يرون إليها هى نفس أهداف الاشتراكيين ، أى إلغاء الدخول الناتجة على الإيجارات والفوائد الخاصة ، واعترف بأن القدر بعثه كى يتزعم الطبقات العاملة فى طريق التقدم ، وكان ان طلبوا منه الشروع فى التنفيذ . واذا ذلك اكتشف انه ليس اشتراكيا ، وان ويب اشتراكى . وسرعان ما سرت الانبياء ، بسرعة مسترعية للنظر ، الى كافة الاحرار الرسميين الذين امتد اليهم النفوذ الفابى . وسرعان ما صدرت الأوامر بسد معازل الرأسمالية فى وجه الغزاة المتلصقين . غير أنهم اكتشفوا هذه الحقيقة بعد فوات الأوان ، مثلما حدث فى صحيفة « ستار » . ويكفى أن تقارنوا بين برنامج نيوكاسل لعام ١٨٩١ ، أو تدزسوا برنامج الاتحاد الراديكالى الحر لانتخابات مجلس مقاطعة لندن لعام ١٨٩٢ ، وستدركون الى أى مدى نجحنا فى صبغ المنظمات الحزبية بالصبغة الاشتراكية . ان الزعماء الرسميين لحزب الاحرار لا يستطيعون أن يجعلوا اتباعهم يرتدون الى الوراء ، وكل ما فى مقدورهم اليوم هو أن يرفضوا تزعم الأتباع ، وأن يصمدوا فى عناد تحت وطأة الحوادث . وقد أدرك الراديكاليون أخيرا أن الزعماء يعرقلون سيرهم . وهم يتطلعون اليوم الى قيادة تقضى على هذه العراقيل . وهم يقولون لنا ما معناه : « لقد نجحت سياسة التغفل التى رسمتموها ، لقد تعرضنا نحن لهذا التغفل ، غير أننا وجدنا أن أموال زعمائنا كلها وما لهم من سلطان رسمى ، مجنونة ضدنا - هؤلاء الزعماء الذين لم يتعرضوا لعملية التغفل ولا يمكن أن يتعرضوا . والآن أرونا كيف نتخلص من هؤلاء الزعماء أو كيف

نحاربهم ؟ أريد أن يرسخ هذا الموقف فى أذهانكم ، ذلك أن فى حركتنا أناسا من طراز ريب فان وينكل، وقد بدءوا يدركون اليوم فقط مدى تعدد طرق التغلغل التى بدأت عام ١٨٨٦، وانتهت عام ١٨٩٠، والآن وقد انتهت هذه الحركة واستكملت حلقاتها بالنسبة للفابيين فى لندن ، يحتج أصحابنا بصوت عال لأنهم لا يريدون تجديد الحركة مرة أخرى . ليس من شك فى أنه لا زالت فى لندن وفى أى مكان آخر كمية هائلة من المادة السياسية الخام التى تسمى نفسها حرة ، أو راديكالية أو محافظة أو عمالية الخ . . . بل لا تتسمى باسم فى بعض الأحيان . وهذه المادة الخام على استعداد للتشكل بالشكل الفابى اذا فرض عليها هذا الشكل بصراحة وأدب . ولدينا اليوم آلاف من الراديكاليين والاشتراكيين ، وقد كان من الممكن أن يقاوموا الاشتراكية بوحشية لو كانوا قد أجبروا عليها بالتقريع والتهديد، وطلب منهم نبذ وظائفهم القديمة وتنفيذ شئ يعتبرونه هم خروجا على المبادئ السياسية . وهناك آلاف أخرى لم تصطبغ بالروح الاشتراكية بعد ، بيد أنه يتعين علينا أن نعاملها بنفس الأسلوب السابق المذهب . صحيح أن حملتنا الدعائية لاتزال محصورة فى عملية التغلغل ، غير أننا نلعب اللعبة فى سياستنا . فقد حدث منذ زمن مضى (١٨٨٩)، أن تحدثنا بصراحة فى آخر مقال فابى « نظرة بلاند السياسية » ، وقلنا أنه ما أن يكشف زعماء الأحرار بنوايانا حتى يتكتلوا وراء كافة المنظمات التى تهاجمنا حتى لو تسبب هذا فى التواطؤ مع منافسيهم ، اللهم الا اذا كانت هناك طريقة أرخص للتخلص منا ، وذلك بإثارة قضايا مزيفة مثل: الحقوق المدنية للمستأجرين وزعزعة الكنيسة - إجراءات مزيفة « لإنهاء أو اصلاح » حصنهم الأثير مجلس اللوردات . ونحن نشعر اليوم أننا أيقظنا كل المتعاسين السياسيين ، ودفعنا أحزابهم السياسية الى أقصى ما نستطيع ، وأننا بذلك عبدنا الطريق للبدء فى المهمة السياسية الخاصة بالاشتراكيين الا وهى : تأليف حزب جماعى يضم الدين سيستفيدون من المذهب الجماعى أكثر مما يخسرون . وسيقف هؤلاء صامدين أمام الدين سيخسرون من المذهب الجماعى أكثر مما يكسبون . هذا هو الموضوع الحقيقى الذى يعالجه هذا المؤتمر . ربما أن الأوان وربما لم يحن بعد ، غير أنه لا بد أن يحين فى النهاية ، ذلك أن أشد الفابيين صبرا يتوقون الى توضيح موقفهم والهرب من ذلك الفموض الذى يظهرهم فى صورة جناح أيسر للحزب «المتف حول تمثال السادة برايان و ماى للمستتر جلاستون . ولا نريد بصفة خاصة أن تجرى الانتخابات العامة القادمة دون أن نوضح للجميع أننا بذلنا جهدنا طوال ثمانية أعوام - وهى الأعوام التى أحدثكم عنها فى هذا البحث - وأننا لم نفعل هذا من أجل أصحاب العمل المرحقين والانتهازيين . ان هذا الفريق سيرجع الفضل الى نفسه فى الانتخابات . وليس معنى هذا أننا

نريد حرمان أى فريق من ارجاع الفضل الى نفسه مهما يبلغ به الزيف ؛ بل اننا نستطيع أن نستفيد من هذه العملية ، ذلك أن الفريق سيحقق لنا بعض المطالب . غير أننا نؤمن بأن ميولنا الطبيعية تسير فى الطريق الذى تسير فيها اهتماماتنا السياسية . اننا نريد أن يفهم الجميع أن المذهب الفايى يختلف تماما عن مذهب الأحرار الرسمى ، ويختلف تماما عن مذهب المحافظين الرسمى ؛ وأنه مذهب جماعى سيطيح بالمذهبيين السابقين فى النهاية .

أساليب الاتحاد الديمقراطى الاجتماعى

والآن قد يميل البعض الى الرأى التالى : ألا يعنى هذا أننا اقتربنا فى النهاية من أفكار الاتحاد الديمقراطى الاجتماعى ؟ وجوابنا على هذا السؤال هو : لقد كانت أفكارنا دائما هى نفس أفكار الاتحاد الديمقراطى الاجتماعى . وفى التاسع والعشرين من شهر فبراير عام ١٨٨٤ عرض مستر بلاند مشروع القرار التالى أمام اجتماع اللغابيين :

«أن هذه الجمعية لاتوافق تماما على كافة البيانات والعبارات التى ترد فى نشرات الاتحاد الديمقراطى وخطب المستر هندمان ، غير انها تعتقد فى الوقت نفسه أن الاتحاد الديمقراطى يبذل جهدا طيبا نافعا ، وأن هذا الجهد يستحق التعاطف والتأييد » .

وتمت الموافقة على هذا القرار بالأجماع ، وليس من شك فى أنه لو عرض مستر بلاند مشروع هذا القرار مرة أخرى فى اجتماعنا لخطى بموافقة اجماعية . غير أننا لم نشرع فى الاندماج فى الاتحاد عام ١٨٨٤ ، ولأن نشرع هذه الليلة . ان تنظيمنا وأساليبنا تختلف عن تنظيماتهم وأساليبهم جوهريا ، كما أن التجربة التى خضناها فى الثمانى السنوات الماضية جعلتنا نفضل فى اصرار طريقتنا ونعترض على طريقتهم . دعونى أسرد بعض أوجه الاختلاف : أولها أن الجمعية الفايية جمعية تهدف الى الاسهام فى صبغ كافة موارد البلد الصناعية بالصبغة الاشتراكية . أما الاتحاد الديمقراطى الاجتماعى فيهدف الى تجنيد البروليتاريا كلها فى صفوفه ، على أن يقوم هو بصبغ الصناعة الوطنية بالصبغة الاشتراكية . ويدعى الاتحاد على الدوام أنه الممثل الوحيد لمصالح الطبقة العاملة فى إنجلترا . وهو لا يعتبر المواطن اشتراكيا الا حين ينضم اليه ، ولا يؤيد أى مرشح فى الانتخابات الا اذا كان عضوا فى الاتحاد . فاذا أيد أحد خطباء الاتحاد مرشحا خارجيا طردوه من الاتحاد . وبالأمس اقترح المجلس التنفيذى للاتحاد الا يصوت العضو لأى مرشح لم يدرج اسمه فى قوائم الاتحاد (١) وجدير

(١) تم انتهاج هذه السياسة واذاعتها آخر الامر فى بيان الاتحاد الديمقراطى الاجتماعى الصادر بمناسبة انتخابات يونيو - يوليو ١٨٩٢ . لرحم القارىء الى التذليل الخاص بهذا البحث .

بالذكر أن الاتحاد يختار مرشحيه بنفسه دون أن يأخذ رأى جيرانه ، وهو يبعث بهم ائى صناديق الاقتراع ، اذا كان لديه المال اللازم ، دون أن يتأكد من أن هذا المقعد لن يذهب هدية الى مرشح حظه من الاشتراكية ضئيل . وواضح أن هذه السياسة الطائفية تعتمد فى نجاحها على قدرة الجمعية على تجنيد الأعضاء. ورسمت هذه السياسة فى الوقت الذى آمن فيه بأنه ما ان نشرح الاشتراكية للطبقات العاملة حتى يهرع الى صفوفنا كل عامل لا فى انجلترا وحدها وانما فى أوروبا - بل فى العالم برتمه . ولو انضم أربعة رجال من بين كل خمسة الى عضوية الاتحاد الديمقراطى الاجتماعى لبدأ هذا سليما . غير أن تجربة الشعب الذى امتد أكثر من نصف قرن أثبتت أن هذه النتيجة غير ممكنة . ذلك أن الاتحاد مثله مثل الجمعية الفابية ، أقلية تافهة وسط كل مركز من مراكز السكان. ولقد أنجب الاتحاد أمهر محرضين للطبقة العاملة : جون بيرنز وتوم مان ، غير أنهما اضطرا الى تخليص نفسيهما من هذا الاتحاد عندما هدتهما خبرتهما السياسية الطويلة الى الحقيقة التالية : ان الأمل فى أمة من المنضمين للاتحاد الديمقراطى الاجتماعى ليس الا وهما من الأوهام. وهناك جزء لا يتجزأ من سياسة الاتحاد ، ويتمثل فى التنديد بالراديكالين والتعاونيين والمتقشفين؛ ورجال النقابات العمالية الفابين والدعاة المتنافسين باعتبارهم مضللين للشعب . وكان من نتيجة هذا أن فروع الاتحاد لا وزن لها من الناحية العددية . يضاف الى هذا أنها غير مستحبة ، بالرغم من الاعتراف بأن اجتماعاتهم تثير نشاطا سياسيا فى أوساط الطبقة العاملة . واذا كان الاتحاد يقف فى وجه كل غريب فان كل غريب يقف بالطبع فى وجه الاتحاد . ونظرا لأن الغرباء يفوقون أعضاء الاتحاد بنسبة ١٠٠٠ الى ١ ، فان الأعضاء لا يستطيعون أن يؤثروا بأية حال من الأحوال - على الرجال المهيمنين على النشاط السياسى ، والتنظيمات الخاصة بالطبقات العاملة ، هؤلاء الرجال الذين يتألفون بالطبع من تعاونيين ؛ ومتقشفين ورجال نقابات عمالية ، او أعضاء فى هذا الحزب أو ذاك . ذلك أن رجل الطبقة الوسطى المتحمس هو وحده الذى ينضم الى الحركة بعد قراءة ماتزينى أو ماركس دون سابق خبرة بالتنظيم الوحيد المفتوح الى الآن للعمال من ذوى الكفاءات التنظيمية . والنتيجة الخالصة التى نخرج بها هى أن الاتحاد لا يصيب نجاحا كبيرا فى فروعه الا اذا عدلت هذه الفروع سياستها وجعلتها أقرب الى السياسة الفابية . مثال هذا أن فروع الاتحاد لم تمسك بزمام الموقف فى باتارسى الا حين حذو جون بيرنز . وجدير بالذكر أن جون بيرنز وتوم مان يتعرضان لهجوم محموم من المجلس المركزى ، وأن هذا المجلس يعتبرهما كفرة مرتزقة . والمجلس المركزى يعبر بدوره وبصرامة عن احتقاره الهائل لاساليب الاتحاد . وجدير بالذكر أن الاتحاد صادف نجاحا كبيرا فى مانشستر ، وفى مانشستر نجد أن فرع الاتحاد يتندد بالفعل بالسلطة

المركزية ، وذلك بايجاد روابط منسجمة مع حركة النقابات العمالية الجديدة التى اوجدها بيرنز هناك فى المراقى . ولقد كان من الممكن أن يظل الاتحاد لغزا فى لندن لولا أنه لم يقاطع مجالس النقابات ، تلك المجالس التى كان ممثلا فيها تمثيلا كبيرا .

الأساليب الغابية

والآن ، لننظر فى الأساليب الغابية . اننا لم نسمح لأنفسنا بالوقوع فريسة للأوهام وتصور جيش فابى أضخم من جيوش المسارح . وفى لندن لم نجد أحدا علانية ، اللهم الا اذا كان ذلك للهيئات الأخرى . وعندما أحاضر أمام الاتحاد فأننى لا أدعو العمال الى الانضمام الى الجمعية الغابية ، وانما أدعوهم الى الانضمام الى الفرع الذى أحاضر من أجله . اننا بريئون من تهمة تشجيع ذلك الطوفان المتدفق من الأعضاء ، والذى تعرضنا له أخيرا . بل لقد حاولنا إيقاف هذا التيار فأصررنا على ضمانات صارمة تضمن لنا ايمان المتقدمين بالأساس الذى وضعناه لجمعيتنا . وأنا لا أتردد فى أن أقول : انه لولا حاجتنا الماسة الى توزيع تكاليف نشاطنا على أكبر عدد من المشتركين لاقترحنا قصر جمعيتنا فى لندن على مائة عضو منتقین . ونحن لم نتظاهر ألبتة بأننا نمثل الطبقات العاملة فى هذه البلاد . ولم يحدث أن تهورنا وقمنا وحدنا بترشيح مرشح فى لندن . غير أننا نهىء أنفسنا على أن المرشح لا يجد الآن غضاضة فى كونه فابيا . وبالرغم من أننا نؤمن بقدرتنا على التفوق على رجل النقابة أو التعاونى فى النظرة الى المستقبل الا أننا على استعداد للوقوف بجانبهما فى خلاص كى يقدموا على الخطوة التالية التى تصادفهم فى طريقهم . وعندما نذهب الى ناد راديكالى ونندد باحتكار الأرض ورأس المال فاننا ندرك تماما أننا لا ندعو الى عقيدة جديدة ، وأن القدامى اعتادوا سماع هذه الهجمات قبل أن تولد بخمسة وعشرين عاما ، وأنهم مشوقون الى معرفة ما اذا كان لدينا جديد فى ميدان العلاج الواقعى . وموجز القول أننا ندرك أننا لن نتقدم فترة طويلة الا بكسب جماهير الشعب الموجود خارج جمعيتنا ، والذى لن يهتم بنا ما لم نثبت أولا أننا قادرون على كافة الأعمال التقدمية . ومن أجل هذا يهاجمنا الاتحاد الديمقراطى الاجتماعى قائلا اننا نتهاون فى مبادئنا ، واننا نحاول التأثير على الأحرار من طرف خفى وأننا اشتراكيون مزيفون من أفراد الطبقة الوسطى - من فصيلة الفاز والماء .

ولننظر مرة أخرى فى علاقتنا بالجمعيات المحلية . نجدها تختلف عن فروع الاتحاد من حيث أنها مستقلة تماما عن إشرافنا أو إعلاننا وأن إحدى هذه الجمعيات حاولت تطبيق أساليب الاتحاد فى أحد انتخابات

الهيئات المدرسية • وكانت النتيجة أن منى مرشحوها بفشل ذريع ، وفقدت الجمعية ثقة الناس بها . لقد أصررنا نحن أنفسنا على هذا الاستقلال - ذلك أننا نؤمن بأن كل جمعية تستفيد الكثير إذا هي طلبت التأييد بوصفها جهازا محليا مستقلا يتمتع بالحكم الذاتي ، جهازا لا يرتبط بأية حال من الأحوال بأسلوب شعب لندن ، وهو شعب لا يستطيع هذا الجهاز المحلى أن يسيطر عليه بطريقة فعالة . وفي الوقت نفسه بنعم الجهاز بالسعة ويتحرر من وصمة العصيان التي توحى بها الجمعية الفابية • فلنفرض أننا عكسنا الآلية ووجدنا كافة الجمعيات الفابية على غرار الاتحاد الديمقراطي الاجتماعي • سرعان ما تصبح الجمعيات أسيرة مجلس فى لندن ، مجلس لا تجد فيه من يمثلها • صحيح أنه قد يحق لها إيفاد مندوبين ، غير أنها ستعجز عن تغطية نفقات ذهاب المندوبين وعودتهم كلما انعقد المجلس • وهكذا تضطر الى الرجوع الى خطة الاتحاد الديمقراطي الاجتماعي أو خطة نقابات العمال فتطلب من أعضاء لندن أن يمثلوها • وسينجم عن هذا أسوأ شكل للعبودية شبه الديمقراطية ، تلك العبودية التي تتمثل فى وجود تمثيل صورى •

ولننتقل الى نقطة أخرى: ان الاتحاد يدير صحيفة اسمها «جستيس» . والى الآن وهذه الصحيفة لا تستحق بنسب واحد فى نظر الرجل الذى يعانى من قلة البنسات (العامل) • وكثيرا ما هاجمت هذه الصحيفة منظمات الطبقة العاملة العادية • وبدن هذه المنظمات لا يستطيع الاشتراكيون أن يفعلوا اليوم شيئا الا أن يصرخوا فى الفياثى • والمطلوب من الفروع أن تبيع هذه الصحيفة فى اجتماعاتها • والآن ، أمل ألا يكون فى السوق مبحث فابى يستحق أقل من بنس ، أو مبحث يرى الناس أنه يغضب حلفاءنا بدون داع • أما بالنسبة للصحف فاني اعتقد أن العامل يتوقع - فى مقابل البنس الاسبوعي - صحيفة ضخمة مكتظة بالانباء العامة ، شأنها شأن أية صحيفة من صحف الأحد • من أجل هذا رسمنا الخطة كي نقتن بعض هذه الصحف المنتظمة بأن تخصص للاشتراكية عمودا أو عمودين على أن تطلق على هذه الأعمدة أى اسم تشاء واستطيع أن أقول ، دون تردد ، أن أثر هذه السياسة ظهر واضحا فى «مانشستر صنداى كرونيكل» و « ستار » و «لندن ديلي كرونيكل» وعدد آخر من الصحف التى يغلب عليها طابع الطبقة العاملة ، وبالأخص « ذا كلاريون » • وقد حققت لرسالتنا ما لم يحققه الوقت والمال اللذان ضاعا على صحيفة «جستيس» منذ قيام «ستار» • أن « الانباء الفابية » تحقق لنا ما تحققه « جستيس » للاتحاد • ولكن ما الذى ستقولونه عنا اذا طلبنا منكم أن تبيعوها بنس لرجل الشارع باعتبارها خير من ينافع عن الديمقراطية الاجتماعية فى إنجلترا ؟ ان رسالتنا تهدف الى اشتراكية الصحافة مثلما تهدف الى اشتراكية البرلمان .

وغير ذلك من السلطات . ولسنا نهدف أبدا الى ان نهيمن بأنفسنا على
الصحافة .

وأخيرا نتساءل : الى أى مدى نجحت سياسة الاتحاد فى اقرار
النظام والتضامن داخل صفوفه ؟ واضح أنها لم تنجح مطلقا . فقد حدث
أولا أن انسلخت العصبية الاشتراكية عن الاتحاد ، وبذلك فقد الاتحاد
أعظم رجاله : وليام موريس ، كما فقد اندرياس شو ، بلفورت باكس ؛
ك . ج . فوكنر ؛ روبرت بانر ؛ آ . ت . كريج ؛ بلاند ، افلنچ ، مسن
ماركس افلنچ ، وآخرين . غير أنه احتفظ يهليلين تلور ، جون بيرنز ،
تشامبيون ، توم مان . غير أن هؤلاء خرجوا بدورهم . والآن ، لننظر فيما
حققتة الجمعية الغاية فى هذا المضمار . تألف أول مجلس تنفيذى منتظم
كى يباشر مهامه فى الفترة من يناير ١٨٨٥ حتى ابريل ١٨٨٦ . والأسماء
التي كان يضمها المجلس هي : بيز ، بلاند ، شو ؛ ويب ؛ مسن ولسون .
والى هذه القائمة اضفنا أسماء مسن بيزانت ، وبود مور عام ١٨٨٦ ؛
وأضفنا أوليفيه وفيليبس عام ١٨٨٧ ، وجراهام والاس ووليام كلارك
عام ١٨٨٨ . ولتنظروا الى المجلس التنفيذى فى الوقت الحاضر وستجدون
أن ويب ، بلاند ، شو ، بيز ، أوليفيه ، والاس مازالوا فيه لم ينسحبوا
منه . وكان من الممكن أن تغشوا على أسماء بودمور فيليبس ، كلارك ،
لولا أنهم انسحبوا عن طوعية كى يفسحوا الطريق لأعضاء أكثر قدرة على
حضور اجتماعات المجلس التنفيذى . وما زال هؤلاء الأعضاء تحت تصرف
المجلس كلما طلبهم . والمسز ولسون هي الشخص الوحيد الذى فقدناه
بسبب التناقض السياسى ، ذلك أننا نشارك كل جمعية تقدمية فى لندن
- فيما عدا جمعية التصوف - فى حزنها على خسارة مسز ولسون .
ونحن نشكل عصابة قديمة منتظمة . ولكن عليكم أن تأخذوا فى الاعتبار
أننا ، جميعا ، أصحاب نزعة فردية محتملة ؛ وأن أمزجتنا تختلف اختلافا
بيننا . وعليكم أن تأخذوا فى الاعتبار أيضا أن الواحد منا لم يكن من القوة
بحيث يفرض ارادته على الآخرين ، ومن الضعف بحيث يترك الآخرين
يتجاهلونهم . وستسمعون لى بأن آدمى أننا لم نتووط فى الخلافات التى
فرقت شمل الاتحاد والعصبية . وفى هذا دليل على أن أساليبنا نجحت فى
لم شمل قوانا .

وأنا حين أقول هذا مضطر الى أن أكون قاسيا بعض الشيء على الاتحاد
الديمقراطى الاجتماعى ، الذى يعتبر جميع أعضائه أصدقاء حميمين لنا .
ولقد اثبتوا هذا بفضل تحررهم واقادهم على مساعدتنا ودعوتنا الى
مساعدتهم بأية طريقة ملائمة - وهم يفعلون هذا دون أن يكثرثوا للهجوم
الذى تشنه علينا « جيستيس » بانتظام . ونحن من جانبنا لا نحمل أية
ضغينة أو مأخذ ، وندرك جيدا أن نجاحنا كثيرا ما تيسر بفضل جهودهم ؛

وتعبيدهم للطريق أمامنا . ولكن ؛ أعتقد أنكم ستدركون الآن استحالة اندماجنا في الاتحاد الديمقراطي الاجتماعي طالما ظل في صورة اتحاد ، أو تشجيع أية جمعية من جمعياتنا المحلية على الاقدام على هذه الخطوة . ولن حدث وتحقق اندماج كهذا فانه سيتم على يد فروع الاتحاد ، والفروع قد تسلم من حين لآخر عن الاتحاد وتتحده مع غيرها من الاشتراكيين في المدينة بما في ذلك من الفايين ، وذلك لكي تتألف منهم جمعية اشتراكية محلية مستقلة .

حرب طبقية على أسس علمية

وسواء وحدنا قوانا أو قسمناها ، فان أساليبنا يجب أن تعتمد دواما على قوتنا في اللحظة الحاضرة . مثال هذا ان الولايات المتحدة ستحسن صنعا اذا هي ناوشت شييل في الوقت الحالي . غير أن البرتغال ستخطيء ان هي ناوشت انجلترا . ومن الأساليب الناجحة أن تقدم مرشحا عماليا في باترسى ، ولكن من الحمق أن تقدم مرشحا عماليا في هامستيد . فاذا وجدت الجمعية الفابية أن أعضاءها الذين في احدى الدوائر الانتخابية من الضخامة بحيث يؤثر على النتيجة ويجعلونها رهن الأصوات الفابية فان الجمعية ستقدم مرشحين فايين . ولن تكفى بهذا وانما ستقدمهم بثقة تدهش الاتحاد نفسه . ونستطيع أن نقول بصفة عامة ان أساليب الجمعية الفابية ستتغير كلما انضم اليها ألف عضو جديد . ولكن ، يجب أن نتيقنوا ان هذه الزيادة زيادة حقيقية . يجب الا تكتظ قوائمنا بأعضاء أغبياء ينضمون الى الجمعية في لحظة حماسة قصيرة العمر ، ثم يخرجون منها بعد ثلاثة أسابيع . ولقد سرنا في لندن على نظام دائم يتلخص في عمليات تطهير من حين لآخر . وبهذا تضم قوائمنا أعضاء أقوياء بحق . فاذا حدث واختفى عضو فترة طويلة ، أو توقف عن دفع الاشتراك ، فاننا نسأله : هل غير رايه ؟ فاذا لم يكن جوابه مرضيا فاننا نشطب عن اسمه . وهكذا ينص قانوننا الاول على الانخدع أنفسنا ، وأن نعرف حقيقة قوتنا . ولنادى اننا كنا صادقين دوما مع الجمهور في هذه المسألة . صحيح أننا لم نخدع الجمهور ونبالغ في تصوير أعدادنا ، غير أننا لم نصر دوما على الصدق حين نرى أن الجمهور ينزل لنا عن أشياء لم يكن لينزل عنها بسرعة لو عرف حقيقة أعدادنا . غير أن السياسة تشبه لعبة البوكر . ان الخداع والايهام مقصوران على المراحل الأولى للعبة ، وما ان تذهب الى صناديق الاقتراع حتى تنتهي مرحلة الاخفاء . وعندما كان الاتحاد الديمقراطي الاجتماعى يضم حوالى ٤٠ عضوا قدرت « تشيرش ريفيو » عددهم ب ٤٠٠٠ عضو . وكان في مقدورك أن تضحك على تقديرات

« تشيرش ريفيو » ، بطريقة تجعل الجمهور يظن أن العدد الحقيقي ليس ٤٠٠٠ وانما ٤٠٠٠٠ - ولكن الستار اسدل على هذا كله بعد عام ١٨٨٥ ، مثلما سيسدل بعد انتخاب العام القادم على الأوهام الخاصة بنفوذ القابيين .

وفى عام ١٨٨٨ لم تكلف أنفسنا سوى ٢٨ بطاقة بريدية كتبها ٢٨ عضوا لصحيفة « ستار » الوليدة ، لايهامها بأن لندن مجنونة بالاشتراكية الغابية .

أما فى عام ١٨٩٣ . فان هذا العدد مضروبا فى ١٢ لن يخيف أصغر محرر فى لندن ، ولن يجعله يزنا بميزاننا الحقيقى . لقد خلصنا انتخاب الهيئة المدرسية من نصف رعبنا الوهمى ، وقد يخلصنا انتخاب مجلس المقاطعة من النصف الآخر . أما الانتخابات العامة فستقضى نهائيا على عنصر الخداع فى أساليبنا (١) انتهى اذن العهد الذى ندعم فيه هيئتنا دون جهد . فبالرغم من أن الشائعات قد تقول عن العشرين منا أنهم مائتان ، فان المسئول سيعتبر (الدسته) منا اثنى عشر شخصا لا غير ، وسينشر النتائج بحيث يستطيع كل انسان أن يطلع عليها . ومن الآن فصاعدا سنلعب بأوراقنا مكشوفة فوق المائدة ، وفى هذه الحالة لن نتحدث عن الحرب الطبقة بطريقة فجأة ، ولن تكون لدينا أفكار باهتة عن وضع المسكرين ، ولباس الجيشين ؛ (ونستطيع أن نقول ، بالمناسبة ، ان الجيشين سيرفعان أعلاما حمراء) ، وانما سننظم هذه الحرب الطبقة بطريقة علمية ، وبذلك سنخلص الجيش المضاد من كل محارب تتفق مصالحه ومصالحنا . لقد مضى العهد الذى نستطيع أن نطبق فيه طريقة فرجوس أوكونر الأثيرة ، حين كان يعتبر الذقن غير الحليق ، والسترة القطنية ، علامة تميز جندى الحرية حقا . ولن ننفذ من شرط تقايبات العمال الذى يقضى بأن يكون العضو قد أمضى وقتا فى الاعمال اليدوية لقاء أجر . ان هذه الشروط ترجع الى يوم كانت فيه القراءة والكتابة شيئا نادرا ، كما أن هذه الشروط كانت تحقق الكثير من ناحية الوضع المادى . وهكذا كان الرجل المتعلم ينتمى — اقتصاديا — الى الطبقات لا الى عامة الشعب . غير أن المجالس المدرسية غيرت هذا الوضع تماما ، فالوظف فى الاعمال التجارية يقرأ ويكتب ويعرف العمليات الحسابية والاختزال ، غير أنه ينتمى الى البرولييتاريا ، بل انه برولييتارى بئس للغاية ، انه بحاجة الى من يوقظه من أوهامه الضئيلة

(١) لم تثبت الاحداث صحة هذه (البؤرة) لحسن الحظ . ففى مجلس المقاطعة سنة أعضاء من الجمعية الغابية . وليس من قبل المبالغة أن ندعى أن نتائج الانتخابات السامة أفلت أى تقدير للمواقف السياسية — فيما عدا التقدير الغابى . وليرجع القارئ الى مقدمة طبعة ١٨٩٢ للمبحث الغابى رقم ١١ « برنامج العمل السياسى » .

المسكينة التى تصور له أنه مهذب ومحترم ، وبذلك يسحب صوته من المحافظين ويعطينا إياه . وهناك صفار التجار ، ودافعو الضرائب ، الذين يوحدون اليوم صفوفهم مع دوق وستمنستر فى معركة يائسة فاشلة . فهم يحتجون على الضرائب الآخذة فى الارتفاع ، والتى تسبب فيها العمل لثمانى ساعات يوميا وتحديد الأجور لجميع الموظفين . والى جانب هذا توسعت الشركات المتحدة فى نشاطها وفوقت الخدمات والتعليم ، على حساب الجمهور . ان هؤلاء سيشعرون ، ان عاجلا أو آجلا ، بأنهم سيفقدون ان هم ساهموا مع العمال فى لقاء عبء الضرائب ، مباشرة ، على أصحاب الدخول السهلة ؛ وان هم ضمنوا لمنظمى الصناعة الكفاة مركزا ومعاشا واستقرارا ، وأراحوهم من القلق والمنافسة - وهى شروط تقدمها المجالس البلدية لموظفيها . ان هناك موظفين من ذوى الكفاية العادية ، وهم يتصارعون فيما بينهم لشغل الوظائف المكتظة بموظفيها - وهؤلاء قد أصبحوا أشد كرها للاشتراكية والمنافسة من عمال الموانئ ، ذلك أن التجارة قد تنتعش غير أنها لا توفر لهم فسحة من العيش الهنيئ . وموجز القول أن الجميع (باستثناء أصحاب الكفاية النادرة أو العقار أو أصحاب الائتين ، ممن ينعمون بدخل وافر لهم لم يكدوا للحصول عليه) يخسرون فى ظل الاشتراكية ، بدلا من أن يكسبوا . وعليهم أن يكتشفوا هذه الحقيقة ان عاجلا أو آجلا ، وأن يضموا مصيرهم الى مصيرنا . لذلك فان نبذنا للطبقة المتوسطة وأصحاب المهن من صفوفنا لا يعد من « الاشتراكية العلمية » فى شيء وانما يعتبر أحق تحيز طبقي . ربما كنا أقرب الى الصواب اذا نحن نبذنا « الاسطوانات » المهرة الذين يتقاضون جنيهاً عدة أسبوعيا ويستغلون ساعات عمل اضافية بأنانية متهورة . بل لقد بات معروفا أنهم يرفضون تشغيل العمال المنضمين الى نقابات . ولكن لا داعى لاستبعاد أحد . وليس فى هذا خطورة وانما الخطورة فى الحقيقة التالية : سيتزايد عدد الموظفين المنضمين اليها ، والتجار ، والكتبة ؛ والصحفيين ؛ وما شاكل ذلك - وهنا يحتمل كثيرا أن يرشح هؤلاء فى الانتخابات وفى اللجان ؛ وذلك بفضل تعليمهم الممتاز - أو فنلنقل : المامهم الممتاز بالقراءة والكتابة (وبين الاثنين اختلاف) ، وبفضل تصرفاتهم المهذبة . غير أن هذا الاجراء ينطوى على خطأ فادح ، ذلك أن أهم ما فى الأمر أن مرشحيننا ورجال المجالس التنفيذيين يجب أن يكونوا من أقدر رجال الحركة . ولكن يجب أن نفترض دوما أن المنضمين اليها من قطاع الوظائف والأعمال لم يكونوا لينضموا اليها لو كانت لديهم الطاقة الفريدة والنزعة العملية التى تجعلهم من أثرياء طبقتهم أو على الأقل من أصحاب الدخول الكبيرة جدا . ان سير تشارلس رسل ، أو مستر هويتلى ، أو مدير الاكاديمية الملكية ؛ أو الطبيب أو طبيب الاسنان الذى يكسب 1٥٠٠ جنيه فى العام ، لا يمكن أن يعتبروا الوصول الى مرحلة المشاغب الفايى بمثابة ترقية . سأتحادث

عن نفسى باعتبارى رجلا يؤدى وظيفة ، وسأدعى أننى قادر على القيام بنوع خاص من انواع العمل. أستطيع هنا أن أقول انه كلما سمع الناس بكفايتى وجدتنى مدفوعا الى وقف وقتى على اثره جيئى بدلا من كتابة الدراسات الغابية ، والاشتراك فى نشاط المجلس التنفيذى الغابى ، والقاء المحاضرات ، أو إعادة النظر فى المباحث المكتوبة أو جمعها ؛ وكتابة مبحث كالتى أقرؤه الآن . ان قضيتى قضية كثيرين غيرى ، وهى تثبت انه اذا جرت الطبقات العاملة وراء الطبقات الوسطى واختارت منها الممثلين فانها ستختار أحد رجلين : رجل لا يهتم بالمال ، ورجل ساخط لأنه ليس من الذكاء بحيث يستطيع أن يشبع من وظيفته أو يشبع من المال . والآن ، ان أى عزب شاب يتمتع بذكاء كبير وقلب كبير ينعم بفضيلة الايثار من عامين الى عشرة اعوام. وفى أثناء هذه الفترة نستطيع أن نحصل على عمل ممتاز . غير أن الأيام تمضى ويسأم هو من فضيلة الايثار . ويندر للغاية أن نجد أناسا كثرة يؤثرون غيرهم على الدوام . ومن السهل أن نجد ألف رجل يضحون بفرص الحياة مرة واحدة ، ولكن من الصعب أن نجد رجلا يضحي بفرص الحياة مرتين وبالرغم من وجود أعداد غفيرة من العاديين فاننا لا نستطيع أن نكل اليهم امر قيادة حملة ضخمة كحملتنا. لذا وجب ان يختار العمال، على الدوام، واحدا من طيقتهم كمرشح أو عضو فى المجلس، اللهم الا اذا كان هناك مرشح من الطبقة الوسطى أثبت كفايته وبعده عن الأطماع . من أجل هذا ظلت أحث جمهور الطبقة العاملة على أن يؤمن بنفسه ، والا يجرى وراء القبعات العالية والمعاطف الفخمة . ان العامل الذكى وحده الذى يرقى عن طريق قيادته لحركة العمال .

ويسعدنى أن أقول ان مهمتى انتهت الآن . أنتم تعرفون الآن ما مررنا به ، وتعرفون ما قد تضطرون الى المرور به . وأنتم تعرفون سبب إيماننا بأن الطبقات الوسطى ستسهم بنصيب فى تحقيق الاشتراكية . وتعرفون لماذا لم نبتعد عن الراديكالية أو حركة النقابات العمالية أو أية حركة أخرى ذات نزعة فردية قديمة . وتعرفون أيضا أننا أشد الناس رغبة فى تأليف حزب سياسى جماعى صادق - حزب يختلف عن حزب المحافظين وحزب الاحرار . بيد انى أمل أيضا أن تدركوا انه لا فائدة البتة فى التعبير عن آمالكم دون أن تعطونا بعض الأصوات لتعزيد هذه الآمال ، وأن مهمتكم فى المقاطعات تلخص فى عبارة واحدة : أن تخلقوا هذه الطاقة الانتخابية^{١٥} وطالما ظل مؤيدونا فى الانتخابات قليلين كان حتما علينا أن نظل نزحف ونكد ونبذل قصارى جهدنا فى المحاضرات . فإذا أصبح مؤيدونا يعدون بالآلاف استطعنا أن نتغلغل ، ونشذب ، ونجرى التسويات . فإذا ارتفع الرقم الى عشرات الآلاف فاننا سنحتل الميدان فى شكل حزب مستقل . ثم اعطونا مئات الآلاف - وأنتم تستطيعون ذلك اذا ما بذلتم الجهد^{١٥} لحظتها سنسيطر على الدوام ونوجه العاصفة .

رأى سيدنى التجارة البلدية

رأى سيد في التجارة البلدية

(١٩٠٤)

مقدمة الطبعة الأولى

هناك كتاب مدرسي للأطفال لم تقع عيناي عليه قط ، وعنوانه «المطالعة بلا دموع» . هناك مايجذبني الى الاقتباس من مؤلفه الى حد اننى اريد تسمية كتابي « التجارة البلدية بلا ارقام » .

مهما يكن الامر فان الكتاب الحالى لا يتضمن ارقاما ، والذى يتصفحه سرعان ما يكتشف ان الارقام التى أثقلت كاهله فى مصادر أخرى لا أهمية لها . واذا أردنا أن نعرف : هل التجارة البلدية سليمة من حيث المبدأ ؟ فاننا لن نعرف ذلك من ارقام هذه المفامرة أو تلك فى ميدان التجارة البلدية . وبالمثل لا نستطيع أن نعرف سلامة العمل المصرى أو التأمين باطلاعنا على ارقام هذا النصيب الكبير أو ذاك ، أو باطلاعنا على ارقام التصفية المروعة .

يضاف الى هذا أن ميزانية رفاهية احدى المدن لا تتحدد بالارقام ، اننا بحاجة الى محاسبين أكثر روحانية ، والى شيء من الخيال والضمير . يضاف الى هذه الروحانية .

وأرجو الا يحجم امرؤ عن قراءة هذا الكتاب ظنا منه أن موضوعه جاف جدا . ذلك أن الموضوع ، على عكس ذلك ، من أكثر موضوعات الاقتصاد إثارة . اننى كاتب مسرحى وفيلسوف بحكم العمل وبحكم الميل ، ولكنى لم أجد مانعا ، بل وجدت متعة فى اتفاق امسياتى، لسته أعوام ، فى قاعات لجان ابراشية الضاحية ومجلس المقاطعة لى اجنى المعرفة الواقعية التى تجدونها بين دفتى هذا الكتيب . اذا كان الامر كذلك فلا بأس من أن يتحمل الروماتيكيون من زبائن أدبى سماعى مدة أربع ساعات اتحدث فيها عن نتيجة التجربة التى خرجت بها .

لندن ،

فبراير ١٩٠٤ .

مقدمة للطبعة الغاية

سلمت هذا الكتاب للجمعية الغاية كي توزع بسعر مخفض يتناسب المتحمسين لشراء نسخة ، وجدت أن ذلك أن لا داعي لإضافة أية مادة جديدة ، أو شطب عن أية مادة قديمة .

وجدير بالذكر أن الانتخابيين العاديين من خصوم التجارة البلدية تركوا كتابي وشأنه في معظم الأحيان ، وذلك أنهم يفتقرون إلى المعرفة الاقتصادية ، والخبرة العملية بالنشاط البلدي ، والكفاية الأدبية التي تمكنهم من قراءة هذا الكتاب ، ولكنهم لا يزالون يحرضون الجمهور بقولهم : أن البلديات التجارية تتردى الآن في هاوية الإفلاس ، تحت وطأة الديون الآخذة في التزايد الدائم ، أنهم يستخدمون حيلة بسيطة ، فبدلاً من أن يقولوا عن اعتمادات المجالس البلدية أنها رأس مال ، يقولون أنها « دين بلدي » ، ويمضون قائلين : أن نجاح المجالس البلدية في خدمة الجمهور بأسعار التكلفة ، وفي القضاء على المساهمين العابثين ، معناه أن المجالس أقل كفاية من المشروعات التجارية التي تحكم على نجاحها إذا رأت أن الأسعار أكثر من التكاليف ، والتي تقدم لمساهميها انصبّة ضخمة نتيجة لذلك .

غير أن خصوم التجارة البلدية عجزوا - عندما نشر هذا الكتاب لأول مرة - عن اغفال الحقيقة التالية التي لا يمكن أن يردوا عليها : لقد نددوا ببلدياتنا واعتبروها مشروعات مفلسة سيئة الإدارة ، وكان هذا التنديد كفيلاً بأن يطيح حتى بالمشروعات الخاصة السليمة . غير أن المشروعات الخاصة السليمة تعرف كيف تعالج هذا التنديد (لاحظوا الخسارة الفادحة التي ألحقها «اتحاد شركات الصابون» بصحيفة رائجة صحيفة تستطيع أن تطلق الشائعات على التجارة البلدية دون أن يلحق بها أذى) . وبالرغم من هذا كله لم تتأثر القروض البلدية ، وهذا ما تثبتته أسعار الأسهم ، بل أن الأشخاص الذين قالوا أن هذه القروض لا قيمة لها حرصوا على استثمار أموالهم في السندات البلدية بأسعار مغرية . غير أنهم أعلنوا مع ذلك ، وبلهجة ظافرة ، أن سعر السندات البلدية تدهور ، وأن مجلس مقاطعة لندن لم يعد قادراً على الحصول على ما يريد من مال مقابل ٣٪ . وليس لدى ما أقوله رداً على هذا الاتهام إلا أن أؤكد أن المغالط الذي يبلغ من تهوره أنه يدعى أن هبوط سعر السندات نتج عن فقدان الثقة بمركز المجالس البلدية ، هذا المغالط يستطيع أن يتهور في أي موضوع يتناوله . أن سندات بلدياتنا ظلت محتفظة بأسعارها العالية . والذي حدث فعلاً أن قيمة الأموال ارتفعت بعد الحرب في جنوبى أفريقية ، وانخفضت سندات الحكومة البريطانية .

فبعد أن كانت أكبر من قيمتها الاسمية انخفضت الى حوالى ٨٠٪ واقترب معدل المصارف من الرقم ٧ . والمناهضون للتجارة البلدية يريدون أن يدعوا أن انخفاض اسعار السندات البلدية معناه ان حملتهم ضد النشاط المدنى الانجليزى تؤتى ثمارها . غير أنهم ينسون أن عليهم أن يشيروا لا الى الانخفاض العام فى الاسعار - وهو الانخفاض الذى كانت ضربته للمشروعات الخاصة أعنف من ضربته للمشروعات العامة - وانما يشيرون الى انخفاض مقصور على السندات البلدية و لا يصحبه ارتفاع فى سعر النقود . لاجدوى من الشعور بالتشفى ازاء العقبات التى يصادفها أمين صندوق المقاطعة ، ذلك ان وزير الخزانة وآل روث تشايلد يواجهون المتاعب نفسها . ان جدلا كهذا لم يكن يستحق التعليق ، الا لانه يصور عجز الصحف اليومية وجهلها عند مناقشة هذه المسألة على صفحاتها .

والشعب الذى يثيره المناهضون للمجالس البلدية يهدف حقا الى احتكار جميع الخدمات العامة حتى يربح منها الافراد . ويبدو أن أحقق صيحة ارفعت فى هذا الشغب تلك الصيحة التى تطالب بـ « تسوية تجارية » . وسأغامر وأقول لنفسى : ان الشخص الشريف العاقل الذى يجشم نفسه عناء قراءة هذه الصفحات لن يلوث نفسه مرة أخرى ويردد هذه الصيحة ، أو يصوت لشخص قادر على هذا الخطأ البدائى . والذين ارتكبوا هذا الخطأ فى الانتخابات البلدية السابقة خجلون الآن من انفسهم بما فيه من الكفاية ، ولم نعد نسمع بأناس محترمين يظنون أن انخفاض نسبة الوفيات خطأ تجارى لأن هذا الانخفاض لا يسفر عن ربح مقداره ١٠٪ نقدا ، وهو ما كان متوقعا قبل اضطلاع التعاقد بالهمة . بيد انه يتعين علينا أن نواجه الحقيقة التالية : ان الشرفاء والعقلاء والمتحمسين بالذكاء العادى يقعون بالفعل ، فى الأخطاء السابقة بدافع من تهور أو جهل أو خضوع للعرف التجارى . وعندما يدلون بأصواتهم يصبحون لعبة فى أيدي أصحاب المصالح المالية ، الذين يرون أن كل امتداد لنشاط المجالس البلدية يحرمهم ميدانا كان لهم أشبه بأرض « توم تيدلر » أرضا ظلوا يلتقطون منها الذهب والفضة طوال السنين الماضية ، على حساب دافع الرسوم .

وهناك افتراض عام مؤداه أن نتائج الانتخابات البلدية لعام ١٩٠٧ كانت نكسة عنيفة للتجارة البلدية . وقد كان من نتائج هذه النكسة أن تمرد دافع الرسوم على النشاط البلدى . والكتاب الحالى يبحث فى أسباب هذه النكسة . ولقد أوضحت قبل وقوع هذا التمرد عيوب نظام الضرائب . لقد نجحت الطبقات المالكة والطبقات العاملة فى التهرب من تكاليف الاصلاحات الاجتماعية ، ووقع عبء التكاليف كله على عامة

دافعى الرسوم من أفراد الطبقة الوسطى المناضلة . وأوضحت أن هذا النظام ينطوى على ظلم لا يحتمل . كان هناك من اقترح حلا لهذه الأزمة قائلا : ان علينا أن نعيد عقارب الساعة الى الوراء ، غير أن هذا الحل لم يكن عمليا البتة . كنت أعرف ، ويعرف معى كل من عمل فى جهاز عام ، أن الساعة الاولى التى تنصرم داخل لجنة ستنزح من الممثلين الجدد معظم الهراء الذى كانوا يرددونه فى اجتماعاتهم الانتخابية ، وأن أذكى الممثلين وأكثرهم إشارا سيتحمس فى الحال للمجالس البلدية . ولكننا لا يمكن أن ننكر أن دافع الرسوم سيظل يتمرد ، وأن المشروعات العامة ستظل مشلولة ، الى أن نحقق اصلاحا جوهريا فى عملية تمويل المجالس البلدية ، ونوفر جهازا دستوريا للمشروعات العامة التى تمتد الى آفاق أرحب من آفاقنا البلدية الحالية التى تتسم بالقدم والتعويق .

وقد حدث فى لندن أن خلط الناس بين هذه المشكلة والاعتبارات الحزبية السياسية المعتادة . ومن أجل هذا لم يلحظ أحد تقريبا حقيقة ما حدث . لقد كانت النية متجهة نحو التخلص من الاشتراكيين البلديين ، غير أن عملية التخلص تركزت على الاحرار الذين كانوا الد خصوم الاشتراكيين البلديين فى المجلس السابق . ان المناهضين للاشتراكية هم الذين أطيح بهم ، أما الاشتراكيون الفايون ، الرسميون ، فاحتفظوا بمقاعدهم وسط الضجة . اننى أذكر هذا لأننا نخرج منه بموعظة : يجب ألا يثق دافعوا الرسوم فى الكتابات الانتخابية التى تنورط فى افتراض خاطئ تماما ، افتراض يقول ان كل حر اشتراكي ، وان كل محافظ خصم لنشاط الدولة أو النشاط البلدى . ولن يتحقق الخلاص للناخب الا اذا عرف بدقة ما الذى تفعله المجالس البلدية ، والكتاب الحالى يهدف الى توفير هذا الشرط له — هذا اذا كان فى مقدور كتاب أن يشيع الحاجة الى الالمام المباشر بنشاط المجالس البلدية ، وهو الالمام الذى لا يحذقه سوى قلة منا ولولاه لما استطعت — وأنا رجل أدب — أن أجعل لكتابتى قيمة .

وختما ، أحذر مرة أخرى دافع الرسوم الذى يحاول أن يلتقط أنفاسه وسط اضطراب الطبقة العاملة التى تعترض منه نفقات التعليم ، والإسكان . والرعاية الطبية ، ومساعدات الفقراء ، ومعاشات العجزة . اننى أقول له ان ظروفه ستزداد سوءا سواء أدلى بصوته للمعتدلين أو التقدميين ، اللهم الا اذا نظر الى رسالته العامة بجدية وابتعد عن الرومانسية ، واعتبر هذه الرسالة وكأنها رسالته الخاصة ، ولجأ الى الاساليب البسيطة الواضحة الكفيلة بالتخفيف عنه وحمايته ، وهى الاساليب التى قد يجمعها من هذه الصفحات .

وفى الآونة الأخيرة ظهر جانبان جديدان للمعارضة التى تتعرض

لها المشروعات المدنية . ويتلخص الجانب الاول في توزيع بيسانات على الرسوم والضرائب مؤداها ان التجارة البلدية ، وفرض ضرائب على دخول الأثرياء ، أمور منافية للدين والأخلاق . ولست بحاجة الى الرد على هذا الكلام : اذ ان من الواضح الجلى ان ماساتنا الدينية والأخلاقية طبعها اننا تركنا شعبنا فريسة المشروعات التجارية التي تسرقه دون وازع ، تلك المشروعات التي تجنى أرباحا طائلة بفضل الثرور التي تسعى مجالسنا البلدية دوما الى قمعها . والى الآن لم يقدم مجلس بلدى ، أو حتى يفكر ، في اتخاذ أى اجراء يتنافى مع الدين أو الأخلاق. اما المشروعات الخاصة فانها تستغل الفقر والرذيلة ، والكفر بضراحة ودون ماحياء ، تفعل ذلك لكي تحقق لنفسها أرباحا وتلقى بدافع الرسوم في هوة اليأس . وهو مضطر الى أن يدفع من أجل القضاء على المرض، والجريمة ، وفقدان الشخصية - تلك الاشياء التي يثرى منها صاحب العمل ، وبائع الخمر ، وصاحب بيوت الرذيلة .

أما التطور الثانى فيتمثل في اقتراح تعديل الرسوم الجمركية كوسيلة لرفع العبء عن دافع الضرائب دون الحاجة الى اشتراكية المجالس البلدية . يكفى أن أقول هنا انه اذا نجحت الرسوم الجمركية الجديدة في طرد الواردات المصنوعة واحلال الإنتاج المحلى محلها (وهذا هو هدفها الرئيسى) فلن تكون هذه الرسوم مصدرا للدخل على الإطلاق. أما اذا استمر الاستيراد وكان هناك دخل من الضرائب المفروضة على الواردات ، فان دافع الضرائب لا يضمن أن هذا الدخل سيرفع الاعباء التي كانت تثقل كاهله - وذلك عن طريق مضاعفة المساعدات التي تعطيها الحكومة المركزية في الوقت الحالى للسلطات المحلية . لا يستطيع دافع الضرائب أن يضمن هذا ، اذ من يدره أن الاجراء الجديد لن يقصد به خفض الضريبة المفروضة على أصحاب الدخل من العاطلين ؟ وفي هذه الحالة سيدفع للسلع المستوردة ثمنا أكبر . غير أن الزيادة تذهب الى جيب الأشخاص الذين يحصلون منه اليوم على شطر كبير من مكاسبه ، وذلك في صورة ايجار . ليست التجارة البلدية اذن شرا يجب اجتنابه بكل وسيلة ممكنة ، وانما هى امتداد للمدينة ، امتداد مرغوب فيه ومثمر . والتجارة البلدية تصلح لأقطار التجارة الحرة مثلما تصلح للأقطار التي تطبق سياسة الحماية الاقتصادية . من أجل هذا لا نرى فزابة في أن المتحمس لمشروعات الرسوم الجمركية الجديدة ، يتحمس أيضا لاشتراكية المجالس البلدية .

ويبدو أن أوقع شكوى ضد التجارة البلدية هى الشكوى التي تردد أن التجارة البلدية تطرد رأس المال من البلاد ، ان التجارة البلدية

هى الوسيلة الوحيدة الأكيدة للاحتفاظ برأس المال داخل البلاد . ان النظام الحالى يبعث برأس المال الانجليزى الى الخارج لتطوير باهيا بلانكا ، تاركا برمنجهام تتمرغ فى نسبة الوفيات المرتفعة . هذا النظام يعجل بخروج رأس المال الى الخارج . واذا لم يكن للتجارة البلدية من فضيلة سوى انها تجعل الاستثمار المحلى اجباريا لكان ذلك كافيا للرضا عنها ، بدافع من الشعور بالوطنية .

أيوت سانت لورنس .

الخامس عشر من يناير سنة ١٩٠٨

ج . ب . ش

انتصارات تجارية للتجارة البلدية

تبدو التجارة البلدية نشاطا بسيطا للغاية . غير أن الرجل العاقل يدرك أن الصراع السياسي الذي ينشب بسببها قد يقترب من شفا الحرب الأهلية ، وبذلك يفوق أى صراع آخر فى انجلترا منذ مشروع قرار الاصلاح لعام ١٨٣٢ . ومن المؤكد أن الجدول وحده لا يصفى النزاع . والملكية الخاصة لن تتخلى عن أخصب مناطقها وهى تواجه منطق الاشتراكية . كما أن العامل الذى يكند ويشقى ، أو البائع فى المدينة ، الذى ترهقه الايجارات وترهقه الضرائب ؛ أو الموظف ، كلى هؤلاء لن يستندوا الى أسس فردية تجريدية ويتركوا طريقا واضحا يرفع عنهم عبثهم . وهذا الوضع لم يتطور الى الآن بدرجة كبيرة ، الى حد أن العمود الذى ظهر فى الصحيفة أخيرا تحت عنوان « التجارة البلدية » لم يثر من الاهتمام ما أثارته أعمدة أخرى . غير أن العنوان تغير مؤخرا فى صحيفة « التايمز » فأصبح : اشتراكية المجالس البلدية . والواقع أن اشتراكية المجالس البلدية هى ما نسميه نحن بالنزعة التقدمية .

والحجج التى تساند التجارة البلدية قد تبدو جارفة . فلنضرب مثلا لصاحب متجر يستهلك كمية كبيرة من الغاز أو التيار الكهربائى كى يعرض سلعة بطريقة جذابة ، أو لتصور صاحب مصنع مطالب باضاعة مئات المناضد التى يشتغل أمامها العمال . انه مطالب بأن يدفع تكاليف انتاج هذا الضوء مضافا اليها الفائدة التى يدرها رأس المال . ويجب أن تكون هذه الفائدة كبيرة بالقدر الذى يشجع المستثمرين الافراد على تكوين شركات تجارية عادية للغاز أو الكهرباء . وتدار هذه الشركات بحيث تحافظ على ارتفاع معدل الفائدة بدلا من انخفاضه . فاذا أدخلت تحسينات على هذه الخدمات ، واذا حدث انخفاض فى السعر (وهذا أمر غير متوقع تماما) فإن هناك هدفا واحدا الا وهو مضاعفة العائد الى أقصى حد ممكن بالنسبة لتكاليف الانتاج .

والآن ، ان صاحب المتجر - بوصفه مواطنا وناخبا فى الهيئة المحلية الحاكمة - يستطيع بامكانياته الجماعية أن يستثمر أكبر قدر يشاء من رأس المال فى مقابل فائدة تقل عن ٤٪ . بيد أن زعزعة السندات الحكومية أبسر من

زعزعة السندات البلدية • لضرب مثالا من مجلس مقاطعة لندن • فطوال
عشر السنوات الماضية ظلت الحكومة ، والصحف التي تساندها ، تشن
هجومها كله على قرض المجلس • ولقد ندد به أحد رؤساء الوزارات السابقين
بطريقة جعلت حربه يحاول أن يحفظ ماء وجهه وذلك بتحويل كل أصدته
الى مجال المنافسة تمشياً مع مبدأ «فرق تسد» • ولقد كان اسم مجلس
مقاطعة لندن محرماً على كل من يستقى سياسته من صحف القصر والصحف
المحافظة • ولو تعرضت شركة خاصة لمثل هذا الطوفان من الهجوم لرضخت
للأمر في عجز ، ولو حاولت بعدها طبع سندات جديدة لما استطاعت أن
تدفع فاتورة المطبعة • أما مجلس المقاطعة فكان يكفيه أن يرفع أصبعاً كى
تندفق الملايين عليه في مقابل فائدة تقل عن ٤٪ • وكان عليه أن يعد
ترتيبات خاصة كى يتيح الفرصة لصغار المستثمرين • ان الأشخاص الذين
يهاجمون رأس ماله ويقولون انه «افلاس بلدى» يتكالبون على السندات
دون أن يعيروا صحفهم أدنى اهتمام ، تلك الصحف التي تقول لهم ان
شركاتنا البلدية ستتهار في القريب العاجل تحت وطأة جبل من الديون ،
وان مستعمراتنا في نيوزيلندة وأستراليا ستصاب بالافلاس لا محالة
بسبب الديمقراطية الصناعية • ان المستثمر يفضل الشركة المتحدة ذات
الديون البلدية الضخمة تماماً مثلما يفضل شركات التأمين التي تتمتع
برأس مال ضخمة • وهو محق في هذا • فالنققات البلدية ، في حقل
التجارة ، هي نققات مثمرة ، ودونها ليست سوى رأس المال الذي
تستغله • من أجل هذا لم تصادف المجالس البلدية أية صعوبة في جمع
رأس المال • وقد يطوف السلاطين بالعالم ، وتطوف جمهوريات أمريكا
الجنوبية ، وهم يستجدون المال ولكن دون جدوى ، وقد يضطر وزراء
الخزانة الى اصدار سندات وطنية بأسعار التضخمية ، ولكن ما على أمين
صندوق المقاطعة الا أن يحدد رقماً فيحصل عليه تماماً •

تلكم هي حقيقة التجارة ، الأساسية ، في المسألة كلها • وفق ظل
التجارة البلدية يستطيع صاحب المتجر أن يحصل على التيار الكهربائى
في مقابل تكاليف الانتاج الحالية ، مضافا إليها سعر الفائدة ، ولا يتضمن
هذا السعر ضمانات ضد العجز ، ذلك ان الاستثمار العام وقانون الوصاية
يربان أن هذه الضمانات كاملة بالفعل • فاذا كان هناك ربح ناتج عن
زيادة عارضة في السعر عاد هذا الى دافع الرسوم وخفف عنه العبء ،
أو عاد في صورة خدمات عامة من نوع آخر •

وما ان تستوعب هذا الوضع الاقتصادى حتى يصبح نجاح التجارة
البلدية واضحاً مفهوماً ، فاذا توسلت المنظمة التجارية المساهمة طالبة
حمايتها من تنافس المنظمة البلدية المساهمة ، دل هذا على حماقة : فكان
صاحب المتجر الصغير يطالب بحمايته من تنافس مخازن الموظفين أو الجيشين

أو البحرية . وكان المنظمة اختارت أكبر معتدل من دافعي الرسوم الساخطين ، وأطليعه على فاتورة الاضاءة عن طريق البلدية (ستة بنسات للالاف قدم ، أو أرخص من أسعار الشركة الخاصة بمعدل بنس للوحدة) وإذا بموقفه من مشكلة الاضاءة بالفاز أو الكهرباء يتغير . وسيظل المجلس البلدى ، ذو الطاقة العادية ، قادرا على منافسة الشركة التجارية — الى أن يصبح فى مقدور الشركات التجارية أن تكون رأس المال بفوائد تقل عن فوائد محاسب المدينة أو أمين صندوق المقاطعة ، وإلى أن نستطيع العثور على مساهمين يتخلون عن أنصبتهم لتخفيف حدة الرسوم أو يصممون — بحسد — على خفض سعر اضاءة الى أدنى حد ممكن حتى لا يدفعوا جزءا من رسوم جيرانهم فى فواتير الاضاءة الخاصة بهم .

ان هذا يفسر لنا سر شعبية التجارة البلدية وعراقتها . وبقدر ما تسمح السلطات القانونية للمجالس البلدية ، نرى أن هذه المجالس ظلت ، وستظل ، تاجر باذلة فى ذلك أقصى ما فى مقدورها ومستقلة الروح الجماعية الموجودة لدى اعضائها .

وليس من شك فى أن الجهاز الذى يضم مستشارين مترددين عاجزين سيترك أكبر عدد ممكن من الخدمات العامة فى يد المشروعات التجارية . تماما مثلما يفعلون فى ميادينهم الخاصة . انهم يفتحون محلات صغيرة على نطاق ضيق بدلا من أن يخرج من بين صفوفهم أمثال هويتلى ، وأناميكير ، ومورجان ، وكانيجي . فإذا كان الجهاز يضم مستشارين أثرياء ومن أصحاب الكفاية التجارية ، فانهم سينهجون نفس السياسية ، ذلك أن لهم أنصبة فى الاستثمارات التجارية التى كان من الممكن أن تستولى عليها المجالس البلدية . والواقع انهم تعبوا حتى نجحوا فى الانتخابات ، لا لشيء الا ليجموا استثماراتهم الخاصة خوفا عليها من المنافسة « الظلمة » (أى التى لا تقاوم) ، تلك المنافسة التى يمثلها المجلس البلدى . وهناك ذلك الجهاز الذى يضم أصحاب عقائد من الهواة ، وهؤلاء يندفعون الى التجارة البلدية بدافع من المبدأ . غير أنهم يفتقرون الى التدريب العملى والخبرة الكافية ، وبذلك يعجزون عن ادارة الأعمال بأنفسهم . أو يعجزون عن السماح لهيئة من الموظفين بأن تقوم بها بدلا منهم . وهكذا تضطرب الاوضاع فى البداية، تماما مثلما يحدث بالنسبة لذلك النظام المألوف: الشركة المساهمة الهاوية. ان محنة الانتخابات الشعبية لا تنطوى على سر ، سر يحول العقول الضيقة الى عقول راجحة ، أو الجبناء الى قادة ، أو المطامع الخاصة الى وطنية مدنية، أو الشنوذ الى ادراك سليم . وفى الوقت نفسه ليست النية متجهة الى اخداث العكس ذلك أن أكبر الحمقى ، وأكثر المغامرين سوقية ، وأشد المتعصبين ، يتربى تربية اجتماعية بفضل الحياة العامة وممارسة النشاط فى اللجان — وبصورة لم يعدها فى الحياة الخاصة أو حتى فى التجارة

الخاصة . وما أن تلتقى الروح الاجتماعية بالكفاية فى العمل داخل مجلس بلدى حتى تلمس تطورا لا يقاوم فى نشاط المجلس البلدى . مثال هذا العمليات التى تمت فى الارض على يد اتحاد شركات برمنجهام فى عهد المستر تشمبرلين ، والعمليات التى قام بها مجلس مقاطعة لندن فى عهدنا . ان التعاون المدنى ينتصر على التجارة المنافسة فى ميدان تزويد المدينة بالماء ، والاضاءة ، والترام ؛ بل والمسكن . ولا مراء فى أن هذه الخطوات تؤدى الى نتائج هائلة . خذ رجلا دفع لتوه نصف بنس فى مقابل دكوب ترام تابع للبلدية . لو كان هذا الترام تابعا لادارة تجارية لكلفته التذكرة بنسا أو بنسين . وتستطيع أن تذهب معه لفحص حسابات الشركة وتثبت ان نظام مسك الدفاتر العادل كان يحتم عليه أن يدفع أربعة بنسات . وقل للعامل الذى يدلى بصوته كيف ان الاقتصاد الحق يقتضى من قريبه الذى يعمل سائقا فى الجهاز البلدى عشر ساعات يوميا ستة أيام فى الاسبوع ، وبأجر ثابت وحلة رسمية ، أن يعود ثانية الى الاجور التنافسية والعمل سبع عشرة ساعة طوال أيام الاسبوع ، مرتدبا معطفه البالى وشاله المعزق . ولستوقف صاحب المتجر الذى دفع لتوه بنسين أو ثلاثة بنسات لكل ألف قدم مكعب من الغاز ، مضافا اليها ضريبة الاضائة العامة والفائدة ، ولتؤكد له أن المدينة ستصاب بالافلاس وأن المالك سيحل محل العمدة ما لم يدل بصوته طالبا العودة الى نظام الشركة التجارية المحتكرة ، التى تباع الالف قدم بثلاثة شلنات ؛ وما لم يطالب باعادة فرض ضريبة الانارة . ولتيسط العلم البريطانى فى لندن وتخبر سائق التاكسى الذى ترهقه الايجارات والذى يدفع ثمن الماء لشركة خاصة ، يدفع ضعف ما يدفعه جاره عبر الحدود ؛ والذى يدفع لاتحاد شركات كرويدون - اخبر هذا السائق بأن الامبراطورية ستنتجج أو تسقط تبعا لطريقة شراء الماء بسعر يختلف - عكسيا - باختلاف الكمية المستهلكة ، وأن من حق المساهم فى شركات المياه أن يدل بصوته فى كل دائرة انتخابية تجرى فيها أنابيب المياه التابعة لشركته ، هذا الى جانب الابقاء على الاحتكار الذى منحه جيمز الاول ، والمعفى من ضرائب اثبات الحجة ، ذلك الاحتكار الذى بلغت قيمته اليوم ١٠٠٪ . قل هذا كله - بيد أن قولك ، للأسف ، عبث فى عبث . ان تاجر المجلس البلدى لا يعارضك : انه يسخر منك . فظالما ظل السوق البلدى أرخص سوق فان الجمهور سيشتري منه ، وستحتج الشركات ، غير أن احتجاجاتها لا فائدة منها ، تماما مثل الاحتجاجات التى يرفعها بائع الادوات الكتابية والصيدلى على المتاجر . ولا داعى لأن نتقل كاهل هذه الصفحات ونورد من الكتاب السنوى للمجلس البلدى أمثلة على نجاح التجارة البلدية ، أمثلة تثبت صحة ماورد آنفا والدعابات الانتخابية التقدمية مليئة بهذه الأمثلة . هناك أبحاث الجمعية الفابية ، واتحاد الاصلاح بلندن ، وهناك اعمدة الصحف التقدمية ،

والاحتجاجات الموجهة ضد « افلاس المجالس البلدية » فى الصحف المضادة للصحف التقدمية ، والتقارير السنوية للسلطات المحلية ؛ والصحف الاسبوعية المخصصة لشئون المجالس البلدية بما تحويه من صور واحصائيات لا حصر لها ، والكتيبات الخاصة باشتراكية البلدية التى جمعتها صحف مثل ال « كلاريون » من أعمدها الخاصة ، ونتاج مجلس المقاطعة ، والتقارير البرلمانية الخاصة بالتجارة البلدية. ان هذه الوسائل كلها قد اتخمت الجمهور بالحقائق لدرجة أن إعادة سرد هذه الحقائق هنا شيء لا يحتمله البشر . ان فوضى الباب المفتوح يعد مضيعة للوقت ، وهذا الباب أكثر انفتاحا فى كافة الخدمات العامة، والعمل التجارى الذى يتحكم فى هذه الخدمات هو طلب لآحد له على رأس المال الرخيص ، يضاف إليه عدم اكتراث بالأرباح . ولقد أزيح هذا الباب تماما بفضل الدفعة الظافرة للاشتراكية البلدية ، تلك الاشتراكية التى سميت بـ « المذهب التقدمى » ، وهى تسمية تعيد الثقة الى النفس .

الادارة البلدية

لا يمكن أن نبالغ بسهولة في تقدير أهمية الادارة كعامل من عوامل النجاح الصناعى ، غير أن الادارة أصبحت منفصلة اليوم عن الملكية، ومن الممكن أن تشتري الادارة من السوق بكل سهولة مثلما تشتري الاجهزة . ولا تجد اليوم من يقول ان شركة السكك الحديدية تعتبر فى حكم الاستحالة لأن السكك الحديدية لا يمكن أن تدار بوساطة ثلة من المساهمين ، حتى ولو كانت هذه الثلة تمارس نشاطها عن طريق لجان من المديرين الذين لا يعرفون الفارق بين عمود البستون والتروس . كل ما فى الأمر أن المديرين يحددون النتائج التى يريدونها ، وعليهم بعد ذلك أن يكلفوا مجموعة من المديرين المهرة ومهندسى السكك الحديدية لكى يدلوهم على طريقة تحقيق هذه النتائج . وبهذه الطريقة تصنع شركة حديد لندن والشمال الغربى كل ما تريده من أشياء ، سواء كانت قاطرات أو أرجل خشبية ، دون أى تدخل من متعاقد . وهذا الوضع نفسه يواجه مجموعة دافعى الضرائب والرسوم الذين يمارسون نشاطهم عن طريق سلطة المجلس البلدى . ان دافعى الضرائب والرسوم أقبياء وضيقوا الافق ، شأنهم شأن المساهمين العاديين . والملاحظ أن أسوأ ممثلهم فى المجالس البلدية عاجزون أيضا ، شأنهم شأن أسوأ المديرين العاديين الذين يتقاضون أجورا كبيرة . غير أن دافعى الضرائب والرسوم والمستشارين يضيئون مدنهم بالكهربا ، ويسيرون قطارات الترام ، وبينون المساكن ، ويظهرون الموانى ، وينشئون أماكن للتخلص من النفايات ومناطق لاحتراق جثث الموتى ، ويعبدون الطرق ويديرون المدافن . انهم يفعلون هذا كله بنفس السهولة التى ترسل بهامجموعة من أرامل رجال الدين برقية عبر الاطنطى اذا كان لديهم المال الكافى . وب نفس السهولة التى ينشئ بها مليونير جاهل صحيفة . ان سوق العمل يضم الآن سوقا للكفايات ، وتستطيع أن تحصل من هذه السوق على مدير قيمته ١٠٠٠٠ جنيه سنويا . وثق من أنك ستحصل عليه بنفس السهولة التى تحصل بها على عمال الحفر .

وتتمتع المجالس البلدية بامتياز كبير فى سوق الكفايات ، ذلك أن المناصب العامة تستطيع أن تجتذب - بشدة - المنظمين والاداريين الذين

يتمتعون بكفاية • ان المجلس البلدى يستطيع أن يحصل دوما على موظف مسئول بأرخص مما تستطيع الشركة • والمجلس البلدى لا يصاب بالافلاس أبدا ، ولا ينحسر أمام أى اكتشاف جديد • كما أن المجلس البلدى لا يطرد أبدا أحد المسئولين دون أن يضع قضيته موضع الاعتبار المتأنى داخل اللجنة • وفى هذه اللجنة يستطيع صاحب القضية أن يتفاهم مع كافة أفراد الهيئة • والشخص الذى يسلك مسلكا لا غبار عليه ويؤدى عمله كما يجب لا يجد ما يقله من الوظائف العامة : ان دخله ومركزه مضمونان على الدوام • يضاف الى هذا أنه يتمتع بمرتبه كاملا وهو ليس مطالبا بالمحافظة على المظاهر ، يكفيه مظاهر الحياة العادية ، وهو ليس بحاجة الى اقامة الحفلات وتوجيه الدعوات ؛ وليس بحاجة الى الدنم والخشم من أجل التظاهر ، ويستطيع اذا شاء أن يستقل الدرجة الثالثة بالقطار ، ويعيش فى حى غير عصى ، وينضم الى أية طائفة يشاء أو لا ينضم ، كما يستطيع بعد انتهاء ساعات العمل ، أن يتصرف فى وقت فراغه ويشبع ذوقه متمتعا باستقلال شخصى لا يعرفه موظفو الشركات التجارية • ليس من قبيل البناغة اذن أن هذه الاعتبارات تجعل الوظيفة التى تدر فى المجلس البلدى ٣٥٠ جنيها سنويا أحب من بعض الوظائف التجارية والنشاط الوظيفى الذى يدر ١٠٠٠ جنيه سنويا . من أجل هذا يحصل دافعو الرسوم والضرائب على أكثر مما يستحقون ، بالرغم من تورطهم فى مسألة الرواتب فى المجالس الوظيفية .

فاذا انتقلنا الى الطرف الآخر وجدنا أن كل ما نستطيع أن نقوله هو انه اذا كان موظف المجلس البلدى لا يخشى شيئا فان آماله محدودة بشدة . ان موظف المدينة ، ومهندس المقاطعة ، وان القائم بأعمال المساحة فى المقاطعة والمسئول عن الصحة ، وان كل هؤلاء يعرفون أنهم لن يحصلوا على ١٥٠٠٠ جنيه سنويا ، بل لن يحصلوا على ٥٠٠٠ جنيه ابان بقائهم فى خدمة المجالس البلدية . ليست من نصيبهم تلك الاحلام المتعلقة بالمطامح السوقية ، والاثارة التى تسببها المضاربات المالية ، والسياسة الحزبية ، والحياة العصرية . غير أن هذا العجز نفسه له قيمته ، ذلك أنه ينطوى على قدرة الاختيار . ان المفامر التجارى والاجتماعى ، صاحب الطموح السوقى ، أبعد من أن يمثل النوع المستحب لموظفى المجالس البلدية . والمطامح غير السوقية مجال كامل فى حياة المجلس البلدى ، فترئيس القسم هناك يستطيع أن يرقى الى منصب يحسد عليه ، منصب يفيد المجتمع حقا . والترقية لا تقتصر على الارتقاء من نقطة الى نقطة داخل المجلس البلدى الواحد ، وإنما تتمثل أيضا فى الانتقال من مجلس بلدى الى مجلس بلدى آخر . فاذا خلا منصب موظف فى مجلس مقاطعة لنடன் بتقاضى ٢٠٠٠ جنيه ، منصب يحتمل حصول صاحبه على وسام ، فان موظف الاقليم يستطيع

أن يرشح نفسه لهذا المنصب دون أن يفامر - بذلك - بمنصبه القديم . كما يستطيع ، بطبيعة الحال ، أن يستقيل من منصبه ويستقل بالنشاط التجارى فى أى وقت يشاء . غير أنه لا يقدم على هذه الخطوة فى الواقع - الأمر الذى يؤكد أنه لن يكسب شيئاً بهذه الخطوة الأخيرة .

مجمل القول أنه إذا اجتمع فى السوق مديرو الشركات المساهمة وممثاؤ دافعى الرسوم البلدية باعتبارهم جميعاً « هواة ينفقون مشروعات بأموال الآخرين » ، إذا اجتمع الطرفان لاختيار الهيئة التنفيذية ، فإن المجلس البلدى سيتفوق على منافسيه . ومن المؤكد أن المجلس البلدى سيحصل على مديريه بثمن أرخص - مثلما يحصل على رأس المال بثمن أرخص أيضاً .

عندما تصبح التجارة البلدية غير مجزية

إذا أراد المسئول عن الصحة ميكروسكوبا أو أراد موظف المساحة في المقاطعة جهازا للمسح ، فإن المجلس البلدى لن يستفيد شيئا ان هو أنشأ مصنعا للأجهزة العالمية لانتاج هذا الجهاز وحده . ولا يستبعد أن يكون فى الامكان انتاج هذا النوع من الاجهزة فى نصف دسنة من المصانع الاخرى ، وبكميات تكفى أوروبا كلها . بل ان مجلس مقاطعة لندن - بكل ما فيه من فرق موسيقية - لم يفكر الى الآن فى انتاج آلات الترومبون بنفسه . يجب أن تكون الاشياء التى تطلبها السلطة من الضخامة والاستقرار بحيث يظل المصنع المطلوب مشغولا بالانتاج دوما . وما ان ندرك هذه الحدود التى تقف عندها المجالس البلدية حتى تتضح حماقة المخاوف الفامضة التى تقول ان الاشتراكية ستقضى على القطاع الخاص برمته . فكلما ازداد نشاط المجلس البلدى ازداد ربح القطاع الخاص . ذلك أن كل توسع فى نشاط المجلس البلدى يقتضى شراء عدد لا يحصى من المواد ، تلك المواد التى يمكن انتاجها فى القطاع الخاص بطريقة اقتصادية ما دام هذا القطاع الخاص يقف على قدميه وحده ولا يعتدى على رسوم الفقراء أو على انقطاعات الخاصة الاخرى كى ينفق منها على اعالة بعض عماله - موجز القول على هذا القطاع الخاص أن يخضع - فى نشاطه - لمبدأ « الأجور العادلة » .

وهناك وسيلة أخرى تستطيع الاستثمارات الخاصة أن تقف بها على قدميها ، حتى بالنسبة للمواد التى تتطلب - لضخامتها - مصنعا قائما بذاته . فالوهبة الشخصية بكل درجاتها ، من الوجاهة والنشاط الى العبقرية الطاغية - تلعب دورا هاما فى الصناعة ، كالدور الذى تلعبه فى الفنون الجميلة . ان الشخص الذى ولد ليكون رجلا من رجالات الصناعة يستطيع أن يقول للمجلس البلدى : « اليكم هذا المشروع الضخم الذى يجب تنفيذه . هذا ، بالرغم من أننى قد اضطر الى تكوين رأس المال بربح ١٠٪ بينما تستطيعون انتم تكوينه بربح ٢٥٪ ، وبالرغم من أننى أدفع للعاملين عندى مبالغ محترمة وأعاملهم معاملة حسنة لدرجة أنهم لن يتركوني ويذهبوا اليكم . وبالرغم من أننى مضطر الى أن ادفع لرؤسائى الفرعيين ضعف المرتبات التى تدفعونها لآقراهم . الا أننى سأنظم عملى ، وأتزعج قوائى الصناعية وأبث فيها

روح النشاط ، وبذلك سأنجز العمل بأقل من تكاليفكم ، وسأنجزه على نحو أفضل . وسأحصل من الصفقة على ربح مرض لى . اليكم عرضي ، وهو عرض أرخص من تقديرات مصلحة الاشغال الموجودة لديكم . » ونحن نفترض بالطبع أن هناك من الاسباب ما يجعلنا نؤمن بأن التعاقد سيثبت انه كان على حق عند ما تفاخر - وفي ظل ظروف كهذه ، يجب أن نقبل عرض التعاقد ، ولا شك أن عرضه سيقبل . وكل من خبر العروض الخاصة بالاعمال الهندسية الهامة المعقدة ، يعرف أن هذا المثل ليس نادرا أو مبالغا فيه . وحتى لو قل الرقم عن ٢٠٠.٠٠٠ جنيهه فإن الفارق بين أدنى عرض وأعلى عرض كثيرا ما يزيد على ١٠٪ . وبالرغم من أن المواصفات قد تكون دقيقة للغاية في تفاصيلها بحيث لا تعطى مجالاً للتغيير في طبيعة الانتاج أو كلفته ، إلا أن أحد المتعاقدين قد يقبل انجاز العمل مقابل ٦٠٠٠ جنيهه بينما يقبله آخر مقابل ١٤٠٠.٠ جنيهه ، دون وجود بواعث بعيدة يمكن التعرف عليها . اننى مضطر الى أن أقول أن العامل الشخصى هو الذى يلعب دوره . أن خصوبة الابتكار وسرعته ، والشجاعة في تنفيذه على عجل ، والقدرة على بث الحماس في نفوس العاملين ، كل هذه الصفات قد تجعل المتعاقد أكثر امتيازاً من مهندس المقاطعة ، مثلما تجعله أكثر امتيازاً من المتعاقد المنافس . وفي بعض الاحيان نعرش على الامتياز عند الجانب الآخر : فالمستول في المجالس البلدية ، أو رئيس اللجنة « هو الذى قد يقترح على المتعاقد بعض الاصلاحات والأساليب الاقتصادية . ان للمتعاقد أساليب الروتينية الآلية ، غير انه قد يستفيد من العقول الفضة حتى لو كانت هذه العقول ممثلة في لجنة من الهواة (لجنة تتضمن على الدوام شخصا من غير الهواة) . والواقع أن هناك مسائل كثيرة تحتاج الى خبرة المجالس البلدية ، لدرجة أن اكفأ المتعاقدين يستطيع - عند ما يشرع في أعمال المنشآت العامة لأول مرة ، أن يتعلم الكثير من أبسط المجالس البلدية . غير أن خبرة المجالس البلدية في خدمة المتعاقد على الدوام . ولذا ليس في التجارة البلدية ما يحرم صاحب المشروعات القدير من الامتياز الشرعى الذى تكفله موهبته ، بل ان هذه الموهبة تحميه من ذلك النوع من المنافسة التى يخشاها حقاً ، منافسة العمل الرديء المضمّن ومنافسة العرض الرخيص . وهو رخيص ظاهرياً ، غير أنه أسوأ صور التمييز في الواقع . والتجارة البلدية تجعل المنافسة قاصرة على منافسة في حقل الكفاية في الادارة والتفوق في الانتاج . وهو يستطيع أن ينتصر على هذا النوع من المنافسات .

معنى هذا أنه اذا كانت الشركة المساهمة من الذكاء وحسن الطالع بحيث تستطيع الحصول على مدير ذى كفاية نادرة ، استطاعت

هذه الشركة أن تنجح في منافسة المجلس البلدى - إذا كان المجلس البلدى إدارة عادية . أو فلنضع الحقائق على النحو الذى تبدو به فعلا : أن صاحب الميقرية الصناعية سينتصر أن هو الف شركة مساهمة كى تزوده برأس المال .

غير أن أعمال العالم هى أساسا أعمال عادية ينجزها رجال عاديون ونساء عاديات - أما المنشآت العامة التى تكفى ضخامتها كى تجعل المصانع اللازمة تعمل على الدوام الى أن تغطى نفقاتها ، فإن المجالس البلدية تستطيع أن تنفذها بسعر أرخص من سعر القطاع الخاص . هذا على أن تكون هذه المنشآت ذات طابع محلى محض .

موقف المشروعات التجارية المنافي للمجتمع

من الملاحظ في كثير من الخدمات العامة ، أن العمال يلعبون دورا أكبر من دور الآلات . لذا فإن التكاليف في هذه الخدمات تعتمد على الاجور وقوة الاشراف اكثر مما تعتمد على سعر الفائدة . خذ مثلا عملية جمع النفايات من منزل لآخر . ان المصنع المطلوب لهذه العملية قوامه جياذ وعربات وجاروف وسلال . ان تكاليف المصنع هنا لا تعد شيئا اذا ما قيست بتكاليف العمل ، بل ان العمل هنا هو القوة المحركة فالرجل هو الذي يقود الجواد ، أما الجواد ، فلا يقود الرجل والرجل هو الذي يستخدم الجاروف ، أما الجاروف فلا يستخدم الرجل . غير ان الامر يختلف ، على سبيل المثال ، في حالة محطة الانارة . فهنا نجد أن تكاليف المصنع أكبر - نسبيا - من تكاليف العمال . والمصنع هو الذي يسوق الرجل بدلا من أن يسوق الرجل المصنع - وذلك لأن الآلة البخارية والدينامو لا يتوقفان ويدخانان الفليون عند ما يختفى المشرف . وهناك وجه آخر من وجوه الاختلاف : ان العاملين في محطة توليد القوى الكهربائية مهرة ومنظومون ، وتقابات العمال تنظم سعر الكهرباء . وهكذا تتساوى المجالس البلدية والشركات التجارية في السعر الذي تدفعانه للمحطة ، وبذلك لا يستطيعان التنافس على حساب ارهاق العامل وانتزاع أكبر قدر من الربح . أما الزبال فقير ماهر ، وغير منظم ، كما أنه عامل عابر سبيل . ويستطيع العاملون في القطاع الخاص أن يحصلوا عليه بأجر لا يستطيع أن يقدمه مجلس بلدى تقدمي يلتزم مبدأ «الحد الأدنى الأدبى» للأجور البسيطة . يضاف الى هذا ان التعاقد الشخصى ندر ان يكون رفيقا مع العاملين في جمع القمامة ، وبذلك يستطيع أن يسوقهم سوق العبيد وبطريقة لا بد منها للحصول على أكبر نتيجة من هذه الوظيفة التى لا تروق لهم هذه الوظيفة التى لا يقتنع بها العاملون في المجالس البلدية ولا يرغبون فيها .

واضح الان أن الدعوى التى تحيل دافع الرسوم المعتدل الى الاضاعة البلدية (هذه الدعوى التى تستند الى رخص الاضاعة البلدية نسبيا) تحيل دافع الرسوم التقدمي الى القطاع الخاص حين يعمل القطاع الخاص في جمع القمامة . ذلك أن المجلس البلدى - حتى لو

قل حظه من اندوق والاحساس بالواجب الاجتماعى - لا يستطيع أن يجعل فاتورة جمع القمامة ضئيلة جدا ضالة الفاتورة التى يقدمها المتعاقد الذى يستنزف عرق العاملين معه . وطالما أن دافع الرسوم يتهور ويفضل أرخص عرض - وهذا ما يحدث الآن - ستحجم التجارة البلدية عن ميادين تحتاج إليها بصورة ماسة . ذلك أن لحظه من التفكير كفييلة بأن تقنع الشخص الذى بأن شركات التيار الكهربى الخاص تؤدى واجبها على اكمل وجه ، كالمجالس البلدية تماما ، بل وقد تطلب نفس الأسعار الرخيصة . غير أن من الممكن وقوع اهمال خطير وتهور ارعن فى عمليات جمع القمامة وما يتصل بها من أعمال - كاخلاء الفرف أو تنظيفها اثر حالات الامراض المعدية . واكثر من هذا أن عدم الكفاية والتهور سيخضعان دافع الرسوم للمصروفات الخاصة من أجل اتردد على الاطباء ، ونتيجة للعجز ، الى آخر ذلك . ولن يقف الأمر عند هذا الحد بل انهما تؤثران - مباشرة - على الرسوم نفسها . وذلك فى حقل النفقات الصحية . أما انقطاع التيار الكهربى مدة ساعة من حين لآخر فانه قد يجعل الأصوات ترتفع بالشكوى . وليس من شك فى أنه يضايق - غير أن هذا الانقطاع لا يكلفنا شيئا اللهم الا اذا ضيفنا العابر ، واضعنا شيئا من دهن الشموع وبترول الصباح . لذا وجب أن نخرج من هذا بأن المقياس التجارى مقياس مضلل . وبأن الحاجة الى التجارة البلدية تتناسب تناسباً عكسياً مع الربح الذى تجنيه . وتكفى امثلة قليلة لتوضيح هذا .

فلنأخذ أكثر فروع الاستثمارات التجارية شعبية : المشروبات . انها تدر أرباحا طائلة . ولنأخذ أوضح فرع من فروع المشروعات العامة ، فرع لا يستطيع أحد أن يتحدها : انشاء الطرق . ان هذه العملية ليست مربحة من الناحية التجارية على الإطلاق ، ولكن لنفرض اننا حاسبنا تجارة المشروبات على ما تجره من عجز ، وعدم كفاية ، ومرض ، وجريمة ، وعلى الآثار المؤلمة فى الطاقة الانتاجية الصناعية ، والتكاليف المباشرة التى تظهر فى صورة اجور الأطباء ، ورجال الشرطة ، والسجون ... الخ ... الخ !... ولنفرض فى الوقت نفسه اننا حاسبنا الطرق الرئيسية والجسور على قيمة الوقت الذى وفرته لنا ، والتعب والدموع ! سيتضح على الفور أن الطرق والجسور تدر على نفسها أضعاف ما تتكلفه . أما مباحج السكر فتكلف من النفقات ما لا تستطيع أن تتصوره بعقولنا . لذا ، فاننا اذا اقترحنا اخضاع تجارة المشروبات للمجالس البلدية على أن تحد المجالس البلدية من عملية الافراط ، فان دافع الرسوم سيجنى من هذه الصفقة ما لا يجنيه من النظام الحالى - حتى لو تحولت المكاسب التى يجنيها اليوم

صانعو الخمر وأصحاب الحانات الى خسائر تعوضها الرسوم التي تدفع .

غير أن تجارة المشروبات ليست أفضل مثال يصور لنا زيف المقياس التجاري فنحن اذا اردنا أن نعقد مقارنة بين المشروعات الخاصة والمشروعات العامة لانعثر على العامل الرئيسى داخل صناعة المشروبات وغيرها من الصناعات التي تشغل بال الكثيرين من المصلحين، وانما نعثر على العامل الذي نقيس به في قضية الفقر ، تلك القضية التي تعتبر كل القضايا الاخرى مظهرا لها . حقق للرجل دخلا محترما وستجد انك حلت له كل مشاكله - اللهم الا مشكلة الخدم . والآن ، ان وجه الاختلاف الهام بين وضع المستثمر التجاري ، ووضع دافع الرسوم ان المستثمر التجاري ليس مسئولا عن العمال الذين يستخدمهم ، اذ يكفي ان يدفع أجورهم طالما أنهم يعملون له . أما دافع الرسوم فانه مسئول عن هؤلاء العمال من المهد الى اللحد . ومن أجل هذا تستطيع الشركات الخاصة ان تجنى أرباحا طائلة على يد العمال الذين يكدون وينتاجهم اليأس - كل هذا على حساب دافعى الرسوم . وكثيرا ماتتحدث الشركات عن هذه الأرباح باعتبارها دليلا على تفوق المشروعات الخاصة في ميدان الكفاءة ، وخاصة اذا ما قورنت - بطريقة مثيرة - بعجز المجالس البلدية عن تحقيق ربح تجارى في الميدان نفسه .

فكروا - على سبيل المثال - في وضع شركة ضخمة لأعمال المرافق . من المؤكد أنكم ستعثرون على منشآت ثلاث بالقرب من المرافق : الملاجئ - المستشفى - مركز الشرطة . وجدير بالذكر ان عملية شحن انسفن وتفريغها مهمة خطيرة ، كما أنها ليست بالعمل الثابت الى حد كبير ، ذلك ان البواخر لا تصل في اعداد منتظمة ، وبأوزان منتظمة ، وفي فترات منتظمة - كما أن العمل نفسه لا يكفي لاستيعاب هيئة من العاملين المنتظمين في العمل كما هو الحال بالنسبة لعمال السكك الحديدية . ما أكثر الذين يعينون ثم يتم الاستغناء عنهم بنفس السهولة - في مقابل ستة بنسات في الساعة (في لندن) أو أقل من ذلك . وهذا الوضع يناسب شركة المرافق ، غير انه يحيط المرفأ بأناس فقراء ، يائسين ، متهورين . وليس هناك امرؤ يقف عند منعطف الطريق ينتظر من يلتقطه لعمل مؤقت الا ويصبح شحاذا - مهما بلغ من قوة شخصيته وجودة تدريبه . بل اننا نلمس نفس الوضع في الوظائف الفنية . فنفس الشرور ماثلة مثلما هي ماثلة في صفوف العمال المؤقتين . الفارق الوحيد أن ظروف الوظائف الفنية أكثر ادبا . أما أصحاب الاسهم والمديرون فلا يعيشون بالقرب من الموانئ ، ولذلك لا يهتمهم الأمر شخصيا . أما دافع الرسوم الذي يعيش بالقرب من الميناء فيتأثر لدرجة خطيرة سواء من الناحية الشخصية أو من الناحية

المالية . ومما يساعد على تفسير هذه الأوضاع زيارة ملجأ في أحد المرافق . وتجاذب اطراف الحديث مع أحد رعاة قانون الفقراء .

ان اى عامل من عمال المرفأ يستطيع ان يدخل هذا الملجأ في أية لحظة يشاء ، ويعلم انه شخص معوز ، وبذلك يجبر الرعاة على ايوائه واطعامه وكسوته - على حساب دافعى الرسوم والضرائب . فاذا بدأ يمل روتين « العنبر الملىء بالاصحاء » ، واذا بدأ يمل هذا النشاط الضائع ، استطاع أن ينتظر قدوم باخرة ويطلب باخلاء سبيله . ثم يعمل فى المرفأ يوما ، ثم يبدد أجره فى السكر والمذات ، ليعود الى الملجأ صبيحة اليوم التالى وقد اصبح من جديد شخصا معوزا . هذه العملية يقوم بها حاليا ، وبانتظام ، رجال ليسوا بأقل من اخوانهم فى الطبقة ذكاء وكفاية . ومن حين لآخر يتسبب السكر فى اقتيادهم الى مركز الشرطة بدلا من اعادتهم فورا الى المصنع . فاذا اصابوا فى عملهم بشئ فانهم يذهبون الى المستشفى لتجرى لهم عمليات جراحية ، ففى المرافق الضخمة ، تقع حوادث تستدعى العلاج فى المستشفى . وعند ما تصل المرافق الى قمة نشاطها تقع هذه الحوادث بمعدل حادثة كل خمس عشرة دقيقة . وفى النهاية ، عند ما تدب الشيخوخة فى أجسادهم ، يستقر بهم المقام فى الملجأ باعتبارهم فقراء مسنين ، الى أن يوسدهم الرعاة لحدهم .

والآن ، أنت لا تستطيع فتح الملاجئ والمستشفيات ومراكز الشرطة بلا مقابل . وفى السنوات الاخيرة اصبحت الملاجئ تتكلف أكثر مما كانت تتكلف سلفا . والواقع ان الشكوى ارتفعت نتيجة لزيادة الرسوم والضرائب . والناس يستغلون هذا الوضع للتنديد بالتجارة البلدية . وهذه الشكوى مرجعها ، أولا وقبل كل شئ ، الى قانون الفقراء . أما الأسباب الأخرى فتتمثل فى نفقات التعليم ونفقات الشرطة والواقع أنها قامت بتطوير فروع التجارة البلدية التى تعد بخفض الرسوم من باب الازياح . ان نفقات الملجأ ، تلك النفقات التى تؤخذ من الرسوم ، جزء من ثمن الفقر والياس واذا كان سبب هذه النفقات تشغيل العمال من حين لآخر ودفع أجور لا تكاد تسد رمقهم ، اتضح ان دافع الضرائب والرسوم ، لا الشركة الملاحية ، هو الذى يتحمل جزءا كبيرا من تكاليف العامل المؤقت . والواقع أن الأنصبة والازياح تخرج من جيب دافعى الضرائب مباشرة ، وليسست بالازياح بأية حال من الأحوال . وهكذا نجد انه من بين سخريات الموقف العديدة ان التضحيات التى يبذلها دافع الضرائب لانتقاذ الفقراء تذهب - الى حد كبير - الى جيب الاغنياء وتساعدهم .

أما المجلس البلدى فلا يستطيع ان يفرغ جيب دافع الرسوم بهذه

الطريقة . أحبلوا المرافء الى المجلس البلدى ، ولن يبرر المجلس البلدى الخسارة فى الملجأ ومركز الشرطة قائلا ان هناك مكسبا فى المرافء نفسها . ودافع الرسوم لا يدخل فى الحساب ، الشيء الوحيد الذى يعرفه هو ما اذا كان عدد البنسات الموجودة فى الجنيه قد قل أو زاد . لذا اذا استولى المجلس البلدى على المرفأ فان هدفه الأول سيتلخص فى تنظيم نشاطه بحيث يضمن عملا منتظما للعمال مقابل أجر يستطيعون ان يعيشوا عليه - حتى لو اقتضى الأمر اكتظاظ المرفأ بالعمل فى الايام الخاملة . ويستمر الحال على هذا النوال الى ان تحل المشكلة على يد تنظيم جديد ، واساليب جديدة ، ذلك ان صعوبات كهذه تظل ، ماثلة عند ما يتعذر ، تجاهلها . وفى ظل هذه الظروف قد تختفى الارباح التى كانت الشركة الملاحية تجنيها قبل ذلك . ولكن اذا كنا قد نجحنا فى القضاء على شطر كبير من العوز والجريمة حول الميناء ، فان الصفقة تعتبر مربحة جدا بالنسبة لدافعى الضرائب ، بالرغم من أن صحيفة « التايمز » ستكتظ بالرسائل التى تقارن بين الرخاء التجارى السابق فى عهد الشركة الملاحية و « الافلاس » الحالى الذى يعانى منه المجلس البلدى .

فاذا عدنا من مجال المشروعات التجارية الضخمة - الذى تمثله الشركة الملاحية - الى المجال المحدود الذى يمثله متعهد القمامة فى الابراشية ، تمثل لنا نفس الخطر الذى يشكله الاقتصاد المزيف . وعندما يقوم المجلس البلدى بأعمال جمع القمامة مدة عام ، فمن السهل على الأعضاء الذين تتلخص نظرهم الى الاقتصاد فى خفض اى وجه من وجوه الانفاق الى أدنى رقم ممكن - من السهل على هؤلاء أن يحصلوا على تقديرات من المتعاقدين الذين يعرضون تنفيذ العملية لقاء مبلغ يقل عن المبلغ الذى تكلفه مصلحة الاشغال البلدية . أما سر التعاقد فبسيط : انه يستخدم عمالا غير دائمين ، ويدفع لهم اجورا بسيطة للغاية بصحبها « بقشيش » من أصحاب البيوت . وهنا نجد أن العواقب أوخم من العواقب التى صادقتنا فى المرافء . ذلك أن عملية جمع القمامة تختلف عن عملية تفريغ السفن من حيث أن الأولى تؤثر على صحة السكان بطريق مباشر ، كما تؤثر على راحتهم وطاقاتهم . ودافع الرسوم الذى يتوهم أنه وفر بضع بنسات عند ما استعان بمتعاقدين سيخسر مبلغا قد يتراوح بين شلن وعدة جنيهات بسبب المرض ، وسيسببنا من عجز مستمر فى طاقته وطاقته العاملين معه - سيحدث هذا اذا لم يتم جمع القمامة بطريقة منتظمة ، متكررة ، ناجحة . وربة البيت وحدها هى التى تعرف جيدا ما تعانى من ضيق ومن زيادة فى أعباء المنزل عندما يزورها جامع قمامة غير دائم ، جامع يتقاضى اجرا نافها - بالرغم من أنها قد ترضيه ب « البقشيش » .

وجدير بالذكر ان ضيق ربة البيت يؤثر على الامكانيات القومية تأثيرا كبيرا . والأزواج يعرفون هذا جيدا . وخلال وباء الجدري - انذى يكلف الكثير - قد ترتفع الرسوم بشدة نتيجة لعمليات التعاقد الرخيص . ان دافع الرسوم يدفع على الدوام ثمن الامراض الوبائية التى يعلم بأمرها ، وبخاصة الحمى القرمزية والدفتريا والحصبه . فاذا قام بعمليات التطهير التى تعقب هذه الوبئة ووباء الجدري عمال مؤقتون ، فان الشخص انذى يظهر اليوم حجرة اثر مرض الحمى القرمزية قد يطرد فى المساء على يد المتعاقد ليلتحق صبيحة اليوم التالى بوظيفة عادية . وهكذا ، قد يقوم عامل التطهير بنشر الوباء أكثر مما يقوم بمنعه . كما اننا نجد فى حقل الاعمال الصحية كم يكلف الفقر - ممثلا فى اعانة قانون الفقراء - وكم يدفع العامل المؤقت الثمن من أخلاقه حين يفرق نفسه فى الحمر والجرائم . ولا يقف الثمن عند هذا الحد : فهناك الثمن انذى ندفعه بسبب عدم الكفاية وبسبب اهمال المرض ، وما يصحبه من روتين عام يتكلف الكثير ، وروتين يتمثل فى التفيتش والتطهير والتنظيف والاخلاء . يضاف الى هذا نفقات خاصة من أجل العلاج والتبريض وحالات العجز .

ولكن لم يتضح بعد ماذا كان قيام المجلس البلدى بالمهمة هو الذى سيحل الاشكال . وقد يقال اننا اذا أوجدنا نظاما مناسباً للتفتيش ، وعقوبات فعالة تفرض بصرامة ، فان المتعاقد قد يقوم بالعملية بنفس الدقة التى قد يبديها المجلس البلدى - دون الاستعانة بالعمال المؤقتين أو الجائعين . فلنتصور اذن أن متاعدا عرض القيام بأعمال المجلس البلدى مقابل مبلغ يقل عن المبلغ الذى قدرته مصلحة الاشغال - حتى على فرض أننا أضفنا الى هذا المبلغ المتعاقد عليه تكاليف التفتيش الملائم وفرض العقوبات لضمان حسن سير العمل . ولنفترض أنه تعهد بتوفير الظروف المريحة لكل من يعمل لديه ، بالقياس الى مستوى الطبقة العاملة . وقد يبدو هذا العرض مرضيا ، ومع ذلك فسيخسر دافع الرسوم كثيرا حين يقبل هذا العقد ، الا اذا حصل كل عامل بمقتضى العقد على أجر كامل يعيش به . والتحليل التالى سيطلعنا على الحقيقة .

انك تستطيع أن تدفع للعمال أجرا أقل من الاجر الذى يكفيه للعيش . وذلك باحدى طريقتين ، هناك الطريقة المباشرة وبمقتضاها يعمل الذين يتقاضون أجرا تافها ، ويأكلون طعاما تافها ، ويعيشون فى مساكن حقيرة ، ويلبسون أسمالا ، ويلقون الهوان والمشقة - يعمل هؤلاء ويستنزفون قوتهم أعواما قليلة ثم يطردون ليحل محلهم أناس أكثر شبها بأقل نصيبا ليسيروا فى نفس الطريق المفضى الى الدمار . يستطيع المتعاقدون أن يجتروا أرباحا على يد هذا (الاحتياطي) مثلما يجنى أصحاب

الحانات أرباحا فى الموانى أو الغابات الأسترالية أرباحا يديرها احتياطي البحارة والرعاة الذين يقبلون على الحانات ومعهم ما كسبوه من عمل امتد شهورا - ليطردهم بعد ذلك صبي الحانة بعد أن ينفقوا كل بنس فى الشراب • ولسنا بحاجة الى أن نعلق على هذا الشكل من أشكال الارهاق - هذا الشكل الشائع • وأى شخص من الذكاء بحيث يستطيع قراءة كتاب عن التجارة البلدية يدرك على الفور أن الاستعانة بمتعاقدين بهذا النوع سيكلف دافع الرسوم الكثير - حتى لو قام المتعاقد بالعمل بلا مقابل ودفع مبلغا اضافيا يدعم به الرسوم التى تقتضيها الصفقة • غير أن استنزاف الجهد لا يتم فى الواقع بهذه الصورة الواضحة البسيطة • فأكثر أشكال الاستنزاف شيوعا وأشدّها خطرا لا يتمثل فى استنزاف الضحايا البؤساء بصورة مخجلة على يد صاحب عمل متوحش ، وإنما يتمثل فى استنزاف صناعة لصناعة أخرى فى صمت وبطريقة شعبية • وتكون النتيجة أن العامل لا يجوع داخل هذه الصناعة أو تلك ، وإنما يجوع فى مكان آخر ونتيجة للعلاقة بين هاتين الصناعتين • ولقد كان المستر سيدنى ويب وزوجته (١) أول من حلل هذه الظاهرة الاقتصادية • والاقتصاديون المحترفون وحدهم هم الذين بدؤوا يدركون حقيقتها • هذه الظاهرة لا تتعارض مع حسن النية المعتاد من جانب صاحب العمل والبهجة والدوق المعتادين من جانب المرعوس •

ولنضرب مثالا مألوفاً فلنفرض أن هناك عاملا متزوجا ، أو مساعد متجر أو موظفا فى درجة لا تعد من الدرجات الراقية ، وأنه يتقاضى أجرا أسبوعيا يتراوح بين ثمانية عشر شلنا وأربعة عشر شلنا • فإذا ارتفع أجره بمعدل ست شلنات فى الأسبوع حدث تحول كبير فى حياته الأسرية ومركزه الاجتماعى ، تحول أكبر من التحول الذى يحدثه دخل سنوى كان يقلر بألف جنيه ثم ارتفع الى خمسة آلاف جنيه • ومن العسير على قراء مجلة « سبكتاتور » أو صحيفة « التايمز » أن يدركوا ضخامة الترقية التى ترفع أجر صاحبها من ثمانية عشر شلنا فى الأسبوع الى أربعة وعشرين شلنا ، أو من أربعة وعشرين شلنا فى الأسبوع الى ثلاثين شلنا • أن قراء هاتين الصحفيتين المرفهين كثيرا ما يصعقون حين يرون المعلمين يقاومون بشراسة تشريعات المصانع التى تحمى أولادهم من الخروج من المدارس والالتحاق بالمصانع للحصول على بضعة شلنات فى سن مبكرة • ولكن لو كانت خمسة الشلنات شيئا كبيرا فى نظر الدوق مثلما هى شىء كبير فى نظر عمال كثيرين ، لدفع الدوق بأبنه الى الشارع لكي يكتسب قوت يومه وهو فى العاشرة - هذا اذا سمح له القانون • فإذا كان لديه

(١) الديمقراطية الصناعية، سيدنى ويب وبياتريس (لندن - لونجمان - ١٨٩٧)

ايتنان قويتان فانه لن يسمح لهما بأن تهلكا نفسيهما في البيت ، طالما انهما تستطيعان الذهاب الى المصنع أو العمل في جمع القمامة ، أو المتجر ، كى تجلب كل واحدة منهما للمنزل خمسة شلنات أو عشرة أو اثني عشر أو خمسة عشر . فاذا لم يكن لديه أبناء ، أو اذا كان لديه عدد قليل لا يأخذ كل وقت ربة البيت ، فان دوقته تستطيع أن تقضى نصف يومها كخادمة غير مقيمة لدى أسرة من الطبقة المتوسطة الدنيا - على أن تتقاضى خمسة شلنات أسبوعيا أو أكثر من هذا اذا استطاعت الى ذلك سبيلا . غير أن هذه الظروف العائلية ندر ان وقعت في أسر النبلاء ، اللهم الا بعد الثورات . ولكن الملايين من بيوت العمال الانجليز تعيش في هذا الوضع . والنتيجة أن هناك في السوق كمية هائلة ، مستمرة من العملات وعمال المنزج . ومن الممكن استخدامهم بأجور لا تكاد تمسك الرمح . ويستطيع المنظّمون تنفيذ سلسلة كاملة من الصناعات على يد هؤلاء العمال الذين يدرون على أصحاب العمل أرباحا وفيرة . غير أن تنفيذ هذه العمليات يلحق الخسارة بدافع الرسوم الذى يضطر فى النهاية الى تعويض ما هو أكثر من الفارق بين الأجر المدفوع وتكاليف العيش - اللهم الا اذا ضاع الدين بسبب الوفاة قبل الاوان .

فلنتتبع العملية فى أكبر اللحظات المواتية لها . ها هو ذا عامل يتقاضى أربعة وعشرين شلنا فى الاسبوع (وهو أجر لندن الحالى الثقيل بتحقيق « الحد الأدنى المعنوى ») ، وها هو ذا يعمل لدى مجلس مقاطعة لندن . فاذا استطاع هو وزوجه أن يجدا من ينق على البيت فى مقابل ستة شلنات فى الاسبوع (ولا يمكن هنا أن نتوقع شقة منفصلة ومزيدا من الطعام الذى يمكن أن يتبدد بصورة أخرى) أصبح الاربعة والعشرون شلنا ثلاثين شلنا - وفى هذا اختلاف كبير . واذا نظرنا الى الامور من الوجهة الاقتصادية وجدنا أن العامل لا يهتم اذا كان الذى سينفق على البيت ابنه أو ابنته أو ابن أى شخص الآخر والفتاة التى تعمل فى أحد مصانع لندن تستطيع أن تجد أسرة تعيش معها - هذا اذا لم تكن لديها أسرة . غير أن العواطف الاسرية تبالغ فى تصوير البشر ، لدرجة أن الفتاة التى تستطيع أن تجلب للمنزل خمسة شلنات فقط قد تضطر الى العيش مع عامل يتقاضى ثمانية عشر شلنا بدلا من عامل يتقاضى أربعة وعشرين شلنا - اللهم الا اذا كان الاخير أباه .

ها هي ذى الفتاة (أو الفتى) تجلب للمنزل خمسة شلنات كل اسبوع ، وبذلك ترفع عن كاهل الاسرة عبئا كبيرا ، وبذلك يستفيد الأب والام والابنة ، ويشعرون بسعادة . ولكن الواقع أن الأب يعول الفتاة - الى حد ما - من الاجر الذى يدفعه مجلس المقاطعة له . معنى هذا أن رئيسها يثقل كاهل دافع الرسوم كى يدفع جزءا من نفقات استخدامها .

• وازاء امتياز كهذا يعرض على أحد مجالس المقاطعة عقدا لجميع القمامة •
وهذه الهيئات مقيدة اليوم بقرارات تجبرها على أن تدفع أجورا كاملة
وعادلة لعمالها . وبذلك تكتشف أنها لا تستطيع أتمام المهمة بطريقة رخيصة
وهي الطريقة التي يقدر عليها المتعاقدون • ومن أجل هذا تعطى الامتياز
للمتعاقدين قائلة ان هذا الاجراء من باب الاقتصاد فى النفقات • وبالرغم
من أن دافعى الرسوم يدفعون لعمالهم الناضجين أجورا كاملة الا أن
الاستعانة بمتعاقد يمكن هذا المتعاقد من استنزاف جهد ابنة العامل •
تلك الابنة التى ترفع أجرها الى حد الكفاف عن طريق استنزاف جهد
والدها . وهكذا يحصلون على جهد شخصين فى مقابل أجر يقل عن أجر
ونصف - حتى لو دفعوا للمتعاقد عشرة شلنات مقابل عمل يدفع فيه
خمس شلنات • ليس من شك فى أن كثيرين من دافعى الرسوم سيعتبرون
هذا الاجراء ضربة من ضربات النشاط الذكى • غير أن دافع الرسوم
تصبح أكثر ذكاء اذا هو دفع للعامل تسعة وعشرين شلنا لكل أسبوع
مقابل خدماته هو وابنته مقابل العمالة المباشرة - وبذلك يوفر ربح
المتعاقد • ولكن ، حتى لو نظرنا الى الامر من هذه الزاوية وجسدنا أن
النظام الذى يجعل احدى الصناعات تعيش على حساب الاخرى كالطقيليات
هو نظام خاسر - وسنلمس ذلك عندما نتتبع العملية الى نهايتها ، ذلك
أننا لم ننته منها بعد • والى أن نفعل ذلك يتعين علينا أن نتذكر أن عاملنا
الوهمى قد لا يعمل فى مجلس المقاطعة ، وانما فى شركة أو مؤسسة -
بأجر يعينه على الحياة •

وفى هذه الحالة نجد أن المتعاقد والهيئة العامة التى تقبل عقده ،
يجعلان الشركة تدفع الفارق بين ما يدفعه المتعاقد للعامل وما يتكلفه
العامل كى يعيش •

والآن دعونا نتتبع حياة ابنة العامل • تمر الايام ويموت أبواها أو
يتقاعدان عن العمل ويعتمدان على أولادهما بدلا من أن يسهما فى إعالتهم •
ولا تكفى خمسة شلنات فى الاسبوع لمواجهة هذا الوضع الطارئ • فاذا
تزوجت الابنة برجل يتقاضى أجرا يمسك رقبه ، فانها تنفق على نفسها
بنفسها ، وتلقى بعبء أبويها على كاهل زوجها (ويحتمل أن يكون له
أبوان هو الآخر) ، أو تبعت بهما الى أحد الملاجئ • غير أن هذا الحل
لا يتم بصفة مستمرة • فقد لا تتزوج الفتاة • وحتى لو تزوجت فإن
زوجها قد يموت ، أو يهجرها ، أو يصاب بعمالة ، ويصبح عاطلا ابان
الازمات الاقتصادية • ان هذه الامور تقع بصورة مستمرة ، الامر الذى
يجعلنا نجد دواما عددا كبيرا من النسوة اللاتى يجاهدن كى يعيشن ويربين
أولادهن عن طريق جهودهن •

تصور مصير امرأة كهذه • انها تبحث عن عمل فى أحد المصانع ،

وهم يعرضون عليها خمسة شلنات في الاسبوع . فاذا رفضت هذا المبلغ بحجة أنه لا يكفي لأطعامها وإطعام أولادها حلت محلها على الفور ، وعن طبيب خاطر فتيات أكثر شبابا ، ومرحبا ، وجمالا - فتيات يستطعن الاعتماد على أجور آبائهن اذا استدعى الامر . وتحاول المرأة أن تكسب شيئا عن طريق الخدمة في البيوت ، فتكتشف أن كثيرات من زوجات العمال على استعداد للخدمة « ساعة كل يوم » مقابل نفس الاجر (خمس شلنات) بالرغم من أن الساعة هنا قد تعنى نصف يوم ، ووجبة في منتصف النهار ، وبعض زيادات عارضة نتيجة للقيام بغسل الثياب وما شاكل ذلك . وقد يسفر هذا ، في أحسن الاحوال ، عن مضاعفة القيمة الاسمية للوظيفة ، ويستحيل قيام المرأة بالخدمة الدائمة في البيت بسبب الاطفال ، وبالمثل يستحيل مقامها هناك مع الاسرة . والايجار قد يصل الى ستة شلنات وستة بنسات للغرفة الواحدة . وبين حين وآخر نجد أن منافسة الرجل الذى يؤوى العامل باعانة - سواء كان هذا العامل زوجة أو ابنة أو غريبا - قد يجعل الاجور تهبط الى ما دون مستوى الكفاف . وندر ان لاحت بارقة اصلاح ، ذلك أن معظم هذه الصناعات المرهقة قد تضطر - اذا أجبرت على دفع أجر معقول - الى الاختفاء كلية أو المبادرة الى انقاذ نفسها بأن تعيد ترتيب نظامها فتستقدم الآلات وتستخدم عمالا من مستوى مختلف تماما . انه موقف عصيب ، وبأثرنم من أن كل أسرة تقريبا من الطبقة المتوسطة تعرف (وربما أسهمت فى اجهاد) أرملة محترمة قاومت الوضع ، الا أنه ليست هناك أسرة من أسر الطبقة الوسطى تعرف أو تحتل الارامل العديدا ، والزوجات المهجورات ، والنسوة الوحيدات ذوات الطابع « المتطفل » السائد اللاتى يلقين بسلاهن فى المعركة ويتشاجرن ، ويحتسبن الخمر ، ويسرقن ما استطعن الى ذلك سبيلا . وهكذا يؤهلن أنفسهن ، ويؤهلن أولادهن لاعانات الفقراء ، واعانات المرضى ، واجراءات الشرطة التعسفية ، ويخلقن مركزا للعدوى التى تنشر مرض الاهمال الميئوس منه وعدم التزام الضمير فى العمل اليومي - الامر الذى يكلف دافعى الرسوم ما هو أكبر من الميزانية كلها ، ميزانية المستعمرات وميزانية الوطن ، الميزانية المدنية والميزانية العسكرية .

وهكذا نجد أن المتعاقد قد يضمن لنا أن العمال الذين سيستخدمهم غير مؤقتين ، وأنهم مهرة منتظمون مرحون أصحاء ، لم يتأثروا مباشرة بالفقر أو الجريمة وأنه يدفع لهم الاجر الكامل المعتاد فى هذه الصناعة . ومع ذلك فلن يستفيد دافع الرسوم شيئا ان هو قبل عرض المتعاقد ، ما لم يثبت أن كل شخص يقترح تشغيله فى العمل سيتقاضى مقابله

أجرا كاملا يجعل العامل يعين نفسه بنفسه. والى أن تصر على هذا الشرط. الجوهرى لن نستطيع أن نقبل المقارنة البسيطة بين عرض المتعاقد وتقديرات مهندس المقاطعة ، ونعتبرها مقياسا للمزايا النسبية للمشروعات التجارية والمشروعات البلدية .

هذا هو الشكل السليم لذلك التجديد الحديث ، المتمثل فى قانون الاجور العادلة فى كافة العقود التى تعقدها المجالس البلدية والمتمثل فى أجور كاملة تدفع العاملين فى المجالس البلدية كى يحيوا حياة كريمة .

ردود فعل حميدة للمشروعات التجارية

ان القارئ الذكى المتحمس للمشروعات التجارية لا شك يشعر بالضيق حين يقرأ الفصل السابق . وسيحس بأن هذا الفصل لم يتوخ جانب العدل ، ذلك أنه لم يتحدث أبداً عن أصحاب العمل الذين لا يرهقون عمالهم ، ولا عن المنافع الاجتماعية الهائلة التى حققتها المشروعات التجارية للمجتمع . واذا كان للتجارة موقفها المعادى للمجتمع - ممثلاً فى السجن والملجأ وإعانات الفقراء - فماذا عن ردود الفعل الحميدة التى تنفع المجتمع ؟

ان هذه التجارة تطعمنا ، وتكسوننا ، وتزودنا بوسائل النقل . وموجز القول ان عملها اليوم يتلخص فى اعمالنا وبناء مدينتنا . وهى تتحمل فى ذلك نتائج مغامراتها .

وقد لا تحقق التجارة هذا كله . غير أنها تحقق - على الأقل - لسوء الحظ ، ما يكفى لكى يلفت نظرنا ، وهى قد وقعت فى خطأ تجارى ؛ انها تعجز عن توزيع كل المزايا الناتجة عن عملياتها .

لقد عرفنا كيف أن فى مقدور الشركة الملاحية استغلال دافع الرسوم من أجل اعانة عمالها ، وكيف أنها تلقى على كتفيه الخطام الاجتماعى الذى أوجدته أساليبها .

ومع ذلك نرى هذه الشركة عاجزة عن الاستفادة من قيمة المرافق كاملة . وقد تحاول هذه الشركة جاهدة جمع أرباح تافهة للغاية ، فى جو من القلق الشديد .

يحدث هذا بينما تدخل من أبواب المدينة تجارة تقدر بملايين عدة . والواقع ان الشركة قد لا تدفع أية أرباح ، ومع ذلك تتلفت حوالها بهافتجد ان الشركات التجارية تجنى أرباحاً هائلة ، أرباحاً تختفى فى الحال كأن المرافق ابتلعها زلزال .

فاذا انتقلنا الى متعهد جمع القمامة وجدنا أنه يستنزف جهد العمال، ومع ذلك يتحدث عن أرقام هزيلة حتى لا يقدم منافسوه عروضاً أقل .

وقد يصيبه الإفلاس فى بعض الأحيان نتيجة لاجراءات قللت من معدل الوفيات فى ابراشيه ووفرت عددا كبيرا من فواتير الاطباء .

غير أن هناك امتيازا رئيسيا ، هائلا ، تنعم به المشروعات العامة : انها تستطيع جنى كل ثمار عملياتها اذا كانت هناك ثمار - وفى الوقت نفسه تتحمل كافة العواقب اذا كانت هناك عواقب . فإذا استخدمنا اللغة الفنية لرجال الاقتصاد السياسى قلنا ان الاستثمارات العامة تمارس نشاطها كى تجنى كل القيمة الموجودة ، أو تجنى المنفعة الكلية للنشاط الصناعى .

أما الاستثمارات التجارية فلا تعتمد الا على قيمة التبادل أو المنفعة الجدية . وسيتضح معنى هذا اذا نحن سقنا مثلا أو مثلين .

لقد بات من المفهوم أن هناك عمليات صناعية معينة تحقق فوائد جلية غير أنه لا يمكن تركها فى يد المشروعات التجارية . ذلك أن أرباح هذه العمليات تذهب بالضرورة الى المجتمع ، منذ البداية . لذا اذا قامت شركة ما بهذه المهمة فانها لن تحصل على الثمن .

ونستطيع أن نضرب مثلا بارزا : تعبيد الطرق فى المدن . لم يكن من الممكن أبدا وضع حاجز عند نهاية كل طريق من طرق المدينة واجبار كل عابر يستخدمه على دفع رسوم معينة .

معنى هذا أن تعبيد الطرق ، من الناحية التجارية ، « غير مجد » . وهكذا نترك مهمة تعبيد الطرق فى يد المجلس البلدى . وتكون النتيجة أن دافعى الرسوم يجنون الكثير من نفقاتهم . أما الشيء الذى لا يتركه الكثيرون فهو أن قدرة دافعى الرسوم على تحقيق أرباح كبيرة لا يحققها المضاربون - هذه القدرة قد تمتد الى قطاع الصناعة العامة بأكمله .

فالشوارع والطرق الرئيسية لا تعدو أن تكون جانبا من جوانب النشاط الخاص بوسائل الانتقال . والمشروعات التجارية لا تستطيع أن تمس هذا الجانب ، غير أنها تقوم بمهمة انشاء الجسور التى يدفع عليها رسوم ، وتسيير عربات الترام ، والقطارات ، والتاكسيات .

موجز القول أن المشروعات التجارية تسيطر على كافة وسائل المواصلات التى تتقاضى أجرا من كل راكب . ولكن بالرغم من أن الشركات التجارية تستطيع أن تجنى حصصا بهذه الطريقة الا انها لا تستطيع المطالبة بأكثر من جزء من قيمة الخدمات التى تقدمها . وبذلك لا تجنى لنفسها سوى هذا الجزء ، بالرغم من أنها قد تحتكر وسائل المواصلات هذه .

وسبب هذا ان الذين يسافرون بالفعل ليسوا وحدهم الذين

يتمتعون بتسهيلات المواصلات • ولناخذ حالة متطرفة : حالة مريض ثرى يعيش فى الريف وتتوقف حياته على وصول جراح من لندن يجرى له عملية جراحية فى ظرف ساعتين على سبيل المثال • انه على استعداد لدفع أى شيء ، « نعم ، كل ما يملكه سيدفعه كى يعيش » - (غير أن هذا سيكلفه أقل من مائة جنيه) وهو يعرض هذا العرض حتى يصل الجراح الى سريره •

وستقوم شركة السكك الحديدية بهذه المهمة • غير أن شركة السكك الحديدية لن تحصل على المائة جنيه ، لن تأخذ أكثر مما يتكلفه الجراح لو كان سفره للمتعة ولو كان يدفع من أجل الاستمتاع بالرحلة بدلا من تحمل مشاقها •

وينطبق هذا أيضا على الرجل الذى يشتري رطلا من الشاي أو طنا من الفحم • ذلك أنه يتمتع بخدمات المشروع التجارى الذى مد خطوط المواصلات بين الصين ونيوكاسل • وهذا الامتياز أكبر بكثير من رسوم الشحن وتذاكر التجار المسافرين ، وهو كل ما تحصل عليه شركة السكك الحديدية والبواخر •

ولنفرض أن هذه الرسوم الغيت !ها بل لنفرض أن الناس قد ضاقوا بمتاعب السفر بالسكك الحديدية لدرجة أن اقناعهم بالسفر يقتضى من مكتب التذاكر أن يدفع لهم مبلغا على كل ميل يقطعونه - حينئذ سيقتضى القضاء المبرم على المشروعات الخاصة فى حقل المواصلات بصورتها الراهنة •

ومع ذلك سيظل دافع الرسوم ، ودافع الضرائب ، يجنيان الكثير أثناء بقاء الخطوط الحديدية والملاحية على هذا النحو - أى أثناء بقاء المدينة •

انه اختلاف جوهرى • وهو يقضى على أية موازنة تجارية بين النشاط التجارى والنشاط الاجتماعى •

وعندما تنفق شركة مساهمة أكثر مما تأخذ ، فمعنى هذا أن نشاطها يجلب الخسارة • أما حين تفعل سلطة عامة هذا فقد يجلب نشاطها أرباحا طائلة • ولا مراء فى الخدعة التى يمارسها البائع الذى يبيع حبوب الكناريا بأقل من سعر التكلفة كى يغرى هواة عصافير الزينة بشراء دقيقهم وعلفهم منه •

وفى مقدور المجالس البلدى بدوره أن يتاجر على هذا النحو - رأى أن هذا يناسبه مثال هذا أن المجلس يستطيع مد الأسلاك الكهربائية

في المنازل بأقل من سعر التكلفة كي يشجع على استهلاك التيار الكهربى
ذلك التيار الذى سيحقق له أرباحا كبيرة .

غير أن من الممكن أيضا أن يشغل مجلس بلدى نفسه بمائة فرع
من فروع التجارة ويظل يخسر فى كل فرع بمعدل مرة كل نصف عام -
ومع ذلك يظل يمضى فى طريقه برضا دافعى الرسوم وتهنتهم الكاملتين -
بالرغم من أنهم هم الذين سيموضون الخسائر .

غير أن المكاسب الاجمالية التى يحققها المجلس البلدى بهذه الطريقة
لا يمكن أن تقاس ، ولا يمكن أن تقدرها الا بالرجوع المستمر الى الاحصائيات
الخاصة بالرعاية الاجتماعية .

مثال هذا اننا لو كنا قد استخدمنا الاحصائيات الصحية واحصائيات
الجرائم منذ قرن مضى للحكم على الرخاء المزعوم فى مانشستر فى ظل
الاستثمارات الخاصة المطلقة لما استطاع أحد أن يقاخر بنظام المصنع الذى
استخدم تسعة أجيال فى جيل واحد ، ويعتبره مجزيا لمجرد أنه خلق
طبقة من نبلاء التجار الذين يضمون رجالا القطن ولو قد أخذت سلطات
التعليم الجديدة بتوصيات الدكتور ج . ف . ج سايكس وقامت بوزن
وقياس أطفال المدارس من حين لآخر لحصلت على احصائيات حية تصلح
مقياسا حيا تقيس به القيم الاجتماعية للنظام الصناعى الذى يعيش الاطفال
فى ظله .

لذا دعونا نتصور مدينة ، رسوم الفقراء فيها ضئيلة ، وكذلك رسوم
الشرطة ، والرسوم الصحية ، ولنفترض أن أطفال المدارس يتبرعون
فيها ويصلون الى أوزان مثالية ، بينما تخضع كافة الخدمات العامة فى
المدينة للمجالس البلدية ، وتدار دون أى ربح ، بل وتدار فى ظل عجز من
حين لآخر ، عجز تعوضه الرسوم المدفوعة . ولنفترض وجود مدينة أخرى
تخضع فيها كافة الخدمات العامة لشركات مساهمة مزدهرة ، وشركات
تدفع من ٧٪ الى ٢١٪ والحركة دائبة فى الملاجىء والسجون والمستشفيات
وبين مفتشى الصحة ومطهرى المنازل ومنظفيها - وكلهم مثل الشركات
المساهمة فى النشاط ، بينما المدارس مكتظة بأطفال يعانون من مرض
لين العظام .

فلو استخدمنا المقاييس التجارية قلنا أن المدينة الثانية دليل ناجح
على الرخاء الذى حققته الاستثمارات الخاصة ، وأن المدينة الأولى مثل سىء
على افلاس التجارة البلدية .

ولكن لاى المدينتين يدفع الرجل العاقل رسومه ؟

ان المساهمين أنفسهم فى شركات المدينة الثانية يودون لو عاشوا

فى المدينة الأولى . ونحن نتساءل : ما هى الفرص المتاحة لدولة أوروبية تضم مدنا من النوع الثانى أمام دولة تضم مدنا من النوع الاول ؟

ان هذا يدل على عدم صلاحية المقارنات العادية بين أرباح التجارة ونفقاتها ، وأرباح المجالس البلدية ونفقاتها .

وهذا يقودنا الى اجراء مقارنة على أساس عامل هام جدا ، ألا وهو : الحافز .

ان الحافز التجارى يتوقف عند النقطة التى تتوقف فيها الارباح .

أما الحافز البلدى فيمتد الى النفع الاجتماعى الكامل للمشروع ، سواء بطريق مباشر أو غير مباشر . وأكثر من هذا ان الحافز على الربح التجارى كثيرا ما يكون أقوى فى المشروعات الضارة بالمجتمع أكثر منه فى المشروعات التى تعود بالنفع على المجتمع .

هناك أمثلة كثيرة واضحة : هناك الملدات والاستعراضات الآتمة ، وهناك الصحف والكتب الخليفة ، ورخص فتح محال للخمر فى مناطق مكتظة بمحال الخمر . فاذا انتقلنا الى الطرف الآخر المضاد وجدنا الأمثلة الواضحة فى صورة أشياء غير مربحة من الناحية التجارية ، من كنائس ومتاحف قومية ومراجع .

ولكن رب قائل يقول ان الرقابة الفعالة ستحول دون التردى فى مهاوى المشروعات التجارية ، تماما كما فعل مجلس مقاطعة لندن عندما أجبر قاعات لندن الموسيقية على البرامج اللطيفة نسبيا ، تلك البرامج التى حققت ازدهارا هائلا . غير أن الحقيقة ستظل ماثلة : ان قاعات الموسيقى لم تفتش عن مصلحتها الا حين أجبرت على الاهتمام بهذه المصلحة عن طريق الجمهور . وهذا يثبت ان قصر أرباح الاستثمارات البلدية على الحصص التجارية يضيق فى نفس الوقت أفق النشاط التجارى ، ويجعل هذا النشاط غافلا دائما عن الاعتبارات العامة . وبذلك تعجز المجالس البلدية عن انتهاز الفرص التجارية التى تكفلها احتياجات الجمهور الضخمة .

ولنضرب مثالا بسيطا . ان لندن واقعة حاليا تحت رحمة جهاز التاكسيات الذى يصور - بطريقة ساخرة - أشنع عيوب الاستثمارات التجارية . فانت اذا اردت قطع مسافة قدرها عشر ياردات بالتاكسي ، كان عليك أن تدفع شلنا . ونتج عن هذا أن مواقف التاكسيات مكتظة دوما بالتاكسيات الفارغة ، ولا يستطيع رجال المرور ، مهما بذلوا من جهد ، أن يخلوا الشوارع من التاكسيات ، التى تظل تزحف فيها . ومع ذلك اذا اردت أن تستقل أحد التاكسيات لمدة ساعة - وندر أن فعل شخص ذلك - كان عليك أن تدفع نصف بنس مقابل كل دقيقة .

وبالنسبة لمئات الألوف من أهالى لندن الذين لا يستقلون التاكسى مطلقاً الا حين يكون معهم متاع ، سيقضى هذا الاجراء على عادة المشى - الا اذا كان المشى لسبب مشروع . وما زال الاوتوبيس الذى يتقاضى بنسبة شيئاً جديداً على لندن نسبياً ، غير انه اثبت ان البنسين اجر محرم فى لندن ، فعندما انخفض ثمن التذكرة الى بنس زاد عدد الركاب بدرجة تجعل الشوارع الرئيسية عاجزة عن استيعاب كافة الاوتوبيسات التى تريد أن تسير فيها . وفى مقدور سائقى تاكسيات لندن أن يطبقوا نظام الدقيقة بنس اذا كانت لديهم المقدرة الكافية على هذا النشاط . ولكن ، لو كانت لديهم هذه المقدرة لما صاروا سائقى تاكسيات . ومن السهل ان نقول ان اصحاب التاكسيات سيطبقون هذا النظام لو رأوا انه يجدى . ومن السهل أيضاً بل ومن الحق ان نقول ان سكة حديد اللنك من « مانشن هاوس » الى « أوكسبريدج رود » كان من الممكن ان تظهر منذ عشر سنوات مضت ، أو ان قدارة السكك الحديدية الموجودة تحت الارض كانت اقتصادا حكيما من جانب المديرين . الواقع ان الاستثمار الخاص ليس استثمارا بحق ، وهو لا يكفى احتياجات الجمهور المعاصر . ولن يلد هذا الاستثمار نظاما جديدا الا اذا أُجبر على مسح النظام القديم . وهناك سبب لن يمحوه نهائيا نشر التعليم الفنى ، وهو ان الجمهور لا يستفيد من الاستثمار الصناعى الا بالقدر الضئيل . والاستثمار الصناعى لن يغامر برءوس أموال هائلة ، بالرغم من أنها ستؤدى للجمهور خدمات جليلة ، وبالرغم من أنها ستضيف للأقطاعيين الزراعيين دخلا هائلا لم يتعبوا فى الحصول عليه . سيفعل الاستثمار الصناعى هذا قبل أن يلمس بنسا واحدا من الانصبة . واذا لم تتدخل المجالس البلدية فى الامر فان الجمهور قد يظل يصرخ دون جدوى . الى أن يبدأ أصحاب الملايين فى كراهية التخمة ويتهورون فى استثمار أموالهم ، والى أن تظل الخطوط الحديدية لا لشيء الا لشراء أنابيب من اتحاد شركات الصلب . أما الفنادق العملاقة فانها تشرع ، بعد عمليات التصفية الثلاث المعتادة فى شراء المناضد والسجاجيد من شركات الموبيليا . وحتى لو استطاعت المجالس البلدية أن تفعل شيئاً فان هذا الشيء يكفى لكى يثبت لنا مدى الحاجة الى تنفيذه قبل خمسين عاما . بل ربما كان من الممكن تحقيقه بطريقة تجارية - لولا تلك الروح التجارية المدمرة الحتمية التى لا تفكر الا فى الربح الذى ستحصل عليه ، لا النفع الاجتماعى الذى يجب أن تشارك جيرانها فيه .

الاسعار التجارية والاسعار البلدية

وجدير بالذكر ان الاستثمارات البلدية تؤثر على الاسعار ، وان هذا العامل يلعب دورا هاما في الموقف . والنتيجة السطحية المباشرة التي تخرج بها من اسعار السوق هي ان الباعة سيتنافسون من اجل الربح بأن يحاول كل بائع ان يجعل سلعته أرخص من سلعة غيره من الباعة ، وأن المنافسة الحرة ، بهذه الطريقة ، ستضمن للمستهلك أرخص سعر . غير أن هناك جوابا بسيطا تعارض به هذه (الروشة) التي تضمن عهدا من السعادة الذاتية : ما أن يكشف الباعة هذه الحقيقة حتى يكفوا عن التنافس . ثم يحل التآمر محل المنافسة ، وإذا بسادة التجارة الكفاءة البعيدى النظر يتجمعون ، وفي النهاية يمكن بطراف التجارة في أيديهم ، حتى لو اقتضى منهم هذا ان يبيعوا لفترة طويلة بأقل من سعر التكلفة . وهم يهدفون من وراء هذا الى تدمير صفار الصناع الذين بلغ من فقرهم أو غباثتهم انهم لا يستطيعون الانضمام الى الاتحادات التجارية . وإذا ترسخ أقدام الاحتكار على هذا النحو يتحدد السعر في السوق ولا يحصل تجار التجزئة على السلع الا اذا باعوا بهذا الثمن .

والآن ، ليس معنى هذا ان السعر سيكون أعلى من سعر المنافسة القديمة ، ذلك السعر الذى حل السعر الجديد محله . ذلك اننا نجد ، على عكس ذلك ، ان تكاليف الانتاج تقل الى حد كبير نتيجة لتركيز التجارة في يد أكثر السادة ذكاء ، هؤلاء السادة الذين ينتجون على نطاق واسع ، ويستخدمون أفضل الآلات ، ويستعينون بأكبر قدر ممكن من رأس المال . كما أن الاستهلاك العام يتضاعف الى حد كبير كلما قل السعر . لذا فان حلول شركات متحدة محل المنافسة ، وحلول احتكار نسبي محل الحرية الكاملة في التجارة ، معناه ظهور سلعة أفضل وأكثر رخصا في السوق .

غير أن هناك حدودا يقف عندها هذا الاجراء الحميد . ذلك ان الشركات المتحدة ليست على كل حال مشروعا خيرا (أما المجالس البلدية فمشروع خيرى) . أن الشركات المتحدة تهدف الى توفير أكبر قدر من الربح . كما أن اسعارها ستظل محددة دوما حتى تضمن هذا الربح .

أما المجلس البلدى فيجب أن يهدف الى الحد من الربح لان ربح المجلس البلدى - كما سنرى - معناه أن المستهلك سيدفع أكثر من نصيبه العادل فى الرسوم . ولكن أيا كان الهدف المنشود (أرباح أو لا أرباح) فان النتيجة لا تتأتى عن سعر ، وعن سعر واحد ، وإنما تتأتى عن واحد من أسعار عدة مختلفة .

ولنضرب مثالا نوضح به هذا الامر ، لنبدأ بمثال مثير . فلنجعل مشكلتنا منحصرة فى تحديد سعر طائرة اخترعت حديثا لتقل مسافرا واحدا . ونظرا لان علامتها المسجلة تسد الطريق أمام المنافسة ، فان صاحب الاختراع يستطيع أن يحدد سعرها كيفما شاء - كأن يحدده على ضوء التكاليف فقط أو يصل بالسعر الى رقم خيالى تماما . وان التجربة التى مررنا بها بالنسبة للسيارات تدلنا على تصرفه فى المستقبل . لانه سيعرض الطائرة فى بداية الامر مقابل ٥٠٠٠٠٠ جنيه ونظرا للتوزيع الطائش للثروات فى الوقت الحالى ، لا نستبعد أن يبيع نصف (دسته) من الطائرات فى أوروبا وأمريكا بالسعر السالف ذكره . ذلك ان الاشخاص الاثرياء بطريقة تدعو الى السخرية ينفقون مثل هذه المبالغ على نزوات أقل جاذبية من هذه النزوة . معنى هذا ان صاحب الطائرات سيتقاضى ثلاثة ملايين من الجنيهات . وعندما يخفى المشترون الذين يستطيعون دفع نصف مليون جنيه يعرض صاحبنا الطائرة الشعبية فى مقابل ١٠٠٠٠٠ جنيه . ويحتمل ألا يظهر مشترون ، فالكل سينتظر - فى ثقة - حدوث تخفيض آخر . وعندئذ يهبط بسعره الى ١٠٠٠٠ جنيه ويقف عند هذا الرقم عدة سنوات على الأرجح . وطوال هذه الفترة يدفع للفنيين جنيهين كل أسبوع لكى يطوفوا بالطائرات ويطلعوا الجمهور على وجودها وفائدتها العملية ، تماما مثلما ظلت سيارات الاتوكار الغالية تجوب الى وقت قريب - شوارعنا الرئيسية . ولم تكن مكتظة بالنبله وأصحاب الملايين وإنما بأناس يبلغ متوسط دخل أسرهم ثلاثين شلنا تقريبا .

فإذا باع ٣٠٠٠ طائرة مقابل ١٠٠٠ جنيه للطائرة الواحدة ، فإنه سيحصل على نفس المبلغ الذى كان سيحصل عليه لو باع ست طائرات بسعر ٥٠٠٠٠٠ جنيه للطائرة . وسيحصل على نفس القيمة لو باع ٦٠٠٠ طائرة بسعر الطائرة ٥٠٠ جنيه أو ٣٠٠٠٠ طائرة بسعر الطائرة ١٠٠ جنيه أو ١٥٠٠٠ طائرة بسعر الطائرة ٢٠ جنيها . ولو أدخل تعديلا طفيفا على الأعداد الكبرى كى يعوض الاختلاف فى تكاليف الإنتاج لجعلها كلها تعود عليه بنفس الربح ذلك ان الجهد المطلوب لتنظيم عملية إنتاج وتوزيع مليون ونصف مليون طائرة سيكون أعظم بكثير من الجهد

الخاص بنصف دسته من الطائرات . وبالعكس ستكون السوق أكثر استقرارا . كما أن انتاج المليون ونصف مليون طائرة لن يكلف سوى دولارين لانتاج الطائرات بالجملة وكأنها دبائيس . اما صناعة ست طائرات فقط فيقتضى تشييدها بطريقة بدائية تشبه طريقة نجار القرية في صنع عربة اليد . ان هذه التفيرت باكملها ستدخل فى تقديرات البائع . غير أن العامل الرئيسى الذى سيتحكم فى قراراته هو السلم المتدرج الذى بمقتضاه يرتفع عدد المشترين كلما قل السعر . وواضح أن أدنى سعر ، بل أى سعر قائم بذاته ، لن يحقق امتيازا حاسما من وجهة النظر التجارية المحض . وقد تكون هناك مئات من الأسعار المربحة بالتساوى ، أسعار تؤدى كلها الى نفس النتائج الاقتصادية . وبعد سلسلة طويلة من المحاولات قد يتم الوصول الى ما يشبه السعر المستقر المعتاد — باعتباره أفضل سعر للبائع . غير أن التجارب أثبتت أن هذا السعر — فى مجتمع يتدرج طبقيا فى الطاقة الشرائية — لا يمكن أن يعمم فائدة هذا الاختراع لخير المجتمع ، ذلك أن الاختراع قد يصبح رخيصا جدا ، أو غالبا ما يكون رخيصا جدا . وكما حدث فى موضوع السيارات قد تظل صناعة العالم محرومة لسنوات من مزايا الاختراع ، بينما يتنافس المنتجون لارضاء عادات شباب السباق الثرى ويقدمون له عربات السباق المزودة بكمية هائلة لا ضرورة لها من الطاقة .

ولنضرب مثالا أقل اثاره . ولنجعل مشكلتنا تتلخص فى تحديد سعر الكلمة فى البرقيات المرسلة الى الولايات المتحدة الامريكية على سبيل المثال . وواضح أننا لا نجد هنا سعرا واحدا يتفوق على غيره من الاسعار فى الربح . وليس هناك فارق يذكر بين تكاليف ارسال برقية واحدة فى اليوم ، وتكاليف ارسال عشرين برقية . لذا فان الربح الذى نحصل عليه من ارسال برقية واحدة فى اليوم بجنيه هو نفس الربح الذى نحصل عليه من ارسال عشرين برقية على اساس شان واحد للبرقية . ولذا سيتجه التجار الى فرض جنيه كرسوم للبرقية . ومن أجل هذا نجد أن ارسال البرقيات الى الولايات المتحدة فى الوقت الحالى يعد ترفا كبيرا . » وجدير بالذكر أن الكلمة الواحدة تتكلف شلنا . »

وفى نورمبرلاند أفنيو تعثر على مكتبين صغيرين لانجد فيهما سوى زبونين فى وقت واحد . » ويكفى هذان المكتبان الصغيران لكل اهالى تلك المنطقة المزدهمة بالسكان الذين يرغبون فى تجنب الازدحام فى مكاتب البريد والتلغراف . ومن العسير أن نصدق ان اجراء تخفيضات هائلة على هذه الاسعار الكبيرة سيقلل من الادباج ، بالرغم من أن ههنا الاجراء قد يضاعف البرقيات والمكاتب ، والمؤسسات ، وجهاز الموظفين .

ولكننا لسنا على يقين من أن هذا التخفيض سيضاعف الأرباح.. وحتى اذا لم تتحقق هذه الزيادة فإن الشركة لن تخسر من خفض أجور الارسل والتوسع في النشاط . غير أن هذه الفائدة لن تذهب الى جيب الشركة .

يبد أنها ستذهب الى جيب الامة . ولانستبعد أن تستفيد الامة كثيرا اذا هي أعفت الاتصال التلفرافي بالقارة الامريكية من أى رسوم مباشرة - اللهم الا من رسم ضئيل جدا يهدف الى الحد من استخدام البرقيات بطريقة طائشة . ومهما يكن الامر فإن الامة ستستفيد كثيرا من خفض الثمن مثلما تستفيد الشركة من رفعه . فالشركة تظل ترفع السعر الى أن تصل الى نقطة تحد من عدد البرقيات المرسله ، غير أن هذا الحد لا يقاس بالكسب الذى تجنيه من السعر الكبير .

والمجلس البلدى لا يتدخل فى عملية ارسال البرقية عبر الاطلنطى ، غير أنه يتدخل فى العمليات التليفونية . وهو هنا يتفوق على المشروعات التجارية المحلية ، مرة أخرى . وليس هنا سعر واحد فقط يطفى على غيره من الاسعار فى الربح ، وانما هناك أسعار متعددة تؤدي كلها الى نفس الربح الشامل . ومن مصلحة الشركة الخاصة أن تختار أعلى هذه الاسعار ، ومن مصلحة الجمهور والمجلس البلدى أن يختاروا أدنى هذه الاسعار . غير أن هناك اختلافا بالغ الأهمية بين الخدمات التلفرافية والخدمات التليفونية . ان التنافس بين الشركات التلفرافية قد يضعف من عدد البرقيات بشكل لا ضرورة له ، غير أنه قد يؤدي مع ذلك الى خفض اثمانها . أما التنافس فى التليفون فلا يطاق . ذلك أن طبيعة الخدمات التليفونية تقضى بالاحتكار . وقد حدث أن انشأ المجلس البلدى مركزا للاتصال التليفونى فى تونبريدج ويلز لينافس به شركة خاصة .

النقاط التى تدافع عن المشروع البلدى انهارت كلها عندما تجد نفسك تطلب جزارك أو خبازك أو طبيبك أو محاميك ، فإذا بك تكتشف أن خطه التليفونى يتبع الشركة المنافسة . وربما كان من الطبيعى أن يقوم دافعو الرسوم فى تونبريدج ويلز ببيع امتيازاتهم الصغيرة بدلا من شراء الامتياز الناضج التابع للشركة التجارية . غير أن هذا الاجراء لم يحل الاشكال بصفة حاسمة . ولم يكن الانتصار انتصار مشروع خاص على اشتراكية بلدية وانما انتصار تنظيم قومى على تنظيم محلى لخدمة ذات طابع قومى بالضرورة . ولم تكن الشركة الخاصة مقيدة بالحدود البلدية لمنطقة تونبريدج ويلز . ومن أجل هذا أصبح للشركة اليد الطولى عندما اثبرت النقطة التالية :

من هو المنافس الذى يجب أن يتلع الآخر ؟
ولنضرب مثالا ثالثا ، ولنأخذ أبسط صور البترول . ولتتلخص

مشكلتنا فى تحديد سعر الجالون - بالتجزئة - من بترول شركة ستاندرد أويل المتحدة . ونستطيع أن نفترض هنا وجود احتكار فعلى للبترول . غير أن احتكار البترول ليس معناه احتكار الاضائة . ومن الممكن ابطال استخدام البترول اذا ارتفع سعره بشكل غير معقول . ومن ناحية أخرى نجد أن أى خفض فى السعر معناه زيادة فى الاستهلاك . ن الناس سيشعلون مصابيحهم فى وقت مبكر ويطفئونها فى وقت متأخر . وستحل المصابيح ذات الفتائل المزدوجة محل المصابيح ذات الفتيلة الواحدة . وسيضع الفقير مصباحا فى الممر الى جانب المصباح الموضوع فى الحجرة . وسيعم استخدام مواقد البترول . وسيستخدم البترول فى سخاء لتنظيف العجلات وماكينات الحياكة . وبالرغم من أن الكمية الزائدة قد لاتعدى مقدار ملعقة فى اليوم لكل منزل الا أن الشركة ستبيع بذلك ملايين الملاعق الزائدة . وفى ظل هذه الظروف يحتمل أن يصبح البترول رخيصا جدا . وسيتسبب الاحتكار فى خفض تكاليف الانتاج والتوزيع الى اقصى حد ، ذلك أن المصنع الاحتكارى الواحد سينجز ما تنجزه عشرة مصانع متنافسة - مستخدما فى ذلك اقل من عشر الاراضى والمنشآت . وفى نفس الوقت تستطيع شركة اتحادية أن تهيم على السكك الحديدية وعمليات الشحن . وستفوق هذا النظام على النظام التنافسى القديم من حيث أنه سيشمخ رخص السعر ، ذلك أن أية محاولة لاضافة بنس واحد الى الجالون ستقلل من الطلب ، والاقلال من الطلب يسىء الى اجمالى الارباح بدلا من أن يضاعفه . والواقع أن الشركة الاتحادية تشتهى الزبائن أكثر مما يشتهيهم المنافسون المبعثرون الذين حلت الشركة الاتحادية محلهم . وهكذا نجد أن الشركة الاتحادية تطور صناعى مستحب من الزاوية الاجتماعية والصيحة الحالية التى تعارض هذا النظام ليست سوى نار من القش بالقياس الى جحيم السخط الذى قد يندلع اذا حدثت معجزة وأعيد فرض النظام القديم على المستهلك .

والجلس البلدى لا يستطيع أن ينافس الشركة الاتحادية البترولية . ذلك أن المجلس البلدى - كما سنرى فيما بعد - مكبل بالقيود التى تحد من نشاطه . وقد يقال ان الهيئة العامة تستطيع أن تغلب على الشركة الاتحادية لان الهيئة العامة لاتهدف الى الربح . ولكن ، الواقع أن الهيئة العامة تحتضن طبيعة بشرية ذات نزعة تجارية الى حد كبير ، وبذلك تضطر الى الاعتماد على شيء من الربح تنبأه به فى الانتخابات - والا فان الهيئة العامة ستفضل اراحة نفسها بدلا من مضاعفة الطلب على البترول والواقع أن المجالس البلدية تجنى دائما أكبر ربح تجرؤ على جنيهه . وبالرغم من أن هذا يسىء الى المستهلك بلا مرأه - هذا المستهلك الذى يدفع من الرسوم أكثر مما يجب - فان عملية الرسوم نفسها غير عادلة . والواقع انها عبث فى عبث . لذا فان اعتراضنا على ربح ضئيل هنا كمن

يضيق ببعوضة ويبتلع في نفس الوقت جملا . ونحن نؤكد هذا بصفة خاصة لأنه بدون حافظ الربح سيرتفع السعر ويقل العرض ، بدلا من أن ينخفض السعر ويزيد العرض . لذا فان الميزة الحقيقية للمشروعات العامة لاتتمثل في خفض السعر اجماليا بالنسبة للتكاليف ، وانما في جعل الارباح مجندة للصالح العام ، بدلا من ذهابها الى حاملي الاسهم العاطلين واذ تستولى الولايات المتحدة الامريكية على اتحاد شركات ستاندرد اويل فانها تقضى بذلك على حماقات بشعة ، حماقات تتمثل في خروج ملايين الدولارات سنويا في صورة انصبة تنبدد في حياة عصرية طفيلية في عواصم اوروبا ومدن اللذات بحوض البحر الابيض المتوسط . يحدث هذا في الوقت الذي فيه شطر كبير من السكان الامريكيين يعيشون في فقر مدقع ولكننا نجد ، بالرغم من هذا ، ان الشركة الاتحادية افضل من جمهرة من صغار المتنافسين ، ذلك أنه طالما عجزنا عن صصيغ الأرباح بالصيغة الاشتراكية وكان من الافضل تركيزها في حفنة من أصحاب الملايين الذين سيجبرهم المال الذي ينقلهم على اعادة كميات كبيرة منه للمجتمع على طريقة المستر كارنيجي - بدلا من بعثرته وسط جمع من التجار الناجحين الذين يتحول أنبأؤهم الى أصحاب معاشات عاطلين يقتاتون من الامة ولايستطيعون أن يردوا لها شيئا اللهم الا اشتراكا يدفعونه من حين لآخر لمستشفيات متسولة تدار باهمال .

وجدير بالذكر أن المشروعات الخاصة تفضل « اتصالات على مستوى عال » كما انها ترغب - بطبيعتها - في رفع نسبة الارباح الى اكبر قدر ممكن . وتميل هذه المشروعات الخاصة الى رفع السعر الى أقصى حد ولايوقفها الا انكماش السوق بطريقة تجعل التجارة غير مستقرة . فاذا حدث وظهر من جديد منافسة مفاجئة في صورة أسلوب جديد - كما يحدث بالنسبة لقطارات السكك الحديدية تحت الارض الامر الذي قلب الخطط الخاصة باحتكارات مواصلات ماتحت الارض في لندن - انخفضت الأسعار . ومعنى هذا أن المشروعات الخاصة تحتفظ بأكبر سعر يدر عليها ربحا ، بدلا من أن تصل الى أدنى سعر . وواضح ان هذا الاتجاه مناف لمصالح المجتمع . من أجل هذا نجد ان مختلف الاختراعات التي تعتبر الرصيد الحقيقي الوحيد للمدنية الحديثة لاترفع مستوى المعيشة لدى السكان جميعهم - كل هذا بسبب الاجراء السابق . فهذه المخترعات تظل لفترة طويلة لعبة في يد الاغنياء . ويعجز الاغنياء - في نفس الوقت - عن الهرب من تلك البيئة التي يغلب عليها الفقر البدائي . وكلما قطعت المدنية شوطا كان معنى هذا - بالنسبة للفقراء - انكماش مساحة الهواء المخصص لهم ، وانكماش مساحة السكن ، وانكماش الحياة الكريمة ، وانكماش الصحة ، وانكماش الحرية .

أما الضغط الواقع على المجلس البلدى فيتخذ وجهة مغايرة ، فما ان يتغلب المجلس البلدى على جموده حتى تتجه ميوله والتزاماته الى الاسعار الرخيصة ، والى التوسع فى توزيع منتجاته . وبدلا من العدد الوافر من الاسعار التى تدر كلها أرباحا تجارية ، يتعين على المجلس البلدى ان يفكر فى سعر واحد مثالى . عليه ان يفكر فى سعر التكلفة على أساس وصول السلعة الى أكبر عدد من الزبائن . فاذا ادخل المجلس البلدى اى تعديل على هذا السعر وجب ان يتم ذلك بدافع من الرغبة فى رفع الدخل بطريقة تريح الجمهور ولا تفضبه ، او بدافع من اعتبارات الرعاية الاجتماعية ، كأن نجعل الاناجيل رخيصة ونرفع سعر البراندى . موجز القول أن هناك عداء جوهريا بين الاستثمار الذى يهدف الى تحقيق أكبر قدر من الربح على حساب المجتمع والاستثمار الذى يهدف فقط الى سد احتياجات الجمهور بأرخص سعر ممكن وبأسهل أسلوب ممكن . وهذه المعركة تجعل النقاط فى صالح التجارة البلدية . صحيح ان الجمهور استفاد كثيرا وبصورة عارضة من الاستثمار الخاص ، وذلك فى فترة الانتقال القديمة من نزعة العصور الوسطى الى المذهب الجماعى الحديث . وخلال تلك الفترة لم يكن ليتسنى لنا إيجاد صناعة مطلقا لولا الاستثمارات الخاصة غير ان هذه المزايا كانت - فى أحسن صورها - مجرد مزايا عارضة . كما أنها لم تحقق بطبيعتها أكبر قدر ممكن من الفوائد . أما مزايا الاستثمار العام فليست عارضة أو وقتية : انها المبرر الوحيد لوجود هذا الاستثمار . ولن يحد من هذه المزايا الا عيوب (يمكن إصلاحها) فى الجهاز السياسى ، والا نقاط الضعف البشرى التى نعثر عليها فى القطاع الخاص ونعثر عليها فى القطاع العام .

وثمة عيب وحيد فقط : هو كسل المجلس البلدى . فالسلطة المحلية تستطيع أن تفعل ماتفعله الحكومة الاستعمارية ، وهو أن تقصر نشاطها على مجرد الأشياء التى لا يمكن تركها والا وقعت كوارث عاجلة واضحة . أما الاستثمارات الخاصة فنشطة . ان عليها ان تفتش عن الاحتياجات العامة وتشبعها - والا جاءت . غير أن هذا الحافز - لسوء الحظ . لا يصل الى ذروته عندما تعظم حاجة المجتمع ، ولا يهبط الى أدنى قوته عندما تكون هذه الحاجة عابثة حمقاء : ان العكس هو الذى يحدث فحاجة المجتمع تعظم فى الميدان الذى تقل فيه القدرة الشرائية . أما الحافز التجارى فيعظم فى ميدان الطاقة الشرائية المنصبة على الأشياء الكثيفة الدعاية الى السخرية . والاستثمار الخاص يبدأ بسيارات سباق قوة السيارة مائة حصان ، ثم يتجه - على مضض - نحو العربات الرخيصة النافعة . أما الاستثمار العام فيبدأ من العربات الرخيصة النافعة ، ويساعد الذين لا يستطيعون أن يقفوا على أقدامهم وحدهم .

لذا ، - حتى لو اعترفنا بأن الرغبة في جمع المال باعث أقوى من الرغبة في خدمة المجتمع - وجب أن نعتزف بأن هذا الحافز يقوى في مجال لا يصح أن يقوى فيه ويتدهور الى لا شيء في المجال الذي يجب أن يعظم فيه . اما الروح الجماعية والاحتياجات الجماعية فتعظم في الوجهة الصحيحة ولا يحتاج اليها الأمر في الوجهة الخاطئة - الا لأغراض خاصة بالقمع . وقد يقترح امرؤ علاجاً لهذه الحال بأن يعاد توزيع الطاقة الشرائية ، وأن تكف عن التوسع في التجارة البلدية . والاشتراكية المتطرفة لا تستطيع أن تقول شيئاً ازاء اقتراح كهذا . ولكن من المؤكد أن الخصوم الحاليين للتجارة البلدية سيعارضون هذا الحل ويعتبرونه أخطر على آمالهم من المرض نفسه . لذا لسنا بحاجة الى أن نتوسع هنا في الحديث عنه . يكفي أن نؤكد بشدة أن الفقر سبب القدر الكبير من متاعبنا ، وأن الفقر يتنافى مع الحرية ، ومع التنوع ، وأن الفقر وضع خصوم التجارة البلدية في مأزق لا يستطيعون حياله الا أن يجدوا في الاستثمار العام مخرجاً من الفقر ، ولن يجدوا مخرجاً من الاستثمار العام الا بإلغاء الفقر .

- ٧ -

عقبات في التجارة البلدية

المشروعات الكهربائية

الى الآن والقضية المعقدة للتجارة البلدية تبدو واضحة تماما . والواقع أنها تخرج ظافرة من كل معركة يشيرها خصومها . ولكن ، اذا دفعنا تلك العقدة البسيطة « الى الامام » فسرعان ماتفرض العقبات الحقيقية وجودها - تلك العقبات التي ندر أن ترددت في المعارك المثارة ، ولم يحدث أن فهمها أحد حق الفهم .

اولى هذه العقبات أن الاستثمار الخاص يتمتع بقسط من الحرية يمكن أن نعتبره فوضويا الى حد كبير . والمجال الذي يمرح فيه هذا الاستثمار قوامه السماء من فوق والارض من تحت ومعادن الارض في الاعماق والاستثمار الخاص لاتحده حدود قومية او محلية . اما في ميدان الاعلان فانه معنى من كافة الالتزامات الادبية . ان اكثر الصحف احتراماً تفرد الجزء الاكبر من صفحاتها يوميا لبيانات يعرف المطلعون على بواطن الامور أنها مزيفة ، ومزيفة بشكل خطير . ذلك أنها تدفع الناس الى الثقة بأدوية وهمية لأمراض خطيرة ، وتدفعهم الى ركوب الدراجات في الوحل اللزج وسط زحمة المواصلات ، مستعينين باطارات تقول عنها الاعلانات إنها « لاتنزلق » . موجز القول ان هذه الاعلانات تدفع الناس الى شراء مختلف الادوات واستثمار مختلف المشروعات استنادا الى اكاذيب سافرة الوجه ، اكاذيب يعرف أصحاب الصحف جيدا أنها اكاذيب . ولو قد ظهر مثل هذا الزيف في احدى المقالات الافتتاحية لسارع أصحاب الصحف هذه الى طرد المحرر المسئول عن هذا الزيف . والواقع أن نشاط الاعلانات لانتقيده تشريعات . كما أن الدولة تقف منه هذا الموقف المتفق عليه ، موقف عدم التدخل . وللاعلانات من يمثلها مباشرة ، وبصورة ضخمة ، في البرلمان . أما في الحياة الخاصة فنجد عشرة آلاف شخص يشتغلون بها ويوجهون نشاطهم نحو كل من يجهل أمر المجلس البلدي الذي يقع هو في دائرته ، ولا يعرف سوى أنه ينتزع منه نقودا من حين لآخر ينتزعها على يد جامع الرسوم المهجورة . ما أكثر الاشياء التي تدعم موقف الاستثمار الخاص : هناك الجهل السياسي ، والإنانية الفردية ، وتعود النظر الى كل عمل للمجتمع على أنه وظيفة شخص ما ، وتلك النظرة

الضيقة التي تجعل بيت الانجليزى قلعة يتعين عليه أن يحميها « من العالم » ، والفقر ، وساعات العمل الطوال التي لا تترك في الكادح طاقة يوفرها في العمل الصالح للمجتمع أو العمل الذي يهم المجتمع ، وذلك الربط الغامض بين المساعدات الاجتماعية والفقر ، وبين الاستثمار الخاص والاستقلال والاحساس العنيف بالانتماء الى طائفة ذلك الاحساس الذي يعمت النشاط البلدى ويعتبره تدخلا من جانب التجار المتظاهرين ومثيرى الشغب ومثيرى الفتنة من العمال ، وكل هذه المظاهر التي تشير الى الفقر المدقع الذي اصاب الروح الجماعية ، ورعونة روح التفرد واستبدادها بمدنيتنا التجارية . ولقد كفلت هذه الاشياء كلها للاستثمار الخاص احتكار الصناعة الوطنية ، وهو احتكار يتنحى الآن ، ببطء ، أمام الامتيازات الخاصة الواضحة التي يحققها المجلس البلدى لطبقة أصحاب العمل .

فإذا انتقلنا الى الاستثمارات البلدية وجدنا انها تتعرض للعراقيل منذ البداية . ولا تقتصر هذه العراقيل على المؤثرات السالف ذكرها ، وانما تتمثل أيضا في نظرة المواطنين الى نشاط الدولة ، أيا كان هذا النشاط . وهذه النظرة ميراث الصراع الطويل من أجل الحرية الفردية ، وهو الصراع الذي أعقب انهيار نظام العصور الوسطى . وادى هذا الصراع الى اعتقاد الناس بأن الفساد جزء لا يتجزأ من الوظائف الحكومية وأن المجلس البلدى الذي يتاجر لا يختلف في شيء عن احتكارات القرن السابع عشر ، وأن علاج هذه الشرور جميعها يتأتى بالمنافسة الحرة بين رجال الاستثمار الخاص على أن يكونوا بآمن من منافسة الاستثمار العام . ان هذا الراى عتيق من الناحية النظرية ، ولكننا نجد - في مجال التطبيق - أن الناس مازالوا يفترضون أن الافراد والشركات الخاصة يستطيعون فعل أى شيء لا ينهاتهم أحد عنه صراحة . أما المجلس البلدى فلا يستطيع أن يفعل شيئا الا اذا خول له أحد فعله صراحة . غير أن التخويل لابد أن يجيء من البرلمان . وفي البرلمان يسود ممثلو الاستثمارات الخاصة ، ومن ثم لا يستطيع المجالس البلدية أن تحصل على شيء أكثر من نفايات الاستثمارات الخاصة . والواقع أن المجلس البلدى لا يتمتع بحرية التجارة ، أما الرأسمالى الذى يعمل فى القطاع الخاص فيتمتع بهذه الحرية ، وتكون النتيجة الطبيعية أن الاستثمارات البلدية تظل تجاهد كي تعرض مشروعات القوانين على برلمانات معادية ، وتثير الشغب من أجل التوسع فى السلطات يحدث هذا بينما الاستثمارات الخاصة ترسم مؤامرات صناعية عملاقة ، مؤامرات تطيح - بكل قسوة - بالمنافسة المرتزقة العنيفة التي اعتمدت عليها الامة ببلاهة كي تحميها من الاحتكارات . وتضع الاستثمارات الخاصة نظاما جماعيا ذا نزعة رأسمالية تعتمد على السلب ولقد جعل هذا النظام شعب أنجلترا يقيق من أوهامه المنافسة للاشتراكية خلال

الخمس السنوات الماضية ، وبذلك حقق مالم تحققه مناقشات الاشتراكيين ونشراهم خلال الخمسين عاما الاخيرة . ومع ذلك ما زال هناك سجال بين المذهب الجماعى البلدى والمذهب الجماعى القومى من ناحية ، والمذهب الجماعى الصارخ الثراء لاتحادات الشركات من ناحية اخرى . وفى ظل الظروف الراهنة نجد أن المجالس البلدية لاتجد فرصة للنجاح الا فى الصناعات التى لن تمسها اتحادات الشركات ، لن تمسها لانها لاتدر عليها ربها تجاريا .

ولنضرب لذلك مثالا ، ولنضرب أبرز مثال من الجانب المضاد : توفير التيار الكهربى ووسائل النقل . ان لحظة تفكير سترينا أن نجاح الكهربا البلدية يرجع الى المراحل الاولى لهذه الصناعة ، وأن هذا النجاح لن يستمر الا اذا عمدت المجالس البلدية - عن عمد - الى قمع المنافسين فى القطاع الخاص . وطالما ظل فى مقدور الاستثمار الخاص أن يغطى البلاد بأكملها ، وطالما عجز الاستثمار البلدى عن تخطى حدوده الضيقة ، سيتعذر على المجلس البلدى أن يحقق أكبر قدر من الوفرة والكفاية . ونستطيع فى لندن أن نتغلب على حماقة مشروعات الكهربا المنفصلة لمجالس المقاطعة عن طريق توحيدها فى أبدى مجلس المقاطعة ، وبذلك يصبح مجلس المقاطعة مسيطرا على مساحة لاستطيع استثمار خاص أن يتناولها . غير أن المقاطعة الادارية فى لندن لا تمثل انجلترا كلها ، بل ان حدود لندن لاتمثل نهايات خطوط - اقتصادية - لترامها الكهربى . وفى الريف نجد أن الاستثمار البلدى أصبح عبثا فى عبث نتيجة لضيق رقعة المنطقة وحدودها المفتوحة بلا معنى .

وان وصف المستر هـ . جـ . ويلز لقره عند الحدود بين ساندجيت وفولكستون (١) وهما مكانان يتمتعان بالاستمرار الذى تتمتع به مايفر وسان جيمز - تلك الحدود التى لايمكن لترام بلدى أو مجار بلدية أن تعبرها ، هذا الوصف يوضح لنا تعذر احلال الاسلوب الجماعى العام محل الاسلوب الجماعى الخاص . واذا فكر مجلس بلدى فولكستون أن ينافس اتحاد شركات يستطيع أن يغطى اقليما بأكمله فانه أشبه بشركة ملاحاة لاتستطيع سفنها أن تعبر أية درجة من درجات خطوط العرض أو الطول ومع ذلك تنافس البيننسيولار والأورينتال .

وما يؤكد هذه العقبة فى الخارج استخدام القوى المائية كمصدر للكهربا ولو حدث وكانت نياجرا أحد مساقط قناة ريجنت فان عجز

(١) الجنس البشرى يتشكل - هـ . جـ . ويلز (لندن : تشابمان آند هول ، ١٩٠٣)

سان بانكرس وماريلبون عن ائارة شورديتش سيكون من قبيل الحمى
الذى لايتحمل . ونحن فى انجلترا نبحث عن النصفه الى الفهم ، وقد
أوشكنا ان ننتهى من فحمنا الذى يمكن الوصول اليه بسهولة ، أما البلدان
الأخرى فتوشك على البدء فى الاستفادة من فحمها ، ان ضياع ذلك الامتياز
النسبى الذى كنا تتمتع به فى حقل الطاقة سيدفعنا ، ان عاجلا أو اجلا
الى البحث عن الطاقة فى مصادرنا المائية وليست لدينا ما لدى السويسريين
والإيطاليين من مساقط مائية وافرة . بيد أن لدينا عمليات المد ، وبالرغم
من المحاضرات الرائعة التى ألقاها المستر هـ . جـ . ماكندر فى حقل الجغرافيا
السياسية (١) الا أن أحدا منا لا يعرف أن عمليات المد التى تحدث عندنا
ليست شيئا شائعا فى الكون وإنما هى تحدث فى أماكن قليلة جدا فى الكرة
الأرضية ، وهكذا اذا استطعنا أن نجند لصناعتنا الاندفاع اليومى الهائل
للملايين الاطفال من ماء المد عند بتتلاند فيرت فإن الانجليزى سيستغنى عن
الذهاب الى باطن الارض بحثا عن وقود ، وأكثر من هذا أن الامتياز الذى
سنتمتع به لن تراجعا فيه دول أخرى ليس بها مد ، اننى أسوق هذا
الاعتبار المائى القح للذين يقف تعاطفهم الاجتماعى عند الحدود فقط .

فإذا لم يتيسر الاستفادة من الماء فى توليد الطاقة فإن الحل الآخر هو:
توليد التيار الكهربى من الفحم عند فتحة المنجم ، وتوزيعه من هناك ، دون
مراعاة للحدود الادارية التى تفصل بين مناطق تضم أحياء بلدية مختلفة .
وفى كلتا الحالتين لاتمكن ادارة الصناعة الكهربائية ، بطريقة ملائمة ،
للسلطات المحلية التى يقتصر نشاطها على المناطق الحالية ، ان حدود هذه
المناطق لاتتمشى مع الحقائق الراهنة ، حقائق توزيع السكان أو التوزيع
الطبيعى ، وأكثرها عبارة عن خطوط وهمية امتدت وسط الشوارع الأهلة
والطرق المكتظة بالسكان ، وثمة خطوط أخرى تقتحم قلب الريف وكأنها
رائحة ثعلب مطارد ، وفى لندن نجد أن مجلس مقاطعة لندن ، وشركات
الكهربا التجارية ، لا تستطيع تسيير ترام خلال ضواحي المدينة دون موافقة
من مجلس الضاحية ، ومجلس الضاحية أصغر من أن يزود لندن بالترام،
وفى مقدوره سوكتيرا ما يمارس هذا الحق - أن يمنع الآخرين من تسيير
هذا الترام ، وهو يستند فى معظم الأحيان الى تبريرات لا يمكن الانسان أن
يحتملها ، كان يقول: ان شارع توتنهام كورت ينافس شارع بوند ستريت
من حيث أنه مركز للمتاجر الراقية ، وانه اذا سارت خطوط الترام فى هذا
الشارع فإن الارستقراطيين قد يهجرونه ، وحتى لو خول مجلس مقاطعة
لندن حق دحض هذه المعارضة ، فإن المجلس سيعجز عن المساس بالخطوط

(١) بريطانيا والبحار البريطانية - هـ . جـ . ماكندر (لندن ، هينمان ، ١٩٠٢)

الحديدية ، بالرغم من أن الكل يعرف أن مشاكل الاسكان فى لندن لن تحل طالما تعمذر الوصول الى سرى وكنت على رجال ترتبط اعمالهم اليومية بلندن وسيصبح من السهل على هؤلاء أن يصبوا الى بور كشاير ولاتكشاير قبل الوصول الى سرى (١) .

هنا نحن نلمس مدى غرابة الوضع الذى تسبب فيه - فى الربع الاخير من القرن - نمو جهاز ضخ من التنظيم الصناعى الجماعى الحديث ، ذلك التنظيم الذى يسير على منهج محلى ضيق ، نهج يرجع الى عصر كانت المجاعة تجتاح فيه منطقة انجليزية فى الوقت الذى تنعم فيه منطقة مجاورة بالتخمة وعصبة الحرية الصناعية ثمرة حتمية لهذا الوضع ، صحيح أن عصبة الحرية الصناعية لا تصور الموقف للجمهور بصراحة ، ذلك أن هذا التصوير لن يسفر عن خلق المشروعات العامة لمصلحة المشروعات الخاصة ، وانما سيؤدى الى التوسع فى اصلاح وتنسيق واتساع الحكم المحلى كى يستطيع هذا الحكم المحلى أن يتناول مشاكل المناطق الضخمة . وهذا آخر ماترغب فيه العصبة ذلك أن الدعوى الوحيدة السليمة التى ترفعها ضد المجالس البلدية هو أن المناطق التى تغطيها هذه المجالس غير ملائمة .

ولنفرض ، على سبيل المثال ، أن المستراميل جاركى قال : «ان عصبة الحرية الصناعية لاتنادى بالحرية الصناعية ، وانما تحتج على القيد الصناعى انها فى الواقع لجنة خاصة بالمشروعات الكهربائية التجارية ، من أجل الاحتجاج على أوضاع لاتحتمل ، أوضاع تعجز فيها المجالس البلدية عن تطوير صناعة الكهرباء بطريقة كاملة ، غير أن لديها القدرة على منعنا نحن من هذا التطوير ، نحن على استعداد لاحداث انقلاب فى الصناعة الانجليزية بأن نجعل الطاقة الكهربائية ، فى جميع الاقاليم ، موزعة على كل بيت ، وبذلك يستطيع الصانع الماهر - الذى يعمل وحده ويتمتع بذكاء - أن يتنافس مرد أخرى قوى المصنع الفاشمة ونحن على استعداد للربط بين الاحياء الصناعية برمتها عن طريق شبكة من عربات الترام الكهربائية ، وبذلك يستطيع الانجليز أن يعملوا فى المدن فى حين ينمو أطفالهم فى الريف بدلا من الأزقة القذرة غير أن المجالس البلدية لاتسمح لنا بتحقيق هذا . ان لدى هذا المجلس البلدى نظاما للاضاءة بالكهرباء ، نظاما يتيح له احتكارا حقيقيا داخل حدوده المضحكة ، وذاك المجلس البلدى لن يسمح بمرور ترام فى شارع الرئيسى لان أصحاب المحال يعتبرون الترام شيئا سوقيا ، اننا نمثل رأس المال ،

(١) اضطرت ، بنفى الى أن أهرج بيتا يقع فى الطريق الرئيسى المتد من لندن الى يورثماوت ، وكانت علامة الطريق ، التى تحمل رقم ٤٠ ، أمام بوابة . والسبب أن أى ميماد لى فى لندن كان يستنفد من وقتى ثلاث ساعات . ولتصور القارئ حالة سكان يعيشون فى مناطق أبعد من منطقتى .

والذكاء ، والمعرفة ، والمهارة الفنية ، وضخامة الاستثمار وسعة الأفق ، غير أننا نستخدم كل مرة بالضيق ، والجهل ، والتردد ، والحسد ، والفقر ، أشياء تتبدى في سلسلة من عصابات صغيرة تضم صغار أصحاب المتاجر ، ويتزعم هؤلاء المحامي المحلى ، ورجل المزداد المحلى ، وصاحب الفندق المحلى والبناء المحلى ، وهؤلاء مضمون جميعا على أن الاشياء التى كانت صالحة لأجداد أجدادهم ستصلح للامبراطورية البريطانية الحديثة » .

قد ينطبق هذا ويصدق على جميع أغراض الجدل التجارى ، لكننا لن نحل الإشكال اذا نحن جعلنا سلطاتنا المحلية الصغيرة أكثر صفرا ، ذلك أنه يتعين علينا أن نطور نظام الحكم المحلى عندنا بحيث يتوافر لدينا جهاز للأسلوب الجماعى الاقليمى والقومى الى جانب توافر الاسلوب الجماعى المحدود . غير أن هذه النتيجة التى وصلنا اليها لن ترضى المشاغبيين المناهضين لنظام المجالس البلدية ، ومن ثم يضطرون الى بليلة القضية بأن يحاولوا احياء المبادئ البالية : مبادئ مدرسة الحرية الاقتصادية ، وهم ينتقصون من قدر مشروعات المجالس البلدية بأن يقارنوا بين حسابات القطاعات الخاصة وحسابات القطاعات العامة ، لكننا رأينا كيف أن هذه المقارنة لاتصلح قياسا للمزايا التى ستعود على دافعى الرسوم .

لكننا اذا نظرنا الى واقع الامور وجدنا أن هناك ما يغضب دافع الرسوم حقا ، فهو اذا حاول تسير الترام الكهربى من مقاطعة الى مقاطعة ، واذا حاول خفض تكاليف الطاقة الكهربائية (مما يدعو الى السخرية انها لاتزال باهظة عند التفكير فى استخدامها فى تدفئة المنازل مثلا) . بأن يجعل مركز التوليد يغطي اقليميا بأكمله ، اذا حاول هذا كان عليه أن يلجأ الى السلطة المحلية أو الى شركة مساهمة تجارية ، ولا شئ غيرهما . فاذا لجأ الى السلطة المحلية ، من أجل ضمان الخدمة الرخيصة والاشراف الحكومى ، وجدنا أن إمكانياتها تقف عند حدود ترجع ، فيما يبدو الى أيام هبناشى - شأنها شأن الساحرة التى لا تستطيع عبور نهر تجرى مياهه . فاذا استسلم لأسعار وسلطان الشركة المساهمة ، فانه يكتشف أن السلطة المحلية لا توافق على الترام ، أو انها تختكر بالفعل عملية توزيع الطاقة داخل منطقتها وينتهى به الأمر الى الرجوع من البابين بخفى حنين .

لقد كان من الممكن أن يكون للعصبة سلطانها داخل البركان لولا قبضة المجالس البلدية الاقليمية القوية على اعضاء المقاطعات ، فما هو السبب الذى يجعل العصبة عاجزة عن التحكم فى الناخبين ؟ السبب أنها لاتستطيع أن تقف على قدميها الا اذا كانت مصالح المواطن العادى ضعيفة وحين يغتاز فريق لانه محروم من استغلال مقاطعة كاملة فانه أشبه بمليونير أو اتحاد شركات يسوده حفنة من اصحاب الملايين الأمريكين عادة

وبالرغم من أن عداء رجل المجلس البلدى نحو هذه الاتحادات هو عداء
يفتقر الى ذكاء ، الا انه يعبر عن الجمهور العريض •

وما زالت مناطق المجالس البلدية من الضخامة بحيث تحتضن
رأس مال تجارى عادى من ستة أو سبعة أرقام وقد رأينا كيف أن قضية
التجارة البلدية ، داخل هذه الحدود ، هى قضية قوية للغاية •

عقبات فى التجارة البلدية (تابع) الاسكان

تعتبر صناعة البناء الضخمة التى توفر المساكن للأهالى ، من أبرز العضايا التى تتفوق فيها المشروعات التجارية على المشروعات البلدية نفوفا حاسما - سواء من الناحية الفنية ، أو القانونية ، أو السياسية ، وهنا لا يستطيع المجلس البلدى أن ينافس المشروع الخاص . ولنقارن ، على سبيل المثال ، بين مشروع للاسكان تابع للمجلس البلدى ، ومشروع للانارة تابع للمجلس البلدى أيضا ، سنجد فى الحالة الثانية ، أن المجال مفتوح أمام المجلس البلدى داخل دائرته شأنه فى هذا شأن أية شركة مساهمة . . فالمجلس البلدى يستطيع أن يبنى قصر سفير ، وقاعات عرض عالمية ، ومقاعد مصنع ، وقاعة الطعام عند رجل أعمال أو صاحب مهنة ، مثلما يستطيع انارة مطبخ عامل ، وموجز القول ان المجلس البلدى يستطيع أن يزود كل شخص فى الدائرة بالكهربا ، أما فى حقل الاسكان فان نشاطه مقصور - بحكم القانون - على المناطق غير الصحية ، وعلى مساكن العمال وقد يقبل مجلس مقاطعة لندن اسكان صانع ماهر يتردد أجره الاسبوعى من ثلاثين شلن الى عدد من الجنيهات ، غير انه يطرد صحافيا مكافحا لا يكاد يجمع جنيها فى الاسبوع ، أما الذى يبنى فى القطاع الخاص فلا يخضع لهذه القيود ، انه يستطيع الحصول على تصريح بناء كتدراثية وبناء ركن لتناول الجعة ، وتصريح ببناء منزل لأحد اصحاب الملايين فى باركلين وبناء كوخ لساكنى المليونير ، وفى الفترة التى لا يعمل خلالها فى عقود ضخمة يستطيع أن يشغل رجاله وشركته بعقود صغيرة فاذا قرر الدخول فى مشروع بناء مساكن للطبقات العاملة فانه يستطيع أن يتجزها بسعر أرخص لا يقدر عليه المجلس البلدى .

وبدلا من بناء مجمعات ضخمة من المساكن ذات أرضية ضد الحريق ، مساكن مزودة بالأدوات الصحية التى توجد فيما يسمى بالأبنية البرلمانية فانه يستطيع انجاز صفوف من المساكن الخاصة الصغيرة التى تصبح فى الحال مقرا للسكنى ، أو قد يستطيع ادخال تعديلات على القصور الفخمة فى المنطقة المجاورة ، والتى تركها أهلها بحثا عن «المودة» وأذ ذاك تستطيع أسر الطبقات العاملة أن تسكنها ، وفى ظل ظروف كهذه لا يمكن أن نفكر فى معيار تجارى ، أو فى أى معيار آخر ، ان المقارنة مستحيلة هنا ، والمجلس البلدى مضطر الى الاصطلاح بالبقية الباقية من النشاط

فى هذا الميدان (سقط المتاع) وانجاز الاعمال بأبهظ طريقة . أما البناء فى القطاع الخاص فيحتجز لنفسه أفضل مافى الصفقة ، وهو يستطيع . يوائم بين مصروفاته وموارد ساكنه المالية . وتكون النتيجة أن تعجز لتجارة البلدية عن تبرير وجودها فى هذا الميدان مثلما تبرره فى ميادين أخرى ، وبخاصة فى المدن الكبرى . وقد تبدو مبانى المجالس البلدية كالمقصور اذا ما قورنت بالأزقة التى حلت هذه المباني محلها ، وهى أجمل من اكوام الشقق التى تستخدمها الطبقة الوسطى والتى تشبه التكنات ، غير أن زيارة لأفضل هذه المباني ستميط اللثام عن الحقيقة التالية :

ان ايجاراتها مرتفعة بصورة تعجز عنها رواتب سكانها ، فالشقة التى تؤجر بتسعة شلنات فى الاسبوع لرجل يتقاضى أربعة وعشرين شلنا وله زوجة وأسرة ، هذه الشقة تحل مشكلة السكن بطريقة مشكوك فيها للغاية ، وهى تجبر زوجه وأطفاله على الاعتماد على العمل الطفيل . . والواقع أن الذى يدفع الساكن الى دفع مثل هذا الإيجار المرتفع هو أن شقة مجلس المقاطعة دليل على العظمة فى عين الزوجة التى تبحث عن عمل طفيل ، تماما مثلما يعتبر عنوان فى باركلين أمرا يستحق ايجارا مرتفع . فى نظر رجل كان يكفيه بيت فى هولوى أو بكهام .

وبالمناسبة نحب أن نقول ان الطريقة التى يستفيد بها الفقراء من دخل الأسرة تتباين أكثر مما تتباين طريقة الأغنياء ، فهناك تناقض بين العامل أو مساعد متواضع فى المتجر يدفع ايجارا قدره تسعة شلنات فى الاسبوع لشقة تضم غرفتين أو ثلاث غرف وهو الذى يتقاضى أربعة وعشرين شلنا ، وعامل ماهر يتقاضى ثلاثين أو خمسين شلنا فى الاسبوع وربما أكثر ، ومع ذلك يقطن غرفة واحدة ، ولا يشغل نفسه بمسألة المظهر وينفق ماله فى «الحياة الجميلة» والحياة الجميلة فى نظره هى اغراق نفسه فى المأكّل والمشرب على طريقة فلسطين . انه وأسرته يأكلون بشراهة ، ويشربون بشراهة ، ويضحكون فى صخب ، ويقومون برحلات . لا نهاية لها ، وهم جيران لا تهدأ لهم ضجة ، كما أنهم يتشاجرون كلما سئحت القرصة ، وليس من السهل أن نجزم بأن هذا الفقر أسوأ حالا من المجموعة التى ضحت بكل شئ من أجل حزن المظاهر ، وهو جنون قد يدمر أحيانا مثلما يدمر جنون الشرب .

والحديث عن المظاهر التى تكلف أربعة وعشرين شلنا يعتبر مبالا بسيطا للغاية ، ان كل من يدرس موضوع الفقر من بيت الى بيت يحدثنا عن نسوة وحيدات أو أرامل يتقاضين أجورا تتردد بين أربعة شلنات أو عشرة شلنات ، أو قد تصل - خلال أزمت الازدهار المؤقتة - الى اثنى عشر أو ثلاثة عشر ، ومع ذلك يحتفظن بغرفهن نظيفة لاشابة فيها ، ويرتعشن

طيلة الشتاء ، ويعشن بلا مدافئ ، بلا ملابس داخلية ، ويرتدين ملابس ليست مقبولة تماما ، وفي المنزل نفسه يعشن عاهرات بطريقة مشينة .
يعشن على أربعة أضعاف دخلهن ، أو يعيش باردولف ومسز تويكلي ، ويعضبن المثل فى الضجيج وللشور الرحة ، نم هناك الشخص الفقير الذى يعيش عبد هواية معينة ، فهو لا يستطيع أن يحيا دون جواد ، أو كلب أو طائر ، أو زهور ، أو حمام ، أو آلة موسيقية . أشياء تبدو أكبر من مواردهم ، شأنها شأن اليخت البخارى أو السيارة ، ومع ذلك يحاولون الحصول عليها بأن يضحوا بكل اعتبارات أخرى ، مثلما يحصل المراهبون من المشحاذين على حقائق محترمة بالرغم من أنهم قد يأكلون أتفه أنواع الطعام ، وكثيرا مانسى أن التعلق بالمظاهر قد يبلغ من الحق والتبذير ما تبلغه الاحلام الأخرى ، ونحن نشور على تحجر قلب رجل يجوع زوجته ويقدم لكلبه الأليف أشهى الأطعمة ، غير أننا نصفق للأرملة التى تجعل أولادها يجوعون - جثمانيا وخلقيا - لكى يكبروا فى جو من المظاهر ، ولكى تعيش هى فى هذا الجو ، انه شر صارخ فى أوساط الطبقة الوسطى فما أكثر الصبية الذين كان من الممكن أن يصبحوا صناعا مهرة غير أنهم ينجحون الى هوة العمل المكتئبى الحقير . وهناك أيضا تلك المدارس البائسة التى تعتمد على المغامرة الخاصة وتضم شبانا وشابات ، والتى يجب قمعها بأسرع مما نقمع جحيم المقامرة ، مدارس تطرد الصبية من المدارس الداخلية ومدارس العلوم والفنون المختلفة ، وتصبح الفتيات «سيدات» راقيات بطريقة ممجوجة ، ولا يمكن وصف مدى جهلهن ، وعدم كفايتهن ، وعدم تأقلمهن مع المجتمع . غير أن هذا الجنون بالمظاهر لا يقف عند حد الطبقة الوسطى . انه يهبط الى أدنى سلم فى المجتمع ، ولهذه الحقيقة أثرها الكبير فى مشكلة الاسكان - ذلك انهم يحكمون على مركز بناء على الشارع ، أو المنزل ، أو الغرفة التى تعيش فيها - ينطبق هذا على الأزقة انبساطه على أليادين . والملاحظ أن كل الطبقات تميل الى اتفاق الكثير من أجل المحافظة على المظاهر ، وقد يكون المطعم شريفا جدا اذا نظرنا اليه داخل النظام الاقتصادى الذى يعبر عن أهميته الحقيقية . غير أن هذا المطعم قد يغدو خطيرا اذا خرج من نطاق هذا النظام .

وإذا كان عليك أن تختار بين تجويع ابنك وترقيع سرواله الصنـ
فرع سرواله الصغير . وإذا كان عليك أن تختار بين توفير الملابس الداخلية المريحة لابنتك أو الملابس الخارجية التى تحمل معنى التظاهر فاختر لها الملابس الداخلية المريحة ، غير أن المرء يستطيع - لسوء الحظ - أن يخفى الجوع ويخفى الملابس الداخلية ، ولا يستطيع أن يخفى الترقيع والملابس الخارجية .

وهكذا نجد أن النظرة الى هذه الاشياء كثيرا ماتعارض مع النظره الاقتصادية ، وهكذا قد نفرح بالمظهر المحترم والنظام اللذين تتمتع بهما شقة بناها مجلس المقاطعة ، يؤجر الغرفة فيها بثلاثة شلنات ، وقد تعتبر هذه الشقة امتيازا كبيرا اذا ماقيست باليشاعة السامة التي تحفل بها البدرومات المتشعبة بمياه المجارى ، والتي يدفع فيها الساكن أربعة شلنات وستة بنسات ، والتي ذكرها تقرير الهيئة الملكية كأنموذج لآثار الاستثمارات الخاصة . ومع ذلك ، تعد هذه الشقة الجديدة غالية جدا اذا كانت فى مدينة يتقاضى عامل البلدية فيها أربعة وعشرين شلنا ، فى مدينة ترفض خزانة المستعمرات فيها أن تدفع هذا المبلغ المتواضع ، وانه لأمر يندى له الجبين .

غير أن هناك عقبة خاصة تصادف عملية تمويل الاسكان ، وتتمثل فى الطريقة الغريبة التي يتعقد بها سعر التكلفة ويتعقد بسبب ظاهرة الربح الاقتصادى ، تلك الصخرة التي تنقسم فوقها كل المدنيات فى النهاية وتتعثر ، وعندما يقوم المجلس البلدى بتزويد الاهالى بالتيار الكهربى ، لا تصادف أية عقبة تتصل بأسعار التكلفة ، ذلك أن الوحدة فى بيكاديلى لا تتكلف أكثر من الوحدة فى بوتنى . غير أن الحياة الحرة لأكثر من الارض الصالحة لاغراض السكنى قد لا تكلف شيئا، وقد تكلف مليوناً ، وذلك تبعاً لموقعها . وتحويل القصر الى بلوك من المساكن العمالية سيكلفنا ما تكلفه حرب صغيرة على الحدود ، غير أن شركة ريتشموند تجد أن مواردها تستطيع توفير شارع كامل من أكواخ العمال الملحق بها حداًئ . لكن شركة ريتشموند تحسد المجالس البلدية الايرلندية على التسهيلات الضخمة التي تستطيع أن تبني بها الأكواخ العدة . ولو كان المجلس البلدى يمتلك كل الارض التي تدخل فى نطاق تشريعاته الا انه سيظل مضطراً الى أن يجعل ساكنيه ، بما فيهم مكاتب المجلس البلدى نفسه ، يدفعون إيجارا يتناسب مع القيمة التجارية لممتلكاتهم ، أو يتناسب مع موقع هذه الممتلكات . غير أن المجلس البلدى يستطيع أن يستثمر اجمالى الإيجار ويحدد « حداً أدنى أدبيا » للخدمات السكنية مقابل إيجار «عادل» وعلى أساس من الاقتصاد السليم . أما فى الوقت الحالى فان المجلس البلدى مضطراً الى اضاعة الاقتصاد فى الهواء ، لانه يشتري الارض بقيمتها الحقيقية فى السوق ، ويقدرها - فى المشروعات السكنية - على أساس قيمتها لمساكن الطبقة العاملة (وهذا محض خيال) على أن يعرض دافع الرسوم الفارق بين هذه القيمة والقيمة الحقيقية فى السوق ، وحين يقدم المجلس البلدى على هذه الحيلة الماكرة ، يشرع عادة فى التصديق على قرار بتحديد الإيجارات ، بحيث تكفى للحيلولة دون إلحاق الخسارة بدافعى الرسوم . يفعل المجلس البلدى هذا دون أن يشير الى أن دافعى الرسوم قد تحمّلوا

بالفعل الحسارة ، تلك الحسارة التي لا تظهر في الحسابات الخاصة بعمليات الاسكان ، وحتى لو سلمنا بهذا الا اننا نجد أن القرار - حين يوضع موضع التنفيذ الدقيق - يجعل الايجارات مرتفعة للغاية ، حتى يستطيع أمين صندوق المقاطعة أن يوهم الآخرين بأن المساكن تعوض نفقاتها وتحقق ربحاً .

غير أن هذه المساكن تعوض بالطبع نفقاتها من الناحية الاجتماعية . صحيح أنه ندر أن شغل هذه المساكن - وبصورة ملموسة - سكان الأحياء البائسة التي أزيلت كي تقوم هذه المساكن مكانها . ذلك أن الذين يشغلون المساكن الجديدة أناس يقفون عند حافة الطبقة الوسطى ، والفقراء الذين يحافظون على المظهر المحترم مهما كان الثمن ، وهؤلاء السكان الجدد انتقلوا من مساكن خاصة تشغلها أعلى فئة في الطبقة العاملة ، وعندما تخلو هذه المساكن الخاصة يستأجرها سكان من الدرجة الثانية ، وسكان الدرجة الثانية هؤلاء يتركون غرفهم لسكان من الدرجة الثالثة ، وهكذا حتى نصل الى أدنى درجة ، إذ أن كل درجة تحاول الانتقال الى الدرجة التي تلوها ، غير أن هذه العملية تتم ببطء وتتكلف الكثير . وكل مشروع يتم اتجاذه لمواجهة طارئ محلي خاص ، وهذه الطوارئ يتم حلها على يد القوة الغاشمة ، قوة الحاجة ، حدث هذا قبل ظهور الرقابة المبدئية بزمان طويل .

وبالرغم من ظهور طوارئ جديدة الا أن النظام القديم لا يصلح لها . في قليل أو كثير . وربما صار واضحاً أن العلاج السليم لا يتحقق بمشروع للاسكان المحلي ، وانما بمشروع للمواصلات والاسكان في الريف .

ولكن بالرغم من أن الاسكان البلدى يتمتع بشعبية « لان هناك ما نبيديه مقابل النقود » ولانه يتناول مشكلة شاذة بشعة ، الا أن الحوصوم يستطيعون أن يثبتوا بسهولة أن مشروعات الاسكان في المدن على الاقل - مئوس منها تجارياً ، وانه بالرغم من شدة ارتفاع الايجارات بالنسبة لدخول السكان الا أنها لا تزال منخفضة جداً - نسبياً - اذا ما قيسست بالقيمة الحقيقية للأرض . لذا فان السكان يتلقون في الحقيقة مساعدات تظم الى أجورهم ، وهذه المساعدات تتم على حساب أخوانهم المواطنين ، غير أن التجارة الطفيلية تستغل هذه المساعدات ، على النحو الذي عرضناه في الفصل الرابع .

ويجب ألا ننسى أن مشكلة الاسكان لا تقتصر على البناء فقط ، ذلك أنها تشمل الإزالة أيضاً ، ان البيوت لا تدوم الى الابد ، ونحن لم نصل بعد الى سن الحياة المثالي كي نبني على أساسه . وبناء «قواعد هائلة للخلود » قد يكون من اختصاص بناء الكاتدرايات ، ، أما في حقل المساكن العادية

غان الآراء أختلت تتكتل حول الفكرة التي تحبذ بقاءك في بيت واحد طوال حياتك ، ثم تركه بعد ذلك لأبنائك ، ، أنها تعتبرها فكرة غير مستحبة .
تماما كما لو كنت ترتدى قطعة من جلد الغنم لتغيرها ، ثم تتركها بعد ذلك لأحفادك ، ثم الى أحفاد احفادك ، وهكذا . وقد تنص القوانين الفرعية للمجالس البلدية في المستقبل على تحريم استخدام المسكن الواحد لأكثر من عشرين عاما ، مهما يكن الأمر فان من الواضح أن الشطر الأكبر من بناء القرن التاسع عشر سيثبت أنه قصير العمر ، وأن صفوف المساكن الرخيصة التي بنيت للكتابة والصناع المهرة مكان حدائق الضواحي وبيوتات الريف ، والتي بلغت من العمر خمسين عاما ، ستظهر في القريب العاجل ، في صورة «مناطق مقضى عليها» في جدول أعمال مجالسنا البلدية . وإلى جانب انهيار صندوق الطوب المبنى بطريقة هزيلة سنضطر إلى مواجهة قدم البلوك البلدي «النموذجي» المبنى بطريقة مينة . ان هذه تبدو للوهلة الأولى أرقى بكثير من المساكن القذرة التي حلت محلها ، وهكذا يغيب عن الأذهان ، للحظة ، بشاعة المساكن الجديدة المقرزة ، وأفنييتها المرصوفة بالأسفلت ، والشمس المختبئة وراء صخور عملاقة من الطوب والمونة ، والدرجات تلو الدرجات من الصخور الصلدة التي تقصل «النسوة البائسات والاطفال ، القاطنين في الطوابق المرتفعة ، تفصلهم عن الشارع ، يضاف الى هذا الطريقة الغريبة لتخفيف حدة الازدحام في الطابق الأرضي على حساب الطوابق العليا التي تكتظ بسكانها . وبعض الوقت سيدب البلى الى هذه المساكن ويهجرها ساكنوها ، ولكن ، وقبل أن يحدث هذا بوقت طويل ، ستغدو هذه المساكن مقرزة بالفعل شأنها شأن الحظائر المزدحمة التي حلت هذه المساكن محلها . وموجز القول أن مجالسنا البلدية ستشغل نفسها في المستقبل بعملية هدم مدننا مثلما تشغل نفسها بعملية بنائها .

وفي الوقت الحالي لاتلقي مشكلة الإزالة اهتماما كبيرا لدرجة أن القانون ينص بصراحة على أن من واجب المجلس البلدي إعادة اسكان جميع الاشخاص الذين تزال حظائرهم ، غير أن هذه الحظائر مكتظة عادة بساكنيها بشكل صارخ ، لذلك لايمكن توفير السكني لجميع من كانوا بها حتى ولو شيئا بديل المساكن المؤلفة من طابقين مساكن تستغل أقصى تسهيلات قوانين البناء .

وازاء هذه المشكلة يجد المجلس البلدي نفسه أمام أحد امرين : اما أن يترك الحظيرة وشأنها ، أو يحصل على أرض اضافية لكي يرحل فيها السكان الباقين ، غير أن هذا الاجراء الجديد لايمكن أن يتحقق دون أن نشرد دفعات أخرى ، وقد تكون المنطقة بأكملها مكتظة بساكنيها ، والحل

الوحيد فى هذه الحالة هو أن يذهب العدد الزائد الى أماكن أخرى • وهذا الاجراء ، بدوره يثير مشكلة لاجل لها وهى : من الزائد ومن غير الزائد ؟

غير أن الواقع يشير الى أن التطبيق الحرفى للقانون اجراء غير عملى وهذا أمر معترف به • ويشعر المجلس البلدى فى مساومة هيئة الحكم المحلى : كم عدد الناس الذين يجب أن يوفر المجلس البلدى السكنى لهم ؟ ويعرض من المجلس البلدى توفير السكنى لثلث السكان ، غير أن هيئة الحكم المحلى تقترح ثلثين ، وبعد شد وجذب يتم انجاز مايمكن انجازه فى ظل جميع الظروف الممكنة •

فإذا اشتركت المشروعات الخاصة والمشروعات البلدية فى الالتزام بتوفير السكان ، فإن الاسكان البلدى لن يعانى هنا شيئا • ولكن الواقع أن الاستثمارات التجارية معفاة من هذه الالتزامات الاجتماعية •

وخلال السنوات الاخيرة اتخذت تشيلسى شكلا جديدا اثر عمليات البناء التى قام بها اللورد كادوجان • لقد تم ازالة مئات من المساكن الفقيرة وحلت محلها شوارع حديثة و «حداائق» ، ولقد كانت تشيلسى فى يوم من الايام ، تدين بالرايكيالية فى السياسة ، وبشكل صارخ غير انها الآن متحفظة بشكل جارف • صحيح أن اللورد كادوجان خصص ، عن طيب خاطر ، مكانا لمساكن الطبقة العاملة ، متمشيامع مبادئ الروح العامة غير التجارية ، وتمشيا مع مبادئ الشرف ، غير أن هذا الاجراء لم يقض على النتيجة الحتمية وهى أن المنطقة كلها اتخذت شكلا مغايرا • والذين أصبحوا بلا مأوى حلوا مشكلة السكن الجسديد بعبور النهر الى باترسى •

وهكذا نجد أن اللورد كادوجان أقوى من مجلس مقاطعة تشيلسى انه يستطيع أن يطرد السكان الاكثر فقرا بعيدا عن المقاطعة ، وهذا ما يعجز عنه المجلس ، وهو يستطيع أن يحل محلهم سكانا أغنياء ، وهكذا يعجز عنه المجلس • وهو يستطيع أن يبنى أى نوع من الأبنية يدر عليه أكبر ربح ، سواء كان قصرا أو متجرا أو اسطبلا أو كومة من الشقق ، أما المجلس فيعجز عن ذلك • وفى ظل ظروف كهذه يستحيل أن نقارن بين نتائج مشروعاته ونتائج مشروعات المجلس • وعلينا كى نحل هذه المعضلة أن نختار أحد أمرين : اما أن نحد من حرية اللورد كادوجان حتى تصبح مساوية لحرية المجلس ، أو نتوسع فى حرية المجلس كى تصبح مساوية للحرية التى يتمتع بها اللورد كادوجان • ونظرا لأن الاجراء الأول الأسبق لن يسفر عن شيء ، ونظرا لأنه سيحول دون ادخال التحسينات الضخمة التى حققها مشروعات اللورد كادوجان فى تشيلسى وباترسى ، فإن الحل الثانى هو الحل السليم ، هذا الحل الذى يقضى بفك وثاق دافع الرسوم •

والإلزام بإعادة الإسكان مفروض على شركات السكك الحديدية وغيرها من المشروعات التى يتعين عليها أن تحصل على تفويض من البرلمان ، غير أن هذه المشروعات تتهرب من الإلزام ، إلى حد كبير وذلك بأن تحوز ملكية البيت الذى تحتاج اليه ، ثم تطرد سكانه قبل إخلاء المنطقة ، وحين لحظة الهدم تجد أن البيت خاليا وبذلك لاتعد ملزمة بإعادة إسكان من كانوا فيه هذه الظاهرة تفسر لنا مدى الحق الذى يستبد بالاهالى تجاه شركات السكك الحديدية . ان هذه الشركات تقوم بإخلاء المناطق المطلوبة وتطرد الاهالى الذين يتكدسون فى المناطق المجاورة ، ثم تجد عددا كبيرا من صغار التجار الذين لم يتزحزحو من مكانهم غير أن عملية انتقال الزبائن قضت عليهم . ليس هناك تعويض ، أما عمليات إعادة السكان فمحدودة للغاية .

وجدير بالذكر أن شركة السكك الحديدية لاتعأ بهذه الكراهية التى يستشعرها الاهالى نحوها ، وفى الوقت نفسه لاتستطيع السلطة المحلية أن تتحدى هذه الشركة . والسلطة المحلية قد تحصل على أرض كى تتوسع - فى المستقبل - فى المنشآت الخاصة بتوليد الكهرباء وما شاكل ذلك ، وهى تقوم بإخلاء المنطقة المطلوبة بطريقة تدريجية . وليس من شك فى أنها تضطر الى الإقلال من عدد البيوت التى تزيلها دفعة واحدة حتى لاتضطر الى إعادة إسكان اصحابها ، وهو شرط ضرورى فى حالة ازالة عشرة بيوت فى وقت واحد ، ولكن بالرغم من هذه التحفظات يتعين على السلطة المحلية أن تتقدم بخطى حذرة دائما حتى لاتلحق الأذى بسكان دائريتها .

أما الشركة التجارية فانها تنشر الحراب فى عنبر كامل دون أن تحس مطلقا بما تفعله ، ان هذا مجرد مثال واحد صارخ للمتاعب والعذاب الذى تسبب فيه تحركات المشروعات الخاصة ، يوميا ، فى المجتمعات الأهلة بسكانها ، وهى تسبب فيه لانها تفتقر كلية الى التخطيط . والمدينة البلدية لاتعدو أن تكون معركة من أجل تخطيط أفضل لنشاط الحياة المدنية . وعلينا ونحن نقارن بين المشروعات البلدية أن نتذكر على الدوام أن المضارب - فى حقل التجارة - يستطيع أن يتهور دون أن يلحق به أذى . ولكن قد يتسبب هذا التهور فى أن يفقد كل مستشار بالجلس البلدى مقعده فى الانتخاب التالى .

وأخيرا يجب أن نعترف بأن مشكلة الإسكان لن تحل بصورة مرضية الا بعد أن يتملك المجلس البلدى كل الاراضى الموجودة داخل حدوده ، والا بعد أن يصبح حرا فى التصرف فيها ، وفى البناء عليها ، مثلما أنه الاقطاعيين أحرار اليوم .

ضبط الحسابات البلدية

هناك أوجه اختلاف معينة بين الأوضاع القانونية للتمويل الجماعي والأوضاع القانونية للتمويل التجاري ، ويجب أن نأخذ أوجه الاختلاف هذه في الاعتبار عندما نعقد مقارنة بينهما ، ونحن نذكر هذه الاختلافات هنا لأنها قد تعرقل سير المشروعات البلدية في البداية ، بالرغم من أنها قد تفيدها بمرور الوقت .

إن الشركة الخاصة لاتدفع فائدة على رأس مالها الا اذا أصبح رأس المال يدر فائدة بالفعل ، وليس هناك من يتوقع حدوث هذا في وقت مبكر . وفي بعض الاحيان لاتظهر فائدة على الاطلاق ، سواء في وقت مبكر أو في وقت متأخر . مهما يكن الامر فان الشركة تنظر الى رأس مالها باعتباره ملكية تستحوذ عليها الى الابد .

أما المجلس البلدى فمطالب بأن يدفع الفائدة منذ أول يوم اقترض فيه رأس المال ، ويتعين على المجلس البلدى أن يعتبر رأس المال هذا دينا يدفع بعد ذلك ، ولا يقف الامر عند هذا الحد : ان على المجلس البلدى أن يشرع في دفع هذا الدين منذ البداية في الوقت الذى يدفع فيه الفائدة .

وهكذا يضطر الى أن يمنح الاجيال القادمة ملكية حرة ونية حسنة ، وهو في مقابل هذا يدفع الكثير ، وتكون النتيجة أن السؤال الساخر التالي الذى يردده الرجل الايرلندى ، أصبح مسألة خطيرة تتردد فى أفواه دافعى الرسوم من الانجليز ، يقول هذا السؤال : ما الذى حققته له الاجيال القادمة حتى يفعل ، بدوره شيئا لهذه الاجيال القادمة ؟ وسرعان مايجي الرد المباشر : بالرغم من أن الفرد يموت الا أن المجتمع يبقى ، ويجب أن ننظر الى حياة المجتمع باعتبارها شيئا مستمرا الى مالانهاية .

انه رد لا بأس به غير أن الفرد الخالد نفسه سيجوع ، ان هو استثمر كل دخله دون أن ينفق منه شيئا ، وعلى هذا النحو يستطيع مجتمع أن يضحى بالحاضر من أجل المستقبل .

مثال هذا أن خلود الامة لن يبرر تصرف وزير الخزانة حين يحاول دفع الدين الوطنى فى عام واحد . ولو استطاع التجار والشركات المساهمة

أن ينشئوا مصانعهم بشرط واحد (وهو تكوين اعتماد آخذ فى التناقص يدفعون منه التكاليف فى مدة محدودة) فإن الصرخات ستتعالى وتقطع نياط القلوب ، وستكتظ الصحف بالمقالات التى تقول ان التجارة على أساس هذه الشروط أمر مستحيل .

والواقع أن شيئا من هذا القليل يحدث فى الوقت الحالى ، وذلك عندما تحصل شركة خاصة للترام على امتياز ، وينص المسؤولون على أنه اذا انتهت سنوات الامتياز تقوم الشركة بتسليم الخطوط للمجلس البلدى مقابل قيمتها فى السوق باعتبارها حديد خردة . غير أن هناك عقبة تصادف مثل هذه العقود ، وهى أن المحاكم لن تضعها موضع التنفيذ فاذا أخذت رأى السياسى المحنك أو الاشتراكى اجاب بأنه لا غضاضة فى اجبار الشركة الخاصة على أن تبيع نفسها خلال فترة محدودة (ذلك أن هذا الشرط السابق يؤدى فى الواقع الى عملية البيع هذه) وأن هذا لا يختلف عن قرض الالتزام نفسه على المجلس البلدى . ان الطرفين مطالبان بترك هدية للأجيال القادمة ، اذا بقى شيء بعد انتهاء المدة القانونية المحددة . غير أن مثل هذا الاجراء ليس فريدا فى نوعه . فالمخترع مطالب بأن يهدى اختراعه للأجيال القادمة بعد نهاية أربعة عشر عاما ، والمؤلف مطالب باهداء كتابه للأجيال القادمة بعد مضي اثنين وأربعين عاما ، أو بعد مضي سبعة أعوام على وفاته . أما صاحب المتجر فى لندن فمطالب بتقديم نواياه الحسنة للمالك بعد انتهاء مدة عقد الايجار ، ومع ذلك ، فإن القاضى الذى سينفذ النتائج المترتبة على انتهاء حق الاختراع أو حق الطبع أو انتهاء حق الاستئجار - باعتبارها تنظيمات طبيعية سليمة لا غبار عليها - هذا القاضى نفسه سيرفض اجبار شركة الترام على بيع ممتلكاتها باعتبارها حديد خردة ، قائلا انه لا يعقل أن يفكر البرلمان فى مثل هذا الاجراء البشع ، وتكون النتيجة أن المجلس البلدى يلتزم بمساوماته بصرامة فى حين تستطيع الشركة التجارية أن تتحدى أى شيء حتى ولو كان قانونا برلمانيا ، ان هى حرصت على ابطال أية معارضة خاصة ، وتم تهاجم أى قطاع سوى قطاع المصلحة الجماعية . صحيح أن مثل هذه القوانين قد فرضت مساومات قاسية فى بعض الأحيان ، وهذا ما أثبتته شركات الاضائة بالكهرباء عندما امتد عقد الامتياز من واحد وعشرين عاما الى اثنين وأربعين عاما ، غير أن التجارة البلدية عانت بالطريقة نفسها ، فقد تم اضاف كثير من المشروعات البلدية ، أو تأجيلها ، نظرا لأن ميعاد الدفع كان مبكرا للغاية .

فاذا انتقلنا الى واقع الحياة اليومية وجدنا أن المجالس البلدية لا تخشى القاضى بقدر ما تخشى مراجع الحسابات الرسمى ، وليس من العسير فى الوقت الحالى أن تعثر على محام يشعر بامتعاض نجاه التجارة

البلدية . فاذا قامت هيئة الحكم المحلي بتكليف واحد من هؤلاء بمراجعة حسابات مجلس المقاطعة ، أو مجلس مقاطعة لندن ، أو مجلس حي من أحياء المدن (١). فقد يستند هذا المحاسب الى سبب وجيه ، وهو المحافظة على الارقام ولذا يصر على السماح بوجود العجز ، غير أن التلف الفعلي يؤخذ من الدخل كما أن هناك اعتمادات احتياطية لاحتلال أجهزة جديدة محل أجهزة قديمة وتكون النتيجة أن المشروع يصبح مثقالا باعتمادات ثانية آخذة في التناقص مما يساعد خصوم التجارة البلدية على الاشارة الى الشركات التجارية (التي ليس لديها اعتمادات آخذة في التناقص) والتي تبدي أرقامها نزعة اقتصادية عملية ، ومن ناحية أخرى قد لا يتمتع المحاسب بالقدرة على الانتقاد ، وتدور داخل السلطة المحلية معركة بين لجنة الاضاءة التي تحاول الاحتفاظ بأرباحها في بند الاحتياطي ، وباقي لجان المجلس التي تريد توزيع الأرباح على دافعي الرسوم بتلك الصورة المستحبة دائما : مساعدة الرسوم . وقد ينتهي بهم الأمر الى استغلال الاحتياطي في الأغراض الانتخابية ، بل قد يعاني المصنع من العجز الذي كان يعانيه في الأيام الأولى للخطوط الحديدية عابرة القارة . كان وزراء المال ، الفقراء ، يمتصون أجور السكك الحديدية في الحزنة ، ويتركون القاطرات والخطوط والمحطات للتلف والبلى ، ومع ذلك ، اذا كان من حق المحاسب أن يفرض الإدارة المالية بدلا من الاكتفاء بانتقادها ومراجعة الينود ، فانه قد يلوم أكثر المشروعات العامة فائدة للجمهور ، بأن يكفي بالتطلع اليها تطلع رجل الاعمال ، وقد لا يستطيع أن يصر على أن تسير عملية تبديد الطرق « وفقا لأسس العمل السليمة » عن طريق فرض رسوم عند الابواب حتى يكسب المجلس البلدى من هذه العملية ، غير أنه يستطيع دون أن يصعق الراى العام — أن يصر على فرض أثمان مربحة على المساء والاضاءة الى جانب اعتماد مضاعف متناقص (هدية مضاعفة للأجيال القادمة) وبذلك تستطيع عصابة الحرية الصناعية أن تثبت بالارقام أن الاستثمار الجماعى لا يوفر ما يوفره الاستثمار التجارى .

ليست هذه الاحتمالات بعيدة التحقيق بأية حال من الأحوال والذي يطلع على تقرير الهيئة الخاصة بالتجارة البلدية (الكتاب الأزرق رقم ٢٧٠ والثالث والعشرون من يوليو) يعثر على عدد من الاقتراحات الحكيمة من أجل مراجعة حسابات المجالس البلدية . غير أن هناك تلك التوصية التي تنص « على أن يتيقن مراجع الحسابات وجود حسابات منفصلة لجميع

(١) من الملاحظ أن المؤسسات البلدية (مثل تونبريدج ، ويلز ، بورنماوث ، ساف اند - أون - سي) لاتخضع لعملية مراجعة الحسابات التي تجريها هيئة الحكم المحلي . ويقوم دافعو الرسوم بانتخاب مراجعين للحسابات ، في حين يعين العمدة مراجعا ثالثا . وموجز القول أن حسابات المؤسسات البلدية لاتراجع على الاطلاق .

العمليات التجارية ، ومن أن كل تكاليف تتحملها كل عملية تدرج في حساباتها ، هذه التوصية لا توازنها أية اعتبارات للقروض المستترة للمجالس البلدية . ومن أجل هذا قد نخلص الى أن البرلمان لا يزال يميل الى تطبيق المقياس التجارى على المشروعات الجماعية . وليس من شأن هيئة الحكم المحلى أن تكون أكثر ذكاء من البرلمان ، بالرغم من أن الهيئة أكثر تعرضا لقوة الحقائق الغاشمة ، تلك الحقائق التى تعيد الصواب الى واضعى النظريات الاقتصادية المتعنتة . وذلك فى القضايا الواضحة . بل إن النظرة التجارية تسود المجالس البلدية نفسها ، وكثيرا ما تشجع نفسها بطريقة صبيانية ، أما حساباتها فتظهر بطريقة توحى بوجود رخاء تجارى بأن تلقى بأكبر قدر من النفقات على عاتق الفائدة العامة ، فى حين تجعل دخل كل جهاز من أجهزة الخدمات البلدية يعود على الفرع الخاص .

والواقع أن المشروعات البلدية تتعرض حاليا لخطر عظيم نتيجة للصيحة التى تطالب بمراجعة الحسابات التجارية .

غير أن هذا الطلب ، لحسن الحظ ، ليس عمليا على الدوام والتجربة تجعل مراجعة الحسابات التجارية عينا فى النهاية لان هذه المراجعة جسد متسامحة فى بعض الميادين ، ومتشددة جدا فى ميادين أخرى . أمامراجعة حسابات المجالس البلدية ففرع متميز فى ميدان الحسابات ، بل وفرع متميز فى ميدان القانون .

وليست هذه المراجعة من شأن مراجع الحسابات العادى أو المحاسب مثلما أن المتحدث فى القانون الدولى أمام لجنة تشريعية لمجلس البلاط ليس من شأن رجل من طراز بيلي العجوز ، ان هذه العملية ستتحوّل فى النهاية الى وظيفة مستقلة تماما ، والى أن يتحقق هذا علينا أن نكون على حذر ازاء الصيحات السوقية التى تجذب النظر الى المشروعات البلدية بالنظرة الخاصة بالمشروعات الاخرى نفسها ، مع التزام خطوط العمل السليم ، الى آخر ذلك .

ومراجع الحسابات الذى تستبد به العقلية التجارية ، ويتصل بالتجارة البلدية لأول مرة ، سيتعرف على حقيقة جديدة وهى أن المجلس البلدى مطالب بتحقيق أقل قدر من الربح ، أما الشركة التجارية فعليها أن تحقق أكبر قدر ممكن من الارباح . فاذا كانت شركة الكهرباء تدفع فائدة قدرها ١٠ ٪ فمعنى هذا انها سجلت انتصارا فى الادارة ، أما اذا حققت لجنة الاضاعة التابعة للبلدية الارباح نفسها فستوجه اليها تهمة الفساد الاجتماعى ، وعلى مراجع الحسابات أن يبادر الى فضح هذا الفساد وتحديه .

واذا أراد دافع الرسوم أن يفهم هذا الوضع فعليها أن يتصور نفسه

(إذا لم يكن قد أصبح كذلك بالفعل) مستهلكا للتيار الكهربى الذى يوزعه المجلس البسى : انه يدفع السعر التجارى المعتاد : فلنقل ستة ينسات الى بنسين للوحدة . وفى نهايه السنه المسالیه يعرف دافع الرسوم أن الارباح التى حققتها الادارة البلدية كانت ضخمة جدا ، لدرجة أن لجنة الاضاءة استطاعت أن تخصص مبلغا من المال لتدعيم السعر المتداول وبذلك يقل السعر بنسبة بنس واحد لكل جنيه . هل يشعر دافع الرسوم بالامتنان حين يعلم بهذا النبأ ؟ انه لا يشعر بالامتنان قط : انه يتساءل فى سخط : ما الذى يعنيه المجلس البلدى حين يثقل كاهله بثمان التيار كى يخفف العبء عن المبالغ التى يدفعها الجيران الذين يستخدمون فى الاضاءة الغاز أو البترول ؟ ان لهذا الاحتجاج تبريراته الوجيهة . ان التجارة الدولية لا تهدف الى رفع العبء عن كاهل بعض الرسوم ، ولو كان الهدف كذلك لوضعت خطة ترمى بالقاء عبء الضرائب المحلية بأكملها على كاهل طبقات معينة من المستهلكين ، مثلما تفعل موناكو حين تلقى بعبء الضرائب المحلية كلها على كاهل المقامرين فى مونت كارلو .

غير أن هدف التجارة البلدية هو توفير الخدمات العامة بسعر التكلفة وإذا أردنا لهذه الخدمات العامة أن تكون اقتصادية بالمعنى العريض (أى أن تنطوى على حنكة بلدية) فإن سعر التكلفة قد يتضمن رفع أجور العمال المهرة بحيث تفوق أجور العمال المهرة فى الشركة الخاصة كما أن سعر التكلفة يتضمن بطبيعة الحال فائدة على رأس المال الذى يشترك فى تأليفه عامة دافعى الرسوم . والمجلس البلدى الماكر قد يضيف الى هذا ما يشبه الرشوة لدافع الرسوم ، ذلك أن دافع الرسوم حين يرى أنه قد لا يستفيد من هذه الخدمات العامة أو يستهلكها قد يرفض أن يشغل نفسه بها ، وإذا به ينحاز الى الخصم للدود . بل ان المجلس البلدى قد يحتفظ ببيع قليل كى يشجع نفسه على المضي ، ذلك أن العادة التجارية تتحكم فى المستشار العادى .

ولكن هناك ما هو أهم من هذا كله : ليس من حق المجلس البلدى أن يفرض رسما الا اذا كان يريد عن عمد اعادة ترتيب عبء الرسوم بطريقة يجب أن يتعرض لها مراجع الحسابات النزيه . وكثيرا ما يتشدق الناس بالتجارة البلدية من على المنصات ، باعتبارها وسيلة لتخفيف عبء الرسوم . ان هذا لدليل على أن بعض دعايتها الشعبين لا يعرفون عنها الكثير ، شأنهم شأن خصومها الشعبين . غير أن المشكلة تبرز بصورة صارخة ، وتواجه المجالس البلدية فى واقع الحياة . وتسعى المجالس البلدية الى التقريب بين السعر والتكاليف ، وهو اتجاه يتمشى مع طابع الحذر الشديد الذى يميز المشروعات البلدية ، غير أن هذه الاشياء لا تتحقق استنادا الى مبادئ ، وانما لان هناك حسدا غريبيا بين مختلف اللجان

البلدية ، وبين كل لجنة والمجلس كله ، وهكذا ، اذا وفرت الاضاعة أرباحاً فانها تحاول الاحتفاظ بهذا الربح عن طريق تحويله الى بند الاحتياطي .
وتقترح لجنة التمويل والرسوم الاستفادة من هذا الربح فى خفض الرسوم ، وهى تقدم هذا الاقتراح فى صورة تعديل لتقرير لجنة الكهرباء ويعقب هذا عداء جنونى بين مختلف اللجان ، فاذا وضع التعديل موضع التنفيذ قالت لجنة الكهرباء ان لجنة التمويل سرقتهما وتحرض لجنة الكهرباء ، فى المرة التالية على خفض سعر التيار للمستهلك حتى لا تظهر أرباح تستولى عليها لجنة التمويل .

وهكذا يتم اتخاذ الاجراء السليم ، من الناحية النظرية ، بالرغم من أن المسئولين قد لا يفهمون النظرية . وفى مجال التطبيق تتجه النية الى تقادى الارباح ، وذلك بجعل الاسعار اسعار تكلفة .

والواقع أن عدم وجود ارباح يدل على أن المشروع يسير سيرا سليماً أما اذا اختفت الارباح فى الشركة التجارية فمعنى هذا انها تفقر الى الكفاية . ومن أجل هذا يتعين على مراجع الحسابات أن يستخدم مقياسين متضادين عند الحكم على المشروعات البلدية والمشروعات التجارية .
وهو يرى أنه كلما زاد ربح الشركة التجارية كان هذا دليلاً على نجاحها ، أما بالنسبة للخدمات البلدية فانه كلما قل الربح كان ذلك دليلاً على نزاهة عملية التمويل فى المقاطعة ، وأهم من هذا كله انه اذا استطاع أن يثبت ما توصى به لجنة التجارة البلدية من « أنه يرى أن الحسابات تعطى صورة صادقة سليمة للعمليات التجارية ولنتائج هذه العمليات خلال الفترة الموضوعة تحت البحث فعليه ألا يكتفى بتقدير الارباح التى ستذهب الى حاملى الاسهم فى صورة فوائد ، وانما عليه أن يقدر أيضاً مدى الفائدة الاجتماعية الشاملة للمشروع بالنسبة لدافعى الرسوم ، وذلك خلال العام الموضوع تحت البحث ، غير أن معهد المحاسبين المعتمدين وجمعية المحاسبين والمراجعين المتحدة لا تستطيعان أن تدعيا بعد أنهما كفيلتان بهذه المهمة .

دخل المجالس البلدية

هناك شيء يحزن في نفس التاجر الذي يرى المجلس البلدى يمارس نشاطه في فروع كانت تدر على التاجر ربحا كبيرا ، والذي يؤله هنا أن للمجلس البلدى ينافس « مستعملا في ذلك أموال التاجر نفسه » ويقصد بذلك أن المجلس البلدى يجبره على دفع رسوم البلدية ، ليستغل هذه الرسوم في القضاء على نشاط التاجر . غير أن الرد المفجى على هذا الاعتراض هو : ان التجارة البلدية المربحة لا تكلف دافعى الرسوم . وأكثر من هذا انها تخفف عنهم العبء . وجدير بالذكر أن النشاط الذى لا يدر ربحا - من الناحية التجارية - يترك أمره للمجلس البلدى ، ويتقبل المجلس البلدى المهمة دون ما تدمر . ولقد رأينا كيف أن معظم النشاط الذى يدر ربحا على المتعاقدين فى القطاع الخاص ، ولا يدر أى ربح على المجلس البلدى ، هو فى معظمه نشاط مرهق أو طفيل ، وهذا النوع من النشاط يشغل كاهل دافع الرسوم بمرور الوقت سواء فى الميدان العام أو الميدان الخاص .

ولكن ، مهما يكن الامر ، فإن السخط المزعم أقوى تجاه المنافسة التجارية منه تجاه المنافسة الجماعية ، ان على التاجر فى القطاع الخاص أن يدفع ايجارا وفائدة الى جانب دفعه الرسوم . والايجار هو الاعتماد الاساسى الكبير الذى يتوافر منه رأس المال اللازم للصناعة . أما الفائدة على رأس المال هذا فيتألف منها رأس مال ثان مماثل لرأس المال الاول أو أعظم منه . لذا اذا وجد صاحب المتجر أن هناك شركة مساهمة ضخمة تستولى على نشاطه ، فمعنى هذا أن هناك من ينافس «مستخدما فى ذلك أمواله» وهى الاموال التى قام بدفعها للمالك متجره أو للرأسمالى الذى اقترض منه التاجر رأس المال . انه يتعرض لهذه المنافسة مثلما يتعرض للمنافس الجديد الذى يتخذ شكل المجلس البلدى .

وليس هناك ما هو أدل على سذاجة المواطن العادى الاقتصادى ، وجهله السياسى ، من استسلامه السريع لعملية الاستيلاء على مبالغ كبيرة

من ثمار عمله فى صورة ايجار يحصل عليه الملاك ، وفى الوقت نفسه يحتج بشدة على أى بنس يجمعه المجلس البلدى من أجل مصلحته هو . ويحتمل أن نفس الظاهرة على النحو التالى : حين يوقع المواطن العقد ، فمعنى هذا أنه قبل الايجار صراحة باعتباره اجراء حتميا ، ولديه على الاقل البيت أو المتجر لتبرير هذا الايجار . أما جامع الرسوم ، فان المواطن العادى يرى فيه شخصا مختلسا ، شخصا يجعله يدفع تكاليف الطرقات والمصابيح والشرطة والمحطات ، وهو لا يحس بأنه يملك شيئا منها .

وقد نطرح مشاعر الحق هذه باعتبارها غير وجيبة ، ومع ذلك يجب ألا نفترض أن فرض الرسوم وسيلة مرضية لجمع الدخول . ان الرسم هو - بكل بساطة - ضريبة تفرض على البيت ، أى أنه ضريبة على مادة ضرورية للغاية . ولو انتقلت هذه الرسوم الى الجز لتعال الصيحات قائلة : ان خبز الفقراء يخضع للضرائب . غير أن الفقراء يستطيعون - تحت ضغط الحاجة - أن يتعاقدوا على ما يطلبون من سكن بطريقة غير صحيحة بشكل خطر . ليس فى مقدور ثمانية أشخاص أن يعيشوا على رغيف واحد ، غير أن فى مقدورهم أن يعيشوا فى غرفة واحدة ، بل انهم قد يستقبلون مقيما اضافيا .

ونحن جميعا قد اعتدنا قياس دخل الرجل بقيمة البيت الذى يعيش فيه . وأصحاب المتاجر يقرضون البيت الفخم بأسرع مما يقرضون الرجل الصالح . والرجل الذى يقدر ضريبة الدخل يتكهن بدخل الممثل أو الصحفي أو الفنان بأن يعرف أين يسكن . ومن الممكن أن يتنازل عن مطالبه بسرعة اذا اعترف له دافع الضرائب بتواضع : « ليس لدى سوى غرفتين فى الطابق الثانى » . غير أننا لا نستطيع أن نقول ان هذا الاسلوب ينطوى على دقة عملية . ان الرجل الذى يعيش فى منزل تقسدر قيمته بـ ١٥٠ جنيها سنويا لابد سيكون ثريا اذا استخدم المنزل بأكمله كمقر خاص به . غير أن كثيرين يدفعون هذا الايجار كى يضطلعوا بهمة إيواء الآخرين بأجر ، وهم فى هذه الحالة يعيشون فى البدروم أو فى الغرف المثلثة السقف التى تعلو المنازل ، ولن يحلموا بأن يستأجروا لأنفسهم منزلا يرتفع ايجاره الى ثلث هذا الرقم . ان الاختلافات بين ممتلكات العمل عظيمة عظم الاختلافات بين ممتلكات العمل والممتلكات الخاصة . ان غرفة واحدة فى بوند ستريت ستناسب قارئ كفى عصرى يتمتع بدخل كبير . غير أننا قد نعثر فى المكان المجاور على صانع سيارات ، صانع يحتاج الى مكان أكبر من الغرفة السابقة مائة مرة ، وهذا الرجل قد لا يجنى ربحا على الإطلاق . وفى المناطق الأكثر رخصا قد نجد هذا التفاوت بين صانع ساعات وسمسمار أو متعهد نقل أثاث . وبصفة عامة لا نستطيع أن ندافع

عن نظام تحديد الرسوم كقياس لما يستطيع كل فرد أن يدفعه من رسوم .

والنقطة الوحيدة التي يمكن أن ندافع بها عن هذا النظام هي أنه وسيلة لا بأس بها لفرض الضريبة على الإيجار ، طالما أن الرسوم - من الناحية النظرية - تقع على عاتق المالك . والواقع أن هذا يتحقق في مجال التطبيق مثلما يتحقق في المجال النظري ، وذلك حين تنفذ موارد المستأجر بسبب كثرة الإيجار . غير أن عدد هؤلاء قليل . ولو استطاع أن يدفع - دفعة واحدة - جنيهين آخرين في العام بدلا من ترك المكان (يخیل الى أن هذه الظاهرة تتكرر كثيرا) فإن هذا المستأجر يتمتع - من وجهة نظر علماء الاقتصاد - بجنيهين من الإيجار سنويا . وإذا ارتفعت الرسوم بنسبة جنيهين في العام ، فانه سيمعز عن تحويل هذه الزيادة الى المالك . والثلى الوحيد الذى سيحدث آن ذاك أن إيجاره سيصبح مساويا لما يجنيه بدلا من أن يقل عنه بجنيهين ، وهكذا يجنى محصل الرسوم ما تركه المالك . لذا فإن الرسوم - وهى الزيادة التى ظهرت فى السنوات الأخيرة كان يجب أن تقع على عاتق المستأجرين لا المالك . ومن أجل هذا يقاوم المالك مسألة الرسوم بشدة ، بالرغم من الأدلة الاقتصادية التجريدية التى تقول : ان المالك هو الذى يدفع آخر الأمر .

هناك حل يتردد كثيرا ، وهو أن تفرض الرسوم على قيمة الأرض التى ستبنى ، وبطريقة مباشرة ، ويتم هذا بجمع الرسوم من المستأجر كما هى العادة ، على أن يكون من حقه أن يخصم من الإيجار بما يوازى القيمة . لذا ، اذا فرضنا شلنا على كل جنيه من قيمة الأرض البنية فإن المستأجر يخصم شلنا من كل جنيه يدفعه لصاحب البيت ، ويخصم صاحب البيت بدوره شلنا من كل جنيه يدفعه لصاحب الأرض .

ليس هذا الاجراء بالخيالى أو الغامض ، غير أن وجه الاعتراض الحقيقى هو ما أشار اليه فولتير منذ مائة وخمسين عاما فى « الرجل الذى يملك أربعين دينارا : ان الاجراء يلقي بعبء الضرائب المحلية كله على المالك ، ويعفى الاهالى الذين يكتفون بأن يأمروا الصراف بأن يعطيهم ضمانات الارباح ، ويقص لهم كوبوناتهم . ان على المالك أن يسهر على أملاكه » ، والواقع أن من بين النقاط القوية التى يستند اليها المطالبون بحيازة المجالس البلدية للأرض تلك المقارنة بين الاعمال الرائعة التى يحققها كبار الملاك من أجل تطوير المدن والاحياء ، والنتائج السيئة التى تنجم عن الملكيات الصغيرة . ان مالك الأرض ليس أسوأ الملاك ، بل انه أفضلهم . وهناك وجه اعتراض على الملكية كنظام (وهو وجه اعتراض معترف به) ويتلخص فى أنها تخلق لا محالة طبقة عاطلة من الاثرياء ، غير أن انجلترا

واجهت هذا الامر بتفاوت ، طالما أن الملكية كانت ملكية أرض . ذلك أن الاعتناق الكامل الذى حرر المالك من الإعباء الاقطاعية جعله مع ذلك مسئولاً عن ازدهار أملاكه . فإذا أهمل هذه الأملاك أو أساء إدارتها (وليس من شك فى أنه يفعل هذا كثيراً) فإنه يجر على نفسه الفقر منلما يجره على الآخرين . ولم يشرع رجال الصناعة عندنا فى طرح مبالغ كبيرة فى أيدي حاملي الأسهم الا بعد الانقلاب الصناعى فى القرن الثامن عشر والقرن التاسع عشر ، وكان حاملوا الأسهم هؤلاء محرومين من إدارة أملاكهم ، فى حين شب أولادهم ومعهم محفظة الحظ ، غير أنهم محرومون من ممارسة الإشراف الشخصى أو تحمل أية مسئولية بسبب هذا الإشراف . ان هذا يفسر لنا الوضع الشاذ لضريبة الدخل التى تترك الفقير وتوجه ضريبةها للغنى ، وبذلك تعترف بأن الجهد الشخصى كثيراً ما يتعارض مع الدخل .

وإزاء هذا التطور الاجتماعى سنجد أن الصيحة التى تطالب بفرض الضريبة المحلية على قيمة الأرض لن تجد صدى الا عند الذين يحصلون على دخلهم كله من الفوائد الصناعية . وبالرغم من ضخامة ظاهرة « الفوائد التى لم يتعب فيها أصحابها » فى المدن الكبرى الا أنها لا تختلف فى شيء (الا فى المظهر) عن الدخل الناتجة عند استثمارها فى المشروعات الصناعية . وعندما يبيع أحد ملاك الاراضى أكرًا من الأرض فى قلب لندن مقابل مليون جنيه ويستثمر هذا المليون فى سندات حكومية تدر عليه ٢٥٠٠٠ جنيه سنوياً فإنه لا يستبدل الدخل السهل بدخل يتعب فيه ، كل ما فى الامر أنه كان مسئولاً - كمالك - عن مظهر المنطقة الموجودة فى لندن ، ثم أصبح لا يبالى بأية اعتبارات عامة . فإذا أغفينا من الرسوم على حساب الشخص الذى اشترى هذا الاكر كنا كمن يجعل من صاحب الأرض « يونس » ، ثم يلقيه بعد ذلك الى حوت الاشتراكية . فإذا كان هناك تمييز بين طبقات الملاك فلا بد أن يسرى مفعوله فى الاتجاه الآخر . وقد يحق للورد كادوجان ودوق كل من ويستمنستر وبدفورد وبورتلاند الخ . . . أن يدعوا حقهم فى جزاء ، لأن ممتلكاتهم تختلف عن الممتلكات المحيطة بهم . أما السير جورج جوسميداس وخليفته فليس لديهم ما يقولونه . وقد يكون من الملائم ، سياسياً ، أن نجند السير جورج جوسميداس لمهاجمة الاقطاعيين ، وعندما يتم احراز النصر فى المعركة ندعو الملاك للانتقام لانفسهم وذلك بالانضمام الى الحملة التى تطالب بتنظيم ضريبة الدخل وتدريبها - مثلما انتقم الاقطاعيون لانفسهم بسبب التجارة الحرة بأن نفذوا قوانين المصانع ضد رجال الصناعة . غير أن هذا البحث لا يشغل نفسه بالأساليب البرلمانية وانما بالعلوم السياسية . وربما كان أكبر تمييز نحتاج اليه هو التمييز بين الذين يستطيعون دفع الرسوم والذين لا يستطيعون دفعها مطلقاً . ومن المعترف به أن الذين يقل دخلهم عن

١٦٠ جنيها سنويا لا يستطيعون دفع ضريبة الدخل ، بل اننا نتساهل بالنسبة للذين يصل دخلهم الى ٦٩٩ جنيها سنويا . ولدنيا الآن أعداد غفيرة من صغار التجار وأصحاب الحوانيت الذين يقل دخلهم عن ١٦٠ جنيها سنويا . ومع ذلك نتركهم يتعثرون تحت وطأة الرسوم التي تتردد بين ستة شلنات وتسعة شلنات عن كل جنيه - تبعا لقيمة ممتلكاتهم . ان هؤلاء الاشخاص يقاومون الرسوم في يأس ، وهم محقون تماما في هذه المقاومة . وكل ما قلناه في الفصول السابقة بخصوص الطاقة الانتاجية للمشروعات البلدية يمكن أن يلخص في القانون التالي : ان التجارة البلدية استثمار طيب . وينطبق هذا أيضا على التأمين على الحياة . ولكن فلنفرض عجز رجل عن دفع المبلغ الزائد ، فماذا يكون من أمره ؟

فلندرس هذه النقطة بمزيد من الدقة . ان وجه الاختلاف الاساسي بين الاستثمار الخاص والاستثمار البلدى - بالنسبة للرأسماليين - هو أن الاستثمار الأول اختياري أما الثانى فاجبارى . فلنسلم بأن الاستثمار البلدى فريد من حيث سلامته وصحته : انك تحصل هنا على استثمار اجبارى . وكثيرون من المهوورين قد يعتقدون أن هذا الاستثمار ضرب من التوفير ، لأنهم يعتبرون الاستثمار والتوفير شيئا واحدا ولا يعتبرون التوفير خطأ فى أى ظرف من الظروف . والواقع أن الاقتصاد ، بالنسبة لغالبية السكان المؤساء في هذه الجزر ، من أكثر الرذائل قساوة ودمارا . فالمرأة الفقيرة التى تنقضى خمسة شلنات تستطيع أن تذهب الى مكتب البريد وتوفر هذا المبلغ ولا تنفقه فى احتياجات الساعة . وهناك كثير من أصحاب النوايا الحسنة الذين أصبحوا حمقى - بصورة لا يرجى منها أمل - فى مسائل المسال بسبب الدخول المستقلة الكبيرة . وهذه الفئة تحت الطبقة العاملة على هذا الاجراء فى كل المناسبات ، طاعة ان احتياجات الساعة بالنسبة للفقير هى فى الواقع شراب الجن . ومن الواضح أنه اذا كان هذا المرأة قد تأكل فان شراء هذا جديد سيكون أجدى من ايداع النقود فى صندوق التوفير . وجدير بالذكر أن حياسة معظم الفقيرات تتلخص فى السعى دائما وراء المحافظة على أحذيتهم وأحذية أولادهم ، كى تظل جافة دائما . وقد تركت عن عمد مسألة الطعام والطفل الجائع والاب المسن وماشاكل ذلك ، لأن الذين يشترون الكتب الخاصة بالتجارة البندية (بريال انجليزى) يعتبرونها مجرد اختلافات درامية ، بالرغم من أنها فى حكم الحقائق الدائمة الملحة بالنسبة للملايين الفقراء .

وموجز القول أن الادخار والاستثمارات واجبات ثانوية ، وأن أول الواجبات وأشقها هو الصرف على الاحتياجات الراهنة . ان الادخار ، والاستثمارات ، والتأمين على الحياة كلها اجراءات حكيمة ممتازة للذين شبعوا والذين ما زال لديهم ما يدخرونه . أما بالنسبة لرؤساء الأسر

المحرومة فانها تعتبر ضربا من الانتحار البطيء والقتل البطيء . والذين يحضون لكل دون استثناء على هذه الاجراءات يجب أن يدانوا باعتبارهم محرضين على الجريمة . وعندما يتورط أسقف في مثل هذا الاجراء ، فان الدماء تغلي في عروق الذين يفهمون ، تغلي حتى تكاد تحرضهم على استخدام المشنقة ، غير ان الأسقف لا يجبر الشعب على التزام نصيحته الطائشة ، ولكن المجلس البلدى يجبرهم . مثال هذا أن مجلس مقاطعة لندن يتجه الى كثيرين من البؤساء التعساء الذين يخوضون مع الفقر معركة رهيبة داخل متجر صغير ، الى أناس جائعين ، عراة لا يعيشون في مسكن لائق ، وهم من أجل هذا في حاجة ماسة الى مزيد من النقود ينفقونها على أنفسهم وعلى أسرهم . بيد أن مجلس مقاطعة لندن يأخذ الواحد منهم بخناقه ، ويقول له « تعال هنا ، يجب أن تسهم في الرخاء العام لهذه العاصمة الرائعة ، تلك العاصمة التي تفخر ، أو يجب أن تفخر بوجودك فيها . يجب أن تكف عن عبور نهر التيمز في قارب حقير ينقلك بنس واحد ، يجب أن تبني جسر البرج الهائل على أن تكون له مداخل رائعة . أو يجب أن تعبر من أسفل ، تملوك انتصارات معمارية حديثة . يجب أن تكف عن السير وسط الازقة القذرة في طريقك من ستراند الى أوكسفورد سنريت ، يجب أن تنشئ شوارعاً جديدة عظيمة تحفه من الجانبين أبنية هائلة . ولا بد أن تدخل السرور على نفسك بفضل الحدائق والفرق الموسيقية ، ويجب أن تجرى قوارب بخارية بهيجة فوق صفحة النهر ، كي ترفه عن نفسك في أمسيات الصيف . »

هل ندهش اذن حين نجد الضحية ، التسعة ، للوطنية المدنية الشاملة تستدير نحو رعاتها التقديميين وتسألهم : هل يظنون أنها كارينيجي ، أو بيبوبونت مورجان ، أو روث تشايلد - حتى يزجوا بها هكذا في مشروعات الاثرياء ؟ ومما يضاعف من السخرية المرة لهذه الاقتراحات أن الضحية تعرف جيداً انها اذا استفادت من هذه الاصلاحات فان مالك المتجر سينتهز أول فرصة كي يستولى على الزيادة في الربح . وذلك برفع ايجار المتجر .

لا يمكن أن نقرع هذا السخط بالحجة ، ولا يمكن أن نتجاهله الا اذا كنا مستهترين تماماً . يجب أن نرفع الرسوم كلية عن الاشخاص الذين تقل دخولهم عن رقم معين . وليس من حقنا أن نفرض على الناس خدمات لا يستطيعون الوفاء بثمانها . ولسنا بحاجة الى التحدث هنا عن الوسيلة التي نحقق بها هذا المطلب يكفي أن نقول انه بالرغم من أن الحفرض العام في الرسوم قد يفضي الى زيادة ، مماثلة ، في الاجارات ، وبالرغم من أن اعفاء طبقة معينة من المستأجرين سيساعد بعض الملاك على مصادرة بعض المساعدات (مثلما يصادر رؤساء أصحاب المعاشات جزءاً من المعاش عن طريق خفض أجر صاحب المعاش) الا أن الاعفاء الذي يقتصر على حالات

خاصة استثنائية لن يؤدي الى ارتفاع مماثل في الايجارات . اننا نريد أن نخفف من عبء دافع الرسوم ، الذي تكفى أعبأؤه لكي تجعله غير متحمس للمشروعات البلدية التي تنذر بمضاعفة الرسوم .

والدرس الذي نخرج به هو أن تخفيف هذه الرسوم يتحقق بفرض ضريبة على الدخل ، ضريبة تتصاعد بالنسبة للدخل التي لا يتعب أصحابها في الحصول عليها . وتستطيع « مصلحة الدخل المحلي » أن تجمع هذه الضرائب وتوزعها في صورة مساعدات . والواقع أن هذه المساعدات ستصبح وسيلة ممتازة اذا كانت تقدم بشروط ، وهي أن تكون الخدمات التي تستفيد منها خدمات ممتازة . ويقتضى هذا بالطبع وجود اشراف ونقد من جانب هيئة للحكم المحلي تتمتع بالمقدرة والكفاية .

وفي القارة الأوروبية يلجأ المسؤولون بحرية الى نظام ضريبة الدخل لتحقيق المطالب المحلية ، وتعثر عند بوابات المدن على جمرك أو هيئة لجمع الضرائب . وهناك جمارك عند نيوكاسل ، أون ، تاين ، وربما كان هناك أيضا عدد من الجمارك في بعض المدن الانجليزية الاخرى ، وليس هناك اعتراض نظري وجيه على هذه الوسيلة الخاصة بجمع الدخل المحلي اللهم ا- ذلك الاعتراض الوهمي العام ، الذي لا يرضى عن أية ضرائب غير مباشرة . ولكن ، نظرا لان مثل هذه البوابات عقبة لا يحتملها من لم يتعود عليها ، ونظرا لان فرض ضريبة على الدخل بل وفرض رسوم عادية ، أقرب الى الوسائل العملية الكفيلة بتحقيق الدخل المحلي ، استبعدنا اللجوء الى نظام البوابات اللهم الا اذا رفض الناخبون - رفضا قاطعا - دفع ضرائب مباشرة تسد الحاجات المتزايدة لحزاة البلدية . وإزاء هذا لا يسعنا سوى الالتجاء الى الضرائب غير المباشرة .

ويتعرض التمويل البلدي لعقبة أخرى : يحدث عندما يكون هناك عمل يضطلع به المجلس البلدي أن يتردد السؤال التالي : هل ستدفع تكاليفه من الرسم العادي لمدة نصف سنة ، أو أن تكاليفه ستدفع من القروض ؟

ان الرأي السائد يقول ان الطريقة الاقتصادية تتلخص في أن تدفع وانت في طريقك ، وألا تضيف « الى عبء الدين البلدي » . ولكن ، ليس من شك في أن النظرية المالية الصحيحة عكس ذلك تماما : ان كل نفقات في المرافق العامة يجب أن تعد نفقات انتاجية . ويجب جمع رأس المال من أرخص سوق ، ويجب أن تستغل الرسوم في دفع الفائدة وفي الاعتماد الآخذ في التناقص . وإذا كان هناك مجلس بلدي يستطيع أن يقترض بفائدة تقل عن ٤٪ غير أنه يستولى على رأس المال اللازم للمرافق العامة من التجار عن عمد والذين يطلبون عليه فائدة تتردد بين ١٠٪ الى ٤٠٪.

أكثر • بات من الواضح أن المجلس البلدى يفرض أحق تبذير على دائرته التسعة • والواقع أن كل شيء يتوقف على المدة التى تستغرقها الأعمال • ومن العيب أن تدفع تكاليف مصنع لتوليد الكهرباء من دخل نصف عام • ومن الحق أن نفترض من أجل إزالة الجليد المتساقط ، ولكننا نعثر بين هذين الطرفين على أرض مثار نزاع ، وعادة ما يفترض الناس ، خطأ ، ان الدفع السريع شيء محمود اقتصاديا ، ويمكن النتيجة أن ترتفع الرسوم بدرجة تجبر دافعى الرسوم (وهم طبقة كبيرة فى مدننا) على الاقتراض من أجل الدفع ، وهم فى هذه الحالة يجمعون رأس مال لسد دينهم الخاص ، ويجمعونه بفائدة باهظة نسبيا ، بدلا من أن يكون القرض قرضا عاما عن طريق المجلس البلدى • ويرجع هذا الى سبب واحد ، وهو أن العادة جرت باعتبار رأس مال المجلس البلدى قرضا ، غير أن التجارة البلدية أفضل علاج لهذه العادة • ومن بين المزايا غير المباشرة أنها تدرب الاعضاء ومراجعى الحسابات على أن يهتموا بمصلحة دافع الرسوم بطريقة أكثر ذكاء ودقة ، بدلا من الاهمال الحالى •

وعند المقارنة بين المشروعات البلدية والمشروعات التجارية نجد أن قدرة المجلس البلدى على أخذ ما يشاء - ظاهريا - من جيوب دافعى الرسوم تدرج عادة فى باب مزايا المجلس البلدى •

وقد بلغ من ضخامة هذه المزايا أنها تعد غير عادلة • ومعنى هذا أنها مزايا لا تتوصل اليها التجارة • وإذا قسنا على هذا قلنا ان منافسة الممول العالمى الضخم للتاجر الصغير تعد غير عادلة ، وكذلك المنافسة بين التيار الكهربى والغاز ، والسكك الحديدية والعربات التى تجرها الجياد ، واستخدام الجيوش المتمدينة للبندق لمحاربة قبائل الزولو المسلحة بأسلحة بدائية • غير أن من السهل المبالغة فى تصوير مزايا المجلس البلدى فى هذا الميدان • ان كل بنس اضافى يفرض على الجنيه يتعرض لهجوم دافع الرسوم العنيف • وجدير بالذكر أن دافع الرسوم يؤدى دور الناخب أيضا • لذا فإن فقر المجلس البلدى يخلق من الاضرار ويبدد من النقود مالا يفعله تبذير المجلس • وبالرغم من أن مواطنينا يحصلون على قيمة لرسومهم تلو على أية قيمة يجنونها من نفقاتهم الأخرى ، الا أنهم يعطون الآلاف - عن طواعية - لدعاة الشركات كى يصنعوا الطائرات وعدة الصيد • وهم يرحبون بهذا أكثر مما يرحبون بدفع شلنات لجامع الرسوم من أجل تنفيذ المطالب التى لا تستغنى عنها المدينة • وعندما يحين موعد الانتخابات فواضيعته للحزب الذى رفع الرسوم • وإذا كان أى خصم للتجارة البلدية يظن حقاً ان جيب دافعى الرسوم هو خزانة للمجالس البلدية فيحاول أن يكون عضوا فى المجلس البلدى •

أعضاء مجالسنا البلدية

ان كل من لمس الابعاد الكاملة للقضية التى تدافع عن حرية التجارة البلدية سيكتشف أن نجاح المشروعات العامة سيخضع فقط لقيود واحد ، وهو : كفاية منظميها ومديريها . ويثير هذا السؤال التسالى : من أين نحصل على سياسة المجالس البلدية المحنكين ؟

دعونا أولاً نبحث فى المزايا التى تبشر بها وظيفة عضو فى المجلس البلدى ، ودعونا نبحث أيضاً فى المثالب .

إذا قارنا بين عضو المجلس البلدى وعضو البرلمان وجدنا أن حرية الضمير والمبادرة لدى الأولى هى حرية لا تحدّها حدود . ان النظام الحزبى الذى يلتزم به البرلمان ليس له وجود داخل حكومة المجلس البلدى ، ذلك أن اجراءات المجلس البلدى تختلف الى حد كبير عن اجراءات مجلس العموم . ليس هناك مجلس وزراء أو حكومة ، أو معارضة ، غير أن هناك بالطبع معتدلين وتقديرين ، محافظين وأحراراً ، عماليين ومستقلين ، رجال كنائس تقليديين ورجال كنائس أحراراً - رجالاً ليسوا من أية كنيسة وتتألف من هؤلاء تجمعات للتصويت ، وهم يحملون أحلافهم ومشاحناتهم الى قاعة المجلس ، كما يعينون القائمين بأمر النظام ، ويعقدون اجتماعات حزبية . وهم يلهون بالحكومة بأن يعرضوا خدمات خيالية تماماً على الأحزاب البرلمانية الحقيقية ، لكى يتضاعف احساسهم بالاهمية الشخصية ، ولكى يجعلوا لزعمائهم حقاً فى تشريفات أعياد الميلاد ، وفى التشريع للبرلمان ، أو لكى يصبح لهؤلاء الزعماء - على الأقل - حق الفروسيّة الذى وضعته عصبة برمرؤس ومقلدوها . غير أن هذا اللهو هو فى مجموعه لهو صبياني ، وليس هناك حكومة بالمعنى النيابى لكلمة حكومة ، لذا فان تصويت امرئ - ضد حزبه لا يؤدى الى نتائج كبيرة .

وسيزداد فهمنا لهذا الوضع اذا نحن وصفنا تنظيم المجلس البلدى . ان المهام التنفيذية تتم بالطبع داخل الفروع المختلفة على يد هيئة دائمة تتقاضى أجراً ، فهناك فرع للصحة وفى هذا الفرع نجد المسئول عن الصحة رئيساً فنياً ، وكاتباً أول رئيساً للعمل . وهناك فرع الطرق الرئيسية والمجارى والمرافق العامة (أو عنوان يشبه هذا) ويرأسه مهندس المقاطعة

والكاتب الاول . وهناك فرع التمويل والرسوم ويرأسه أمين صندوق المقاطعة أو مراجع الحسابات فى المدينة والكاتب الاول ، وربما كان هناك أيضاً فرع للاضاعة الكهربائية بإشراف المهندس الكهربى والكاتب الاول . وهكذا ، أما الفرع الرئيسى فيكون بمثابة « الاعمال العامة » ويرأسه « موظف المدينة » الذى يرأس هذا السلم المتدرج . وطبقا للنظام النيابى يرأس كل فرع من هذه الفروع عضو فى المجلس يتم اختياره وفقا لاشتق الشروط الحزبية ، وقد يطلق على هؤلاء الاعضاء الرؤساء اسم وزراء ، وقد يتألف منهم مجلس وزراء ، ويصبح اللورد الاول لفروع الاعمال العامة رئيسا للوزراء وزعيما للمجلس . ويقوم مجلس الوزراء هذا بجميع التشريعات البلدية المعتادة . فاذا حدث وقبول أى قرار لهم بالرفض ، أو تم التصويت ضده ، فإن الوزراء يستقيلون . وتجرى فى المقاطعة انتخابات عامة ، ويتم انتخاب مجلس جديد ، ويتألف مجلس وزراء جديد . ويكون من نتيجة هذا النظام أن العضو لا يتمتع بحرية التصويت على أى إجراء وفقا لمزاياه الحقيقية ، ذلك أن هزيمته معناها تغيير حكومة الحى بأكمله (وتغيير السياسة العامة التى قد يتفق معها بشدة) ، وتحويل الحكومة الى حزب آخر (قد يعتبر سياسته مدمرة) . يضاف الى هذا أن العضو يكلف نفسه ، ويكلف دافعى الرسوم ، مشسقة النفقات الباهظة .

يستتكلها الانتخابات . من أجل هذا كله سيجد العضو نفسه وهو يصوت على الدوام لا لشيء الا لبقى حزبه ، دون اهتمام يذكر بالموضوعات الخطيرة . وقد يتخلى فى النهاية عن التظاهر باشتراكه فى المناقشات ، فيصر على أن تكون هناك حجرة مريحة للتدخين ، أو مكتبة . وسيجلس هناك ما حلا له الجلوس ، الى أن يدق جرس يدعو لدخوله قاعة التصويت .

ولكننا لا نعثر على هذا فى المجالس البلدية لحسن الحظ ، فكل فرع يخضع للجنة من أعضاء المجلس ، وكل لجنة تنتخب رئيسها ، وتعرض على اللجنة مهام الفرع عن طريق الكاتب الاول ورئيس الهيئة الفنية . هذا ، وتجسد قرارات اللجنة فى سلسلة من القرارات ، ويتألف من هذه القرارات تقرير اللجنة ، وعندما يعقد المجلس بأكمله فى الاجتماع التالى فإن الرئيس ينهض ويعرض تقريره ، أى أنه يعرض جميع قرارات اللجنة ، ويستطيع المجلس أن يصدق على هذه القرارات أو لا يصدق . وكثيرا ما يحدث ظهور تعديل ، وتنفيذ هذا التعديل ، أو أن القرار يعاد من أجل مزيد من الدراسة أو يرفض رفضا قاطعا . ولا يحدث شيء غير هذا . وقد يخيب أمل الرئيس أو يشعر بالحقن غير أنه لا يستقبل . وقد تتقاعس اللجنة لفترة ، غير أنها تضى بعد ذلك مثلما كانت فى البداية . والرؤساء لا يشكلون مجلس وزراء بأية حال من الأحوال ، كما أنهم لا ينتمون جميعا - بالضرورة - الى نفس الحزب ، حتى ولو جاء انتخابهم نتيجة للون حزبى

ذلك أن الحزب الذى قد تكون له الغالبية فى احدى اللجان قد يشكل أقلية فى لجنة أخرى . ويحدث فى كثير من الجهات أن يمارس كل حزب نصيبه فى الرئاسة . وفى جميع الجهات تقريبا نجد أن الاعضاء القدامى يسمح لهم - ان عاجلا أو آجلا - بأن يجلسوا على مقعد الرئاسة بصرف النظر عن آرائهم ، وبصرف النظر - فى كثير من الاحيان - عن كفايتهم لهذا العمل ، وفى هذه الحالة يعانى الاعضاء النشطون الأمرين من الوقت الذى يضيع داخل اللجنة . وليس هناك نداء للدائرة عن طريق انتخابات ، ويتم انتخاب أعضاء المجلس لفترة محدودة . وليس هناك أى إجراء للمجلس يستطيع أن يقصر أو يطيل من مدة بقائه اللهم إلا بقرار بقبول جميع الاعضاء فى وقت واحد ، وتلك خطة تخرج عن نطاق السياسة الواقعية .

وفى ظل هذه الظروف نجد أن حرية الفكر وحرية الشخصية لا تختنقان فى حياة المجلس البلدى العامة مثلما تختنقان فى مجلس العموم . وما ان يمسك أحد المجندين بأطراف الاجراءات ، وما ان يطبق أساليب المجلس ، حتى يستطيع - اذا كانت لديه المقدرة الكافية - أن يجعل من نفسه رئيس وزراء فى عشر دقائق قدرته على جعل نفسه عضوا كبيرا . وهو يستطيع أن يفرق نفسه فى التصويت دون أى قيد . ويستطيع أن يصبح رئيسا على وجه السرعة ، اذا عرف جيدا كيف يصبح أكثر من مجرد العوبة فى يد المسؤولين . وليس من شك فى أنه اذا كان صاحب طموح عصى فان مجلس العموم أفضل له من قاعة المدينة . أما اذا كان يقدر النشاط الاجتماعى ، ويقدر حرية الضمير ، فانه سيجد أن المجلس البلدى أعلى من البرلمان بكثير - اللهم الا اذا كانت موهبته السياسية أو نفوذ أسرته ، ذوى طابع غير عادى تماما .

وسيتروى الآن هذا السؤال : اذا كانت الظروف مغرية الى هذا الحد ، فلماذا يعتذر الحصول على مرشحين ذوى كفاية لمجالس المجالس البلدية؟ ليس من شك فى أن السبب الأساسى هو السبب الذى أصر عليه أفلاطون منذ زمن بعيد ، وهو أن ذوى الكفاية يدركون جيّدا ما ينطوى عليه النشاط الاجتماعى من مشقة ومسئولية ، لذا فانهم لا يتحرقون شوقا الى الاضطلاع به . لذا وجب أن يكون الشرط الأول للقيام بأعباء الحياة العامة عدم رغبة ذى الكفاية فى دخول هذه الحياة . وليس من قبيل المبسالة أن نقول ان أقوى الرجال يستطيع أن يقتل نفسه من فرط العمل فى مجلس المدينة ، هذا اذا حاول انجاز كل الاعمال التى تنتظره هناك . وشركة التأمين العاقلة تفضل أن يكون زبونها رئيسا للوزراء على أن يكون رئيسا لمجلس بلدى ، هذا اذا وجدت أن رئيس المجلس البلدى يعمل الى العمل ألتقن الجاد .

ومن ناحية أخرى ، نجد أنه ليس هناك ما هو أيسر من الجلوس في المجلس وعدم انجاز شيء . وقد نشك في دعوى مجلس العموم بأنه أحسن ناد في لندن ، غير أننا لا نشك في دعوى المجلس البلدى بأنه أفضل ناد مفتوح لمعظم الاعضاء . ويستطيع عضو المجلس أن يكون جاهلا بشكل فاحش ، وكسولا بلا حياة ، ومع ذلك يتمتع بحب الاعضاء الزلاء له . يولا يقف الامر عند هذا الحد ، انه يتمتع أيضا بحب دافعى الرسوم اذا كان متحدثا لبقا بشكل محتمل . وسيظن الناس أنه شخصية مشغولة للغاية ، مع أنه مجرد شخصية تحب المجتمعات ، شخصية تحضر كل اللجان ولا تفعل فيها شيئا .

وليست هناك ، فى الوقت الحالى ، أية وسيلة لحمل العضو الكسول على العمل حتى لو كان من حق الجماعة - التى لا تدفع له اجره - أن تقدم على هذه المحاولة . والواقع أن دفع مرتبات للمديرين لن يجعل الأحوال تتحسن ، فقد أجريت التجارب فى حقل المشروعات الخاصة ، ولم تظهر نتيجة . ومع ذلك هناك نقاط كثيرة تؤيد دفع مرتبات لأعضاء الهيئات البلدية . ذلك أن هذا الاجراء سيجعل المصوتين أكثر حرصا ودقة فى أثناء البحث عن الكفايات الشخصية وعناصر النشاط فى ممثلينهم . كما أن هذا الاجراء سيخلق احساسا بأن عضوية السلطة المحلية معناها حقا العمل النمر لا التشريعات . ولن يجعل هذا الاجراء بواعث الأناية تحل محل البواعث الاجتماعية ، كما أنه سيعفى النشاط البلدى من حلة اللوم التى تقول ان الناس لا يظطلعون بأعباء هذا النشاط البلدى الا لأسباب تتصل بالمصلحة ، ان لم يكن لأسباب فاسدة ، يضاف الى هذا أن الاجراء سيزود الزعماء العماليين ذوى الكفاية بالخبرة فى الحياة العامة . وبدون هذه الخبرة سيلحقون الضرر لمباشر بكفائتهم وحماسهم . غير أن الخبرة تجعلهم نافعين لمجتمعهم كله ، ونافعين لطبقتهم ، وبذلك يواجهون الطبقات التجارية ببشاعتها وأنانيتها ، ويواجهون الطبقة الارستقراطية بكل ما فيها من عدم احساس بالمسئولية . والواقع أن الممثلين العماليين يعدون أعضاء ذوى كفاية فى المجالس البلدية ، ذلك أنهم يتعرضون لنقد أعنف من النقد الذى يتعرض له زملاؤهم من أفراد الطبقة الوسطى . وفى مقسود عضبو المجلس المنتمى الى الطبقة الوسطى أن يلبث فى المجلس البلدى زهاء عشرين عاما فى حالة من الكسل والخمول ، دون أن يتضح أمره فى الانتخابات ، ودون أن يفشل فيها . غير أن الاعضاء العماليين لا يعمون بمثل هذا الامتنياز . والواقع أنهم ينظرون الى رسالتهم الاجتماعية بجدية تامة ، وهم متحررون من الضغط الاجتماعى الذى يدفع رجال الاعمال فى الطبقة الوسطى الى «السكوت المتبادل على المهام الصغيرة والفوضى المحتملة» ، كما أنهم يتمتعون بجاستقلال أصحاب المهنة ، وفى الوقت نفسه لا يعانون من التحيز الطبقي

الذى يتسم به أصحاب المهن • وهم يضربون مثلا فريدا فى الوقار المهيّب ، والسلوك المحترم • ونظرا لانهم يدفعون ريعا ضمئيا فانهم لا يتقاعسون - عن عمد - عن مشروع من مشروعات المجتمع ، لان هذا قد يتسبب فى ارتفاع الرسوم بمعدل ١/٨ بنس فى كل جنيه • وهكذا « وانه لشيء غريب » يجد العضو العمالى نفسه متحالفا مع الاعضاء الذين بلغ من ثرائهم انهم لا يحرمون على البنس ويحرصون على الجنيه ، ومتحالفا مع أصحاب المهن الذين ظلت معيشتهم تعتمد على مهارتهم الشخصية • انه يتحالف مع هؤلاء ولا يتحالف مع صغار أصحاب المتاجر وصغار أصحاب العمل الذين ضاق أفقهم وقصرت نظرهم فحرصوا دائما على خفض الرسوم بأى ثمن ، الامر الذى جعلهم حجر عثرة فى طريق مشروعات المجالس البلدية •

والواقع أن استبداد التاجر الصغير يعتبر خطرا جسيما فى حياة المجالس البلدية • ان دائرة المجلس البلدى 'لاتخابية صغيرة' ، انها مجرد دائرة ، وكلما اتسعت المدينة وزادت أهميتها قل عدد الاصوات التى يمكن أن تكفل للمرشح مقعدا • وسبب هذا أنك لا تستطيع بسهولة ان تقنع رجال الاعمال ، أو العصريين بالتصويت ، والواقع أن من الايسر لك أن تجعل اهل قرية كاملة يصوتون فى حين يتعذر عليك أن تدفع ٥٠٪ من ناخبى عنبر فى لندن الى الادلاء بأصواتهم • واذا كانت الميادين لا تصوت فان الأزقة لا تصوت أيضا للأسباب نفسها ، ذلك أن ساكنى المدينة والعامل والصانع الماهر يشتركون فى أن أعمالهم لا تتم فى المنازل • لذا فانهم حين يعودون الى منازلهم فى المساء مرهقين فانهم لا يخرجون مرة أخرى فى ظمة نوفمبر القاسية ، ويخوضون الوحل الى مكان الانتخاب بناء على طلب ذلك الوباء المتحمس : الشخص الذى يتصيد الأصوات ، وتكون النتيجة أن صغار أصحاب المتاجر يرشح كل منهم الآخر ، ذلك أن فى مقدورهم أن يصوتوا فى أية لحظة من لحظات النهار وذلك بأن يتركوا محالهم لبضع دقائق •

واصطياد صوت صاحب المتجر يعد فنا فى حد ذاته ، فنا لا نستطيع أن نقنع المثقفين والمتحررين بدراسته وممارسته • ان صاحب الصغير لا يفهم فى شئون المال ، أو البنسك ، أو التأمين ، أو العلوم الصحية • كما أن الفارق الاجتماعى بينه وبين الطبقة العاملة ضئيل جدا ، ومن أجل هذا يتشبث بهذا الفارق فى استماتة لا يفهمها الشخص الذى ينتمى الى النبلاء • وهو لن يتنازل للعامل عن شيء الا اذا ألح العامل فى طلبه واعتبره معروفا ، أو الا اذا حصلت عليه النقابة العمالية قوة واقتدارا • واذا اقترح عليه أحد أن يعطى النساء أجرا يعينهن على العيش وردت لمخيلته فى الحال صورة « فتاة المنزل » التى تجد من

يشجعها على الارتقاء ، والتي تطالب بشلن آخر كل أسبوع ، وجيبه خاو جدا ، لدرجة أن المطالبة بنس اضافى عن دل جنيه تجعله مصعوقا . لا لأن هذه الزيادة تعنى زيادة فى الدخل قدرها خمسة آلاف أو عشرة آلاف جنيه ، وانما لانها ستكلفه شخصا نصف « كراون » آخر أو خمسة شلنات . ونستطيع أن نتصور مصر مرشح ذكى لا يستطيع أن يخفى بمعسول الكلام حقيقة أفكاره . وما أثار الذين يفوقون كوريولان فى المنطق ، ومع ذلك يفشلون فى كل انتخاب ، لانهم يميطنون اللشام عن اتجاهات ضخمة فى النشاط البلدى بدلا من أن يؤكلوا بحماس مزايهم الشخصية وينددوا بخصومهم فى ثهور ويتملقوا التصرفات الحمقاء لأكثر ناخبهم ضيق أفق . لذا فإن الطبيب قد ينجح بأصوات مرضاه ، ورجل الدين قد ينجح بأصوات جماعته وفقرائه ، أما صاحب المتجر الصغير فانه يمسك بزمام المجلس البلدى فى يده ، وأفكاره تتحكم فى جميع الهيئات المحلية الموجودة فى المدينة . وهو يمسك فى يده بالثمانية والعشرين مجلسا من مجالس مقاطعة لندن . وحتى اذا عثر بين أبناء مهنته على أناس أذكى ذوى أفكار هائلة فانه يتحكم فيهم ، وهم بدورهم يتقبلون هذا الاسر ويصبحون « رؤساء عنابر » - كما يقول الامريكىون - ذلك أنهم يعرفون أن الالتجاء الى الطبقات الأكثر تحررا لن يجدى . ونحن لا نتنازل ونطلق عليهم اسما على الاطلاق ، ذلك أنهم لا يفكرون عندنا فى ذلك الطابع الدينى بحيث يضعون له اصطلاحا انجليزيا .

هناك علاج لهذه المعضلة ، وذلك بأن نجعل التصويت سهلا على سكان المدينة مثلا هو سهل بالنسبة للتاجر المحلى . ان خطتنا تجعل الانتخابات تضايق كل فرد الى أقصى حد ممكن ، وفى هذا امتياز كبير للرجل الذى ليس أمامه سوى أن « يستدير عند المنعطف ويصوت » منتهزا فرصة اللحظات الهادئة فى متجر اعتاد على التوقف عن العمل وعلى الشواغل المفاجئة . غير أننا لا نستطيع أن نزعج المحامى ، والطبيب ، والعالم ، والمؤلف ، والممول وصاحب العمل الكبير على هذا النحو ، ولن يستطيع واحد من هؤلاء أن يلبى بصوته على الاطلاق الا اذا مكثنا من التصويت بالبريد ، مع الاحتفاظ بسرية الاقتراع بالاجراء المألوف : مظلوف داخلى ومظلوف خارجى . وجدير بالذكر أن العامل نفسه تعلم الآن كيف يقابل جامع الاصوات بقوله « سأجىء اذا أرسلت عربة تقلنى » وهكذا نسب المتاعب للمرشح الذى لا يملك عربات ، أو الذى ليس له أصدقاء عندهم عربات . وهكذا نفرض رسما ، لا يحتمل على الذين يملكون عربات ، والذين يفترض أصدقاؤهم هذه العربات من أجل الانتخابات . واذا كانت الديمقراطية قد فشلت - فى الظاهر - فى توفير أفضل ممثل الشعب ، فان هذا يرجع الى حد كبير الى فشلنا فى

التوفيق بين طريقة التصويت وشواغل الطبقات الحريصة المتمدينة .
ونحن لا نعترف بأن ما قاله أفلاطون عن النائب يصدق أيضا على الرجل
الذى يصوت . يقول أفلاطون عن النائب : يجب أن نختار الرجل الذى
يتردد لا الرجل الذى يسيل لعابه ، الرجل الذى يشعر بثقل التاج
لا الرجل الذى ينجذب الى بريقه . والرجل الحزبى الذى لا يقعهده الطقوس
أو بعد الشقة عن مكان الانتخابات ليس بالضرورة أقدر على اختيار النائب
من الرجل الذى يضطر الى خطب وده كى يضطلع بالمسئولية الخطيرة ،
مسئولية اختيار حكومة لمدينة لثلاث السنوات القادمة . غير أننا لانخطب
ود هذا الرجل اطلاقا ، اننا نعرفل طريقه بتلك التنظيمات التى تفسح
المجال أمام سوء النية السياسية والبلادة الشخصية . وأهم من هذا كله
أنها تفسح المجال أمام صاحب المتجر القائم عند منعطف الطريق .

ومع ذلك لا يزال هنالك ما نقوله دفاعا عن التاجر الصغير : انه
ذكى جدا وناجح جدا فى لحظات العمق ، كما أن المامه بالمسائل المحلية
كنز لا يستغنى عنه . وجدير بالذكر أن شئون الأمن والصحة فى المدينة
تعتمد الى حد كبير على معركة عابرة من المنغصات والإهانات الصغيرة .
ودردشة الطريق تهدينا الى هذه الأشياء أكثر مما تهدينا اليها الحنكة
البلدية المكتملة . وعندما يجبرنا سوء المناطق البلدية الحالية على إعادة
صياغة نظام الحكم المحلى برمته ، ستظل أمام اللجان المحلية مهمة التغيير
الصغير فى حياة المجلس البلدى ، وفى هذه اللجان المحلية سنجد أن
صاحب المتجر الصغير يؤدى رسالة نافعة ، بالرغم من أنه ضار فى
الهيئات التى يتخطى مجالها نظرتة الصغيرة المحلية .

خاتمة

لقد انتهينا من توضيح القضية التي تدافع عن التجارة البلدية ، بيد أن هذا كله يترك للقارئ عند بداية الموضوع ، لكننا نأمل أن يكون القارئ قد تخلص الآن من الغموض والقلق . وسينقذه هذا البحث من مغيبة النضال مع أكذاس الارقام التي يستعرضها أولو الأمر كي يشبتوا أن التجارة البلدية غير مثمرة . كما أنه سيوفر عليه عناء قراءة المحاولات الذكية التي تهدف الى التنديد بالأدلة الواردة ، من وجهة نظر أصحاب المصالح . وسيعلم القارئ أن الأدلة قد تكون خاطئة في هذا المجال أو ذاك ، وأن أمين صندوق المقاطعة قد يصوغ حسابات المجلس بطريقة تجعل الحسابات مرضية تجاريا ، ومع ذلك ففي الحالات التي تحقق فيها التجاره البلدية أوفر ربح لدافع الرسوم ، فإن نفقاتها ستزيد ، ويجب أن تزيد عن نفقات الشركة الخاصة التي تقوم بالعمل نفسه، كما أن فائضها «إذا كان هناك فائض» سيقل ويجب أن يقل . وأكثر من هذا أن القارئ سيدرك أنه إذا ما اضطلع المجلس البلدى «بمسألة جسيمة» بعملية سبق أن قام بها المتعاقدون التجاريون وحققوا أرباحا هائلة ، الا أن دافعى الرسوم سيوفرون — عن طريق هذه الصفقة التي تبدو سيئة في الظاهر — أكثر مما يوفرون عن طريق مشروعات الغاز البلدية ، وخطوط الترام البلدية ، التي لا تكلفهم شيئا يذكر ، بل وأكثر من هذا تضيف الى الرسوم عملة صعبة .

ومن ناحية أخرى ، سيكتشف القارئ أن الحنكة البلدية لم تعد أمرا بسيطا تحله «روشة» اشتراكية مضمونة ، وإنما تتطلب هذه الحنكة من أعضاء المجالس خبرة وكفاية وشخصية لم يتطلبها النظام القديم الذى كان يطبق ، «روشة» بسيطة : لا تنفذ شيئا يستطيع القطاع الخاص تنفيذه . ولقد عاد الينا الاطمئنان حين اكتشفنا أن الديون البلدية المتزايدة لا تعدو أن تكون ظاهرة مطمئنة تدل على أن رأس مال المجالس البلدية أخذ فى التزايد ولكن ، علينا ألا ننسى أن الافراط فى تكوين رأس المال شيء ممكن ، ان لم يكن محتملا ، فى التمويل العام ، شأنه شأن التمويل الخاص . لذا وجب على عضو المجلس ألا ينف عند حد تحجيد

مشروعات الكهرباء البلدية ، وانما يتعين عليه ألا يشتري طاقة أكثر من الطاقة المطلوبة ، والا يمد شريطا لتغرافيا في طريق ريفي لا شيء الا لان صهر الدوق يملك فيلا في أقصى المنطقة ، ويتعين عليه ألا يعين مهندسا شابا (مؤدبا ولكن غير كفء) لا شيء الا لأن هذا الشاب يعول بمفرده أمه العجوز . ومن ناحية أخرى يجب ألا يصرخ عضو المجلس البلدى مطالباً باستيلاء المجلس البلدى على جزء من خط حديدى ضخم يعبر مقاطعته ، أو يضغط على لجنة الحداثى كى تقوم المجالس البلدية بتربية الاطفال من أجل الحصول على فيل يركبه الاطفال . ان أى اقتراح باشراف المجلس البلدى على قطاع معين يتأرجح بين هذين الطرفين ، ويجب أن يتم البت فيه بعد أخذ مشورة الكل ، لا تبعا لقانون ستراكى أو قانون لا اشتراكى ، وانما تبعا لموضع هذا الاقتراح بين الطرفين المتناقضين . ويجب النظر الى هذا الاقتراح على ضوء ردود الفعل الاجتماعى المعقدة ، والتي حللناها فى الصفحات السابقة .

والآن ، ان هذا العمل لا يصلح للاشباع السياسيين ورجال الدين الذين يأكلون ويشربون ، لا يصلح للذين لا يزالون يعتبرون رداء شيخ البلد أو سلسلة العمدة مسك الحتام فى حياة تجاربه ناجحة ، ويعتبرون المجلس قاعة ماسونية يستطيع الاعضاء أن يلتقوا فيها ويتصارفوا ويستفيدوا من هذه المعرفة ويتبادلوا المصالح . ان عدم السعى تماما وراء المصلحة صفة لا يمكن التوصل اليها ، كما أنه شيء غير مستحب أيضا ، ذلك أنه يؤدى الى اللامبالاة الكاملة . واذا حاولنا « تنقية » السياس بالخلص من جميع البواعث الشخصية ، كنا كمن يحاول تنقية لعبة الورق بالغاء الجوائز . وان أكبر المتحمسين للعبة لذاتها أول من يصر على الجوائز ، لأن الجوائز تجعل الآخرين يلعبون بحرص . والخبرة العملية المحدودة جدا ستقتنع أصغر المثاليين بأنك اذا أردت دفع شخص الى العمل العام أو الخاص فعليك أن تعطيه فأسا يطحن به ، وأنك لا يمكن أن تنجز شيئا الا اذا جعلت هذا الشيء وظيفة يقوم بها انسان . غير أن هناك فئوس وفئوس . هناك صاحب المتجر الذى يسعى وراء الفوز فى الانتخابات لأنه يأمل أن يعرض شيئا على أعضاء المجلس (وبعضهم رؤساء مؤسسات ضخمة) . ودخوله المجلس سيوطد الصلة بينه وبينهم فى آتئاه الاجتماعات . وعندما يتم انتخابه سسيقوم بانتخاب العمدة الذى يقيم للمجلس احتفالين كل عام ، احتفالين تقدم فيهما الشمبانيا – يفضل هذا على المتمتع عن الشراب ، الذى سيقوم حفلا تقدم فيه الليمونادة أو لا تقدم على الاطلاق . ان هذا اللون الساذج من ألوان الدوافع المصلحية شائع جدا فى الحياة العامة المحلية بانجلترا : وهو يجعل سياسة المجلس البلدى تبدو أضعفكة ويفوق بذلك استغلال مالك الازقة والحوارى الذى يسعى

وراء الانتخابات كى يحمى المساكن التى تعيث فيها الفوضى ، ويحول دون تنفيذ قوانين الاسكان والصحة العامة . كما يفوق حيل بناء المساكن البردنية فى الريف الذى يحول دون تنفيذ (أو يحاول تعويق) قوانين الصحة الفرعية . كذلك يفوق مناورات صاحب الحان الذى يحاول التنازل على لجنة التقديرات حتى يخفف من حدة الاتجاه الذى يفسالى فى تقدير امان اللهو . والواقع اننا نجد فى المدن الكبرى أن البنائين ذوى الكفاية وأصحاب العقارات الممتازة يهتمهم - بصفة شخصية - حسن ادارة المجالس البلدية . كما أنك لا تعثر على صاحب محال محترم ناجح دون أن يكون متمتعا بالكفاية أو الشخصية . ذلك أن أول رجل يطيح به الحان أو يدمره هو صاحب الحان نفسه - هذا اذا كانت شخصيته ضعيفة . والأشخاص الخطرون حقا هم أولئك الاشخاص الذين تتسم بواعثهم بالسذاجة ، والضالة ، والسطحية ، لدرجة أنها غير مفهومة . وهذه الارواح البسيطة عاجزة عن بذل أى جهد فكري أو التمتع بأدنى ادراك اجتماعي . وهى تقف - دون أن تلومها على ذلك - فى طريق الاجراءات البلدية البعيدة الأثر . يحدث هذا فى حين أن الاشرار يصيخون السمع الى المقترحات الهامة ، بل ويؤيدونها بشدة اذا بدا أنها ستعود عليهم بأى نفع .

وموجز القول أن نوابا التعويق تنادى بأن عشرين رأسا من الغنم أجلى بكثير من خمسين ذئبا . وليس معنى هذا بالطبع أننا مطالبون بانتخاب الاشرار ، وانما يتعين علينا أن نفضل البواعث السياسية حتى ولو كانت هذه البواعث ترجع الى طموح شخصي ، علينا أن نفضل هذه البواعث على البواعث التجارية والبواعث الجشعة وبواعث التحذلق ، وعلى الاشياء الخالية من أى باعث على الاطلاق . ان النجاح السياسى المحض سيضع أمامنا رجلا مؤهلا للحياة العامة ، بحيث يستطيع أن يعمل للمصلحة العامة دون أن يعانى من ذلك العجز الشاذ : الأنانية . يكفى فقط أن يتركه الناس يعمل . والواقع أن الذى يحول بين الناس ذوى الكفاية الأذكاء وبين الحياة العامة ذلك الجهل والتهور اللذين يتحكمان فى المصوتين ، واللامبالاة اليائسة - التى تتحكم فى الذين لا يصوتون . وسيظل هذا يجعل الديمقراطية غير محتملة الى أن نعلم أطفالنا - بوعى وحرص - كيف يكونون مواطنين حقا . ان المصوت الذكى يساوى مائة شخص كانوا يكتبون نظما لاتينيا رديئا فى سنى المراهقة ، أو يستمتعون ، ليوم واحد فى طفولتهم ، بذكرى حية (الى حد كبير أو ضئيل) لقول حى (الى حد كبير أو ضئيل) فى كتاب مدرسى - والقول يتحدث عن المحصولات الرئيسية فى سومطرة .

وأخيرا ، آمل أن أكون قد أوضحت ان طفولة حكمنا المحلى الحديث يجب ألا تتعثر بعد الآن بسبب نظرتنا التقليدية القديمة ، وأن الخسائر

التي لحقت بنا من جراء الحدود الاجنبية بكل لواحقها وبكل اجهزتها
الجمركية لا تعد شيئا بالقياس الى الضياع والمعوقات التي تسببت فيها
حدودنا البلدية السخيفة . واهم ما تتطلبه التجارة البلدية من ساستند
البنائين أن نعيد تحديد المناطق ونعيد تنظيم وحدات الحكم المحلي . وليس
من شك في أننا سنتجاهل الازمة الحالية لأطول فترة ممكنة . ذلك أننا
لا نتأقلم مع الظروف الجديدة بسرعة . وما زلنا نثبت الاسلاك التليفونية
على المداخل ، وقمم الجدران ، مثلما تم زوجه العامل حيال الفسيل في
الفناء الخلفي . كما أن أحدث المباني تصر على تجاهل وجود الدراجة .
ومن أجل هذا تستطيع أن تضع دراجتك في بيت من طراز القرن الثامن
عشر ، ولا تستطيع أن تضعها في بيت من طراز القرن العشرين . غير أن
الكهربا تنطوى على طاقة هائلة . انها ستهز النزعة البريطانية المحافظة
(وهو اصطلاح مؤدب للكسل الانجليزي) ، وتوقظها من رقادها . هذا
إذا استطاع شيء حقا أن يوقظها .

الاشتراكيت وأصحاب المواهب.

الاشتراكية وأصحاب المواهب

١٨٩٤

كلمة تقديم :

فى شهر يناير من عام ١٩٠٩ ألقى المستر كبير هاردى خطبة أبرز فيها أن الزيادة الملحوظة فى دخلنا القومى (وهى الزيادة التى كانت منار جدل كبير فى المعركة التى احتدمت آن ذاك بين دعاة التجارة الحرة ودعاة الإصلاح الجمركى) لم تمتد الى الطبقات العاملة - التى لم تتحسن أوضاعها ، وسرعان ما كتب المستر و . ه . مالوك لصحيفة « التايمز » متتهما المستر كبير هاردى بأنه يجهل الاقتصاد السياسى بدعوى أن الرجل المثقف يعرف أنه ما دامت الزيادة فى الدخل القومى قد تحققت على يد المؤهبين من أصحاب العمل والمخترعين ، فليس من حق الطبقة العاملة أن تدعى نصيبها منها . وسرعان ما نفذ صبرى تجاه موقف المستر مالوك وبعثت بالرسالة التالية الى صحيفة « التايمز » .

مثل المستر مالوك العليا

الى محرر صحيفة التايمز

سيدى - ان المعركة بين المستر مالوك والمستر تشيوتزا مونى حول بيانات المستر كبير هاردى قد تجابه بالصمت الحائر الذى يلوذ به الطيبون حين يتطوع رجل مرموق فيرتكب خطأ شاذا فى حديثه عن موضوع لم يتمكن منه . أنا لا أصدق أن يقول المستر مالوك : ان الاشخاص الذين ينفقون فى فنادق نهاية الاسبوع ، وفى السيارات ، وفى سويسرا ، والريفييرا ، والجزائر ، الزيادة الملحوظة فى الدخل العاطلة (وهى الزيادة التى لاحظها المستر كبير هاردى) .

لا أصدق أن يقول ان هؤلاء الاشخاص اخترعوا شيئا ، أو أداروا شيئا ، أو حتى اختاروا مشروعاتهم دون مساعدة من أصحاب رهنات أو محامين ، أو أنهم رأوا الصناعات التى تدر دخولهم . انه يبدى بهذا جهلا بدائيا بالنظرية الاقتصادية ، وجهلا فعليا بأمور المجتمع . لا أصدق هذا

فى كاتب له مكانة المستر مالوك ، لدرجة أننى أجد من الصعب على ،
لنفاية ، أن أقنع زملائى الاشتراكيين بأنه يعنى حقا ما يقول . وسيقولون
عننى انى ساخر أتسقط الأخطاء حين أؤكد لهم أن اذكى الرجال سيمصدق
أى شئ يريد أن يصدقه ، بالرغم من كل حقائق العالم وبالرغم من كل
كتب العالم .

ومع ذلك ، فليست هذه النقطة هى التى تدعونى الى الكلام فى هذه
المناسبة . وإذا كان المستر مالوك لا يعرف الفارق بين ربح الارض ورأس
المال و « ربح الكفاية » ، وإذا بلغ من جهله بالاعمال العادية وقانون
العلامات المسجلة أنه لا يعرف أن اذكى المخترعين لا يستطيع أن يعجنى من
اختراعه أكثر مما يعجنى أغنى منافسيه بعد أن يصبح الاختراع مشاعا بعد
١٤ عاما من تسجيله ، اذا كان المستر مالوك لا يعرف هذا كله فعليه ألا
ينتظر أن يعطيه الاشتراكيون درسا . ومعركتى معه أعمق من أن تقف
عند حدود أساليب التوزيع . ان المستر مالوك ينادى بمثل أعلى ، وأنا
أطلب من كل سيد فى انجلترا أن ينبذ هذا المثل الأعلى ، سواء كان هذا
السيد اشتراكيا ، أو فرديا ، أو من الاحرار ، أو من دعاة الطعام المجانى ،
أو من دعاة اصلاح التعريف الجبركية ، أو حاكما محليا .

وليس المثل الأعلى فى أن يصبح أعظمكم خادما للباقيين ، وانما يجب
عندما يكشف أحدا وسيلة لمضاعفة الثروة والهنا ، أن تتخذ الخطوات
حتى لا تصبح الزيادة حكرا على المكتشف وحده ، فى حين يظل باقى أفراد
المجتمع على فقرهم وكان الاكتشاف لم يظهر قط . فاذا كان المستر مالوك
لا يقصد هذا فهو اذن لا يقصد شيئا على الاطلاق . وإذا كان يقصد ذلك
فما قول جامعته ؟ وما قول الكنيسة ؟ وما قول كل ضابط فى الجيش وفى
البحرية ؟ وما قول كل موظف مدنى ، وكل سياسى محنك ، وكل عضو
فى أبسط سلطة محلية ، وكل صاحب مهنة ، وكل سيد من سادات
الريف ، وكل شريف سواء كان رقيقا أو بسيطا ؟ وما قول كل هؤلاء ممن
لا يطلبون أكثر من العيش الكافى الكريم مقابل أفضل خدمات يستطيع
تقديمها لبلده وللعلم ؟ أن المسألة ليست مسألة اختلاف بين الاشتراكي
والمناهض للاشتراكية ، وانما مسألة اختلاف بين الجنتلمان والسوقى .
ليس اللورد لانسدون اشتراكيا ، وليس اللورد تششارلس بيريسفورد
اشتراكيا ، غير أن اللورد لانسدون لم يطالب بمئات الملايين التى وفرها
لاوروبا حين عقد معاهدة بيننا وبين اليابان . فاذا هاجمنا الاسطول الالمانى
فان اللورد تششارلس بيريسفورد لن يرفض قيادة قواتنا البحرية الدفاعية
ما لم تقدم له البلاد كهديّة نقدية اذا نجح فى انقاذها . صحيح أن لدينا
تجارا (بعضهم يمارس نشاطا واسع النطاق هنا وفى أمريكا) بلغ من
وقاحتهم وخستهم أنهم يطالبون لانفسهم بكل « فاردنج » أضيف الى ثروة

يلادهم بسبب كفايتهم فى العمل . ولو كان هؤلاء السوقه جراحين
يحتكرون احدى العمليات الجراحية الهامة فانهم قد يرفضون انقاذ حياة
مريض ما لم يستولوا على ثروته كلها كاتعاب . فاذا كانوا قضاة فانهم قد
يسخرون من راتب القاضى المتواضع الذى يبلغ ٥٠٠٠ جنيه سنويا ،
ويطالبون بقيمة التأمين الكاملة مقابل الحماية التى حققوها للمجتمع .
ولو كانوا يعملون فى قوارب النجاة أو فى اطفاء الحريق فانهم سيساومون
على ممتلكات بحار يغرق أو طفل يحترق فى منزل قبل أن ينقذوا الغريق
أو المحترق . ويحق لأناس لهم وظيفة المستر مالوك وثقافته أن يحتقروا
هؤلاء ، غير أن المستر مالوك يتحدى حق عمالنا فى أخذ نصيبهم من الزيادة
فى الانتاج الصناعى متساؤلا : هل أصبح عملهم أكثر انتاجا داخل نطاق
نشاط العامل وحده ؟ وهو بهذا يعرض نفسه للسؤال المضاد : هل
يستطيع « نشاط أصحاب العمل وحدهم » أن ينتج أكثر مما ينتجه نشاط
عمالنا وحدهم ؟ وأخطر من هذا أنه يبدو أن المستر مالوك يعزو الفضل
فى شهرته وتعليمه ومكانة طبقته الاجتماعية والفكرية الى أكبر الشرور
التي ما زالت خارج نطاق القانون الجنائى .

ومن حسن حظنا أنه ليس لدينا تجار كثيرون يمثل هذا الشر والغيا ،
اللذين توحى بهما النظرية التجارية ، تلك النظرية التى يحاول بها
واضعو النظريات أن يبرروا وجود التجار الاشرار الاغبياء . ان الرجل
الذى « صنع » لنفسه ٢٠٠٠٠ جنيه سنويا يعلم جيدا أن نجاحه لا يعطيه
أدنى حق فى أن يقول ان خدماته كانت أهم بكثير من خدمات كونستابل
الشرطة الذى يتقاضى ٢٤ شلن فى الاسبوع . وهو لا يحلم بان ينعم
بالمركز الذى ينعم به قائد بارجة يتقاضى راتبا متواضعا قوامه ثلاثة أرقام .
وأمامنا المستر كارنيجى الذى « يقسم » ملايين الزائدة ، ويعرض
اقتراحات اشتراكية جامحة ، ومع ذلك لا يفكر لحظة فى أن يقول : انه
أذكى من المستر مالوك خمسين مرة لأنه أغنى منه خمسين مرة . وليس
من المفروض أن أكون متواضعا بشكل غير عادى ، ولكنى اذ أحصل من
مسرحية واحدة لى على أكثر مما حصل شيكسبير من مجموع مسرحياته
لا أقول : اننى أفوق على شيكسبير فى الكتابة المسرحية . ان أصحاب
الملايين عندنا يتخففون من حملهم ، صحيح أنهم يفعلون ذلك أحيانا بطريقة
شاذة غير عاقلة ، لكنهم لا يزالون يتخففون من حملهم ، وهم لا يلغظون
ويقولون : انهم أذكى أو أعقل أو أنشط ٦٥٠ مرة من عامل المرفأ لأشئ
الا لأن دخلهم يزيد على دخله ٦٥٠ مرة . والذى يدعى أن توزيع الدخل
فى هذا البلد يعكس توزيع المواهب أو الشخصية . هو شخص جاهل .
والذى يقول ان من الممكن الوصول الى وسيلة سياسية لتحقيق هذه
الظاهرة هو شخص خيالى . غير أن الذى يفترض أن من الواجب أن

يحدث هذا ، أسوأ من الجاهل وأشد خطرا من العالم . انه أحق ونحن نستخدم كلمة أحق هنا بالمعنى العميق الذى وردت به فى الكتب المقدسة .

وختاما ، هل لى أن أعترف بأنه ليس أخطر على الاشتراكي اليوم من جهل خصومه ؟ ليس هناك شيء يحافظ على استقرار التقدم الحتمى وليس هناك شيء يجبر عامة الشعب على ابراز أفضل من فيهم . وصحيفة اسمها « المناهض للاشتراكية » . تصدر على أصوات الابواق . وأفتح هذه الصحيفة فأعثر على ديدان المجتمع وكاريكاتور لى رسمه فنان فرنسى ، صورنى فى معطف فرنسى ، وياقة رجل عجوز كبير ، وسحنة هنرى روشفورت . وهناك عامل بلجيكي غير ماهر كتبوا تحته اسم (رمزي ماكدونالد) ، ورجل أمريكى قبح من « كافي شاننا » كتبوا تحته (كيير هاردى) . هل يستحق الأمر اتفاق مثل هذه المبالغ لتزويد مناظرنا الاشتراكيين بكرات قدم ؟ وسيغدو مستقبل المدينة أسود اذا لم يعرف الاشتراكيون متاعب الاشتراكية أكثر مما يعرفها خصومهم ، واذا لم يصبحوا محافظين . أشد قسوة من دعاة الإصلاح الجمركى ، وأحرارا أشد تعقلا من دعاة التجارة الحرة ، واذا لم يكن كل المذهبين منشعبين بالروح الاشتراكية منذ البداية بنسبة تسعة أعشار ، سواء أدركوا ذلك أو لم يدركوا . واذا كان هناك شك فى قضية الاشتراكية الجوهرية ، تلك القضية التى تقول ان الذى لا يدفع بعمله ثمن طعامه وتعليمه ، ويعول نفسه فى أيام العمل ، ويعد نفسه لسن التقاعد ، يضر بالمجتمع مثلما يضر به اللص . وازاء الارضاع الحالية ساطل أقف وراء العلم الاحمر ضد العلم الاسود ، وهنا اترك العصبه المناهضة للاشتراكية تزيج اشلاء المستر مالوك وتنتج بطلها .
التالى .

المخلص

٢ فبراير

ج . بوناود شو .

وأعد المستر مالوك رددين على هذه الرسالة . وبعث بالاول الى صحيفة « التايمز » ، وكان لدى قراء هذه الصحيفة الرسالة التى نشرتها هناك . والواقع أن رد المستر مالوك يعتبر استسلاما بدون قيد أو شرط . أما الرد الثانى فبعث به المستر مالوك الى الصحف اليومية الاخرى التى لم يطلع قراؤها على خطابى . وهذا الرد محاولة لانسحاب فى صورة قتال .

والى القارىء الرد الذى بعث به المستر مالوك الى صحيفة «التايمز» .

المستر برنارد شو وكلامه عن المستر مالوك

الى محرر صحيفة التايمز

سيدى - لو كلف المستر برنارد شو نفسه عناء تصفح كتابى «تحليل نقدى للاشتراكية» فسيجد اننى تعرضت بدقة مفصلة ونددت بشدة بالرأى أو « المثل الأعلى » الذى يلصقه بى . وفيما يتعلق بشخصى اجد ان رسالته الطويلة ليست فى الموضوع على الاطلاق .

٥ من فبراير

خادمكم المطيع

و . هـ . مالوك .

اما الرد الذى بعث به الى الصحف الأخرى فكان على النحو التالى :-

المستر مالوك و ج . ب شو

الى محرر مورننج ادفيير تايمز

سيدى - بالرغم من أن المستر شو تطرق الى تفاصيل مختلفة فى خطابه الذى بعث به الى الصحافة ونشر اليوم ، الا انه يقول ان هدفه الرئيسى هو انتقاد فكرة أو (مثل أعلى) يلصقه بى . وهذا المثل الأعلى يتخذ شكل عقيدة تقول ان اية زيادة فى الثروة تسبب فيها الموهبة - التى تختلف عن العمل - يجب أن تذهب كلها الى الفرد الموهوب الذى تسبب فى هذه الزيادة ، وانه يجب الا يجنى اى شخص آخر اية فائدة منها . وليس من حقى ان اطالب المستر شو بأن يقرأ كتاباتى . غير أن من المعقول أن يقرأ هذه الكتابات قبل أن يحاول انتقاد آرائى أو « مثلى العليا » . ولو قد كلف نفسه عناء قراءة « تحليل نقدى للاشتراكية » لاكتشف أن المثل الأعلى الخاص ، أو الرأى الذى يلصقه بى ، وارد فى كتابى بمنتهى الدقة . واننى لم أعرض لهذا الرأى فى كتابى الا لانبذه بدقة أيضا .

سيعثر فى صفحة ٢٠٢ على الفقرات التالية : « فاذا اعتمدت مطالب العمال أو اقتصرنا على حجم الثروة التى ينتجونها بالفعل ، فان ما سيحصلون عليه سيقل كثيرا ، ولن يزيد على ما يحصلون عليه اليوم . وسيستسلم كثيرون من القراء : هل يريد الكاتب ان يقول هنا انه اذا سارت الأمور وفقا للعدالة المثالية أو أى شيء قريب من الحكمة

، الفعلية قل جزاء العمال من الآن فصاعدا ، أو على الأقل كف عن الزيادة ؟ ... فإذا ظن أحد أنني أريد أن أصل الى هذا الاستنتاج فليؤجل رأيه حتى نعود اليه (وهذا ما سنفعله) ونتناوله بطريقة « أكثر شمولا » . وقد رجعت الى هذه النقطة مرة أخرى في صفحة ٢٨٣ - على النحو التالي : « سيتساءل القارىء : هل يهدف الكتاب الحالى اذن الى الايحاء بان الاتجاه الحقيقى للاصلاح الاجتماعى فى المستقبل سيتمثل فى الزام الغالبية بالحد الأقصى الضئيل الذى يستطيعون انتاجه وحدهم ؟ غير ان الكتاب الحالى يهدف الى عكس ذلك تماما ، ان الكتاب لا يطالب بعدم حصول العمال على أكثر من انتاجهم . وانما يهدف الكتاب الحالى الى جعل حقهم فى فائض لا ينتجونه قائما على أساس سليم ، لا على أساس خيالى . » ونستطيع أن نترك المستر شو يمضى فى قراءته اذا شاء ذلك .

وفىما يتعلق بنقطتين أخريين محدودتين نجد أنه يتطرق فى الحديث عما أسماه بأرائى ، أو « جهلى المطبق » بعلوم الاقتصاد . وتدور إحدى النقطتين حول « ريع الكفاية » . ولو قد طالع الصفحات ١٩٠١ - ١٩٣ من « تحليل نقدى للاشتراكية » لوجد أنني عالجت هذه النقطة بدقة كبيرة ، وأنى اعترفت وصدقت على الحقيقة التى يتضمنها المبدأ الذى يؤمن به ويؤمن به غيره من الاشتراكيين ، وأنى حددت جانبا للمشكلة أكثر من الجوانب الأخرى أهمية غير أنهم لا يعلمون عنه أى شيء . وبالنسبة لما قاله المستر شو عن الحرائق وممتلكات الأطفال فسيجد أنني تكهنت بهذه النقطة تماما وتناولتها فى صفحة ١٢٢ من كتاب « تحليل نقدى » . دعونى أكرر أنه ليس من حقى أن أطالب المستر شو بأن يقرأ أى سطر مما كتبه ، ولكنه اذ يحاول انتقاد « آراء ومثل كاتب عليا » فيلصق به تهمة الجهل بالمشاكل أو اهمالها ، كمشكلة ريع الكفاية التى ناقشها بدقة لم يعدها المستر شو نفسه ، واذا يعزى اليه آراء نددها بالتفصيل ، تجد أن المستر شو لم يعزز شهرته كناقذ للنظرية الاقتصادية أو كناقذ لأى شيء آخر . ان المستر شو حين يكتب عنى - أشبه برجل يكتب عن سفر التكوين غير أنه يخلط بينه وبين القرآن .

٥ من فبراير عام ١٩٠٩

المخلص

(و . ه . مالوك)

اننى أحب عادة ان « أبنى جسرا من الفضة لعدو هارب » غير اننى لا أستطيع هنا أن ادع المستر مالوك يهرب دون ان اقتفى اثره حتى

اجمله يختفى تماما . والكتاب الذى يشير اليه المستر مالوك قائلا انه تناول فيه قضيتي لا يحقق شيئا من هذا القبيل ، وانما يؤكد من خطئه بالقوة التى يعرف بها كيف يخطئ . وحتى لو تضمن الكتاب عملية تراجع وانسحاب فأننى سأظل مضطرا الى الرد على الهجوم - الذى لا مبرر له - على المستر كبير هاردى ، والى الرد على « موجز لثمانى محاضرات عن الاخطاء الاساسية فى الاشتراكية » ، وفيه يتحدث عن وعود الاشتراكيين بأن يوزعوا على جمهرة السكان ذلك الجزء من الدخل السنوى الذى يتركز حاليا فى يد قلة على درجة نادرة من الكفاية .

غير ان « تحليل نقدي للاشتراكية » لا يتضمن أى تراجع ، وانما يتضمن بيانا مؤداه أنه بالرغم من أن كل الاشياء التى يتمتع بها الناس ولم يتمتع بها البدائي الذى ينتزع يديه العاريتين حقه من الطبيعة - بالرغم من أن كل هذه الاشياء مرجعها الكفاية النادرة للقلة (التى تمثلها طبقة أغنيائنا اليوم - وهذا ما يوحى به المستر مالوك) الا أنه لا يصح حرمانهم من أى شيء زائد أصبحوا يتمتعون به . والا فانهم سيفقدون اهتمامهم بالمدينة ، وسيتمردون . من أجل هذا يعدنا المستر مالوك بأن يرينا ، فى كتاب مقبل ، كيف ننظم المجتمع بحيث يحصل كل منا على ما يكفيه من الرشوة كى يترك الاغنياء يستمتعون بوضعهم الحالى دون أن يعكرو صفوهم أحد . فاذا ظن امرؤ اننى لم أكن منصفاً فى تعرضي للفصل الأخير من كتاب المستر مالوك ، فان الكتاب متوافر بسهولة فى تلك الطبعة الرخيصة المتنازلة التى نشرها جون مورى فى نوفمبر من عام ١٩٠٨ .

وبالرغم من تطرف القضية الجوهرية التى يعرض لها الكتاب ، القضية التى تقول ان ما ينتجه الرجل بمهارة من « تلك الكمية من الثروة التى لم تكن لتظهر مطلقا لولا أنه بذل جهده » (صفحة ٢٠٦ - ٢٠٧) وبذلك جعل من كل عامل ضرورى منتجا لكل ثروة العالم ، بالرغم من هذا كله يستحق الكتاب القراءة . ذلك أن البقية الباقية من التحيز الذى تتعرض له الاشتراكية مرجعه تماما جهل صبيانى بالظروف الاجتماعية الراهنة . كما أن هذا التحيز يستند الى حجج شاذة ، لدرجة أن المستر مالوك اضطر بدافع من الامانة الفكرية الى الشروع أولا فى تصفية الاخطاء التى يتورط فيها مؤيدوه . واذا فعل هذا أخذ بتلايب الاشتراكية بنجاح ، مثلما أخذ بتلايب الطائفية السوقية التى يظنها بلدنا ديناً . فعل هذا فى مناقشاته الدينية ، وهو يهدف من وراء هذا الى تعبيد الطريق امام نزعة الفردية والكانوليكية الخاصة . غير أنه عبد الطريق فى الوقت نفسه امام الجمعية الفابية التى يهملها ، مثلما يهمل المستر مالوك ، أن تبدد الجهل والفوضى الفكرية . والى جانب هذا يجدر بالعالَم أن يعرف أنه اذا كان كثيرون من العمال يعلمون جيدا أن

الذين يرتدون المعاطف الفخمة ويضعون القبعات العالية ويدرسون. ويكتبون الرسائل ليسوا عمالا على الإطلاق وأنهم لا ينتجون شيئا - اذ كان كثيرون من العمال يعلمون ذلك جيدا فان أصحاب المعاطف هؤلاء (مثلهم مثل المستر مالوك) يعتقدون أن العامل الاجير آلة لاعقل لها ، آلة تدين بوقودها وشحمتها - الذى تسير به - لذلك الطبقة التى تستغلها .

ومع ذلك ، لست بحاجة الآن الى الدخول مع المستر مالوك فى مناقشة بشأن هذه القضية . لقد حدث عام ١٨٩٤ أن عاصرت الصحافة موجة من المناقشات الدائرة حول الاشتراكية ، وكان المستر مالوك آن ذاك يقوم بعرض نظريته القائلة بأن توزيع الثروة فى هذا البلد الى ثروات ضخمة للقلة ومبالغ ضئيلة للكثرة يتمشى مع التقسيم الطبيعى للجنس البريطانى ، فالجنس البريطانى ينقسم الى حفنة من العباقره وملايين عدة من العاديين . ومازالت رسومه البيانية موجودة تثبت الى اى مدى ذهب . وكان المستر فرانك هاريس يقوم آن ذاك باصدار « فورتنايتلى ريفيو » .

وسألتنى : هل استطيع ان ارد على المستر مالوك ؟ واجبت بصيبانية بأن اى اشتراكى تعدى السادسة من عمره يستطيع ان يطرح المستر مالوك أرضا . فعرض على أن أجرب قلمي . وكانت النتيجة المقال التالى الذى ظهر فى « الريفيو » فى شهر ابريل من عام ١٨٩٤ . وأنا أؤكد التاريخ هنا لاثبت للمستر مالوك كيف كان أمامه متسع من الوقت يفكر فيه فى قضيتى ويرد عليها . وعندما نشر « تحليل نقدى للاشتراكية » واتهم المستر كيير هاردى بالجهل الأعمى ، نسى أن الاشتراكية كانت موضع دراسة نقدية هى الاخرى ، وأن المستر كيير هاردى درس جيدا كل علماء الاقتصاد القدامى من آدم سميث الى كيرنز . والواقع أن المستر كيير هاردى بالنسبة لهذا الموضوع ، يعد مصدرا مطالعا أفضل من المستر مالوك .

وأنا أعيد هنا طبع نقاطى كما ظهرت عام ١٨٩٤ . وخلال الخمسة عشر عاما التى مرت منذ ذلك الحين ، جعل القدم بعض الاشارات الحية تبدو غير مفهومة ، فى حين احوال الموت بعض الافعال المضارعة الى افعال ماضية . وقد عالجت هذه الموضوعات ببعض التعديلات غير الجوهرية . كما حدثت بعض الاشياء التى لالزوم لها ، وبعض الشطحات الادبية ، غير ان الرد على المستر مالوك مازال كما هو .

الاشتراكية وأصحاب المواهب

يقول مستر مالوك في اقتراضه العام : ان المهارة الشخصية النادرة هي العامل الأساسي في انتاج الثروة ، وان كتاب « المقالات الغابية » لم يلمسوا هذه الحقيقة فبالفوا في تقدير كفاية العمال البسطاء ، ودورهم في انتاج الثروة .

لقد جعلت هذه التهمة أصحاب المقالات يتسمون ولا يستطيعون اخفاء ابتساماتهم ، دعونا نر : هل من الممكن أن ننقل الابتسامة أيضا الى الجمهور ، ثم الى مستر مالوك نفسه آخر الامر ؟

ولنبدا فنقول : ان من الواضح أن جموعا فقيرة كجموعنا تدين بوجودها حقا لما يسميه مستر مالوك بالكفاية ولاتدين لما يسميه بالعمل ان امتياز باخرة عابرة للمحيطات على رجل يعبر صفحة الماء بجذع شجرة ، وامتياز قطار سريع من طراز « جريت نورثرن » على عدة الحاج ، وامتياز المطرقة البخارية « ناسميث » على كتلة الصخر التي يستخدمها القديس جيروم ليضرب بها صدره في لوحات الاساتذة القدامى ، أو تفوق نول يدور بالبخار على قدرة الاصابع على التضفير ، كل ذلك جاء نتيجة الكفاية لا العمل : يقول مستر مالوك : اعط العمال حقهم ، ولن يحصلوا الا على الذين يستطيعون انتاجه دون وجود الكفاية على الاطلاق .

والآن ، واضح أن هذا الاجراء لن يكفي ولو جزءا ضئيلا من سكاننا الحاليين . لذا ، نظرا لان العمال يحصلون اليوم على ما يكفيهم ليظلوا نصف احياء أو ما شابه ذلك ، وجب أن يحصلوا على أكثر من حقهم (يقدر مستر مالوك الزيادة ب ٤٠٪ ولكن من المؤكد أننا سنكون أقرب الى الصواب اذا جعلنا الزيادة عدة آلاف في المائة) . وهذه الزيادة واجب صريح مفروض على الكفاية لمصلحة العمال . وأنا اعتقد ان هذه القضية لا يمكن دحضها . وأنا لا أندد بها على الاطلاق ، وهو ما توقعه مستر مالوك على ما يبدو ، بل اننى أثقيلها بالروح التي سألت بها مسز جامب مسز بريج : « ومن ينكر ذلك يابتنى ؟ » واخبرونى بربكم : اى نفع للكفاية مالم تخفف عنا عبء العمل المضنى وتضاعف من مكاسبنا ؟

اننا تؤيد الكفاية ونشجعها كى نحصل منها على أقصى ما نستطيع ، ويبدو أن مستر مالوك يعتبر هذا الاجراء امرا غير شريف . قد يكون الأمر كذلك ، غير أنه الضمان الوحيد لوجود أصحاب الكفايات ، ولنعطهم ونعط ورتتهم نتاج كفايتهم كله ، بحيث يغدون اثرياء للغاية على حين نظل نحن فقراء ، وكان أصحاب الكفاية لم يظهروا قط ، غير أنك ستجد

لحظتها أن قتلهم استحلال الى واجب اجتماعي ، وسيكونون وحدهم
الخاسرين ، أما نحن فسنكون أسعد حظا ، لاننا سنقضى على ما يثيرنا
ويحرك رذيلة الحسد فينا .

المخترع القدير

يبدو أن هذا الخاطر لم يطرأ على ذهن مستر مالوك الى أن ظهر
هذا المقال لأول مرة عام ١٨٩٤ . كان مستر مالوك جد مشغول بأخطار
الطرف الآخر المتطرف ، الطرف الذي يستولى على كل نتاج الكفاية
النادرة ، وبذلك يحرم هذه الكفاية الحافز التجاري الذي يدفعها الى
العمل .

غير أن المجتمع ليس ملزما ، لحسن الحظ ، بالاتجاه الى أي من
الجانبين المتطرفين : وتتلخص مهمة هذا المجتمع - من الناحية التجارية
في الافادة من الكفاية بأرخص سعر ممكن من أجل مصلحة المجموع .

هذا ، على أن يكفل للرجل القدير من المزايا ما يكفي لكي تظل كفايته
نشيطة ممتازة ، هذا اذا ثبت بالفعل أن الكفاية سيتصرفون بغباء مالم
يتفاضوا أجرا اضافيا . فاذا نظرنا الى الأمر من وجهة اللا اشتراكية
وجدنا أن معناه - بكل بساطة - أن يعرف المجتمع الى أي مدى
يستطيع أن يسرق من الكفاية نتاج كفايتهم دون أن يلحق المجتمع بنفسه
ضررا (وهذا صحيح تماما من وجهة النظر اللا اشتراكية) لكن سيظل
السؤال مطروحا : هل تتحول الاشتراكية بذلك الى عملية خيانة أو
ان اللا اشتراكية تتحول هنا الى عبث في عبث ؟ ولسنا محتاجين ،
لحسن الحظ ، الى التركيز على الجانب الاخلاقي ، ذلك اننا اعتقنا
منذ زمن طويل وجهة النظر الاشتراكية في كل قضية اعترفت فيها
عمليات نظامنا الصناعي بوجهة النظر هذه . ولنضرب المثال الاثير لدى
مستر مالوك : المخترع : أن كفايته تدر ملايين لاحصر لها ، وهو يخترع
الآلة اثر الآلة - ويقال لنا : انها ارتفعت بالطاقة الانتاجية الى الضعف ،
والى عشرة أضعاف ، والى مائتي ضعف والى أربعة عشر ألف ضعف ، وهكذا
الى أرقام لا يصدقها العقل .

والى جانب هذا يتم ابتكار العمليات الكفيلة بتقوية المعادن لدرجة
أن الأشياء التي كانت مستحيلة في يوم من الأيام أصبحت اليوم ممكنة
- الأمر الذي أدى الى مكاسب لا يمكن حصرها . ماذا نفعل بالمحسنين
الاجتماعيين الذين يطلعوننا على طريقة تحقيق الاعاجيب ؟ هل نسمح
لهم وللدى قرباهم البعيدين بأن يتمرغوا في ثمار كفايتهم كاملة ، وبذلك

يفقدون كل الحوافز التى تدفعهم الى بذل جهود جديدة ؟ ان شيئا من هذا لا يحدث البتة .

اننا نعلن لهم اننا عزمنا على جعل اختراعهم ملكية عامة بعد أربعة عشر عاما ، ولكننا نسمح لهم ، خلال تلك الاعوام (هذا اذا مادفعوا لنا رسوما معينة مقابل هذا الامتياز) ، وبمقتضى العلامة المسجلة ، نسمح لهم بالقدرة على البت فى مسألة استغلال الاختراع ، وبهذا يضمنون خلال تلك الفترة الحصول على نصيب ، نصيب فقط ، من نتاج الاختراع فاذا استطاعوا فى نهاية الاربعة عشر عاما ان يثبتوا لنا ان اختراعهم تقدم ببطء لدرجة انهم لم يحصلوا على مقابل لما انفقوه من وقت ومال ، فاننا قد نمد فترة الامتياز الى بضع سنين أخرى ، ولكن ما ان تنتهى هذه الفترة حتى تستولى الاشتراكية على الاختراع وتجعل استخدامه حقا للعبى وللذكى على السواء .

المؤلف القدير

ولنضرب مثالا جديدا ، ولناخذ حالة مستر مالوك نفسه ، ويجب ان يكون مفهوما لدينا ان روايات مستر مالوك قد تصبح أكثر خلودا من روايات «دون كيشوت» و «توم جونز» ، وأن مقالاته الاقتصادية ستخلد خلود مقالات أرسطو .

والاختلاف بين قيمة صفحة من مؤلفاته وقيمة صفحة اعلان فى جريدة يومية يرجع تماما الى كفايته ، وهى كفاية نعترف بأن من ألزم واجبات الحكمة السياسية تشجيعها الى أقصى حد ممكن .

ومع ذلك ما أكثر ما تعامل مستر مالوك بطريقة غير اشتراكية على الاطلاق !

اننا نكافئه على جهوده بأن نعرض عليه اقراضه كتبه اثني وأربعين عاما ، وبعد هذه الفترة يستطيع اغبى بائع كتب فى البلد ان يبعث بكتب مستر مالوك الى المطبعة ويبيع منها دون ان يدفع «فاردنج» واحدا لورثة المؤلف . ومبلغ علمى انه ليس هناك من يزعم اننا اذا توسعنا فى حقوق العلامات المسجلة وحقوق الطبع بحيث تمتد الى مليون عام فسنحصل بذلك على كتاب آخر أو اختراع آخر (١) .

(١) ان القانون الخاص بحقوق الطبع عام ١٩١١ قد جعل الحقوق تستمر خمسين عاما تبدأ من تاريخ وفاة المؤلف .

والآن فلنفرض ان حقوق الطبع الخاصة بكتب مستر مالوك قد انتهت ، وان أبسط بائع كتب فى ذلك الحين استطاع ان يجنى ثروة قوامها ١٠.٠٠٠ جنيه لانه أصدر طبعة رخيصة من كتاب «الجمهورية الجديدة» ، ولنفرض انه ذكر ان مكاسبه هذه ثمرة من ثمار العبقرية الادبية .

فالواقع ان هذا القول دقيق للغاية ، غير انه اذا تمادى وطالب باضفاء قداسة لهذا السبب على عشرة آلاف الجنيه (كان يطلب اعفاءه من الضرائب) فانه سيواجه فى الحال بالسؤال التالى : عبقرية من ؟

فاذا اجاب (وهذا حتم عليه) بقوله : « حسن - انها عبقرية وليام هاريل مالوك » ، فمن المؤكد ان اخوانه المواطنين سيجيبونه بانهم لن يغرقوه بالمال ، ان استطاعوا ، لمجرد أن شخصا آخر غيره كان كاتباً كبيراً . ولن أقول الآن : ان أى مساهم اليوم فى شركة سكة حديدية أحق للدرجة انه يطرى نفسه قائلاً : ان أسهمه ثمرة لعبقرية الاختراع ، تاركا الناس يستنتجون انه يشير الى عبقريته لا الى عبقرية جورج ستيفنسون .

غير ان الفقرة تلو الفقرة فى كتابات مستر مالوك المناهضة للاشتراكية توحى بأن أرباح السكك الحديدية هى جزاء الكفاية التى اخترعت القاطرة البخارية ، وانها ليست جزاء أى شىء آخر على الإطلاق . فاذا اشرنا الى الحقيقة الواضحة ، الحقيقة التى تقول : ان الفائدة على اسهم السكك الحديدية فى هذا البلد تدفع غالبا لأناس لا يستطيعون ان يخترعوا عربة يد فما بالك بقاطرة ؟ قال مالوك : ان هذا يعبر عن تناقض ظاهرى فريد وقع فيه الغايبون .

ثم يمضى مستر مالوك ليفترض فى برود أن كل طفل وكل امرأة عصرية وكل رجل يمرح فى مدينة وكل سيدة عادية أو جنترلمان عادى يملك أسهما فى شركة للتيار الكهربى ، أو شركة للتليفونات ، أو شركة للبواخر العابرة المحيطات انما هو هويتسون ، أو بل ، أو ديسون ، أو بيسر ، أو وات ، أو ستيفنسون .

ويظل يناقش هذه الافتراضات بجسدية ، ويعتبرها أساسا لتقديرات احصائية معقدة ، ورسوم بيانية غريبة ، وكأنه يعبر بهذا من ذهن متوقد لا عن خطأ مفرط يثير الضحك فى جدل يدور حول الاشتراكية .

والآن وقد قدمت جدل مستر مالوك عازيا امامه ، فانى على يقين

من انه سيتوصل الى المدنية طالبا منها الرحمة متسائلا : هل يعقل
أن رجلا ذكيا مثله تورط في مثل هذا الخطأ ؟

ولكن ها هي ذى أرقامه البيانية والحسابية تثبت انه يريد ان
يقول : ان الفائدة على رأس المال هي ثمن الكفاية النادرة ،
وان الارباح تتضمن مدفوعات لكل اختراع توصل اليه الانسان ، سواء
آكان عجلة صانع الأواني الفخارية أم ماكينة الباخرة . وأريد ألا أبعد
في صورة من ينتقص من ذكائه بطريقة عدوانية . أنا لا أستطيع أن
أصدق بجدية أنه اذا ترك له أحد اقربائه مليوناً من الجنيهات فانه
سيقول لسمساره : « لا يكفي أن أكون كاتباً شهيراً ، أريد أن أغدو
مهندسا عظيما أيضا ، لذا أريد منك أن تشتري لى بعض أسهم شركة
مانشستر البحرية . كما انى أتوق أيضا الى ان يخلد اسمى في حقل
الطيران فاحصل لى فورا على بضعة أسهم من الشركة التى تصنع
طائرة السيد بليريو ، ونظرا لانى أريد أن يخلد اسمى كمثل فائى سأمهد
لظهور تمثال عظيم برأسمالى : لاشك أن السيد رودان أو أى مثال
آخر سينجز هذا العمل اليدوى المحض مقابل آلاف قليلة من الجنيهات ،
ويجب أن أعترف بأن ثمة حنيئا غريبا يستبد بى ، وهو أن يخلد
اسمى ، لذا سأبنى مسرحا وسأعاقده مع ساره برنار ، واليونورا دوس،
وثالثة ورابعة من ممثلات البروليتاريا اللائى لولا رأس المال لكن يبعن
الآن ثمار البرتقال مثل نيل جين » .

وأنا على يقين تام بأن مستر مالوك يتمتع بكفاية تجعله يستمر بهذه
الطريقة المجنونة ، بل انى أجزم بأنه لو حدث وكتب أحد العمال مقالا
يدعى فيه أن العمال بلفوا من القوة مايمكن العامل الواحد من أن يعجن
— دفعة واحدة — كتلة معدنية كما لو كانت قطعة من العجين ، أوشرح
قضييا من الصلب كما لو كان ثمرة قثاء ، فان مستر مالوك سيدحض
هذا التظاهر الاحقق بذكاء نادر . لذا فانى أكره كما قلت أن ألومه على
هذه الادعاءات المائلة دفاعا منه عن طبقة حاملى الاسهم ، وانما يجدر
بى أن أمسك لسانى ، وكنت سأمسك لسانى ، لو أن مستر مالوك ترك
الفابيين ، وترك مستر كير هاردى الذى لم يؤذه قط ، وشأنهم لماذا لا يكتب
اقتصادا سياسيا رديئا دون أن يقرنه بهجوم على الجمعية الفابية ؟ .

انه لن يجنى من الهجوم شيئا ، غير انه سيصادف انتقاما مفاجئا
وسريعا ومخيفا ..

الكفاية بأسعار العرض والطلب

والحقائق المتعلقة بـ « ربح الكفاية » ليست بالبساطة التي يظنها، مستر مالوك ، فنحن نلاحظ أولا أن سعر الكفاية لا يعتمد على الموهبة ، وإنما يعتمد على العرض والطلب . ولقد كان افلاطون اجمالا كاتباً أعظم من مور العجوز صانع التقويم . ولكنه لو كان حيا اليوم ما جنى من كتبه ثروة كتلك التي يجنيها مور العجوز .

وعندما مات ايسن كان بلا جدال اعظم كاتب مسرحي في القرن التاسع عشر ، غير انه لم يكن أغنى الكتاب على الإطلاق . والفلاسفة الكبار معرضون للجوع ، ذلك أن سلهم تعلو على افهام الجمهور ، ومن ثم ليس هناك طلب ومن ثم ليس هناك سعر ، بالرغم من أن السلعة التي يقدمونها نادرة جدا وقيمة جدا ، أما اذا كانت الكفاية من النوع الذي يفهمه الجميع ، واذا كانت تستطيع بصفة خاصة أن تدر مالا أو تشفى مريضا فإن الطلب سيتوافر . وفي بعض الاحيان نجد أن العرض متوافر هو الآخر : مثال هذا أنه من المفروض في المدن الحديثة أن الشرطة ورجال المطاوع والمجاري يقومون بحماية الاملاك والارواح والصحة ، ومع ذلك ، فإن كفايتهم تشتري مقابل أربعة وعشرين شلنا في الاسبوع أو ما يقرب من ذلك ، وهذا لان العرض متوافر . غير أن هذا لا ينطبق على رسامى الوجوه الشعبين ، وعلى الروائيين الشعبين ، وكتاب المسرحيات ، وأطباء الاستشارة ، والمحامين الخصوصيين ، ومديرى الصناعة ومنظميها .

إن هؤلاء الاشخاص المحبوبين يحصلون على مبالغ ضخمة لا لأن مواهبهم أكثر نفعا للمجتمع من مواهب رجل الشرطة ، وإنما لانهم أندر من رجل الشرطة .

الكفاية الوهمية

أقول « الاشخاص الشعبيون » لا « الاشخاص القديرون » لأن الجمهور كثيرا ما يخطئ في الحكم على الكفاية : مثال هذا ما حدث عندما مات منذ وقت غير بعيد محام ذاع صيته بصفة خاصة في يوم من الأيام كمحام لاولد بيلى ، وبخاصة في القضايا المتعلقة بجرائم القتل ، وعندما كان في أوج مجده قرأت مرافعاته الشهيرة كلها ، واستطيع أنؤكد أنه كان ينسئ دائما النقطة القوية في قضية موكله ، والنقطة الضعيفة في قضية الاتهام .

موجز القول انه كان أكبر محتال تافه بصورة قاتلة تهجم على شاهد أو ناشد المحلفين بطريقة « مؤثرة » لكن غير مجدية ، ومن حسن حظه ان القتلة كانوا أغبيى من أن يكتشفوا خطأه هذا .

وهكذا كانوا يوكولونه دائما ويضيفون الى شهرته ان يذهبوا هم الآخرون الى المشقة في الوقت المناسب . وبالمثل يستطيع جراح ان ينعم بشهرة باعتباره الشخص الوحيد الذى يستطيع أن تستشير في مسائل السرطان لا لشيء الا لانه فاق غيره في عدد الصدور التى استأصلها .

والقول بأن هناك فى جميع المهن شخصا واحدا أثرا يبرز غيره ، ليس أكثر من القول بأن هناك محررا واحدا لصحيفة « التايمز » . ان التفرد ليس فى الرجل وانما فى المركز . والجمهور يطالب بخياله بأفضل رجل فى كل مكان . واذا لم تزودهم الطبيعة بهذا الرجل فان الجمهور يخترعه اختراعا . ان فن الخداع هو فن الاختراع على هذا النحو وكل جيل يخترع عظماء الرجال الذين يسخر منهم الخلود عندما يعلم الخلود مصادقة بأمرهم ، بل اننا نجد فى ميدان الاعمال - أن الشهرة الضخمة قد تجيء أحيانا نتيجة لبهرج الخرافات التى تخضع لها المدينة . وأستطيع أن أشير الى رؤساء شركات السكك الحديدية الذين يقال : انهم ضروريون للشركة للغاية . وأخرى بحاملي الاسهم وجمهور المسافرين ان يبعثوا بهم الى سانت هيلينا بمعاش سنوى قدره ١٠٠٠٠ جنيه . وسيربح المساهمون والجمهور كثيرا من هذا الاجراء ، وسيربحهم ..

الكفاية التى تعطى المال قيمة

ولكن هناك قاعدة فى ميدان الاعمال ، وهى انه يتعين على الرجل ان يصنع ما يحصل عليه ، وان يصنع ما هو أكثر من ذلك داخل الصفقة . ولقد عرفت رجلا تستخدمه مؤسسة من صفار الكتبة لكى يقابل الاشخاص الذين يفكرون فى التأمين على حياتهم . وكانت مهمته كلها تلخص فى التحدث معهم والوصول الى قرار : هل تقبل الشركة التأمين على حياتهم أو لا ؟ أما مرتبه فكان ٤٠٠٠ جنيه فى السنة . ومعنى هذا أن عدم وجود حكمه كان سيكلف رؤساء أكثر من ٤٠٠٠ جنيه فى السنة .

وهناك آخرون فى فن العقود وهلم جرا . وآخرون ولدوا كى يكونوا أقطاب الصناعة . وهم هنا يخوضون ميدان العمل على مسئوليتهم.

ويحققون ربحاً يبلغ ١٠٪ أو ٢٠٪ أو ٢٠٠٪ ، على حين تخسر أنت وأنا ٥٠٪ لو كنا مكانهم . أو فلننتقل لحظة من العمالة الى الصغار ، ولننظر في وضع التي تعرف كيف تقص ثوبا ، انها تحصل على ستة جنيهات اسبوعيا بدلا من ثمانية عشر شلنا . أو قد تكون هذه المرأة ذات طابع ارستقراطي وقوام تبدو الثياب عليه جميلة ، انها تستطيع مقابل هذه الاشياء ان تحصل على عدد من الجنيهات اسبوعيا ، ماعليها الا ان تقف في صالة العرض وتدع الثياب تنسدل عليها امام الزبائن . ان كل هؤلاء الاشخاص يستأجرون الكفاية ، وكفايتهم جزء لا يتجزأ منهم كما أنها تموت معهم . والفارق بين مكاسبهم ومكاسب الشخص العادي الذى يملك الرصيد نفسه والتعليم نفسه ربع « خصبهم النادر » ولكن يجب ان تلاحظوا النقطة التالية : اذا حصل الشخص ذو الكفاية على ١٠٠.٠٠٠ جنيه وتركها لابنه العادي الذى لا يستطيع أن يربح منها سوى ٢٥٪ الى ٤٪ فان هذا الدخل يعد فائدة على رأس المال ، ولا يمكن أن يعد ريعا للكفاية بأية حال . ومصادرة هذه الفائدة ستجعل الرجل العاطل العايب يعمل ، بدلا من أن نحرم الكفاية الباعث الذى يدفعها الى بذل الجهد . وعندما كان المرحوم اللورد جوشين وزيرا للخزانة صادر ٥٠٪ من فوائد السندات الحكومية دون أن ينظر في أمر الكفاية على الاطلاق . وبعد ذلك قلت قيمة السندات الحكومية مرة أخرى بمقدار ٢٥٪ وذلك بسبب الحرب في جنوبى افريقية . وفي الوقت نفسه ارتفعت ضريبة الدخل (وهى مصادرة خالصة) الى شلن على كل جنيه . ولم يتسبب هذا في جعلنا كسالى ، وانما حفز من هممنا . ولترفعوا ربع أحد التجار (وهو شكل شائع جدا للمصادرة الخاصة) فسترون انه يبذل المزيد من الجهد بدلا من أن يتراخى .

تبديد الكفاية و حدوث كساد

في سعرها

بسبب الاغنياء العاطلين

دعونا نبحث الآن الى أى مدى تعتمد المدفوعات الاستثنائية على كفاية الحاصل عليها ، وإلى أى مدى تعتمد على الظروف الاجتماعية التى تتم في ظلها ؟ ولنبدأ بمثال مسترعى للنظر : ثمة رسام شهير يحدد ويحصل على ٢٠٠٠ جنيه مقابل قيامه برسم وجه . ولا يتسنى دفع مثل هذا الثمن الا لان هناك طبقة من الرعاة بلغ من ثرائها ان دفع ٢٠٠٠ جنيه لا يؤثر عليها على حين يؤثر دفع ستة شلنات على جيب بائع فاكهة . جائل دفع هذا المبلغ لمصور فوتوغرافى جائل فى هامستيد هيث . وكثيرا

ماتكون اللوحات الزيتية المشار إليها آنفا لوحات رسمها أناس ذوو كفاية عادية أو مادون العادية . ولو اضطر هؤلاء الأشخاص الى الحصول على سعر لصورهم مقابل الجهد العادى الذى يبذلونه ما حصلوا من هذه اللوحات على أكثر من جنيهين فما بالك بـ ٢٠٠٠ جنيه ؟

ومن ناحية أخرى نجد أن الرسام لا يطلب بـ ٢٠٠٠ جنيه الا لانه اكتشف أن من الممكن الحصول على هذا المبلغ . وليس السبب في مطالبته بهذا المبلغ أن عبقريته رفضت العمل في ظل حافز ضعيف . انه سيرسم مقابل ٥٠ جنيها لوحة جيدة جودة اللوحة التى باعها بـ ٢٠٠٠ جنيه ، هذا اذا وجد أن الـ ٥٠ جنيها أكبر سعر تستطيع السوق أن تقدمه له . وهناك لوحات عظيمة لم يستطع شارع ملبرى رود أو فيتز جونز أفنيو بعد أن ينتجا مثلها ، ومع ذلك بيعت بأسوأ من هذا الثمن .

والطبيب العصرى ، والجراح الذى شهر عنه قيامه بجراحة خطيرة ، والمحامى النابه ، كل هؤلاء يزيد دخلهم على دخل الوزير على سبيل المثال ، لا لشيء الا لان هناك أثرياء أو شركات ضخمة يتنافسون حول خدماتهم .

وإذا أردنا أن نعرض القضية بأغبي طريقة ممكنة فدعونى أصرح بأن الرأسمالية الحديثة خلقت كفايات مهنية تقدر بالآلاف الجنيهات بعد أن كانت هذه الكفايات تقدر بعشرات الجنيهات ومئات الجنيهات .

ومعنى هذا كله أن الرأسمالية رفعت سعر بعض الكفايات الى عشرين ضعفا ، دون أن تتطور هذه الكفايات من ناحية الكيف . وساعدت الرأسمالية الاثرياء العاطلين على شراء أفضل هذه الكفايات ، وبذلك أضاعتها وأبطلتها الى حد كبير . ان الرسام المشهور يرسم أشخاصا غير مشهورين ، والطبيب العصرى يبقى على حياة أناس لانفع لهم ، والمحامى النابه كان سيفيد المجتمع بصورة أكبر لو كان كبير كتاب فرع قانونى فى أحد المصانع العامة ، ونستطيع أن نقول بصفة عامة : ان الرأسماليين يدفعون لاصحاب الكفايات أجورا سخية لكى يجندوا كفايتهم فى خدمة الرأسمالية .

وعندما تحين اللحظة التى ينضج فيها المجتمع ولا يصلح له النظام الرأسمالى ، لانستطيع أن نفترض بعد ذلك أن الكفايات التى جندت نفسها لخدمة الرأسمالية تستطيع أن تخدم المجتمع ، بل لا نستطيع أن نقول : ان الكفاية التى لا تستطيع أن تزدهر الا بهذه الطريقة تعد كفاية . على الاطلاق من وجهة النظر الاجتماعية .

ربيع الكفاية الصورى

ومن بين ثمار التباين الاجتماعى الذى تتسبب فيه الرأسمالية (وهى ثمرة يعجب بها مستر مالوك بالسذاجة التى أعجب بها بيندنىس. بمس فوذر نجاي) ظهور ربيع كفاية صورى بشكل خطير : فإذا كانت الزراعة المتطورة تجعل محصول الاكر من الارض يزيد ، فان التعليم بدوره قد يضاعف من انتاج المتعلم . غير ان الزراعة المتطورة لا تستطيع ان ترفع من الربيع الطبيعى للارض ، اذ ان من الممكن ادخال الزراعة المتطورة على جميع الاراضى الاخرى ايضا ، وهكذا نستطيع ان نقضى فى النهاية على الفارق بين اسوأ اكر وافضل اكر وهو مايمكن تسميته بـ « الربيع الاقتصادى » ، وذلك بأن نحقق المساواة فى الزراعة الى ان يصبح الاختلاف بين اسوأ اكر وافضل اكر مجرد اختلاف طبيعى فى الخصب . وبالمثل ، اذا علمنا الجميع قضينا على الامتياز الاجتماعى الذى ينعم به الشخص المتعلم ولاينعم به الشخص المحروم من التعليم ، وهو مايبحدث فى الطبقات العليا اليوم .

ومرة اخرى نجد ان مراتب ضخمة تدفع اليوم لاناس لا شئ الا لانهم يضيفون الى الشروط العادية المطلوبة عادات الاشخاص العاطلين الذين لا تقل دخولهم عن ١٠٠٠٠ جنيه سنويا وسلوكهم ٠ واذ يتخلص المجتمع من دخول العاطلين يستطيع ان يقضى على هذه العادات ويجعل تلك الاساليب والنفقات مدعاة للسخرية .

وليكن معلوما لدى مستر مالوك ان جمهرة سكاننا فقراء للفاية لدرجة ان أى المام أهرى بالقراءة والكتابة ، أو أى مظهر اجتماعى - حتى لو انحصر فى النظافة الشخصية أو الامتناع عن اخراج البلفم - يعد شيئا نادرا له قيمته . وعندئذ قد يشك حين يرى كيف ان الجزء الاكبر من ٩٠.٠٠٠.٠٠٠ { الجنيه التى ندفعها سنويا ارباحا ومرتبات تعبر لا عن ربيع الكفاية الطبيعية وانما عن الفرص الاجتماعية .

الكفاية الصورية

وهناك نوع آخر من انواع التفوق الصورى ، ويدر بدوره ربيعاً صوريا : انه التفوق الناجم عن مجرد التفوق فى المركز . ان مانسميهم بـ « السادة » ضروريون فى التنظيم الاجتماعى ضرورة الحجر المركزى فى القوس . غير ان الحجر المركزى لا يختلف فى مادته عن بقية اجزاء الجسر ، والاهمية التى يتمتع بها مبعثها مركزه فى الجسر ، أما مركزه

فلا يرجع الى أهميته . ولو جنح قارب بنصف دسنة من الرجال فانهم سيحتاجون الى قبطان . وقد يبدو من السهل عليهم للغاية أن يختاروا أقدر الموجودين ، ولكن ، من السهل أيضا ألا يوجد هذا الشخص . وقد يبدو الستة أو أربعة من بين الستة ، أو اثنان من بين الستة ، متساوين في أهليتهم لهذه الوظيفة وفي هذه الحالة يجب اختيار القبطان بالقرعة . ولكن ، ما أن يضطلع بمهام هذه السلطة حتى تجعله هذه السلطة - على الفور - أقدر الرجال الذين في القارب ، ولديه الآن السلطات التي حولها اياه الخمسة الباقون لمصلحتهم .

ولنضرب مثالا آخر : لقد أصبح نابليون قائدا للجيش الفرنسي لانه كان أقدر جنرال في فرنسا ، ولكن لنفرض ان كل فرد في الجيش الفرنسي كان نابليون أيضا ! ومع ذلك ، لا بد من تعيين قائد أعلى للقوات المسلحة ، قائد يتبعه صف طويل من الرتب الصفرى ، وليكن تعيينه بالقرعة اذا شئت ، وهنا نجد مرة أخرى انه ما أن تتم القرعة حتى يصبح النابليون الذى سحب قشة القائد الأعلى للقوات المسلحة ، نابليون العظيم القوى ، ويصبح أقدر بكثير من النابليونات الذين كانوا أومباشية وانفارا . وبعد مضى عام ، نجد أن الاختلاف في الكفاية بين الرجال الذين لم يقوموا بشيء سوى نوبات الحراسة - دون ماتحمل لوطأة المسؤولية - والرجل الذى ظل يقود الجيش ، اختلاف هائل .

وجدير بالذكر أن « المدافعين عن النظام المحافظ » يعلمون جيدا أننا لظلمنا قرونا طويلة نصنع الرجال القديرين من بين الرجال العاديين ، وذلك بأن نسمح للقشة الاولى بأن تترث سلطات استثنائية ومركزا استثنائيا . أما لماذا نجحت الخطة على مدى التطور الاجتماعى الذى تناسبت معه ، فيرجع الى أننا كنا نتيقن أن الشخص المحظوظ كان شخصا عاديا لا معتوها . ومن ثم فإن السلطة الاستثنائية التى يعطاها تزوده بكفاية استثنائية اذا ما قورنت بكفاية العامل الزراعى مثلا الذى يتمتع بسمات طبيعية ماثلة .

ان الجنتللمان ، واللورد ، والمملك ، يظلمون بوظائف اجتماعية يعجز عنها العامل ، غير أنهم نتاج مصطنع شأنهم شأن ملكات النحل . أن تفوقهم يرجع الى أنهم منحوا مركزا متفوقا ، كما أن هوان شأن العامل مبعثه أنه منح مركزا هين الشأن . غير أن الدخل الكبير الذى يقترون بالمركز المتفوق لا يعد ريبا للكفاية . انه شيء يدفع لرجل كى يمارس كفايته المعتادة في ظل موقف غير عادى . أما ريع الكفاية فهو ما يحصل عليه الرجل بممارسته لكفاية غير عادية في ظل موقف عادى .

الجزء الثمائل الذى يذهب

حقا الى الكفاية

فاذا شرع مستر مالوك الآن فى أخذ اجمالى مكاسب الكفاية . الضخمة ، ثم اقتطع منها أولا ايجار الارض ، والفائدة على رأس المال ، ثم اقتطع جميع الارباح المعتادة ، ثم جميع الرواتب غير التنافسية المتعلقة بمركز ثابت فى خدمة المجتمع ، مدنية أو عسكرية . سواء كانت رسما أو أدنى من ذلك ، ثم اقتطع جميع المدفوعات التى تتسبب فيها امتيازات التعليم الثانوى أو الفنى والقرص الاجتماعية ، ثم المدفوعات الخيالية التى يأخذها الفنانون وغيرهم من اصحاب المهن من أناس عاديين . الثريا للفاية ، أناس يتنافسون من أجل التسابق على هذه الخدمات ، وإذا اقتطع كل المدفوعات الاستثنائية التى يحصل عليها أناس شهرتهم من صنع خيال الجمهور الجاهل — اذا فعل هذا فان مايتبقى بعد تلك الاستقطاعات كلها يمكن أن يعتبر بحق الربح الحقيقى للكفاية الطبيعية .

غير اننى احلده وهو يجرى هذه التقديرات المبالغة فى تقدير دخول اصحاب المهن والعمال المهرة الذين يتعرضون لأكبر حملة من الحسد ، وليس من باب المصادفة أن الاشخاص الذين تلقوا أحسن تعليم وربوا أحسن تربية يذهبون الى ذلك الجزء من الاشتراكية الموجودة بالفعل . ألا وهو سلك الوظائف المدنية . وهم يتركون الجوائز التنافسية التى تكفلها مهنتهم ليجرى وراءها أشخاص من طبقة لاتعد أفضل من طبقة هؤلاء الموظفين فى الحكومة . انهم يعشرون فى سلك الوظائف المدنية على المركز ، كما ان هناك الاجر الذى يحتسب لك من أول يوم بدات تعمل فيه . وساعات العمل قصيرة ، وهناك على الاقل احتمال تمتعك بصحة طيبة ، وهناك احساس بالامن ، ومعاش ، وزيجة مبكرة دون تورط أو تحالف سيئ .

أما فى المهن الحرة فان الذين يبدءون بلغوا الاربعين من عمرهم ، وليس هنالك احساس بالامن ، والصحة الجيدة مستحيلة ما لم يكن الجسم يتمتع بقوة ألف حصان ، والعمل لا يتوقف أبدا الا فى اثناء النوم وفى ايام العطلات التى تجيء بعد الانهيار المعتاد الذى يتكرر مرتين أو ثلاث مرات فى العام . وانخوف أو أخذ الامور ببساطة معناه الخراب ، واحتمالات الفشل لا حصر لها ، والرجل الفاشل بانس قلق . مثقل بالديون ، ذليل أكثر من أى شقى آخر أساء اختيار مهنته . ولو أن الدخل الذى يحصل عليه رجل ناجح فى الفترة ما بين الخامسة والأربعين من العمر والخامسة والستين قد وزع على العشرين سنة السابقة على هذه السن ، ولو أخذنا فى الاعتبار عنف النشاط الدهنى

بالقياس الى النشاط الذى يحتاج اليه أى عمل روتينى ، ولو اخذنا فى الاعتبار أيضا ذلك الجزء من المكافأة الذى يعتبر فائدة كبيرة لاستثمار ينطوى على مغامرة مرعبة لو كان ذلك كله ، فالى أومن بأن مستر مالوك سيدرك لحظتها : لماذا تستطيع الدولة فى الوقت الحالى نفسه أن تجتذب لسلكها - وبرواتب معتدلة - أناسا ليسوا بأقل كفاية من اصحاب المهن ، وبخاصة الأشخاص الذين تلقوا تعليمًا من الدرجة الأولى غير أنهم اضطروا الى أن يعملوا أنفسهم بعد انمامهم لتعليمهم مباشرة .

ويجب التزام الدقة نفسها عند تقدير الأجور المرتفعة لأصحاب الأعمال اليدوية ، تلك الأجور التى تجعل الجنتلمان المحتاج يحسد أحيانا صانع الفلايات أو العامل فى أفران صهر الصاب . وإذا كان لهؤلاء العمال قوة جسدية خارقة فإنهم يستطيعون الحصول على ثمانية جنيهات فى الأسبوع وهم فى أوج شبابههم . غير أن أوج الشباب لا يدوم طويلا فى عمل يوفر هذا الأجر . وجرى برجل قوى أن يعمل فى الشرطة مقابل سدس هذه الأجور . ولقد حدث مرة أن أصيب مستر مالوك بدهول عند ما عرف الأجور التى يتقاضاها عمال المناجم . خلال فترة الازدهار ١٨٧٢ - ١٨٧٣ ، ولم يسأم قط من اغراقنا بقصص الكلاب التى تنفذى بشرائح اللحم ، والفليون ذى أربعة المستودعات ، وغير ذلك من الأدلة التى تثبت أن العالم لن تنصلح حاله إذا نحن دفعنا خمسة جنيهات فى الأسبوع لأناس لم يتعلموا قط كيف ينفقون جنيهين .

وربما استطاع أن يضيف أن الإحصائيات الخاصة بالوفيات تثبت أن عملية استخراج الفحم من المناجم وظيفة صحية . غير أن الواقع يؤكد لنا أنه إذا ما تخطى عامل المنجم انفترة التى يبلغ فيها نشاطه أوجه فإنه يضطر الى التحول الى وظيفة متواضعة فوق الأرض . ومن أجل هذا يموت القليلون وهم لا يزالون عمال مناجم . وإذا تتبعنا السلم الاجتماعى من قاعدته الى قمته وجدنا أنه ليس هناك ما هو أشد خطأ من قولنا ، بالنسبة للذين يتقاضون أجورا أو رواتب أو مرتبات عالية ، أنهم يتقاضون أكبر أجر تقدمه مهنتهم أو عملهم طوال حياتهم وبصورة منتظمة .

وعلاوة على ذلك ، إذا نحن قدرنا قيمة المرتبات الضخمة والأجور العالية فمن الضرورى أن نأخذ فى اعتبارنا أن جزءا كبيرا منها يذهب فى سد نفقات المركز الاجتماعى الذى لا بد منه للقيام بمهام هذه الوظيفة .

والشباب الذى يريد أن يفتح عيادة عصرية فى لندن لا يستطيع أن يوفر « فارذنج » واحدا من مجموع ألف الجنيه التى تصله كل عام ،

بالرغم من أن ذوقه الشخصى ربما لا يكلفه كثيرا لدرجة أنه لو كان في
سلك الوظائف الحكومية لو فر مائتى جنيه كل عام من مجموع راتبه
الذى يبلغ أربعمائة جنيه دون أن يحس بأدنى حرمان .

وكما أشرنا ، على ما اعتقد ، في « مقالات فابية » أن خدم قلعة
دبلن يتقاضون اجرا أكبر من أجر قائد إيرلنده ، لأنهم يستطيعون
الاعتماد على أجرهم في سد مطالب الحياة ، أما هو فلا يستطيع .
ومستر مالوك يعبر عن شكه الهائل في تقديرات الفايين الذين قالوا :
« إن ثمانمائة جنيه من الراتب « الحقيقى » تكفى لكى تجتذب أناسا
بتمتعون في الوقت الحالى بكفاية من الدرجة الاولى وتعليم من الدرجة
الاولى . ليس من شك في أن هذا المبلغ يبدو تافها إذا ما ثبت المرء
عينية على الرجال الذين يتقاضون من ١٠.٠٠٠ جنيه الى ٢٠.٠٠٠
جنيه في السنة من وظائفهم ، أو إذا ثبت عينيه على أصحاب الملايين
في أمريكا . ولكن ، ما عليك الا أن تتلفت في اتجاهات أخرى حتى
تعثر على أناس لهم على الأقل الكفاية نفسها والشخصية نفسها ، ومع
ذلك يعتبرون وجود دخل سنوى مضمون قوامه ٨٠٠ جنيه ثروة .

ومهما يكن الامر فستظل الحقيقة المرة ماثلة : أننا لا نفكر في
حقل الوظائف الحكومية أو الخدمة بالجيش في دفع مرتبات تعادل
الدخل الذى يدخل جيب ممول كبير ، أو متعاقد ، أو طبيب ، أو
مستشار الملك .

أما بالنسبة للكيميائيين ، وعلماء الأحياء ، وعلماء الفلك ،
والرياضيين ، وعلماء الاقتصاد ، والشعراء ، والذين يشتغلون بأذهانهم ،
فإن صاحب الحان المزدهر لا يتطلع الى دخلهم المتواضع .

الاشتراكية جنة الكفاية

ويخيل الى أن الديمقراطية الاشتراكية — عند المقارنة — هى
جنة الكفاية . وكل خطوة نخطوها تجاه الديمقراطية الاشتراكية تنزع
صنائعنا من أيدي المتوحشين والأغبياء . كان هناك من يستطيع ، في
النصف الاول من القرن التاسع عشر (القرن الشرير — كما ستميه
الاجيال القادمة) ، أن يجنى ثروة من غزل القطن ، بشرط أن يسمحوا
له باستغلال تسعة أجيال من الرجال في جيل واحد — دون مازحمة .

غير أن رائد الاشتراكية ، مفتش المصنع ، استطاع أن يطرد هذا
الرجل .

وعندما تقل ساعات العمل اليومي في انجلترا وتصبح ثمانى ساعات ، طبقا للقانون ، وعند ما يصبح تشغيل الكائن البشرى بأجر يقل عن الأجر العادل في حكم الخيانة العظمى ، فان الأغبياء الذين لا يستطيعون انجاح صناعتهم بهذه الشروط الانسانية المعقولة سيتفرجون على صناعتهم تنزلق من أيديهم لتذهب الى أيدي الكفاة وسيضطر الرجل الذى يستنزف عرق العمال الى السلوك مسلك الناظر الذى يضرب الطلبة ، او الضابط الذى لا يستطيع أن يحافظ على النظام الا باحالة سفينته الى جحيم عائم .

وسيلظل المجتمع يرفع مستوى الرفاهية الشعبية التى يجب أن يتأقلم معها مديرو الصناعة - الى أن يصبح صاحب العمل ممنوعا من قتل العمال بالعمل المضنى والإجراءات السامة مثلما هو ممنوع اليوم من قتلهم بالسيف أو البندقية .

وعند كل خطوة نخطوها ستغدو حفنة من أصحاب العمل المفرقين في الأناثبة والغباء غير مؤهلة . وسيطردون ويذهبون الى صفوف المروعسين ، على حين يصبح زبائنهم أصحاب عمل ، تساعدهم كفايتهم على النجاح في ظل الظروف الجديدة .

واذا كان ثمة صاحب عمل سيصاب بـ « الحراب » اذا هو خفض ساعات العمل من عشر ساعات او اثنتى عشرة ساعة أو أربع عشرة ساعة أو ست عشرة ساعة الى ثمانى ساعات ، او اذا هو رفع الأجور من أربعة شلنات أو ستة عشر شلنا في الأسبوع الى أربعة وعشرين شلنا أو ثلاثين شلنا في الأسبوع ، فانه أفاد البلاد كثيرا من التعجيل بخراجه ، ذلك أن البلد لا يفيد حين يترك شعبه يلقي الهوان من أجل نفع الأغنياء ، ومستمر مالوك محق حين يقول : ان الاشتراكية اذا أرادت الكفاة فعليها أن تدفع أجر هذه الكفاة ، غير انه مخطيء تماما حين يفترض أن الثمن سيكون ٨/١٣ من النتاج القومى .

أسمى الاعمال أرخصها في الوقت نفسه

لست متيقنا على الاطلاق أن عملية تنظيم الصناعة - وهى وظيفة شائقة للغاية للرجل الذى يجيدها - لن تغدو فى النهاية أرخص فى السوق من العمل اليدوى الذى تتطلبه أعبياء خطرة غير مستحبة ، كالعمل فى المجارى ، والسباكة ، واشعال النار ، وبعض أعمال التعدين وهام جرا .

ومن الواضح انه لو خير مستر مالوك او انا بين ادارة مصنع للحديد مقابل ٢٥٠ جنيهها في العام ، أو العمل في الوحل مقابل ٥٠٠ جنيهه فسنختار الـ ٢٥٠ جنيهها على الفور .
والواقع انه قد بات واضحاً ان عدداً من الوظائف التي تشغلها الآن الطبقات العاملة يجب ان تحل محلها في النهاية أساليب جديدة ، أو تنبد نهائياً ، اذ سيستحيل عليك ان تعثر على رجال ونساء على استعداد للقيام بهذه الاعمال .

ولكن ، ليس هناك من يتوقع مثل هذه المتاعب بالنسبة لمهام الطبقات الوسطى . لقد بات من المتعذر ، في كثير من المدن الصناعية، ان تحصل على خادم ولو بنصف قواه العقلية . وقد أصبحت الفتيات يفضلن العمل بالمصنع على العمل في المطبخ . غير أنك تعثر بسهولة على رئيسات عمل في الاجهزة العامة .

لقد اختار مستر مالوك نفسه وظيفة لا يساعده فيها موظفون-وظيفة يضطر الى أن يمارس فيها كفاية تبلغ عشرة أضعاف كفاية السمسار ، في مقابل خمس المكافأة التي يمكن أن يعتبرها السمسار مجزية . فكيف لم يلحظ ذلك الشيء الذي تتميز به الكفاية النادرة اول ما تتميز ، وهو انها تختلف عن مجرد القدرة الحيوانية على اداء عمل روتيني ممل ؟ كيف غاب عن ذهنه ان الكفاية النادرة تمارس لذاتها ، وتجعل صاحبها أتعس خلق الله اذا حيل بينه وبين ممارستها ؟ رفقا بقلبي ! كيف كتبنا « المقالات الفأية » التي يعجب بها مسنر مالوك ايما اعجاب ؟ لا لشيء الا لأن كتابها كانوا قادرين على كتابتها . ونظرا لأنهم مصابون بالغرور المسلم به ، فانهم شاءوا الا يخفوا هذه المقدرة تحت مكيال ، بالرغم من أنهم كانوا يعرفون جيداً أنهم لن يمسوا « فارذنج » واحداً من الأرباح النقدية التي قد تدرها «مقالات فأية » . ولو صدر في الغد مرسوم يقضى بأن تتساوى مرتبات الجميع ، كبيرهم وصغيرهم ، فأننى أتوقع تماماً ظهور متاعب مبعثها ان كل شخص سيصر على أن يكون رئيساً لقسمه . فلماذا يتكهن مستر مالوك بأن الرؤساء سيصرون على أن يكونوا أتباعاً ؟ اننى لا أستطيع أن أوفق بين هذا القول وبين الذكاء الذي شهر عنه .

والواقع انه لا جديد فى هذا الاجراء ، فنحن نجد فى الوقت الحالى ، وداخل نطاق القيود الطبقية ، أناسا يتساوون فى الاجور مع أنهم يختلفون فى الكفايات اختلافاً شديداً .

أما بالنسبة للرؤساء الذين يتقاضون أجراً يقل عن أجر تابعيهم ه فنقول : ان راتب الضابط البحرى أقل من راتب كثيرين ممن يشغلون وظائف تجارية ثانوية غير محترمة .

اقتصاديات الفنون الجميلة

وقد استطيع ان أستمر وأصل الى عديد من التكهّنات الطريفة بشأن الثروات الطائلة التى يجنيها كبار الفنانين فى ظل الديمقراطية الاشتراكية وما عليهم الا ان يضعوا صناديق عند باب مرسمهم ار قاعة الموسيقى، ويفرضوا رسما قوامه خمسة شلنات على كل داخل، ونحن نفترض ان هذا الرسم سيدفعه - دون تردد - ملايين المثقفين والأغنياء فى تلك الفترة . غير أن اقتصاديات الفنون الجميلة تستحق وحدها مقانة قائمة بذاتها . وأمام عالم الاقتصاد ذلك الموضوع الضخم : الاختلاف بين الخباز الذى ينتج شيئا ويستهلكه اول مستهلك والفنان الذى ينتج شيئا لا يسوء بمرور الوقت بالرغم من أن اجيالا من المستهلكين شبعوا منه . ومع ذلك لم يفكر واحد من أساتذتنا فى كتابة فصل عن صناديق الاكاديمية الملكية التى تدر شلنات لتحدى بها جميع المعايير المعتادة الخاصة بالانتاج والاستهلاك .

الأرباح والمكاسب - والريع والفائدة

ولم يتخل مستر مالوك عن ذلك الاكتشاف الاقتصادى اتعس الذى توصل اليه ، والخاص بمئات الملايين التى تدفع سنويا فى شكل ريع وفوائد ، والتى تخلقها كفايات الذين يتلقونها . وخلال حياته شهد آلاف الملايين وهى تنتج بسبب العمل والكفاية ثم تسلم بعد ذلك - ودون مقابل - الى الرجل الذى يكفيه ان يتناول مقصا ويقطع الكوبونات ، أو يكتب ايصالا للمستأجر الذى يدفع له الايجار » (اننى أستعير هذه العبارة من ذلك المحافظ الممتاز « الأمير بسمارك ») .

وهناك أنصبة كبيرة من هذه المبالغ تنتقل ، تحت سمع مستر مالوك وبصره من البالغين الى الأطفال ، ومن القديرين الى الضعفاء ، ومن المقتصدين الى البذرين ، ومن كل الاشخاص الذين ينتجون شيئا عن طوعية ودون ما اجبار ، ينتجونه للمجتمع مقابل ما يقدمه لهم المجتمع دون قيد أو شرط .

ان هذا يذهب ، كما يقول رسكين ، الى السيدات والسادة الذين لا يستطيعون أن يقولوا انهم ينتجون شيئا . هل يجب أن أردد تلك الفقرة التى استهلكت تماما والتى جاءت فى كتاب الرحوم البروفيسير كيرنز « بعض المبادئ الأساسية فى الاقتصاد السياسى » . وهو الكتاب الذى صاغ النتائج التى توصل اليها الاقتصاد المحافظ بشأن هذا الموضوع والتى لم تتعرض لتحدى أى عالم من علماء

للاقتصاد او معارضته الى ان ظهر مستر مالوك ونطحتها براسه قائلا :
انها هرطقة جديدة وخطرة ، هرطقة اشاعتها حفنة من الفايين من
مدعى الثقافة ! اليكم هذه الفقرة ، واني لأضعها وانا في غاية السرور
اذ ليس هناك من سيحتمل مثل هذه اللهجة العنيفة منى :

« لذا ، فالوظيفة النافعة التي يخيّل الى بعض كبار الكتاب أنهم
اكتشفوها في عمليّة النفقات الهائلة التي يبدها الأثرياء العاطلون ،
هذه الوظيفة مجرد وهم » . ذلك أن الاقتصاد السياسى لا يعرض لمثل
هذا التساهل الذى تواجه به الانانية الصارخة .

وليس معنى هذا اننى سأفوه بكلمة ضد قداسة العقود . ولكنى
اعتقد أنه يهمنى وجهة النظر الأخلاقية ووجهة النظر الاقتصادية . انا
نصر على ما يأتى : « لا يمكن أن يعود على المجتمع أى نفع من وجود طبقة
من الأثرياء العاطلين .

وجدير بالذكر ان الثروة اننى يجمعها اسلافهم وغيرهم تساعد
دون شك على المحافظة على الصناعة التى استخدمت فى صورة
راس مال ، غير أن المبالغ التى ينفقها هؤلاء فى الترف والدعة لا تعد
راس مال ، وهى لا تساعد على عول احد سوى حياتهم التى
لا تجدى .

ولابد أن يحصلوا بأية وسيلة على ايجارهم وفوائدهم كما هو
منصوص عليه فى العقد . ولكن ، فلنضعهم فى موضعهم الصحيح ،
موضع ذكور النحل فى خلية النحل الذين يلتهمون وليمة لا يسهمون
فيها بشئ ! »

ما سر الاختلاف بين آراء كيرنز وآراء مستر مالوك ؟ كل ما فى
الامر أن كيرنز عرف الاختلاف بين الأرباح والمكاسب من ناحية ،
والربح والفائدة من ناحية أخرى . أما مستر مالوك فسارع الى القول
بأنه ما دامت الكفاية تدر ثروة ه وما دامت الكفاية نادرة ، وما دام
الأثرياء نادرين ايضا ، فلماذا لا يكون الأثرياء النادرون قدريين ايضا ؟
والا فكيف تفسر وضعهم ان لم تفسره على هذا النحو ؟ كيف بالله :
وأنت لا تزال عند الجانب الخطأ من قنطرة الاقتصاد السياسى :
قانون الربح ، بكل ما يحويه من ردود فعل اجتماعية غير متوقعة على
الاطلاق !

ولقد بذل كتاب المقالات الفابية قصارى جهدهم كى يقتنعوا
مستر مالوك بأنه اذا كان دوق ويستمنستر - بوصفه مالكا - يحصل
على أكثر مما يحصل عليه مستر مالوك - بوصفه مؤلفا - بمقدار

خمسین ضعفا - فان هذا لا يعنى أن الدوق أذكى من مستر مالوك
خمسائة مرة . غير أن مستر مالوك متواضع وسيتقبل الأمر على هذا
النحو . وساكف منذ الآن عن ازعاجه بهذه النقطة .

حكم القلة للكثرة

ومستر مالوك مذهول حين يرى أننا اذا استعرضنا التاريخ من
ملوك الرعاة الى ملوك النيترات وبارونات البقر ، وجدنا أن القلة تحكم
الكثرة .

فاذا كان يقصد بذلك أن القلة استطاعت أن ترتفع بالكثرة الى
مستواها فهو يجهل اذن تلك المأساة التاريخية ، مأساة العظمة ، ولكن
من المسلم به أن التنظيمات التى تستطيع الكثرة استحداثها ، هذه
التنظيمات تم توجيهها على يد القلة ، وفى بعض الحالات كانت القلة
تفرضها فرضا .

ولست أشك فى أن القلة ستظل تنظم فى ظل الديمقراطية
الاجتماعية وسيتم هذا أيضا دون النظر عند كل خطوة فى المصالح المحصنة
لجمهورية البلهاء فى «نظام المحافظين» .

وحسنا فعل مستر مالوك حين أشار بأن تطور المجتمع لا يولد الفوضى
وانما يولد أنماطا جديدة من الحكم . وأنا أطلب منه أن يضيف : «أشكالا
جديدة للحكم» ، فى الماضى كان هناك وليام الاول وسيفه وباروناته ، ثم
ادوارد الاول بأوراق اعتماده التى يخضع بها رقاب هؤلاء البارونات ، أما
بالامس فقد ظهر ملك القطن برأس ماله ومصنعه المخيف !

واليوم نجد قانون المصنع الذى يخضع رقاب ملوك القطن المخيفين
وغدا من يدري ؟ غدا قد تظهر الوزارة العمالية القديرة التى تساندها
بيروقراطية تتعلم على يد المقالات الفابية .

غير أن تعميمات مستر مالوك التاريخية ستظل صائبة : ان القلة
ستظل تنظم الكثرة . ان شركة المستقبل المساهمة الضخمة - الدولة
الديمقراطية الاجتماعية - سيكون لها رئيسها ومديرها مثلما سيكون لها
سفنها وضباطها ولقد أشرت آنفا الى أن السفن يجب أن يكون لها قباطنة -
حتى لو تساوت الكفايات التى على ظهر السفينة ، تماما مثلما يحتاج
القوس الى حجر أساس فى المركز .

وأنا لأعود الى هذه النقطة ثانية الا لأذكر مستر مالوك بأن مسألة
خضوع الكثرة لتوجيه القلة - التى يجدها فى جميع أشكال التنظيم

الاجتماعى لاتتعلق بالضرورة بأى نفوق طبيعى من جانب القلة والواقع ان مستر مالوك لن يستطيع ان يثبت ان القلة الحاكمة كانت أفضل من رجال عصرها :

لقد كان جيمز الاول يحكم شيكسبير وهل كان جيمز أكفى من شيكسبير ؟

وكان لويس الرابع عشر وعشيقاته يحكمون تورجو ، فهل كان حكمهم له راجعا لتفوق فى كفايتهم أو شخصيتهم ؟ وهل كان مستر بلفور أقدر من مستر أسكويت حتى آخر انتخابات عامة ، وهل أصبح مستر أسكويت منذ ذلك الحين أقدر من بلفور ؟ هل كان كل الرجال الذين حكموا مستر مولوك أقدر منه ؟

انها اسئلة لامعنى لها ، لان الكفاية - كما أشار مستر مالوك بنفسه - ليست شيئا تجريديا ، انها تعنى دائما القدرة على أداء عمل معين أو وظيفة معينة ، ولا معنى لقولنا : هذا أقدر رجل فى انجلترا ، غير أن هناك أحسن لاعب فى القفز العالى ، وأحسن راى جلة ، وأحسن رافع أثقال . . . الخ .

وعندما نصل الى مسائل أكثر تعقيدا ، مثل أقدر ممول أو أقدر إستراتيجى أو أقدر منظم لصناعة معينة ، فاننا نقول عن الشخص : انه أقدر الجميع اذا كان يتمتع بمعظم المزايا التى تهمنا هنا بصورة كبيرة فى ظل الظروف الراهنة ، سواء فى المال أو الاستراتيجية ، أو الصناعة التى نقصدها . فاذا تغيرت الظروف وجدنا أن مسألة الكفاية فى حاجة الى نوع آخر من الرجال ، وكل عام يمضى يعطينا مثلا جديدا على أن الرجل الذى يصادف نجاحا هائلا فى أحد مشروعات أمريكا قد يمتنى بفشل ذريع فى مشروع بانجلترا ، ذلك لانه رجل قدير للمشروع فى ظل الظروف الأمريكية ورجل غير كاف فى ظل الظروف الانجليزية .

والاشتراكيون من أتباع أوين ، ممن جنوا ثروات طائلة فى حقل الاعمال فشلوا فى تحقيق شهرة ولو عادية - فى محاولتهم تنظيم مذهب أوين . أو لناخذ أحد الامثلة التى ضربها مستر مالوك نفسه : كان الرجل القدير فى انجلترا الاقطاعية يختلف تماما عن الرجل القدير فى انجلترا التجارية . لنتأمل ذلك - على الاقل .

أما فيما يتعلق بتوجسات مستر مالوك غير التاريخية بالمرّة وقوله ان الرجال الكفاة سيفضون ممارسة كفايتهم مقابل الاجر الجيد والمعاش الذى تدفعه لهم الديمقراطية الاجتماعية مالم تتحل لهم أيضا فرصة استثمار هذراتهم كى تصبح أطفالهم ورثة عاطلين - فانتى أشك فى أن ينصت

الجمهور الى هذا التحذير . ليثق مستر مالوك بان الديمقراطية الاجتماعية شأنها شأن أى نظام سياسى آخر ، ستكون مشغولة بأفرادها العائشين بالتفاهين أكثر من شغلها بأفرادها الكفاة .

الحافز الى الانتاج

ويقول مستر مالوك : « لن يبذل الناس جهدهم لانتاج الدخل اذا عرفوا أن الدولة عبارة عن مؤامرة منظمة لسلب هذا الدخل منهم ، ولكنى ظلت أحس الى الآن أن تاريخ المدينة برمتها تاريخ ملايين من البشريكدون ليجنوا الثروة من أجل هدف صريح ، ألا وهو دفع الضرائب لجامع الضرائب وتلبية المطالب التى تفرضها الدولة لمصلحة الاقطاعيين والرأسماليين وغيرهم ممن يتحكمون فى مصادر الانتاج !

ان مستر مالوك هنا أشبه بمن ينكر وجود الاهرام على زعم أن الناس لن يبنوا الاهرام اذا عرفوا أن فرعون يتزعم مؤامرة منظمة لاختطاف الاهرام منهم لحظة أن ينتهوا من بنائها . أليست الايجارات والانتصبة التى تخبط فيها مستر مالوك بصورة فريدة ، أليست تتحقق اليوم بعمال من جميع الدرجات عمال تضطهرهم الدولة الى اعطاء كل فاردنج لديهم لما أسماهم البروفيسير كيرنز بـ « ذكور النحل الذين لا يعملون شيئاً ؟

غير ان المدعى العام لا يستقيل من منصبه القضائى لمجرد أنه مضطر الى اعطاء جزء من مرتبه لسيد الارض الانجليزية التى بنى فوقها المدعى العام بيته الخاص .

ولن ترفض عاملة المصنع أن تشقى وسط الدخان السام المتصاعد من الاسيداج والفسفور لمجرد أن ١٠٪ أو ٣٠٪ مما تنتجه هى وبقية العاملين فى المصنع تنتزع منهم وتسلم الى المساهمين الذين لم تكتمل عيونهم بشكل المصنع ، والذين ضاعت مساهماتهم الاصلية فى تكاليف بناء المصنع وحل محلها انتاج المصنع نفسه . وعندما قالت الدولة للمدعى العام وعاملة المصنع وأمثالهما « استسلموا ، أو جوعوا أو اذهبوا الى السجن ، ان لكم مطلق الحرية فى الاختيار » فانهم استسلموا لان الاستسلام أيسر الحلول الثلاثة . وتستطيع الدولة الديمقراطية الاجتماعية أن تسليهم (انها كلمة مستر مالوك لا كلمتى) بالطريقة نفسها اذا خولتها البلاد هذه السلطة ضد مصالح العاملين . ولو أنها فرضت على «الأثرياء العاطلين» (البروفيسير كيرنز مرة أخرى) ضرائب بلغ من ارتفاعها انها لا تترك لهم سوى مرتبات الوكلاء الذين يجمعون دخولهم ويحولونها الى مصلحة الدخل المحلى فليس هناك ما يدعونا

الى القول بأن انتاج الدخول سيقل « فاردينج » واحدا بحجة انه المرفين سيتقاعسون بعد افلات الدخول من أيديهم : ذلك أننا اذا كنا أمام شخص لا ينتج شيئا فاننا لن نخسر اذا نحن أضعفنا الحافز الذي يدفعه الى الانتاج .

أما العقبة الحقيقية التي نصادفها ونحن نفرض الضرائب على دخول الأثرياء العاطلين الى أن نلغيها الغاء فهو أن الحكومة لا تستطيع البتة أن تضع يدها على ٨٠٠.٠٠٠.٠٠٠ جنيه في العام وهي التي لا تملك في الوقت الحالي وسيلة تمكنها من المسارعة الى تشغيل هذا المبلغ في صورة أجور ومرتبات مرعوسيه . وقد عالجت « مقالات فابية » (صفحة ١٨٩ وغيرها) هذه العقبة بالتفصيل وذلك في فقرة لا يؤثر عليها نقد مستر مالوك .

وقصارى القول

وقصارى القول أن مستر مالوك خلط بين الطبقات المالكة والطبقات المنتجة ، وخلط بين الذين يتمتعون بكفاية والذين يتمتعون بأرض ورأس مال ، وبين الرجل الذي يمرح في المدينة ورجل الاعمال ، ولقد نصحته عام ١٨٩٤ بأن يقرأ مؤلفات الاقتصادى الأمريكى ، الفردى جنرال ف١٠ وورنر ، الذى استطاع قبل ميلاد الجمعية الفابية أن يتناول اقتصاديات الكفاية بطريقة لم يعترض عليها الفاسيون والمحافظون ، وليس لهم أن يعترضوا ، ولم يأخذ بنصيحته الى أن ذهب الى أمريكا ووجهت اليه تهمة الاقتباس من الجنرال . وليس من شك فى أن الذى وجه الى مستر مالوك هذه التهمة لم يفهم الاثنى معا ، والآن وقد قرأ مستر مالوك كتابات جنرال وورنر يستطيع أن يفهم الفقرة التالية التى جاءت فى كتاب وورنر المسمى بـ «النقود على ضوء صلتها بالصناعة والتجارة» (لندن ١٨٨٠ بصفحة ٩١ و٩٠) :

« لقد أثبت موقف العمال والرأسماليين (خلال فترة الكساد الصناعى الذى استغرق فى الولايات المتحدة خمس سنوات) أثبت بما لا يتطرق اليه الشك أن طبقات أصحاب الاعمال هي التى تهيمن تساما على الموقف الصناعى ، ورأس المال والعمال مضطرون الى الالتجاء الى هؤلاء كى تتاح لهم فرصة أداء وظائفهم المختلفة ، فاذا رفضت طبقة أصحاب العمل ، سعيها منها وراء مصالحها ، أن تتيح هذه الفرصة لرأس المال والعمال فان رأس المال والعمال يظلان معطلين ، مفتقرين الى أدنى حافز يحفزهما الى الانتاج»

ليك برجل الاقتصاد الماهر : انه لا يكتب كلاما رومانسيا عن رأسماليين يخرعون البواخر العابرة لاطلنطى ، وانما يريك الرأسمالي والعمال وهما يهرولان فى عجز : الاول يهرول بماله والآخر يهرول بعضله يجريان نحو الرجل القدير ، المنظم الحقيقى ، وصاحب العمل الحقيقى ،

الذى يستطيع وحده أن يجد عملا للمهارة اليدوية ، أو تلك القوة الوحشية
أو الاموال الطائلة التى قد يتمتع بها أى أحمق .

وعلى المالك أن يضع فدادينه فى هذه الأيدي الماكرة نفسها : ان
مالك الارض ، والرأسمالى ، والعامل كل هؤلاء لا يستطيعون أن يفعلوا
شيئا بدون صاحب العمل ، وهو بدوره لا يستطيع أن يفعل شيئا بدون
الارض ، ورأس المال والعمل . وبوصفه الطرف الوحيد فى الصفقة الذى
يستطيع أن يحقق أدنى حافز الى الانتاج فإنه يشتري هذه المستلزمات
الثلاثة وبأرخص سعر ممكن ، ويدفع الثمن من واقع الاشياء التى ينجزها
هؤلاء له ، ويحتفظ بالباقي لنفسه فى صورة ربح . فاذا عرضت عليه
شركة مساهمة منصب المدير العام فى مقابل راتب يساوى المبلغ الذى
كان يحصل عليه من نشاطه الخاص فإنه لا يرفض المنصب ، لذا ، لو
عرضت عليها الحكومة ، أو المجلس البلدى مزايا مماثلة وعينته موظفا فى
الدولة أو فى المجلس البلدى ، فإنه لن يسخر من هذا العرض ويستند
الى حجة عاطفية مزيفة ، حجة الارتباط بـ «نظام محافظ» ولقد أوضح
الفابيون أن الموقف يتغير الآن بشكل يستدعى من هيئاتنا الحاكمة المحلية
والمركزية ، أن تنافس صاحب العمل الخاص من أجل مصلحة العامل ، وأن
تنافس مع الرأسمالى وصاحب الارض من أجل خدمات صاحب العمل .

وفى الوقت نفسه تصادر بالاجراءات الدستورية المعتادة كميات
أكبر من الارض ورأس المال اللذين وقعا فى أيدي عاطلة .

ومستمر مالوك يرد على هذا بأن يعد المحافظين خيرا : ففى مقدوره
أن يثبت أن الثروة كلها هى نتاج الكفاية لا العمل ، وليس فى هذا عزاء
كبير للمحافظين الذين لا يتعاملون مع الكفاية أو العمل وإنما يتعاملون مع
الارض ورأس المال .

ويريد مستر مالوك أن يقطع أى شك قد تخلفه أدلته الاقتصادية،
ومن أجل هذا يقول ان استيلاء الديمقراطية الاجتماعية ، وبالطريقة التى
رسمها الفابيون على دخول الملاك لا يعد «اشتراكية جوهريه» وإنما يعد
«اشتراكية عارضة مكتملة» ، واننا اذا قمنا هذا النوع من الاشتراكية
بالمقياس الصحيح وجدنا أنها «أمثلة حقيقية ونتائج طبيعية لمذهب فردى
متطور» .

لقد أثلج هذا التفسير صدور الفابين الى حد كبير ، فهل سينتج
صدور المحافظين ؟ لا أستطيع أن أدعى قدرتى على القطع برأى فى هذا .

مَقَالَاتُ فَابِيَّةٍ بَعْدَ عَشْرِينَ عَامًا

مقالات فابية بعد عشرين عاما مقدمة للطبعة الجديدة لعام ١٩٠٨

منذ عام ١٨٨٩ تعرضت الحركة الاشتراكية لتحول كامل في جميع أرجاء أوروبا . وقد نستطيع أن نصف ثمرة هذا التحول بأنه اشتراكية فابية ، وفي ثمانينات القرن التاسع عشر ، عندما انتعشت الاشتراكية في إنجلترا لأول مرة بعد ابطال كوميون باريس عام ١٨٧١ ، لم يدرك أحد بادى الامر أن الذى أبطل حقا هو تلك النزعة الحرة الراديكالية ذات الطابع الثورى الرومانسى (١٨٤٨) ، وهى النزعة التى ارتبط بها الاشتراكيون بالطبع لانهم أنفسهم كانوا يؤمنون بالديمقراطية .

والى جانب هذا الايمان المشترك ، اشترك الطرفان فى نظرتهم الى أسلوب الثورة . كانا يؤمنان بمبدأ الكارثة ولقد أطاح مذهب الاحرار بالاولتقراطية والبيروقراطية فى إنجلترا وفرنسا مستخدما هذا الاسلوب ثم ترك الصناعة تستغل الظروف السياسية الجديدة عن طريق المنافسة غير المنظمة بين الافراد .

وموجز القول أن خطة الاحرار كانت تقضى بالاطاحة برأس الملك وترك الباقي للطبيعة .

وكان المفروض أن تتجه الطبيعة نحو تحقيق الانسجام الاقتصادى طالما انه ليس هناك حكومات استبدادية تمارس قبودا أما الاشتراكيون فتخطوا الاحرار بمسافة طويلة عند ما أدركوا ما للصناعة من أهمية بالغة ، بل لقد ذهبوا الى ماذهب اليه باكل وماركس من أن جميع الأنظمة الاجتماعية تخضع فى تشكيلها للظروف الاقتصادية ، وانه ليس هناك سوى استبداد واحد أساسى ألا وهو استبداد رأس المال . غير أن الاشتراكيين أنفسهم كانوا قد تربوا فى مدرسة الاحرار ، ومن أجل هذا مالوا الى الاعتقاد بأنه اذا قطع رأس الملك (وهو هنا رأس المال) فإن الامور ستسير على مايرام ، وبطريقة تلقائية .

وليس من شك فى أن هذا البيان العام يظهر الثوريين فى الفترة من

سنة ١٨٤٨ الى سنة ١٨٧١ ، بمظهر أبسط من المظهر الذى ظهوروا به فى التاريخ .

كان برودون يفتح بالمشروعات ، ومن بينها الحد الأدنى للأجر الذى ثبت أنه على جانب كبير من الأهمية - لدرجة أن مستر ويب ومستر ويب دافعا عنه مستندين فى الدفاع الى أساس راسخ من الحقائق الصناعية والنظريات الاقتصادية . وكان لاسال ملما حقا بشئ ، عن طبيعة إنقائون وأسلوب الحكم ، وعقلية الطبقات الحاكمة . أما ماركس فبالرغم من أنه كان قدريا حرا الى حد ما (ألم يقل ان القوة تولد التقدم دون أن يذكرنا فى الوقت نفسه بأن القوة تخلق أيضا الفوضى ، وأن الفوضى تخلق الاحكام العرفية ؟) لم يؤمن بالحرية الاقتصادية .

ان الاشتراكية تقتضى وجود أسلوب وخطة وتنسيق على يد أمة تبحث بوعى عن رفاهيتها الجماعية ، وعلى الأمة أن تحل هذا محل التسابق الصناعى الراهن وراء المغنم الشخصى ، ونظرا لان هذا لا يمكن أن يتحقق تلقائيا بوساطة الاطاحة العنيفة بالنظام الراهن ، ونظرا لأن الاشتراكيين لم يكونوا غافلين فى الفترة من سنة ١٨٤٨ الى سنة ١٨٧١ ، استحال اثبات القضية التى تقول : ان «مقالات فابية» كانت أول كتاب منهجي للاشتراكية يندد بالكارثة كوسيلة من وسائل الاشتراكية .

لذا ، يجب ألا نقول : ان دعاة الثورة والدوليين آمنوا فى الفترة (من سنة ١٨٤٨ الى سنة ١٨٧١) بأسلوب الاطاحة المثيرة للفظان الرأسمالى بضربة واحدة ، ضربة يعقبها ظهور سماء جديدة وأرض جديدة وانسانية جديدة .

نحن لانكر أنهم كانوا حالمين ، ذلك أن كل أصحاب المثل السياسيه العليا حالمون . غير أنهم كانوا واقعيين واقعية المحافظين والاحرار الذين يؤمنون اليوم بأن انتصار حزبهم سيحقق للبلاد السعادة والأمن . وبالمثل استحال اقناعهم بالتحدث عن دولة المستقبل الاشتراكية أو التفكير فيها على ضوء وقودها البشرى الحالى . كانوا يتحدثون عن الكوميونات ويتحدثون بصورة أكثر غموضا وأقل حماسا عن مكاتب مركزية لتنسيق نشاط الكوميونات . فاذا تجاسرت وقلت : ان هذه الاختراعات الغريبة الرومانسية لاتعدو أن تكون شركات متحدة فى المدينة خاضعة لهيئة منهم المحلى ، نددوا بعنف بهذه الصياغة ، واتهموك بأنك تلصق بالاشتراكية طابع النظام الحالى ، وهم قد ورثوا عن الاحرار عدم ثقتهم القديمة بالحكومات والبيروقراطية ، وميل الثوريين البورجوازيين الى تأليه الطبقة العاملة ، ولم يشكوا لحظة فى مدى اعتماد المجتمع فى وجوده نفسه على مهارة الاداريين والخبراء ، أو مدى الحاجة الى الكياسة وقوة الشخصية كى يهيمن نواب الشعب على هؤلاء الاداريين والخبراء .

والواقع أنهم آمنوا بأنه ما ان يفهم البروليتاريون فى العواصم الكبرى اقتصاديات الاشتراكية ، نتيجة لجهودهم فى أنحاء أوروبا ، حتى يستجيب البروليتاريون لصيحة «أيها البروليتاريون فى جميع أرجاء الأرض اتحدوا» حتى تستسلم الرأسمالية أمام اتحاد دول للطبقات العاملة فى أوروبا . ولن يتم هذا بالصورة التى يلخص بها مؤرخ فى المستقبل تاريخ قرنين أو ثلاثة قرون (وقد يثبت صحة هذا تماما) ، وإنما ستكون هناك خطة عملية عاجلة يتم إنجازها فى خلال عشرين عاما على يدا الجمعيات الاشتراكية التى تنأى تماما عن السياسة العادية وتحتقرها .

وموجز القول انهم كانوا هواة رومانسيين ومن أجل هذا تحمسوا وابتهجوا عند ما أكد ماركس وانجلز الطابع «العلمى» لحركتهم وفرقا بينها وبين اشتراكية أوين وفورييه وسان سيمون ورجال المرحلة من سنة ١٨٢٠ الى سنة ١٨٤٨ ، تلك الاشتراكية التى تحمل طابع المدينة الفاضلة .

غير أن أحداث سنة ١٨٧١ فى باريس امتحنتهم وجعلتهم يواجهون الواقع ، ووجدوا أنفسهم بلا حول ولا قوة فى ميدان الحياة العامة . وشجع هذا خصومهم على إبادتهم فى أبشع مذبحة شهدتها العصر الحديث ومما يضاعف من بشاعتها أن ضحايا هذه المذبحة من الأبرياء .

ورضى الرأى العام فى أوروبا عن المذبحة معتمدا على تلك الوسيلة المألوفة : التنديد بالضحايا . والآن ، لو كانت أوروبا مثقفة ثقافة سياسية ما استدعى الامر هذا التنديد . وحتى لو كان من الممكن من الناحية الانسانية اعتبار الفدراليين الذين سحقتهم المدافع الرشاشة فى باريس متهمين بالحرق وسفك الدماء - فإن المذابح التى لا تفرق بين البرى والمذنب ليست السبيل الصحيح الى معاملة مشعل الحريق وسفك الدماء .

ولكن ليس هناك أدنى شك فى طبيعة الاجراءات التى يقدم عليها حكام يفتقرون تماما الى الكفاية والشئ المؤكد سياسيا فى الوقت الحالى هو أنه اذا قامت مجموعة من الرجال بخلق احدى حكومات الدولة الحديثة دون دراية كافية وقدرة على المضى بالاعمال الضرورية التزوية ، واذا عجز هؤلاء الرجال عن هذه المهمة ورفضوا فى الوقت نفسه أن يتركوا غيرهم يسجزونها ، كان لا بد من الاطاحة بهم قورا . ولن يجديهم أن آمالهم أكبر من آمال آبائهم ، وأن نواياهم حسنة وأن تصرفاتهم لا تهدف الى المصلحة الشخصية . ولن يجدى كون خصومهم أنانيين وروتينيين ماجورين ، وانهم سيفشلون أيضا لو خلقوا نظاما جديدا بدلا من كسر شوكة النظام القديم ، والنزى يتطلع الى صور أعضاء كوميون باريس يستطيع أن يدرك بلمحة واحدة أنهم يضارعون أية هيئة حاكمة كانت ، غير أن هؤلاء الاعضاء فشلوا فى إنجاز المهمة التى أخذوها على عاتقهم على حين استطاع تير

٢٠ اجازها ، ولم يجد قول ماركس انهم أبطال وشهداء ، وان تير وخلفاء
أشهر ، بالرغم من أن هذا القول كان بدون شك أقوى وثيقة في الصراع
من أجل كسب الاعجاب الادبي ، وهي وثيقة غطت على القضايا الحقيقية .
ولقد بلغ من نجاحها كنوع من أنواع الكتابة أبها أطاحت بالماركيز
دى جاليفيه بعد ثلاثين سنة من نشرها ، وكأنها ظهرت لتوها في عدد
الأمس من صحيفة «نان» أو «ديبا» .

وكان جميلا من الفدراليين الا بقدروا على الاجهاز على تير فدرجة تير
على الاجهاز عليهم ، غير أن الادب العاطفي لا يصلح في ذاته لتصريف شئون
الدول الكبرى الحديثة .

والآن لقد شهدت الجمعية الفابية مولدها عام ١٨٨٤ ، وقد بلغت
في أقل من عامين سن الرشد ، وهي لاتفكر في أن تعرض نفسها للابادة
ولقد وصف أحد رجائها الاستشهاد بأنه « الوسيلة الوحيدة التي
يستطيع بها رجل أن يشتهر دون كفاية » .

وعلاوة على ذلك ، ليست لدينا أفكار خيالية عن المعاملة التي يجب
أن نلقاها اذا ماخذونا حذو الفدراليين في باريس ولقينا بالرعب في قلوب
الطبقات المالكة دون أن تنزع شوكتهم أولا بسلسلة طويلة من المعارك
الصغيرة .

وفي باريس في عام ١٨٧١ ظل الناس العاديون يختبئون في بيوتهم
لأسابيع ، ظنا منهم أن الشوارع ليست مأمونة ، ولم يجروا ويخرجوا الا
بعد أن عرضوا أنفسهم لمغامرة خطيرة ، وهي أن يموتوا برصاص أشياعهم
أنفسهم في زحمة الاغتيال والعنف اللذين أعقبا اكتشاف الحقيقة التالية:
وهي أن الكوميون لا يستطيع أن يقاتل الا قتال الفأر في الأركان . ولم
تتغير الطبيعة البشرية منذ ذلك الحين .

وفي عام ١٩٠٦ وقف أحد كتاب المقالات الفابية في صبيحة يوم من
أيام شهر مايو في شارع دى ريفولى ، فاكشف أنه الشخص الوحيد
الذى جرؤ على الظهور في أقصى غربى باريس .

وكان السكان المثقفون في ذلك الحى المختار مختبئين كالعادة داخل
منزلهم ، وخزائن الماكولات مملوءة باللحوم المجففة ، والحمامات مملوءة
بالسمك الحى - كى يستطيعوا أن يعيشوا أيام حصارهم ، وكان خطر قيام
الثورة في ذلك اليوم أبعد من خطر تحول تل برموس الى بركان ثائر في
الساعة السادسة من مساء يومنا هذا . وكان حريا بأكثر السياسيين
سداجة أن يدركوا هدف الحكومة وصحفها الحزبية من اثاره الفزع
المصطنع من أجل اخافة البورجوازيين وجعلهم يؤيدون الحكومة في
الانتخابات العامة التي بدأت آن ذاك .

وفى المساء رأى الكاتب نفسه فى ميدان الثورة جمعا من المتفرجين الذين اجتمعوا ليشهدوا العصيان الموعود ، واجتمعت القوات والشرطة لينفذوا المجتمع من هذا العصيان .

كان المشهد أشبه بمشهد ميسدان الطرف الأغر فى عام ١٨٨٧ ، عندما تم تمثيل المزهلة نفسها فى لندن ، ومن حين لآخر وطئت القوات بعض المتفرجين وقبضت الشرطة على البعض ، وفقد الكثيرون أعصابهم ، بحيث بذلوا محاولات ضعيفة لاثارة الشعب وزودوا صحف الصباح بأخبار الاعتقالات . واذ أشرق صباح اليوم التالى والمجتمع فى أمان ، خرج هذا المجتمع من مخبئه وباع السمك من حماماته وباع اللحوم المجففة من خزانة اللحوم بأسعار التضخيم (كان الطقس حارا للغاية وكانت اللحوم مشكوكا فى أمرها) . وصوت المجتمع بترحاب للحكومة التى جعلته يخرج عن طوره بثورة وهمية وتآمر مثير للسخرية ، وسخرت انجلترا من أهالى باريس بالرغم من أن كثيرين من الزوار الانجليز غادروا باريس هربا من حكم الارهاب ، ومع ذلك مر شهر واحد واذا بطبقاتنا المالكة فى القاهرة تصاب بنزع من الحركة الوطنية فى مصر ، وتصاب بنوبة من نوبات الجبن والقسوة ، فترتكب فظائع دنشواى التى تعتبر مذنبه جليتكو شيئا نافها اذا ماقيست بها .

ان القايين لايسمحون لانفسهم بالانسياق وراء ترديد كلمة التقدم والقول بأننا نعيش فى عصر أرقى من عصر آبائنا ، وان طبقاتنا الغنية الجديدة من أصحاب السيارات لاتتمادى فى الارهاب والانتقام مثلما تمادى ارستقراطيو العهود السابقة . ان القايى يعرف أن الملكيات لاتتردد فى اطلاق النار . وأن على الثورى الفاشل أن يتوقع اليوم ودائما الدس والحنث بالقسم والقسوة والمذابح الشرعية والعسكرية دون ما رحمة . فلو تم تبادل اطلاق النار فانه يتوى أن يكون عند الطرف الاقصى من بندقية الدولة . وهو يعرف أن الوصول الى هناك يستلزم منه أعواما كثيرة ، غير انه يؤمن بأنه يرى طريقه أو بالاحرى بقية الطريق ، ذلك أنه قد سار فى الطريق بالفعل .

وفى عام ١٨٨٥ ، ووسط سخرية دعاة الكوارث ، أولت الجمعية القافية المتاريس ظهرها ، وقررت أن تحيل الهزيمة البطولية الى نصر متواضع ، وقد وضعنا نصب عيوننا مهمتين محدودتين :

أولاهما : اعداد برنامج نيابى لرئيس وزراء تحول الى الاشتراكية مثلما تحول بيل الى التجارة الحرة ، أما المهمة الاخرى فتتلخص فى تحويل الانجليزى المحترم العادى الى رجل اشتراكى بالسهولة التى يتحول بها الى رجل حر أو محافظ .

ولقد انجزنا هذه المهام، وجعلنا زملاءنا الذين هم أكثر رومانسية يحسون بالاشمئزاز . وليس هناك من يعتبر الاشتراكية عصيانا مدمرا ينتهى فى حالة نجاحه بحماقات لا حصر لها . وبالرغم من ان الانتماء الى الجمعية الغابية يقتضى اعتناق الاشتراكية صراحة ، فانه لا يثير من التعليق أكثر مما يثيره الانضمام الى « جمعية الاصدقاء » أو حتى كنيسة انجلترا . ونستطيع ان نقول بوجه عام : ان العمال نظموا انفسهم كجماعة سياسية منفصلة لها مصالحها داخل مجلس العموم ، وكانت النتيجة أن الميزانية التالية اعترفت ، لأول مرة ، بأن فى البلد دخولا لا يعمل اصحابها - الى جانب الدخول التى يعمل اصحابها من اجل الحصول عليها . فاذا لم يكن هذا الاعتراف استسلاما من قلعة الرأسمالية للاشتراكية ، فانه على كل حال بمثابة انزال للجسر الذى كان مرفوعا ، ذلك ان الاشتراكية فى جانبها العدوانى ظلت دائما تهاجم اللدعة والفراغ . والقرار الذى اتخذه لوضع حد للملكية الخاصة يستجمع قواه يوما بعد يوم ، ذلك أن الناس بدءوا يدركون الفارق بين ملكية الرجل لعصاه (تلك الملكية التى يشترط المجتمع الا يستغلها صاحبها فى شح راس جاره أو ابتزاز المال عن طريق التهديد بها) وتلك الحقوق الخاصة التى تساعد الاثرياء العاطلين على فرض مبالغ هائلة لا تقبل احيانا عن ٦٣.٠٠٠.٠٠٠ جنيه سنويا تفرض على مكاسب باقى افراد المجتمع .

ولم يعد هناك من يخضع لتلك المحاولة القديمة التى تهدف الى بلبلة القضية وتؤكد أن وجود الأسرة والدين والزواج الخ يرتبط حتما ، بالتساهل مع السرقة الاجتماعية المجنونة . ولن يخسر أى اشتراكي شيئا بعد سنة كاملة من الاستغلال الفريد لتلك الحملة البذيئة التى قادتها أكبر صحف لندن الرخيصة انتشارا .

ان السلاح الوحيد الفعال الذى تستطيع الصحافة أن تواجه به الاشتراكية هو الصمت ، بل ان الاساقفة لن يجدوا اخبارهم فى الصحف عندما ينادون بالاشتراكية ويمزقون الادعاء القديم اربا اربا ، الادعاء الذى يقول : ان الاقتصاد السياسى ، والعلم ، والدين ، تقف فى صف نظامنا الصناعى الراهن .

واليوم يجد الخطباء الاشتراكيون جمهورهم بكل سهولة ، لدرجة أن القاعات الضخمة تمتلئ بهم بالرغم من وجود أسعار للدخول مرتفعة نسبيا . يحدث هذا دون الالتجاء الى أساليب الاعلان المعتادة .

وجدير بالذكر أن خطبهم ممتلئة بالحقائق والأرقام والدعوة التى لا تقاوم للرجوع الى التجربة اليومية والمتاعب المالية التى يتعرض لها

دافعوا الرسوم ودافعوا الضرائب والتعسبون الذين تزعمهم متابعهم المالية فتصرفهم عن الاهتمام بالسياسة الحزبية الرسمية : لكنه غير مسموح لأية كلمة من هذه الكلمات بالتسلل الى الجمهور عن طريق الوسائل المعتادة كالريورتاجات الصحفية .

غير أن مؤامرة الصمت تعود علينا بالنفع ، لقد نجحنا في هداية الناس الذين استمعوا اليها بالفعل ، أما الآخرون الذين لا يعلمون نبأ عملياتنا فقد تركونا وشأننا ، الى أن استبدت حركتنا بالجمهير .

والآن ، وقد تردد صوت النذير ، يبدو انه لم يبق في معسكر الأعداء سوى الجهلة ، والحمقى سياسيا ، والفاستدين من أصحاب المصالح ، وحاشيتهم من المرتزقة المفككين والسكرارى والمتهورين الذين يستعدون دائما للخوض في أية حملة للتعريض بخصوم أصحاب المصالح انذين يفتحون لهؤلاء المرتزقة اعتمادا سريا سخيا .

وقد يبدو هذا القول غريبا ، ولكننا لا نملك ألا أن نذهل لضعف وخسة المعارضة التى تعرض الاشتراكية لها اليوم اذا ما قيسمت بالمعارضة التى تعرضت لها الاشتراكية منذ عشرين عاما .

ولقد كانت هناك فترة خرج فيها أنبغ طلاب هيرت سينسر ، من مسز سيدنى ويب الى جرانت الين، خرجوا على استاذهم واتجهوا الى الاشتراكية ، ورأى هو أن الاشتراكية لاتعدو أن تكون عبودية مقبلة في تلك الفترة كنا نستطيع أن نحترم جرانت الين وفي الوقت نفسه نندد به . واليوم لانحترم خصومنا ولا نندد بهم . اننا نكتفى بما كانت تفعله مسز ستسون جلمان ، وهو « أن نسير بينهم وكأنهم غير موجودين » .

غير أننا لا نتظاهر بأننا لا نقيم وزنا للخطر العام الذى تشكله صحافة تخضع بالضرورة للأشخاص الذين يبقون بترفهم وبذخهم على فقر الأمة وبؤسها بالرغم من مواردها الهائلة .

ان اصدار أية صحيفة يومية ناجحة في لندن يتطلب ربع مليون جنيه في البداية ، وكل من يكتب في هذه الصحيفة يعرض عيشه للخطر في كل مرة يكتب فيها كلمة تهدد دخول الملاك وطبقتهم .

وهكذا نجد أن كمية الراى العام المتحذلق والمعادى للروح الاجتماعية كمية هائلة . ولقد بدأت السياسة تطبق نوعا جديدا من انواع الجرائم ، الا وهو قيام الصحف بتحريض الرعاع على أعمال العنف، بل أعمال القتل .

ولم تكن تلك الاجراءات تطبق فى الماضى الا على مدعى التدين .
ويبدو ان نتيجة هذا استفادنا الى القول باستحالة الجمع بين الحرية
الفردية والعبودية الاقتصادية . وعلينا أن نلقى بحرية التعاقد أدراج
الرياح كي ننقذ الطبقات العاملة من الإبادة بسبب العقود « الحرة » بين
أرباب الأسر الجامعة الذين لا يملكون بنسأ واحدا ومالكى العبيد فى الأمة .

والواقع انه ليس هناك صحفى واحد حر . لذا نرى أن من
المناسب ، فى هذه اللحظة ، أن نحذر قراءنا قياس مدى نشاطنا او
تأثيرنا ، وبصفة خاصة مدى قوة قضيتنا ، بما يقرءونه فى الصحف .

وتخطئ الصحف حين تظن أن معظم الناس يفضلون قضاء
حياتهم فى العمل الشاق والقلق المادى الذى لا ينتهى لا لشيء الا ليتمكنوا
حفتة من العائنين ، وربما الاشرار من سلبك ولأن هذا يدخل على
نفوسهم السرور . بل ان أكثر المحافظين خجلا كرجل الطبقة المتوسطة
الذى يقل دخله عن ٥٠٠ جنيه سنويا (وأحيانا يقل عن ١٠٠ جنيه)
قد بدأ يتساءل : لماذا يذهب ابنه ، ولما يستكمل تعليمه ، الى مكتب
أحد الكتبة وهو فى الخامسة عشرة من عمره كي يساعد ابن رجل آخر
على الذهاب الى الجامعة واستكمال تعليم لا ينوئ الافادة منه ، بوصفه
عاطلا بالوراثة ؟ وقد نخيفه اذا قلنا : ان توجيه مثل هذه الاسئلة الى
نفسه يعتبر ظاهرة خطيرة تدل على التحرر فى الحب ، وعلى الالحاد ،
غير أن هذا القول غير مقنع ، وهو يرى أن الاشتراكية تطورت من
صولجان أحمر فوق المتاريس ومجتمع محلى من الزوجات (وكلهن
مشعلات ناز) والحاد اجبارى ، الى جمعية فايه ، واتحاد اجتماعى
مسيحي ٥ من دستورين ، محترمين ، بل رسميين ، بارزين مؤهلين .

وهذا التطور يخفف يوما بعد يوم من خوفه من الاشتراكية ويضعف
من شكه فى حتمية الدقات التى تدق على الباب وتزداد رهبتها ، دقات
وكيل صاحب الارض ودقات جامع الرسوم !

والآن ، ان كل انسان يعرف بالطبع ان التطور سواء كان تطورا
فى الاشتراكية أو فى شيء آخر لا يقتضى تحول الاشكال القديمة الى
الاشكال الجديدة . ان الاشكال القديمة تلج فى البقاء جنبا الى جنب
مع الاشكال الجديدة ، الى أن يتم القضاء على الأولى عن عمد أو تصبح
غير منسجمة مع الجديدة مطلقا - بحيث تفقد الجراة على الوجود . هذا
ما حدث بالنسبة لتطور الاشتراكية الفابية .

ان الاشتراكية الفابية لم تقض على الاشكال الأولى ، وبالرغم من
انها أظهرتها على حقيقتها لدرجة أنها لم تعد تولد بحرية ، فانها مازالت
هناك تعطف وتجمع التبرعات وتبعد عن الاشتراكية كثيرين من المواطنين .

الصالحين الذين كانوا على استعداد للذهاب الى ما ذهبت اليه الجمعية الغابية ، والى ابعد مما ذهبت اليه الجمعية الغابية ، بل ان هذه الاشكال الاولى تعتمد من حين لآخر الى التنافس حول مقعد في البرلمان باسم الاشتراكية ، غير انها تعيد الثقة الى الاحزاب الاشتراكية لانها تظهر مند الحد الادنى من صناديق الاقتراع ، بأصوات تقل عن الاصوات التى يتوقعها المرء لأمى مرشح من البشر - حتى لو كان هذا المرشح رجلا عاديا للغاية . كيف لا ونحن نعيش في أيام يستطيع أن يجد فيها كل شخص أتباعا من أى نوع ؟ غير أن ما لها في كثير من الأحيان من الاستقرار داخل طوائف خاملة الذكر من الناحية السياسية ، طوائف تملك مكانا للاجتماعات الاسبوعية التى تتبادل فيها الوعظ كل اسبوع ، باستثناء شهور الصيف حين تحمل العلم الاحمر في الهواء الطلق وتندد بالجمعية فى أثناء مرورها ، أو تتلصقا لتصنيخ السمع . والآن ، لا يمكن أبدا أن تندد بهؤلاء الرفاق . ولنتصور رجلا وجهت اليه تهمة اقتراف اثم من قبل هيئة الكونتيسة هنتنجدون الدينية ، ثم دخل الكنيسة بعد ذلك وأصبح أسقفا . سيكون هناك ما يكفى اشعاره بالحنو تجاه الهيئة الدينية ، ومن ثم لا يفكر فى مهاجمتها ، بل انه يتذكر أن كثيرين من أعضائها أكثر تدينا وأفضل من عمداء الكنيسة الذين خبروا أمور الدنيا .

والزعماء الرئيسيون فى الحركة الغابية يجدون انفسهم فى الموقف نفسه بالنسبة لكثير من الجمعيات الصغرى التى تعرف محليا باسم الجمعيات «الاشتراكية» .

ونحن نعرف ان تقديسها لما ركس الذى تجهل مؤلفاته معظم الوقت والذى لا يستطيع فهم افكاره ، وترديدها لكلمات السر الخاصة بالحرب الطبقة وتأميم جميع وسائل الانتاج والتوزيع والتبادل - لا يتمشى مع السياسة الواقعية مثلما حدث بالنسبة لمواثيق كالفن الامر الذى ازعج كروميل كثيرا عندما حاول بدوره التوفيق بين عقيدته الطائفية والمطالب العملية للحكم والادارة .

ونحن نعرف ايضا ، بل نضطر فى بعض الاحيان الى المجاهرة ، بأن هذه الطوائف الصغيرة جاهلة وعاجزة فى حقل المسائل العامة، وانها تتبنى فى حالات كثيرة موقفا متطرفا ، وتتخذ ذلك ذريعة للاجرام عن فعل أى شئ بدعوى السعى وراء المستحيل ، كما انها تعجز عن اتخاذ اية خطوة عملية عندما يتصادف وتجد نفسها ممثلة فى الهيئات العامة .

وكثيرا ما يدفعها هذا التصويت بكل بساطة لمصلحة خصومنا ، احتجاجا منها على ما تسميه بالانتهازية الغابية التى تقبل التسوية .

وتمر لحظات تصبح فيها ماثرا لضيق لا يحتمله الجهاز الرئيسى فى الحركة . وازاء هذا نضطر على مضض الى قطع الاتصال بها رسميا ، محذرين الجمهور بانها لا تمثل الا ذاتها الحمقاء .

وبالرغم من أن هذا البيان صحيح تماما من زاوية الاجراءات السياسية والإدارية ، فإنه قد يكون مضللا بصفة عامة : ففى إنجلترا نجد أن كل شخص يجهل فى البداية أمور الحياة العامة بطريقة حمقاء ، ويعجز عن اتخاذ إجراءات فى هذه الأمور .

ونحن نعرف أن أحزاب المحافظين وأحزاب الأحرار يتم تجنيدها فى اجتماعات عصبية برمروس ومظاهرات الأحرار والراдикаليين ، حيث لا تخرج كلمة واحدة تدل على التعقل أو الصدق ، وحيث يجد المستجد نفسه فى جو متعاطف . ويصدق هذا على الجمعية الغابية .

ان الجمعية الغابية نفسها تضم اشتراكيين انهمكوا فى شهوات الشباب داخل أية طائفة من طوائف أصحاب المستحيلات . ومن أجل هذا لا نكتفى بتحلمهم بصدر رحب قدر طاقنا البشرية ، بل تقدم لهم أيضا كل ما نستطيع من عون وترحيب دون أن نتبنى أخطأهم . ومن حسن الحظ أن الإضافات الهائلة التى أدخلت على جهاز الديمقراطية فى إنجلترا فى العشرين سنة الأخيرة ، من مجالس المقاطعة عام ١٨٨٨ الى سلطات التربية عام ١٩٠٢ ، كانت بمثابة مدرسة تعلم فنون الحياة العامة لآلاف الرجال من ذوى الدخل المحدود الذين ظلوا فى العهد القديم من دعاة الاستحالة بسبب عدم خبرتهم بشئون الحياة العامة . وإذا انفق الرجل العاقل ساعة من زمان فى لجنة مسئولة لسلطة محلية ، لجنة ستشبع بعض مطالب الجمهور وتنفق من باب المصروفات العامة (حتى لو كان ما تنفقه نصف كراون) ، فإنه سيشفى من مذهب الاستحالة بقية عمره . ان عملية الاستشفاء هذه تتم كل يوم وتحول المتحمسين التافهين الى فاييين نافعين .

بقيت كلمة بشأن هذا الكتاب . انه ليس نسخة جديدة من «مقالات غابية » ذلك أن المقالات منشورة هنا . بالصورة التى ظهرت بها عام ١٨٨٩ . ولم يتغير فيها سوى السعر . ولم يكن هناك من سبيل آخر . وعندما تمت كتابة هذه المقالات كان أصحابها فى الثلاثينات ، غير أنهم الآن فى الخمسينات باصتثناء وليام كلارك ، فهو فى قبره الآن . وعندما ظهرت اعتبرونا مجرمين يائسين ضحوا بفرص الحياة وارتبطوا علانية بالاشتراكية غير أنهم يشيرون اليوم الى أقوالنا باعتبارها تصور النظرية الجديدة ، النظرية التى تقول أن الاشتراكيين يزددهرون فى هذا العالم شأنهم شأن جماعة الكويكرز . انها نظرية خطيرة ، ذلك أن الاشتراكية ،

شأنها شأن كل الديانات والمذاهب ، تستطيع أن تدير رءوس الضعاف مثلما تلهم الاقوياء وتستخدمهم . ومهما يكن الامر فقد كنا محظوظين حين اعترف بنا اراى العام خلال التسعة عشر عاما التى انصرفت منذ أن انفلت عيارنا نحن الشبان فى صورة كتاب كتبوا « مقالات فايية »

ومن نافلة القول انه حرى بنا ان تؤلف كتابا مختلفا تماما بعد ما وصلنا اليه ، وبعد ان مررنا بتجارب كثيرة . وعلينا الان نضيع وقتنا فى قتل جياذ نفقت بالفعل ، مع أن هذه الجياذ كانت ترفس بشدة عام ١٨٨٩ . وعلينا أن نلتزم جانب الحرس ولا نرحب بالفكرة القائلة بإمكانية تجنيد العاطلين لرسالة الاشتراكية . غير أننا لا نكر أن مشكلة العاطلين ، فى اللحظة التى نتوقف فيها عن اهمالهم وتركهم ليؤسهم - أو اراحة ضميرنا بقاء وبالاحسان عليهم - هذه المشكلة ستجبرنا على تنظيمهم ، ورعايتهم وتدريبهم غير أن الشرط الأساسى لنجاحنا فى هذه المهمة هو ان نبذ الفكرة القديمة التى تقول : ان صانع الثياب العاطل يستطيع ان يصنع ثيابا لصانع الاحذية العاطل ، وان صانع الاحذية العاطل يستطيع ان يصنع أحذية لصانع الثياب العاطل . ان المشكلة ليست فى ندرة الملابس والاحذية وانما فى التوزيع السيء القبى للنقود التى تشتترى بها الملابس والاحذية . وحري بنا أيضا أن نهتم بالبرغبات البشرية أكثر من اهتمامنا بالضغط الاقتصادى والتطور التاريخى كطريق الى الاشتراكية . وموجز القول أن علينا أن تقدم حلولنا العملية الجافة للمشاكل الاجتماعية ، بدلا من الالهام والنظريات ، ولكن يجدر بنا أيضا أن تقدم كتابا جديدا . وقد يتفوق الكتاب الجديد على الكتاب الحالى فى استهوائه للخبراء الاداريين ، ورجال المصارف ، والمحامين . والساسة البنائين . غير أنه لن يستهوى الشباب وعامة المواطنين الذين يعتبرون هواة فى هذه الامور .

يضاف الى هذا أن الاختلاف بين رأى الشباب ورأى الشيوخ ليس بالضرورة اختلافًا بين الخطأ والصواب : هناك أسلوب تيسون الذى يطالب بأن نجعل من ذواتنا الميتة درجات لأغراض أسمى . انه هدف نبيل ، غير أنه يجعل الدرجات تتجه الى اسفل فى بعض الأحيان بدلا من الاتجاه الى أعلى

ولقد قام هربرت سبنسر ، فى أواخر عمره ، بشطط الجدل الوجهه الذى دافع فيه عن تأميم الارض والذى سبق به - هنرى جورج شطط هربرت هذا من كتابه « العوامل الاجتماعية الجامدة » ، ولم تستطع أن تعترف بحق سبنسر العجوز فى شطط أشياء قالها سبنسر الشاب فى الماضى . ولم تعترف بأن من حقه أن يندد بوضعه أو يعترف به كما كان الاثنان غربيين . واذا وعينا هذا الدرس لانجد أننا أحرار فى

تغيير الفقرات التي لم تعد تعبر عن آخر ما وصلنا اليه . ولكننا نجد لحسن الحظ أن الأشياء الجوهرية في « مقالات فايبة » لا تستدعي انتراجع ، أو الندم ، أو الاعتذار ، كما نجد أن فيها أشياء كثيرة نفخر بها . وهكذا نترك كتابنا بالصورة التي ظهر بها الى الوجود لأول مرة ، مكتفين بأن نكتب « ماعدا السهو والخطأ » مثلما يفعل رجال القانون . ومعنى هذا أننا على يقين من انه اذا كانت هناك أخطاء فان هذه الأخطاء لا تهم كثيرا .

الحادى والعشرون من مايو سنة ١٩٠٨

ج. برنارد شو.

مقالات فابية بعد أربعين عاماً

مقالات فابية بعد أربعين عاما

الأشياء التي غابت عن ذهنها

مقدمة لطبعة عام ١٩٣١

يبدو أن مجموعة المقالات هذه غير قابلة للزوال . وعندما بلغت عامها العشرين ، وهو أمر لم تكن نتوقه قط كان على - بوصفى المكلف الأصلي بأعداد المقالات - أن أكتب لها مقدمة جديدة . وانصرفت عشرة أعوام ، ومازال القراء يتهافون عليها . وكان على سيدنى ويب (الذى أصبح لورد باسفيلد) أن يكتب مقدمة للمجموعة بمناسبة مرور ثلاثين عاما على مولدها . وقلنا : ان المجموعة ستنتهى آن ذاك ، ولكن لا ، لقد بلغت عامها الأربعين وتعدته ، وها هم أولاء يطلبون منى أن أكتب مقدمة الثالثة ، انا الذى تخامرنى الدهشة لأنى مازلت حيا .

ولن انتظار وأقول : ان طول العمر هذا يستدعى البهجة والسرور ، فكل ما تتضمنه المقالات يجب ان يكون الآن جزءا من معارف كل مواطن ، غير ان معارفنا العامة متخلفة بقرون ، ومازالت أجيال من البريطانيين تتزاحم حولنا ، ومعها مجموعة من الأفكار الملقنة بجهد ، ونصف هذه الأفكار يرجع الى بلاط الملوك الاوائل ، والنصف الآخر الى مشارب القهوة فى عهد الملكة آن .

ان هذه الكتلة الضخمة من الأفكار العتيقة تندرج ثانية ، مثلما تندرج صخرة سيزيف عند كل محاولة للتقدم بالفكر واستئصال جذور الجهل . ونحن كتاب المقالات الفابية الذين بدلنا هذه المحاولة وأطلعنا الكثيرين من مثقفى جيلنا على آخر ما وصلت اليه علوم الاجتماع الاقتصادى نواجه جيلا جديدا مازالت تحكمه الملكة آن والملك هنرى السادس . ومازالت مرحلة الفكر الاشتراكى التى تخطيناها بعيدة جدا عن معاصرنا الشبان لدرجة أن مقالاتنا ما زالت رائجة ، بل ومقالات هنرى جورج « التقدم والفقير » التى ظهرت قبل مقالتنا بعشرة أعوام .

ومع ذلك هناك ما يوحى بتقدم مذهل فى ظروفنا السياسية . فبينما أنا أكتب هذه المقدمة أصبح أحد الاشتراكيين الفابيين رئيسا للوزراء فى بريطانيا ، واثنان من كتاب المقالات الفابية فى مجلس اللوردات ،

وأحدهما وزير في مجلس الوزراء والآخر كان وزيرا في مجلس الوزراء .
كما نجد أن البرلمان يعج بالفايين وأعضاء الجمعيات الغاية التي
لا ترى في الجمعية الغاية جمعية متطرفة جدا ، وكثيرا ما يتحدث الناس
عن المذهب الغايي اليوم على أنه تحذلق اقتصادي عتيق يتشبه به
حفنة من المستهترين ظنا منهم أنهم مازالوا من الرواد الشبان .
والوزارات الاشتراكية ، والرؤساء الاشتراكيون ، والدكتاتوريون
الاشتراكيون يحاولون في جميع أرجاء أوروبا لم شمل حطام
الامبراطوريات ، أما أكبر بلد ذي حكومة مستقرة في أوروبا فصار اليوم
بلدا شيوعيا ، بلدا يصعب على الذين يعيشون فيه بعقيلة عصر الملكة آن
والملوك الأوائل أن يعيشوا ، وهم يلقون من المتاعب ما لم يلقه اليسوعيون
في إنجلترا في عهد الملكة اليبابات ، بل أننا نجد أن الجزر البريطانية
حيث لا يزال تلامذة مدرسة الملك هنري السادس في صعود أصبحت
تتقبل المصادرة السنوية لدخول الرأسمالية بنسبة ترتفع الى ٥٠ ٪ ،
والاغارات الموسمية على رأس مالهم ، وبنسبة مماثلة ، عن طريق رسوم
الوئي ، مع المبادرة الى إعادة توزيع معظم هذه المبالغ عينا ونقدا على
البروليتاريا .

أما أجواء التطور الديمقراطي فمسترجية أيضا للنظر ، وعندما
كانت المقالات الغاية الاولى في حداتها ، لم يكن لدى قارة أوروبا الجديدة
سوى جمهوريتين أو ثلاث جمهوريات ، إذا حسبنا الجمهورية للعبة
« سان مارينو » . وفي مقابل هذا العدد الضئيل كانت هناك أربع
امبراطوريات وأحدى عشرة مملكة . واليوم نجد أن الامبراطوريات
الأربع قد اختفت وحلت محلها جمهوريات ، وما زالت هناك اثنتا عشرة
مملكة ، بما في ذلك من أسلندة واليابان غير أن هناك ست عشرة
جمهورية تفوق هذه الممالك في عدد السكان ، بمعدل ١١ الى ٤ . ولقد
تحول أكثر من ٣٠٠ مليون من الحكم الملكي الى الحكم الجمهوري .
والحق الإلهي لم يعد يتردد على الاطلاق ، أما سيادة الشعب فمعترف
بها في كل مكان ، سواء عن طريق حق البالغين في الانتخاب ، أو في البيان
الصريح في الدساتير الجديدة . ان الديمقراطية ، على الورق على الأقل ،
قد استقرت . ها هي ذي تسوس الجنس البشري .

ولو كان هذا التحول كله جزءا من اشتراكية آخذة في التبلور
لكان هذا مدعاة لفرحنا ، غير أنه تحول لتحقيق مكاسب الاشتراكية في
ظل الرأسمالية ، وهي سياسة تهتدي بالشعار التالي ، وتعتبره شعارا
حقيقيا لها : اذا سرق اللص شيئا فاسرق بدورك هذا الشيء من اللص !
غير أن هذه السياسة تهدد بالافلاس أكثر مما تهدد بالأمال الكبار .
وعندما تصبح مهمة تنظيم المدينة (وهو ما يحدث في الوقت الحالي)

أكبر من مجال المغامرين الافراد وطاقتهم وأكبر من اهتماماتهم الشخصية، تظهر أولى بوادر الضغط المفرط في صورة ارتفاع شاذ في نسبة البطالة ، تصحبه اعادة بناء للمشروعات التجارية ، واندماج هذه المشروعات بعضها في البعض ومطالبتها بالعون من الدولة . وهذه المحاولات كلها بمثابة جهود يائسة لمساعدة المشروعات الخاصة على تلبية الاحتياجات الاجتماعية التى تزيد يوما بعد يوم على الامكانيات الموجودة .

وعندما يصل عدد عاطلين الى الملايين ، وعندما يتألف هذا العدد فى معظمه من جنود مسرحين تعلموا فى الحرب التى لم يسبق لبشاعتها مثيل كيف أن حياة الانسان رخيصة ، فان العاطلين يصبحون فى الواقع، جيشا يتفدى على حساب البلاد .

وازاء هذه الأزمات الخائفة التى حدثت لمديئات سالفة فى التاريخ، تحاول الرأسمالية دائما شراء من تعجز عن تشغيلهم ولا تجرؤ فى الوقت نفسه على تركهم للجوع .

وهكذا تصبح البطالة وسيلة معترفا بها ، وسيلة تعيش عليها البروليتاريا وفى الوقت الذى اكتب فيه يعيش شىباب يطؤون عتبة المرحلة المبكرة ، ومع ذلك لم يجدوا عملا ، ويعيش اولاد بروليتاريون لم يروا آباءهم يعملون قط . ولو اقتسم عاطلان أو ثلاثة العيش فى منزل واحد استطاعوا الاعتماد على الاحسان واستمتعوا بذلك تبعا لمقاييسهم الخاصة بالاستمتاع ، وسيعتمدون على تهديد الرأسمالية ، الى أن توافق الرأسمالية على أن تقسم معهم نصيبها من الاساليب التى سلبت المجتمع اياها فاذا تحولت تجمعات الشخصية والاشخاص الثلاثة الى تجمعات لمائتين . أو ثلثمائة أو حتى ألف (وسيجد هذا اذا ذاع صيت نظام الاحسان كنظام دائم) فان بيوت ريتس التى تؤوى العاطلين ، ستجعل المساكن المتواضعة التى تؤوى من يجدون عملا عن طريق « مبادلات العمال » - ستجعلها تبدو حقيرة . والذين يشغلون بأعمال موسمية يحصلون اليوم على احسان خلال المواسم العاطلة ، احسان يكفله من كانوا يعملون فى المواسم . وواضح أن هذه الأوضاع تذكرنا بحياة « الخبز والسرك » بالنسبة للبروليتاريا فى روما القديمة . وستزداد أوجه الشبه دقة فى القريب العاجل . ان شرطتنا قد حثت على فتح دور السينما فى أيام الاحد لانها تجعل الشوارع خالية ومنظمة، وبالمثل يحتمل أن تقوم الدولة ببناء دور للسينما كوسيلة للحيلولة دون قيام العاطلين بحوادث شغب . وسينتهى هذا الاجراء لا محالة بالطريقة التى انتهت بها الامبراطورية الرومانية ، ألا وهو الإفلاس

وليس هناك ادراك كاف ، أو توضيح كاف فى هذه المقالات بين أن النظام الرأسمالى حالم ومصطنع . وأنه مكتوب على الورق فى مقالات

وابحاث الفها كتاب مثالون اذكاء - شأنه في هذا شأن الاشتراكية .
وجدير بالذكر ان النظرية التي سعى النظام الرأسمالى جاهد الى
صياغتها هى ان حل المشكلة الضخمة : مشكلة الابقاء على حياة شعبنا
الهائل استجابة للصلات الأولى الضرورية (خبزنا كفأنا أعطنا اليوم) ،
جعل موارد الانتاج المادية ملكية خاصة ، وتنفيذ جميع العقود الاختيارية
التي أبرمت على هذا الأساس ، وأقرار السلام بين المواطن والمواطن ، وترك
الامور لنشاط الفرد الذى يسعى نحو تحقيق مصلحته . وقيل : ان
هذه الاجراءات ستضمن لكل عامل اجرا يعينه على الحياة على حين توفر
لطبقة الاغنياء العاطلين اوسائل التي تدعم بها الحضارة ، وتجعلهم
مشيعين بالمال لدرجة أنهم يستطيعون الادخار واستثمار رأس المال دون
الشعور بحرمان شخصى .

وقامت النظرية بدور رائع في مجال الانتاج والتجارة ، وبنت
لنا نظام المصانع ، وجهاز الطاقة ، ووسائل النقل والمواصلات ، وجعلت
من هذا العالم علما جديدا يشعر فيه دوق ولنجتون الحديدى بالضيق
الذى يشعر به يوليوس قيصر . كما انها خلقت الشركات المالية المتحدة
التي تستطيع ان تشتري انجلترا التابعة للملكة بالبساطة التي تستطيع
بها الملكة ان تشتري حوضا لبناء السفن .

والنظام الرأسمالى يدخل على نفوسنا المتعة والأمل والتصديق
بالمعجزة تلو المعجزة تماما مثلما كانت تفعل الكنائس والعقائد ، فيما عدا
ان المعجزات الحالية أكثر صدقا ، وبفضلها يستطيع أى ساكن كوخ
أن يشتري راديو بجنيه ، أو يدفع بنسبين في حصاله التليفون . كما انه
ضامف من امكانيات الدخول الخاصة بمعدل يبدو الملوك ازاءه فقراء
نسبيا .

ولكن مما يؤسف له أن هذه الانتصارات الفريدة في حقل الانتاج
والمال صاحبها فشل في التوزيع ، فشل بلغ من تباينه الهائل وأضراره
الاجتماعية أن استمراره أمر غير محتمل . وفي كل مكان تبدل محاولات
يائسة لفرض ضرائب تتسبب في إعادة توزيع الثروة ، ومحاولات لتنظيم
الدولة لعملية الاجور ، ووضع تشريعات للمصانع - وذلك لعلاج المشكلة
أو تخفيف حدتها داخل نطاق النظام الرأسمالى . غير أن الضرائب
التي تهدف الى إعادة توزيع الثروة في ظل القيود الرأسمالية معناها
الاحسان للعاطلين ، لا الاجور للعمل المنتج . كما أن تنظيم الاجور
والمصانع لا يساعد العاطلين .

ويجب أن نذكر ان التوزيع ليس مجرد توزيع للنتاج المادى ،
وانما يعنى توزيع العمل ووقت الفراغ : فاذا كانت اساليب الانتاج
الحديثة تجعل العامل الواحد الذى يقف امام الآلة ينتج في يوم واحد
ما ينتجه عامل القرن الثامن عشر - دون آلة في عام كامل في الصناعة

نفسها فمعنى هذا أن وقت الفراغ عندنا زاد ، وأن من الممكن الاستفادة منه في خفض ساعات العمل بنسبة ٣٠٪ أو نحو ذلك . فإذا وزعنا هذا الكسب وغيره من المكاسب المتشابهة في وقت الفراغ ، إذا وزعنا هذا بطريقة عادلة وجدنا خفضاً منتظماً في ساعات العمل وزيادة منتظمة في الساعات التي يتمتع فيها الفرد بحريته . غير أن هناك حلاً غير هذا الحل : إذ أن من الممكن أيضاً جعل العمال يشتغلون الساعات الطوال التي كانوا يشتغلونها من قبل : أو جعلهم يشتغلون لساعات أكثر ، بحيث يزداد عدد أفراد الطبقة الفنية العاطلة ، أو يزداد حظها من النراء ، أو يتحقق الائتلاف معاً . والآن ، عندما ما يفعله النظام الرأسمالي بالضبط . بل هذا ما يهدف إليه النظام الرأسمالي . ونحن نلاحظ ، في الوقت الحالي ، أنه يضيف إلى الأغنياء العائشين جيشاً من العاطلين ، وبذلك يحرق الشمعة من طرفيها . من أجل هذا أصبح الإصلاح الذي ينادى بإعادة التوزيع مسألة حياة أو موت بالنسبة للمدنية .

والى الآن لم ينجح علاج في الصمود أمام الامتحان مثلما نجح العلاج الذي يقضى بتحويل المجتمع الرأسمالي إلى مجتمع اشتراكي . والحاجة ماسة اليوم مثلما كانت ماسة من قبل إلى الجمعية الغابية التي تأسست للمناداة بهذا التحول .

والذي يميز الجمعية الغابية عن هيئات الاشتراكيين المنافسة التي دخلت معها في صراع في بواكير أيامها ، هو أنها تدبر في إصرار بالاتجاه الدستوري . وعندما قام أعظم اشتراكي في تلك الآونة ، وهو الشاعر والصانع الماهر وليام موريس ، قال للعمال : انه لا أمل لهم الا في الثورة ، ولكننا قلنا : إذا صح هذا فليس أمامهم أمل على الإطلاق ، وشرعنا نحثهم على أن ينقدوا انفسهم عن طريق البرلمان والمجالس البلدية وإتاحة حق الانتخاب للجميع . ويبدو أننا لم ننجح في تحويل موريس ، غير أننا أقنعناه بأن الأمور ستسير على النحو الذي رسمناه . وإذا كنا اليوم لا نعتبر موريس مخطئاً تماماً فإنه بدأً مخطئاً في الثمانيات . لقد حدثت انتفاضة أوروبية انطوت على عنف غير عادي ، لدرجة أن جميع الثورات التي قرأنا عنها تبدو تافهة إذا ما قورنت بهذه الانتفاضة التي غيرت العالم في أربعة أعوام وهو شيء لا تستطيع إجراءات الفايين الدستورية أن تحققه في أربعمئة عام ، وتسوية المسألة الايرلندية بالقوة الباطشة بمثابة ضربة زلزلت النزعة الدستورية . وبالموافقة على قانون الحكم المحلي ضاع ثلاثون عاماً من الشغب الدستوري والجهود البرلمانية ولقد قام خصوم القانون بالتنديد به ، وسلحوا انفسهم لمقاومته ، ووقف وراءهم عدد من ضباط الجيش في أيرلنده ، وهددوا بالعصيان . وأكد رئيس الوزراء للمتمردين أنه لن يضغط عليهم ويقمعهم . واغمضت السلطات عيونها على عمليات استيراد الأسلحة . فإذا قام الوطنيون

الآيرلنديون بعمليات مماثلة هاجمتهم قوات التاج . وفي النهاية أوقف القانون ، وسويت المسألة الآيرلندية بحملة وحشية من العنف وسفك الدماء . غير أن عامة الشعب كانوا يقفون وراء الآيرلنديين ، ومن ثم قاست الحماية الأنجليزية الأمرين ، وأصبحت إنجلترا في موقف يضطرها إلى أحد أمرين :

أما أن تعترف لآيرلندا بحقها في الحكم الذاتي ، أو تعود إلى الغزو الدموي الذي لن يؤيده الرأي العام في إنجلترا أو أمريكا ولقد دُرب الوهن الكبير في مركز دعاة الدستور ، على حين قوى مركز الإرهابيين العسكريين في جميع الأحزاب والبلدان ، نتيجة لهذا الدرس المثير الذي توج الدليل الذي أبرزته الحرب . فقد أثبتت الحرب أنه ما إن تتعرض الحكومة البريطانية لضربة السونكي (وهو هنا سونكي المائي - غير أن الصلب الأنجليزي يضارعه في النفاذ أيضا) حتى تستطيع بسرعة فائقة ونجاح هائل أن تحقق انتصارات هائلة في حقل التنظيم الوطني ، انتصارات سبق أن قالت أنها مستحيلة وخيالية عندما طالب بها الفاييون والاشتراكيون بطريقة غير حادة .

أضف إلى هذا ثورة ١٩١٧ الروسية : لقد أعقب هذه الثورة محاولة لإقرار مذهب برلماني دستوري حر غير أنها سرعان ما فشلت ، واكتسحتها وحلت محلها دكتاتورية خشنة من الرجال العاملين الذين كانوا يؤمنون بمبادئ ماركس . وسرعان ما اقتنع هؤلاء نتيجة لخصومة الخصوم بأن الاشتراكية لا تتحقق بالمناقشات والتصويت ، وإنما باقدام من يرغبون فيها على سفك دماء من يعارضونها . وقد شرعوا في هذا فورا ، وبنشاط مرعب ، ولم يفقدوا تعاطف الجمهور معهم وإنما وجدوا أن البلاد تستجيب لهذا النوع من الزعامة بحماس عزز مركز البلاشفة .

وكان البلاشفة يعانون ، بادئ الأمر ، من ضعفهم العسكري بوصفهم رعايا مزدودين عرضا بالسدسات في وجه قوات منظمة مزودة بالذخيرة الكاملة التي تعتمد إلى حد كبير على أموال انجليزية . وإذا تعزز مركز البلاشفة ، نجحوا في تكوين الجيش الأحمر الذي حقق المستحيل وقلب الموازين وطرد الجيوش الرجعية البيضاء من الميادين ، ملحقا بها هزيمة تكراء .

وفي الوقت نفسه اعتمد السنيور موسوليني على إيمانه بأن الشعب ضاق بالتأجيلات والمعوقات والتهرب والنفاق الذي يتردد في الحديث الدائب عن برلمانات ضعيفة .

آمن موسوليني بأن الشعب لا يريد هنا الحرية (التي تجاسر بوصفها بأنها جثة عفنة) وإنما العمل الدائب ، والنظام الشاسق ، والنشاط الإيجابي السريع من جانب الدولة .

وموجز القول أن الحكم الحقيقي القى بالذهب الدستوري أدرج الرياح ، وأصبحت الحكومة دكتاتورية معترفا بها ، دكتاتورية لا تقاوم وأعقب ذلك انقلابات مماثلة في اسبانيا ، ويوغوسلافيا ، وبولندا ، والمجر . واثبتت كل هذه الانقلابات أن النظم البرلمانية الحرة القديمة التي قامت في وجه الاوتوقراطية الملكية وعملت في شل نشاط الدولة بدعوى المحافظة على حريات الشعب ، هذه النظم صارت مثار سخرة مرة ، وصار بالاسكان وقفها أو الفأؤها دون أن تجد لها نصيرا واحدا كافيا قويا

وجدير بالذكر أن عملية تحويل أكثر من ثلثمائة مليون شخص من الحكم الملكي الى الحكم الجمهوري أسفرت في النهاية عن تحويل حوالي مائتين وستين مليونا من الحكم النيابي الدستوري الى الاستبداد الدكتاتوري بعد امتحان عابر اسمه المحاولة والخطأ . ولم يكن هناك من يريد استبدادا على هذا النحو ، غير أن الحل الآخر فشل .

ان الدكتاتوريات تشبه اعلان الاحكام العرفية ، انها اجراءات طارئة . وهي تخضع للاعتراض المتفق عليه ، الاعتراض الذي يواجه الاحكام العرفية ، وهي انها ليست احكاما بالمرة .

وعندما تردى شئون أمة الى هاوية لا أمل في الخلاص منها يأخذ رجل راجح العقل بخناقها ويفرض عليها النظام فرضا ، بعد أن تكون قد قاست من الفوضى لدرجة تجعلها ترحب بمن يأخذ بخناقها ويهذبها مهما بلغت أوتوقراطيته .

والواقع أن هذا الجهد يرهق عادة الدكتاتوري . وحتى حين لا يرهقه هذا الجهد يكتشف أنه لا يستطيع أن يكون في كل مكان في وقت واحد ، وأن يشرف على كل شيء كما لو كان رئيس قبيلة صغيرة . لا بد له من دستور .

وقد يكون دستورا انتخابيا او دستورا دكتاتوريا يوزع دكتاتوريين على كل المناطق . ومهما يكن الأمر فلا بد من وجود دستور ، ذلك أن وجود حكومة أوتوقراطية يحكمها رجل واحد شيء مستحيل ماديا في الدولة الحديثة . وأكثر من هذا أن الدستور يجب أن يكون ايجابيا لا سلبيا ، أي أنه يجب أن يهدف الى مساعدة الحكومة والقيام بجميع المهام على نحو سريع فعال .

ويجب ألا يفعل ما يفعله دستورنا البريطاني الحالي حين يعوق

ويمعز ويقضى على كل محاولة من جانب الحكومة للقيام بأدوار أخرى الى جانب مهام الشرطة ، والدفاع العسكرى ، والدبلوماسية .

وهنا بالذات تصادف الصخرة التى تهدد بتحطيم المذهب الدستورى لدى الفايين القدامى . لقد عاشوا ليروا خططهم السياسية تنفذ بنجاح ، وبصورة لم تتوقعها آمالهم المعقولة .

ولقد تشكل الحزب العمالى النيابى الذى ساموا من أجله ، كما انه دخل الحكم مرتين ، أما الخزنة فقد امتلأت باشتراكيين ه غير أنه كان من الممكن أن تمتلىء - فيما يتعلق بالاشتراكية - برجال مصارف وبارونات محافظين ، اذ لم يتم تأميم أية صناعة ، كما أن العاطلين باعوا انفسهم للأعلانات على طريقة الرومان القدامى ، تلك الطريقة التى اودت بهم . أما النظام الحزبى الذى يقضى « بأن تكون مهمة المعارضة هى أن تعارض » فما زال ينجح فى عملية التعويق ، لدرجة أن مشروعات القرارات التى لا يعترض عليها أحد ، والتى يمكن البت فيها فى نصف ساعة ، تستغرق شهورا طويلة وكأنها اجراءات تستحق النزاع فعلا .

أما التغيرات الجوهرية فمستحيلة ، هناك فقط تلك الاصلاحات المتهافنة التى لا بد منها للحيلولة دون اضطراب جهاز الدولة وتوثقه ، وهى اصلاحات تفرضها الظروف بطريقة تلقائية . والحكومة العمالية ، شأنها شأن أية حكومة أخرى ه تنتهى بخيبة أمل وردد فعل وتكتشف أن آمالها العريضة لم تتحقق ، على حين يعثر الجناح الثورى والجناح اليمين الفاشى على دلائل يومية تثبت عبث الاجراءات النيابية فى الداخل ، وسرعة نجاح الضربات العتيقة فى الخارج . واذا تنضح خطورة الموقف على هذا النحو تجد الجمعية الغاية نفسها تواجه مهمة لم تفكر فيها وهى تكتب هذه المقالات . ولا بد لها من صياغة وسائل جديدة للحكم ، وسائل لا تهدف الى ايقاف النشاط الحكومى ، وتحييد الامتيازات الملكية - مثلما تفعل وسائلنا الحالية ، وانما تهدف الى تنظيم سيادة المجتمع وجعل هذه السيادة فعالة والحد من الامتيازات التى استولت عليها مصالح طبقة الأثرياء الخاصة . وما لم يتحقق هذا سيظل الحديث عن تحقيق الاشتراكية بالوسائل الدستورية حديثا لا طائل من ورائه .

ان الوسائل الحالية لا تؤدي الى الاشتراكية ، هذا كل ما فى الأمر . انها تقضى الى لا شيء . وعند ما يجد الناس انفسهم وسط الاشياء فانهم يلجئون اما الى الثورة او الى الدكتاتورية . وفى ظل ظروف كهذه نجد أن حملتنا القديمة من أجل العمال ، وهى الحملة التى تمت غير أنها اسلمتنا لطريق مسدود ، يجب أن نحل محلها خطة

جديدة لإعادة بناء المجتمع البريطاني سياسيا بحيث تصالح هذه العملية أنموذجا لجميع المجتمعات الحديثة .

ولقد خف سيدنى وبياتريس ويب انى نجدتنا عام ١٩٢٠ ، وذلك بكتاب عنوانه « دستور للكونمواث الاشتراكى لبريطانيا العظمى » غير انهما خفا الى النجدة قبل الاوان لسوء الحظ (وتلك عقوبة النظرة البعيدة) ، ذلك ان الازمة الصناعية الساحقة التى أعقبت الازدهار الوبهيمى بعد الحرب لم تحدث الا بعد مضى عام .

ومضت عشر سنوات كاملات قبل أن يدرك عالم التجارة والسياسة أن هناك ما هو أسوأ من لحظة الكساد المعتادة العابرة التى يعقبها عادة انتعاش فى التجارة . ولم يحدث عام ١٩٢٠ ان ظهرت اليكتاتوريات أو ما يندرز بظهور دكتاتوريات باستثناء دكتاتورية روسيا .

غير أن انجلترا لم تكثر لدكتاتورية روسيا لأن الحكومة والصحافة أصرتا فى جنون على اعتبار الثورة الروسية - ذلك الحدث الجليل بالرغم من الفظائع العارضة التى لا بد أن تصاحب كل الثورات التى طال انتظارها - أصرتا على اعتبارها مجرد انتفاضة لجرائم وطنية وسيطران ما يقوم الشرطة بتصفيتها تماما مثل الثورة الفرنسية التى ارتكبتا نعوها الخطأ الاحمق نفسه وظننا أن معركة ووترلو قضت عليها . ومهما يكن الامر فان اقتراحات ويب لم تحدث أثرا ملموسا على الرأى العام ، ولم يلمس أحد مدى أهميتها . ولم يكن لدى الزعماء النيابيين فى حزب العمال وقت الصياغات الدستورية ، بالرغم من توظيفهم فى الخطط التشريعية ، وبالرغم من انزعاجهم بسبب همهمات التنتوة اللائى ينتظرن بفارغ الصبر الخطوات الايجابية ، والجالسين على المقاعد الخلفية الذين يحتجون على وقتهم الضائع فى القيام بدور الكورس (وبخاصة هؤلاء الذين قضاوا سننى التلمذة فى محيط الخدمات العامة كاعضاء فى المجالس البلدية) .

وفى النهاية ، وبالحاح من بياتريس ويب ، خصصت الجمعية القابية سلسلة كاملة من سلسلة محاضراتها السنوية العامة فى كنجراوى هول لتناول هذا الموضوع - وذلك فى عام ١٩٣٠ . ونشرت الجمعية أبحاثها فى هذا الموضوع فى شكل « مشروع قانون للأصلاح » ، وذلك فى عام ١٩٣٢ . واتجهت النية الى استكمال هذا الجهد بمجموعة ثانية من المقالات القابية التى تبحث فى الوسائل الدستورية التى تحتاج إليها الاشتراكية .

ويجب أن يرجع القراء الى هذا الجزء اذا ارادوا بيان مفصلا وشرجا للتغيرات الضرورية . وقد نستطيع أن نعرض هنا وبسرعة ، لجانبين :

اولهما ان النظام الحزبى يجب ان يتعرض لعملية تطهير عنيفة . وما اقل الذين يدركون هذا الاسلوب الفريد الذى يعوق البرلمان ، ذلك ان معظم الناس ، بل الساسة المحترفين أيضا ، يعتبرون النظام الحزبى مجرد انقسام حتمى لآى جهاز نيابى الى جانب محافظ وجانب تقدمى ، وان هذين الجانبين يتنافسان من أجل توجيه المسائل العامة . ونظرا لان هذا الاتجاه مبعثه الطبيعة البشرية ، ونظرا لانا نتوهم ان الطبيعة البشرية لايمكن تغييرها (بالرغم من ان القدرة على التغير خاصية معترف بها فى الطبيعة البشرية) فان الناس يرفضون عادة فكرة الغاء النظام الحزبى دون ترو وفكرة الالغاء محاولة خيالية للتخلص من الاحزاب السياسية . ولكن يجب ان يكون مفهوما ان النظام الحزبى فرض على وليام الثالث فرضا فى نهاية القرن السابع عشر ، وذلك لضمان تأييد البرلمان لفكرة الحرب على لويس الرابع عشر . غير ان الملكة آن نددت بهذا النظام الحزبى ايما تنديد ، لكن اقدامه رسخت فى النهاية خلال القرن الثامن عشر ، واصبح الوسيلة الدستورية المعتادة للحكم النيابى .

ان النظام الحزبى معناه ، بكل بساطة ، اختيار افراد الحكومة من حزب واحد فقط ، وهو الحزب الذى يحصل على غالبية الاصوات فى مجلس العموم . ولهذا الاجراء مقابله الحتمى ، وهو ان التصويت المضاد - فى مجلس العموم - لآى اجراء حكومى يجبر الحكومة على الاستقالة و « الالتجاء الى الشعب » عن طريق انتخابات عامة .

ويتسبب هذا النظام فى ان الاجراءات التى تعرضها الحكومة على مجلس العموم لا يتم التصويت عليها بطريقة موضوعية تبعا لقيمتها فى ذاتها ، وانما يخضع التصويت للاعتبار التالى :

هل ستظل الحكومة فى كراسى الحكم أو لا ؟ وهل سيتعرض جميع اعضاء مجلس العموم للمشاكل والمتاعب التى تسبب فيها انتخابات عاجلة ، انتخابات مقاعدهم للخطر ؟

وليس هناك مجال للتصويت من قبل اعضاء ذوى طابع مستقل ، اعضاء يدلون بأصواتهم مهتدين بمبادئهم أو معلوماتهم أو نزواتهم - ومن أجل هذا استحال على وليام الثالث أن يعرف سلفا ، فى الدورة بعد الدورة . هل مجلس العموم سيوافق على اشتراكه فى حرب القارة الأوروبية ؟

والواقع ان الاشخاص ذوى الطابع المستقل غير موجودين فى البرلمان ، ذلك أن فرص الانتخاب لا تتاح الا للمرشحين الذين ينتهون لحزب ، والذين تعهدوا بالتصويت لمصلحة حزبهم سواء أخطئوا فى ذلك أم أصابوا .

غير أن التجربة سرعان ما أثبتت الأشياء التي تنبّهت إليها الملكة أن بمجرد تفكير بسيط منها ، وهو أن النظام الحزبي يقوى من شكيمة رئيس الوزراء ومجلس الوزراء ، مثلما كان يهدف في البداية إلى تقوية شكيمة الملك - بالرغم من أن هذا يفسد الحكومة ، لأنه يحد من اختيار الملك للوزراء المتنازعين ، ويحيل مؤيديهم إلى مجرد صف من كورس الاوبرا ، ويجعل كل الحكومات متحيزة ، ومفتقرة إلى التوازن .

غير أن المجالس البلدية لم تدخل هذا النظام قط ، وفي هذه المجالس يتم انتخاب المؤسسة أو المجلس لفترة محدودة ، وفي أثناء هذه الفترة لا يستطيع الاعضاء أن يلجئوا إلى هيئة الناخبين . وتسير الأمور لآن طريق مجلس وزراء واحد أعضاء من حزب واحد ، وإنما عن طريق سلسلة من اللجان تمثل جميع الأحزاب . وتتناول كل لجنة الفرع الذي تخصصت فيه في ميدان الخدمات الاجتماعية .

هذا وتعمل كل لجنة على حدة ، ثم تعرض إجراءاتها على الهيئة العامة التي تضم الاعضاء ، وللأعضاء هناك حرية التصويت ، وذلك لأنه ليس هناك شيء معرض للخطر سوى الاجراء نفسه ، ورفض هذا الاجراء لن يغير الحكومة أو يتسبب في اجراء انتخابات عامة . ولا يمكن أن يحدث ، داخل المجلس البلدى ، ذلك التعويق أو المعارضة من أجل المعارضة ، التي تدل على معارضة غير مخلصه وغير عميقة بالرة ، وبذلك تقضى على قيمة المعارضة في البرلمان برمتها .

والصراع بين الامزجة المحافظة والامزجة التقدمية طبعى وصادق ، ولا يضطر المحافظ إلى التصويت على مشروعات تقدمية لإوافق عليها ، كما أن التقدمى لا يضطر هنا إلى التصويت على تغيرات يؤمن بينه وبين نفسه بأنها غير سليمة . والنتيجة العملية التي تصل إليها المجالس هى أنها تقوم بعملها دون حضور متكرر في قاعة البلدية .

أما مجلس العموم فينعتقد طوال النهار ويستمر أحيانا إلى ساعات الليل ، ومن أجل هذا يعجز عن انجاز مهامه أولا بأول ، ويكتشف أن وزراءه الراهقين بالعمل لا يستطيعون الهيمنة على المصالح التي يعتبرون مسئولين عنها اسميا . وكثيرا ما يجهلون حقيقة العمل الذي يجرى فيها ، ذلك أن الحكم الفعال يتمثل حقا في البيروقراطية ، أو جهاز الوظائف الحكومية الدائم الذي لا يتأثر بنظام حزبي .

من أجل هذا تتردد المطالبة بإلغاء النظام الحزبي والعودة إلى النظام البلدى القديم لجميع الهيئات الحاكمة .

أما التغيير الثانى الاساسى الذى نحتاج إليه فيتمثل في تقسيم العمل بطريقة مناسبة ، وتطبيق نظام التخصص فى الوظائف بين صفوف

جوابنا . وفي الوقت الحالي نجد ان مجالس الوزراء التي تضم عشرين
 شخصا (حيث ترتفع الشكوى من كثرة عددهم) والتي تقاومها
 رديتيا ، من السكرتيرين المساعدين ، هذه المجالس مطالبة بصرف
 مجموعة من الشؤون التي تندرج من مشاكل عريضة متعلقة في السياسة
 العالمية ، الى مشاكل مالية ومشاكل تتعلق بالتشريعات الدستورية ،
 الى انفس التفاصيل التي تتعلق بالزراع والمصانع الصغيرة . وما زلنا
 نحفظ بنظامنا القديم الخاص بالحدود المحلية - مما يعرقل سير
 الدعوة التي نوزع الاختصاصات - وجعل الاعمال البسيطة من عمل
 السلطات المحلية في المدينة والاقليم . ولقد طال العهد بهذا النظام
 القديم عن طريق تحول القرى الى مدن ، وتحويل المدن الى قطاعات
 حضرية واسعة يصعبها تطور في وسائل الاتصال عن طريق السيارات
 والواصلات الجوية ، والتليفونات والملاهي - وهي وسائل تجعل
 المقترحات « الاقليمية » التي ظهرت منذ عشرين عاما عبثا ومهددة
 للبيعية . ان المسألة ليست الآن مسألة مجالس للمقاطعات ، وانما
 مسألة برلمانات مركزية اضافية ، مع تحقيق « الحكم المحلي » في إنجلترا
 واسكتلندا .

نـ وإذا نظرنا الى الاهداف البعيدة للجمعية الغاية وخذنا ان هذه
 الاجلادات الدستورية مجرد وسائل لاغيات ، من اجل هذا استبعدنا
 من المجلة الحالي ، وجمعتها موضوعا تسلط جديدة من المقالات
 الغاية (سلسلة اكثر روالا) . وعلى قراء المجموعات القديمة ان يرضوا
 فقط بهذا للاختلاف العابر . وهي ان محيط الاشتراكية لا يمكن ان
 يصيب داخلها ، وقراء بلان القرن التاسع عشر الضيق وان أية محاولة
 ملحة للقيام بهذه العملية لا شك ستؤدي - مثلما حدث بالنسبة لغالية
 السكان الاوروبيين - الى دكتاتوريات شخصية .

وبالرغم من ان هذه الدكتاتوريات انقذت الموقف مؤقتا فانها زائلة
 وتطلب الى جلد الذين دفعتهم الى السلطة او اطاحت بهم . وإذا اردنا
 الديموقراطية البقاء وجب ان يعقب هذه ديمقراطية جديدة ناجحة بحيث
 تخضع حقا بدلا من ان تتلقى الاوامر في عجز مثلما تفعل ديمقراطياتنا
 التي تتلقى الاوامر من دكتاتوريات غير رسمية ومستهترقة وسرية تطامع
 دكتاتوريات قوامها رجال الصناعة والمال العاملون في القطاع الخاص .

فهرس

الموضوع	الصفحة
تقديم	٣
الأساس الاقتصادى للاشتراكية	٥
التحول الى الديمقراطية الاشتراكية	٣٣
استحالة المذهب الفوضوى	٦١
اشتراكية لأصحاب الملايين	٩٥
الجمعية الفابية	١١٥
رأى سديد فى التجارة البلدية	١٤٩
الاشتراكية وأصحاب المواهب	٢٣٣
مقالات فابية بعد عشرين عاما	٢٦٧
مقالات فابية بعد أربعين عاما	٢٨١



مطابع الدار القومية للطباعة والنشر
١٥٧ شارع عبيد - روض الفرج

مجموعته إخترنا لك

تصدر

أسبوعية باللغات العالمية
يشترك في تحريرها واعدادها
لجنة اخترنا لك



المراسلات

الدار القومية للطباعة والنشر

١٥٧ شارع عيسى - روض الفزع

ت: ٤٠٥٨٨ / ٤٠٨١٤ / ٤٠٧٥٣ / ٤٠١٢

Bibliotheca Alexandrina



0696460

الذمن ٢٠ قرش

العدد ١٧٥